التنمية الاقتصادية

دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى

دكتور

شوقى أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الأزهر

التنمية الإقتصادية

دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي

دكتور

شوقي أحمد دنيا

أستاذ الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ

هود: ٦١

صدق الله العظيم

مقدمة

من المعروف، أن القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية تقف على رأس القضايا الحياتية للناس في مختلف البلدان، يستوي في ذلك البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة. والقضايا الاقتصادية تتدرج في شموليتها، فهناك القضايا الكبرى التي تتدرج تحتها العديد من القضايا الصغرى، وهناك القضايا الأقل فالأقل شمولاً ونطاقا، كما أن هذه القضايا تتنوع حسب مجالها، فهناك ما يرجع إلى موضوع التقدم والتخلف، وهناك ما يرجع إلى موضوع النظام الاقتصادي، وهناك ما يرجع إلى الوضع الاقتصادي العالمي... إلخ.

وليس من المبالغة القول بأن قضية التنمية الاقتصادية تقف على رأس هذه القضايا كلها، لعظم نطاقها وشموليتها لكل دول العالم، وخاصة منها الدول المتخلفة التي تمثل ما يربو على ٧٥% من سكان العالم، ولاندراج العديد من القضايا تحتها.

ورغم أن عملية النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة للأفراد هي عملية تاريخية قديمة فإن الاهتمام الجاد من الناحية النظرية والناحية العملية بقضية النمو والتنمية ظهر في أواخر النصف الأول من القرن العشرين لاعتبارات عديدة. ومنذ هذا التاريخ وقضية التنمية فارضة نفسها على الساحات الفكرية والتطبيقية، وحتى يومنا هذا. وبالطبع فإن هذا الوضع لن يتغير مستقبلاً، لأن التنمية عملية مستمرة متواصلة وليست هناك غاية تقف عندها، فهدفها يتحرك إلى الأمام دائماً

وكلما قطع الإنسان شوطاً صوب الهدف تطور الهدف وتحرك سريعاً إلى الأمام وهكذا يظل الإنسان منغمساً في عمليات التقدم والتنمية إلى نهاية الدنيا.

وبرغم أن القضية واحدة فإن مواصفاتها وملابساتها وجوانبها دائمة الحركة والتبدل عبر الزمن. فمشاغل التنمية اليوم ليست هي مشاغلها عند بدء المسيرة في منتصف القرن الماضي.

لقد طبعت خلال المسيرة مسائل ومرضوعات إنمائية متعددة مثل العدالة والقضاء على الفقر، والاستقلال وعدم التبعية، والبيئة، والتنمية البشرية، والعولمة، والخصخصة، وغير ذلك.

وبالطبع فإن موضوعاً على هذا النحو من الشمول والاتساع والامتداد وتنوع المسائل من المستحيل أن تغطي كل جوانبه في مؤلف واحد أو حتى عدة مؤلفات.

وبالتالي فليس أمام الباحث إلا الانتقاء والاختيار من بين المسائل في ضوء الأهمية النسبية التي يراها لهذه المسائل والقضايا الفرعية. والمعروف أن الفكر الإنمائي هو وليد نظم اقتصادية واجتماعية معينة، ومهما بدا عليه من سمات العمومية فإنه في الحقيقة مطبوع بالخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا مجال للجدل أو الإنكار للحقيقة المتمثلة في كون الأدب الإنمائي في جملته وغالبيته هو فكر غربي رأسمالي، ولا يعني الاعتراف بهذه الحقيقة رمي هذا الفكر بالقصور و المثالب وعدم الجدوى، وإنما كل ما نقصد إليه التنبيه على أن فعاليات مثل هذا الفكر في المجال العملي على ساحة الدول المتخلفة (النامية) هي

فعاليات أقل بكثير منها على ساحة الدول المتقدمة (الغربية) لأنه ابن حقيقي لهذه الدول بينما هو ابن بالتبني للدول المتخلفة. علينا أن نستفيد بهذا الفكر قدر ما وسعنا الجهد، وعلينا في الوقت ذاته أن ننظر في ذاتنا ومقوماتنا الثقافية والاجتماعية ونستفيد كل الاستفادة مما تقدم لنا من عطاء في هذا المضمار. ومن الخطأ الانكفاء على الذات وعدم الاستفادة بما هو قائم وإن كان مستورداً، ومن الخطأ الجسيم الاستغراق في التعامل مع القائم وإهمال ما لدينا.

وقد رأينا في هذا المؤلف المتواضع أن ينصرف بعد التعريف بالمفاهيم الأساسية في الموضوع إلى دراسة بعض قضايا التنمية ذات الأهمية. كما رأينا أن من المهم عرض وجهة النظر القائمة والشائعة في أدبيات التنمية وبحوارها وجهة نظر إسلامية. تعميماً للمعرفة وتوسيعاً لنطاق الاستفادة العملية. وخلافاً لما جرت عليه العادة في أيامنا هذه من خلو المؤلفات التي تمثل مقررات دراسية من الهوامش والمراجع، ونظراً لأن ذلك يعد قصوراً في البحث العلمي فقد حرصنا على ذكر العديد من الهوامش للمزيد من الاستفادة.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

شوقي دنيا

مدينة نصر – القاهرة

٣ ٢٠٠٢

فهرس

رقم الصفحة

الفصل الأول :..... مفاهيم أساسية..... ١– ٤٥

الفصل الثاني :..... تمويل التنمية..... ٤٦ – ٦٧

الفصل الثالث :..... الزراعة والتنمية..... ٦٨ – ١١٩

الفصل الرابع :..... التنمية والعدالة..... ١٢٠– ١٥٠

الفصل الخامس :..... التنمية والبيئة..... ١٥١– ٢٢١

الفصل السادس :.....التنمية بين الدولة والقطاع الخاص..... ٢٢٢– ٢٥٣

الفصل السابع :....التنمية البشرية : أنموذج من الفكر الإسلامي.. ٢٥٤– ٢٩٥

الفصل الثامن :..... التنمية في ظل العولمة..... ٢٩٦– ٣٠٤

الفصل التاسع :..... التنمية والتخطيط..... ٣٠٥ – ٣١١

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

المبحث الأول : **التخلف الاقتصادي**

موضوع التخلف الاقتصادي يعد في صلب موضوع التنمية سواء في ذلك الصعيد النظري والصعيد العملي. فالتخلف هو المرض والتنمية هي علاج لهذا المرض. ولولا المرض لما كان العلاج، وبدون وعي جيد بالمرض وملابساته وبدون تشخيص دقيق لأبعاده وجوانبه وعوامله ومسبباته لن يجدي العلاج كثيراً وإن كان جيداً. وليس جديداً القول بأن معظم جوانب الفشل في عملية التنمية مرجعها أحد أمرين، إما سوء التشخيص وإما سوء العلاج. ومما يؤسف له أن هذه الحقيقة لم تنل الاهتمام الكافي من كتاب التنمية، فنراهم عادة ما يشيرون إشارة سريعة إلى مسألة التخلف ثم يدلفون إلى تناول مفصل ومطول لمسألة التنمية. ونادراً ما نجد مؤلفاً يحمل التخلف الاقتصادي في الوقت الذي نجد فيه مئات المؤلفات تحمل عنوان التنمية. وربما كان وراء هذا النهج افتراض ضمني بأن المرض معروف ومعايش، ولا مبرر لكثرة الحديث فيه، ولا داعي للمزيد من الجهد والعناء في التعامل معه. مع التسليم بظهور المرض وبروز سماته وأعراضه فإنه مرض عويص متشعب، فيه الكثير من خصائص ما يعرف في علم الطب بالمرض الخبيث. وهو برغم شيوعة بين غالبية دول وشعوب العالم فإنه في حقيقته مرض معطي ابن بيئته ومعنى ذلك أنه يستحق عناية أشد واهتماما أكبر، كما أنه يحتاج إلى الجهود العلمية المتنوعة ولا يقف الأمر فيه عند الاقتصاديين، فهناك علماء الدين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء البيئة وعلماء النفس وعلماء التربية وغيرهم: لأن التخلف، حتى وإن تسمى بالتخلف الاقتصادي هو في الحقيقة تخلف شامل أو هو ظاهرة مركبة وليس ظاهرة جزئية.

وفي هذا المبحث الذي نعرف فيه بالتخلف الاقتصادي يهمنا الإجابة على بعض التساؤلات مثل : ما هو مفهوم التخلف الاقتصادي؟ وما هي الدول المتخلفة؟ وأين تقع؟ وما هي نسبتها بين دول العالم؟ وما هي سمات وخصائص التخلف

الاقتصادي أو الدول المتخلفة؟ وما هو تفسير هذا التخلف؟أو بعبارة أخرى ما هي عوامل وأسباب التخلف الاقتصادي؟ وهل هناك من مقياس أو معيار نحتكم إليه في تصنيف الدول بين متخلفة و متقدمة؟

تعريف التخلف الاقتصادي:

برغم ظهور ظاهرة التخلف ومعايشة العالم لها فترات طويلة ووضوح العديد من ملامحها فإن كل ذلك يتلاشى عندما نتجه إلى تعريفها علمياً ويبدو الغموض والتعسر والصعوبة. فهل تعرف بسماتها؟ وأي السمات تلاحظ وأيها تهمل وهي كثيرة؟ وهل التعريف بالسمات مقبول؟ أم تعرف بعواملها وأسبابها؟ وأي سبب يعول عليه؟ أم تعرف بجوهرها وحقيقتها؟ وما هو هذا الجوهر والحقيقة؟ أم تعرف بمفرداتها والدول التي تتسم بها فيقال مثلاً التخلف هو تلك الحالة التي تعيشها دول الجنوب؟ لهذا نجد صعوبة – كما وجد غيرنا هذه الصعوبة في محاولته، ولم يبرأ تعريف قدم من ملاحظات جوهرية. ولذلك نحى الكثير من الكتاب منحى الابتعاد عن هذه المسألة والدخول مباشرة في المسائل الأخرى من مظاهر وأسباب، وغير ذلك. وهذا اتجاه سليم، وإن كان لا يخلو من ملاحظة.

وعموماً فإن ما قدم لها من تعريفات منها ما هو جزئي ومنها ما يلتفت إلى ما فيها من شمول وتعدد، ومنها ما يتأثر بالطابع الأيدلوجي. ومهما كان من أمر فيمكن القول حيالها وإن لم يكن دقيقاً إنها قصور نسبي في استخدام المتاح من الموارد والطاقات ينجم عنه انخفاض في مستويات المعيشة. والنسبية هنا تعني النظر إلى ما يمكن أن يكون، والنظر إلى ما عليه الغير، والقصور هنا يعني عدم الاستخدام الكامل، كما يعني عدم الاستخدام الصحيح. والبعض يؤكد على عدم الاستخدام الصحيح، حتى إنه ليرى في التخلف الاقتصادي سوء استخدام الموارد وليس ندرة الموارد، وهو قول صحيح إلى حد كبير، فالعديد من الدول المتخلفة تمتلك من الموارد ما يجعلها لو استغلتها الاستغلال الكامل، والسليم في وضع اقتصادي أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

نطاق ظاهرة التخلف:

إذا كان العالم ينقسم جغرافياً إلى العديد من القارات فإنه ينقسم اقتصادياً إلى قارتين فقط، قارة الجنوب وقارة الشمال، الأولى موطن التخلف والثانية موطن التقدم، والأولى أكبر من ثلاثة أمثال الثانية. والأولى تهمين على الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية أما الثانية فتحتل الجزء الشمالي منه، مع بعض الاستثناءات. ويلاحظ أن الغرب حتى الآن يحتكر ظاهرة التقدم الاقتصادي، وما عداه من دول وشعوب العالم يعيش حياة التخلف الاقتصادي. وهذا مثار نظر وتأمل، كما يلاحظ أن هذه الظاهرة العالمية التي تقسم العالم إلى قسمين مختلفي الكم والمستوى الاقتصادي هي ظاهرة يمكن اعتبارها تاريخية، بمعنى أنه رغم مرور أكثر من نصف قرن على جهود عملية التنمية فإن الوضع لم تغير كثيراً. وهذا أيضاً يدعو إلى التأمل والتدبر.

قارة الشمال المتقدمة

قارة الجنوب المتخلفة

الجغرافيا الاقتصادية للعالم

والسؤال المطروح هنا هل الأوضاع القائمة في كلتا القارتين متباينة فعلاً؟ والجواب. نعم، وقد صور بعض كتاب التنمية(١) تباين هذه الأوضاع تصويراً جيداً مقارناً بين مزارع سنغالي يزرع الفول السوداني ومزارع أمريكي يزرع نفس المحصول. فالأمريكي يعمل في مزرعة كبيرة بخلاف السنغالي، كما أنه يجهز أرضه بآلات ميكانيكية، عكس الثاني ويستعمل بذوراً محسنة وسماداً جيداً ويستفيد بجهاز الإرشاد الزراعي، ويحصد محصوله بآلات متقدمة ويبيع محصوله إلى تاجر

---

(١) ذكره هلر وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب د. طه عبد الله منصور، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٥م. ص٢٣ وما بعدها

قريب بسعر أعلى من السعر العالمي بفضل الدعم الحكومي، وكل ذلك يحقق له دخلاً قدره مائة ألف دولار سنوياً في العادة، وهذا الدخل يمكنه من أن يعيش هو وأسرته في مستوى معيشة كريم. أما المزارع السنغالي فمازال استخدامه للآلة متواضعاً، والأسمدة غير متاحة أو مرتفعة الثمن، ويبيع انتاجه إلى مؤسسة حكومية بسعر أقل من السعر العالمي، وبسبب سوء النقل والتخزين فإن جزءاً كبيراً من المحصول يبدد. وكل ذلك لا يمكن المزارع إلا من دخل سنوي متواضع، لا يتجاوز عادة اربعمائة دولا يعيش عليه هو وأسرته الكبيرة، يضاف إلى ذلك عدم توفر الغذاء والكهرباء والمدارس والمستشفيات والمياه النقية. والسكان في المدن في السنغال أحسن حالاً. والحكومة في أمريكا تساند المزارعين ولهم ممثلوهم الأقوياء في المجالس النيابية، عكس الحال في السنغال.

ولا شك أن هذه الصورة صادقة إلى حد كبير، كما أنها تشيع في ربوع العالم المتخلف. ومعنى ذلك أننا بالفعل أما عالمين وليس عالماً واحداً مختلف الدرجات.

ما تفسير ذلك؟ وما هو علاجه؟ تمثل الإجابة على هذين التساؤلين بعض هموم علم التنمية او فرع التنمية من علم الاقتصاد.

سمات البلاد المتخلفة اقتصادياً

بعد إلقاء نظرة من الخارج على أوضاع العالم الاقتصادية من حيث التخلف والتنمية يصبح من المهم إلقاء نظرة فاحصة على العالم النامي "المتخلف" من الداخل، بهدف التعرف على أهم سماته وملامحه، كل ذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من المعرفة بوضعية هذا العالم المتردية والتي يراد لها أن تتغير.

وفي البداية تجدر ملاحظة أن البلاد النامية ليست بلاداً من القلة بحيث تعد على أصابع اليد أو اليدين، إنها عشرات بل تجاوزت المائة بكثير وبالتالي فهي بحق تكون عالماً، ومعنى ذلك أنه من الصعوبة بمكان تجانس الملامح والسمات في كل

هذه الدول العديدة، ولهذا فلا غرابة أن هذه الدول رغم ما يلفها جميعها من ستار الفقر والتخلف فإنها تتمايز في جوانب عديدة فيما بينها، فمثلاً نجد بعضها كبير الحجم من حيث السكان وبعضها صغير الحجم السكاني، ونجد بعضها يعاني من انفجار سكاني بينما يعاني الآخر من قلة سكانية، ونجد بعضهما يتوفر لديه موارد طبيعية وآخر تشح عنده هذه الموارد، ونجد بعضها على درجة من التقدم العلمي أعلا من بعضها الآخر، كذلك فإن المستوى الاقتصادي رغم تدنيه فيها كلها فإن درجة التدني والانخفاض ليست واحدة في كل هذه البلاد بل هي درجات متعددة، فهناك من بينها الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل والدول مرتفعة الدخل، وهكذا نجد التنوع والتمايز داخل هذا العالم النامي. وليس معنى ذلك أننا لا نعثر على قواسم مشتركة وسمات عامة.

وإنما كل ما نقصد إليه التنبيه على أن هذه السمات المشتركة هي سمات غالبة وليست بالضرورة شاملة محيطة، ومهما كان هناك من تباين وتمايز فإن الناظر في أوضاع هذه البلدان لا يجد مشقة في التعرف على سمات وصفات عامة شائعة، وبالطبع فإن هذه السمات من حيث عددها ومن حيث أهميتها تختلف من ناظر لآخر.

وقد يكون من أفضل التصنيفات لها تصنيفها إلى سمات اقتصادية وسمات غير اقتصادية، مع الوعي بعدم وجود حواجز وحدود فاصلة بحسم بين ما يعتبر اقتصادياً وما لا يعتبر اقتصادياً، وكذلك فإن ما يدخله باحث تحت التصنيف الاقتصادي قد يدخله باحث آخر تحت تصنيف ما هو غير اقتصادي.

وفائدة التصنيف هي تسهيل الإلمام بالصورة من جهة ولفت الأنظار إلى مواطن الاهتمام من جهة أخرى.

السمات الاقتصادية:

كما سبق أن أشرنا لا نتوقع أن نجد اتفاقاً قوياً بين علماء التنمية عند تناولهم للسمات الاقتصادية للدول المتخلفة، لا من حيث الذكر ولإغفال، ولا من حيث العدد، ولا من حيث الأهمية، وعموماً فإننا بصدد دراسة وتفحص الصورة الاقتصادية لهذا العالم ، وجوانب الصورة متعددة فهناك مستوى المعيشة أو مستوى الدخول، وهناك الهيكل الاقتصادي، وهناك مدى وفرة وندرة الموارد الاقتصادية، وهناك مدى استغلال الموارد المتاحة استغلالاً جيداً، وهناك توزيع الدخل والثروة، وهناك مدى وفرة أو ندرة رؤوس الأموال، كذلك هناك مدى شيوع البطالة، يضاف إلى ذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، علاقاتها البينية، وعلاقاتها مع القارة المتقدمة، وإلى أي مدى نجد التوازن أو الاختلال في هذه العلاقات بشعبها المتعددة. هذه بعض جوانب الصورة الاقتصادية التي ينبغي أن تسلط عليها الأضواء لمعرفة حقيقة الوضع الاقتصادي لهذه الدول المتخلفة.

١ – المستوى الاقتصادي، أو المستوى المعيشي، أو المستوى الدخول للأفراد.

هو مستوى متدني إذا ما قورن بمستواه في الدول المتقدمة وقد تصل الفجوة إلى مائتي ضعف أو أكثر، بالنسبة لبعض الدول المتخلفة، ~~والإحصائيات تثبت أن هذه الفجوة إلى مائتي ضعف أو أكثر بالنسبة لبعض الدول المتخلفة،~~ والإحصائيات تثبت أن هذه الفجوة تتزايد على الأقل بالنسبة لبعض الدول المتخلفة مع الوقت، ولهذه السمة عوامل متعددة كانت وراء ظهورها، سوف نتعرف عليها في مناسبات قادمة، وبفرض أننا اعتبرنا خط الفقر يمثل دولاراً في اليوم للفرد فهناك أكثر من مليار وثلث من البشر يعيشون تحت خط الفقر، وبالنظر الأكثر تمنعاً في الفقر في الدول النامية نجده أكثر توطناً في الريف، حيث الغالبية العظمى من فقراء هذه الدول من سكان الريف.

٢- نقص رؤوس الأموال وتخلف الموجود منه:

نقصد برؤوس الأموال هنا الأصول العينية الحقيقية ممثلة في كل المنجزات التي أقامها الإنسان لتساعده في عمليات الإنتاج من آلات ومعدات ومنشآت ومرافق، سواء تمثلت فيما يعرف برأس المال الاجتماعي الثابت أو رأس المال الإنتاجي. والناظر في هذه الزاوية يجد القلة من جانب والتدني في النوع والكيف من جانب آخر. ولا شك أن لهذا آثاره السلبية على كل المتغيرات الاقتصادية بدءاً بمستوى الدخل ومروراً بالعمالة وبالبطالة، وكذلك الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. وبعض الكتاب يبالغ فيرجع إلى هذه السمة كل الجوانب والأبعاد الاقتصادية في الدول المتخلفة فهي وراء تدني مستوى الدخول، ووراء قصور استغلال الموارد، ووراء البطالة، وراء ضعف الصناعة وشيوع وهيمنة القطاع الأول، وكذلك التفاوت الواسع في توزيع الدخول، بل ووراء العديد من السمات الاجتماعية من صحية وتعليمية وغير ذلك.

وربما كان في هذا قدر واضح من المبالغة في تقدير وتقييم هذا العامل، والصحيح أنه أسهم في هذه المظاهر بدرجة أو بأخرى، ولكنه ليس هو العامل الوحيد المسئول عنها وعن ظهورها. ثم إن هذه السمة وراءها تفسيرات متعددة توضح سبب وجودها، وهذا ما سنعرض له فيما بعد.

٣- التفاوت الواسع في توزيع الدخول والثروات:

من الأشياء اللافتة للنظر أنه في ربوع البلدان المتخلفة ورغم تدني الدخول فيها من حيث المتوسطات فإن ظاهرة التفاوت فيها بين الفقراء والأغنياء أكثر بروزاً واتساعاً منها داخل الدول المتقدمة.

فالفجوة بين دخول الفئات الدنيا ودخول الفئة الأعلى من السكان بالغة الاتساع، وبفرض أن متوسط الدخل الفردي مائة جنيه فإن تفسير ذلك على أرض الواقع يصل بنا إلى أن هناك العديد من الأفراد من لا يجاوز دخل الواحد منهم العشرة بل أقل، وهناك قلة قليلة يكون دخل الواحد أضعاف ربما أضعاف المائة. بعبارة

علمية نجد في الكثير الغالب ٥% من السكان ذات الدخل الأعلى تحصل على أكثر من ٣٠% من الدخل القومي، بينما نجد حوالي ٤% من أدنى السلم الدخلي لا تصل على حصة من الدخل القومي يتجاوز ١٠%، فبينما نجد متوسط دخل الفرد في دولة كالبرازيل ٥٣٧٠ نجد هذا المتوسط لأفقر ٢٠% من السكان لا يتجاوز ٥٦٤، وأبلغ صور التفاوت في الدخول في هذه البلاد هو التفاوت بين الريف والحضر، وبينما نجد متوسط دخل الفرد في مصر حوالي ١٢٠٠ دولاراً فإن متوسط دخل الـ ٤٠% الأفقر لا يتجاوز ٢٠٠ دولار.

ومن الواضح أن لهذه السمة آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية على فرص النمو والتقدم والتماسك الاجتماعي والاستقرار، كما أن وراءها عوامل متعددة، ومن ثم فهي تعد بحق إحدى التحديات الكبرى التي تواجه جهود التنمية.

٤- الهيكل الاقتصادي

المعروف أن الاقتصاد القومي يتكون من العديد من القطاعات بنسب وعلاقات قائمة بينها، والمعروف أيضاً أنه بتقدم المجتمع اقتصادياً فإن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة أو القطاع الأولى عموماً تقل بينما تتزايد أهمية القطاعات الأخرى؛ الصناعة، والخدمات.

والملاحظ أن هيكل الاقتصاد النامي عموماً يرتكز على هيمنة القطاع الأول، فمعظم الدول تعتمد على الزراعة والرعي والاستخراج، سواء من حيث عدد السكان العاملين فيها أو من حيث إسهامها في الناتج القومي.

والملاحظ أنه برغم هيمنة القطاع الأول في هذه الدول وخاصة منه ما يتمثل في النشاط الزراعي فإن هذا النشاط ضعيف الكفاءة.

٥- التوظف واستخدام الموارد والطاقات:

من المناظر المألوفة في البلدان النامية قصور استغلال الموارد الطبيعية بل وأحياناً كثيرة نجد سوء استخدامها، فهناك فجوة كبيرة بين الموارد القائمة والمتاحة

وبين المستغل منها فعلاً، نجد ذلك في مختلف الموارد الطبيعية، كما نجد الكثير منها يستغل استغلالاً سيئاً، إما بعدم التخصيص الجيد له أو بعجز وفشل استغلاله، كما نشاهد تفشي البطالة بين سكان هذا العالم بصورها المختلفة، ولا سيما البطالة المقنعة، والتي تظهر بوضوح في الريف، مع عدم استبعادها عن المدن والحضر، والتعرف على حدود البطالة وخاصة المقنعة في الدول النامية أمر تكتنفه صعاب كثيرة، منها طبيعة النشاط في هذه البلاد ورداءة الإحصاءات فيها، ولتفشي البطالة في هذه الدولة آثار سلبية خطيرة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، ويرجع شيوع البطالة وعدم التوظف الجيد للموارد إلى عوامل عديدة بعضه اقتصادي وبعضها غير اقتصادي.

٦- التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية:

يلاحظ أن حجم التجارة البينية بين الدول النامية متدني لا يتجاوز في المتوسط

١٠% من حجم تجارتها الخارجية، مما يعني أن معظم تعاملاتها الخارجية مع الدول المتقدمة، عكس الحال في الدول المتقدمة، كذلك يلاحظ أن معظم صادراتها مواد ألية بينما معظم واردتها مواد مصنعة وكذلك سلع استهلاكية، ولا شك أن ذلك يضفي لوناً آخر من التبعية في التجارة الخارجية للدول النامية، خاصة إذا ما علمنا أن تجارتها تتركز في سلع قليلة في جانب التصدير، متجهة إلى دول بعينها، مما يعكس الوضع الحرج لهذه الدول النامية عندما يحدث اضطراب ما في الدول المتقدمة أو في العلاقات بينهما وخاصة أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي في هذه الدول مرتفعة تصل إلى ٦٠% في المتوسط.

ولا تقف التبعية عند حد السلع بل تتعداها إلى الأجهزة والمؤسسات القائمة على التجارة، فهي في غالب الأمر في أيدي الدول المتقدمة، كذلك نجد انتقال رؤوس الأموال والإستثمارات والتمويل، كل ذلك تعتمد فيه الدول النامية بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر على الدول المتقدمة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد

فهناك أيضاً تحكم بدرجة متفاوتة في الشئون النقدية الدولية، من قبل الدول المتقدمة، وبالتالي فإن صور التبعية تنتشر لتشمل التبعيه التجارية والتبعية المالية والتبعية النقدية، مما يعني بروز ظاهرة الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية للدول النامية؟، وكذلك ظهور حالة الانكشاف أو فقدان الحصانة في الاقتصاديات القومية لهذه البلاد.

في ضوء هذا العرض السريع لبعض السمات الاقتصادية للعالم النامي يمكننا الإجابة على تساؤل مهم هو: ما هي السمة الاقتصادية العامة التي يمكن إطلاقها على هذا العالم؟

إن هذه السمة من وجهة نظري تتجسد في بعدين، أولاً تدني الوضعية الاقتصادية، وثانياً اختلال هذه الوضعية، ففي كل جوانب الصورة نجد الوضع الفردي المتردي من حيث المستوى والكم والكيف كما نجد الوضع المختل من حيب الهيكل القائم، هناك اختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية والبينية، وهناك اختلال في التوزيع، وهناك اختلال في تناسب القطاعات الاقتصادية، وهناك اختلال في نمط استغلال الموارد، والتساؤل المهم الآخر هنا هو: هل وضعية هذا العالم الاقتصادية قابلة للتحسين والتغيير؟

وأهمية هذا السؤال تتبدى من نواح عديدة، منها أنها تكشف لنا عن بؤرة التخلف وموطن الداء، وهل هو قصور وعجز في الموارد والطاقات؟ أم هو عدم استغلال لها؟ أم هو سوء استخدامها؟ والواقع أن المشكلة تتمثل أساساً في قصور الاستخدام من جهة وسوئه من جهة ثانية، مع عدم نكران ما قد يكون هنالك من بعض جوانب النقص في بعض الموارد، لكن ذلك لا يعد موطن الداء، ثم إن هذا السؤال يحدد نطاق العمل المطلوب بل وإمكانيته، فلو كانت الأوضاع غير قابلة للتحسن فإنه يصبح الحديث عن التنمية حديث لغو لا معنى له، ومن حسن الحظ، رغم أنه وضع مأساوي أن يعترف الاقتصاديون بأن التخلف منشؤه الأساسي سوء استخدام الموارد وليس ندرة الموارد المتاحة.

السمات غير الاقتصادية وتحت هذه السمات يمكن إدراج العديد من التصنيفات الفرعية، فهناك السمات الاجتماعية، وهناك السمات الإدارية، وهناك السمات العلمية والثقافية، وهناك السمات السياسية، وهناك السمات السكانية، وغير ذلك. وقد يدخل البعض بعض هذه السمات تحت السمات الاقتصادية، والأمر في ذلك متسع والمهم الذي ينبغي الاهتمام به هو معرفة الجوانب والأوضاع، بغض النظر عن التصنيف الذي تنضوى تحته، وقبل أن نستعرض هذه السمات نجد من المهم التنبيه على بعض الأمور:

أولاً: ليس من الصواب الحكم على كل هذه السمات بأنها سمات سيئة، بل فيها السيئ وفيها الجيد، ومعنى ذلك أن التغيير والتعديل لا ينصرف بالضرورة إلى كل هذه السمات بل إلى السيء منها فقط، وبالطبع فإن الجانب السيئ فيها قد يغلب الجانب الجيد، وبالمقارنة بالسمات الاقتصادية السائدة فإنه إذا ساغ لنا هناك أن نحكم عليها كلها بأنها مترديه ومتخلفة فإنه لا يسوغ لنا هنا هذا التعميم، وكل ما نريد التأكيد عليه ضرورة أخذ هذه الأوضاع غير الاقتصادية في الحسبان عند القيام بعملية التنمية.

ثانياً: من المنظور الاقتصادي فإن هذه السمات غير الاقتصادية تؤثر جوهرياً على عملية التنمية، بعبارة أخرى فإنه يجب النظر لهذه السمات بكل عناية واهتمام من قبل الاقتصاديين بالذات وعدم التهوين من شأنها والانصراف إلى السمات الاقتصادية، كما هو الشائع اليوم على المستوى الفكري وعلى المستوى العملي العلمي، مع أن المنطق والتجارب يؤكدان على أنه متى كانت هذه السمات غير صالحة فمن المعتذر إن لم يكن من المستحيل تحقيق تنمية اقتصادية تستحق هذا الاسم من حيث الجودة والاستمرارية، ويكفي أن ندرك أنها تمثل المدخلات بالنسبة للجوانب الاقتصادية، وبقدر ما تكون عليه من جودة أو رداءة بقدر ما تكون المنتجات الاقتصادية.

ولذلك فعلينا عندما نطلق إسم التخلف الاقتصادي أن ندرك جيداً أننا أمام مجموعة من الأوضاع الأقتصادية ذات سمات معينة، وأن علينا النظر ملياً في كل هذه الأوضاع واعتبارها مظاهر للتخلف حتى ولو أسميناه تخلفاً اقتصادياً، واعتبارها في نفس الوقت عوامل وأسباب لهذا التخلف الاقتصادي، فكما سنرى أن التخلف الاقتصادي لا يجد تفسيره الصحيح في مجرد عوامل واعتبارات اقتصادية، وإنما يجده في مجموعة متعددة من العوامل تمثل فيها العوامل غير الاقتصادية الموقع البارز.

وفيما يلي نستعرض بعجالة هذه السمات:

١- **السمات الاجتماعية**، وتتمثل في نواحي عديدة، منها ما يتعلق بنظرة الأفراد إلى العمل الاقتصادي، خاصة العمل اليدوي أو الحرفي، وكذلك نظرة المجتمع إلى عمل المرأة، ثم مدى توفر روح المبادرات الفردية وتحمل المخاطرات، كذلك ما نجده في السلوكيات الاستهلاكية من حيث التقليد والمظاهر في مختلف المناسبات، ثم ما هنالك من علاقات وروابط اجتماعية سواء بين الأقارب أو بين الزملاء في العمل، يضاف إلى ذلك نظرة الأفراد إلى الانتقال والهجرة الداخلية والخارجية لطلب الرزق، وما يشيع فيها من الاعتبارات الشخصية المتحكمة في الكثير من العلاقات القائمة، كذلك تشيع في هذه الدول ظاهرة تشغيل الأطفال وما يحدثه ذلك من آثار اجتماعية سلبية، وكذلك نظرة الأفراد إلى أوقات الفراغ وقتلهم لها فيما لا يفيد.، وهذا ما يشيع من قيم وعادات غير جيدة لدى الكثير من أفراد هذه الدول.

٢- **السمات السكانية:** من الملاحظ في الدول النامية أنها تعاني عموماً مما يعرف بالمشكلات السكانية في صورها وأبعادها المختلفة، فمن حيث الحجم نجد الكثير منها يعاني من الكثرة أو الانفجار السكاني بينما نجد البعض الآخر

يعاني من القصور أو الندرة السكانية، وقليل منها لا يواجه بهذه المتاعب، ومعروف أن كلاً من الكثرة والقلة السكانية لها آثارها الاقتصادية.

ومن حيث التزايد أو النمو السكاني نجد انخفاضاً في مستويات الأعمار، وارتفاعاً في نسبة الإعالة، نظراً لاعتبارات ديموغرافية، مثل كثرة السكان في الأعمار الصغيرة، وكذلك اعتبارات اجتماعية، وأيضاً نلاحظ على السكان من حيث الصحة والمرض أن المستوى الصحي متدني، والرعاية الصحية غير جيدة، ومن ثم انتشار وشيوع العيد من الأمراض المعدية وغيرها، ومن حيث التعليم والجهل نجد الأمية متفشية تصل في بعض المجتمعات إلى ما هو أكثر من نصف السكان.

إضافة إلى أن نوعية ومستوى التعليم لدى المتعلمين هي نوعية غير جيدة لا تؤهل الفرد لممارسة النشاط الاقتصادي المعاصر بكفاءة واقتدار، في ظل ما يعرف في العالم المتقدم بالثورة التكنولوجية.

٣- **السمات السياسية والإدارية** من أبرز ما يشاهد في العالم النامي ضعف الأجهزة الإدارية والحكومية، واتسامها بالكثير من السلبيات والنقائص، يتمثل ذلك في أحجامها وترهلها ونوعيات العاملين وأسلوب الاختيار والترقي، وكذلك أسلوب التنظيم والإدارة، وقيام التخصصات والمسئوليات والصلاحيات على أسس غير سليمة، كذلك نجد تفشي الرشوة والمحسوبية والتربح من المنصب، وتحكيم العوامل الشخصية في التعيين والترقي، والمعروف أن الجهاز الحكومي عليه مهام كبار في سبيل إنجاز التنمية ومن ذلك سن التشريعات الصحيحة، ورسم السياسات الاقتصادية السليمة، وممارسة الرقابة الجادة على كل المجالات الاقتصادية وغيرها، ومن الواضح أنه لا ينهض في الكثير من الدول بالقيام بهذه المسئولية.

كذلك نجد الجانب السياسي في هذه الدول ليس على المستوى المطلوب من حيث الممارسة الحقيقة للديمقراطية والشورى والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات

ودراستها، كذلك، هناك من الكثير من الانقلابات السياسية والانقلابات المتسارعة، وما هنالك من حروب ومنازعات اقليمية، وما هنالك من قصر نظر وانصراف إلى المصالح الخاصة لدى الكثير من حكام هذه الدول، إضافة إلى ما هنالك من تصارع للأحزاب السياسية، جرياً وراء مصالح خاصة، وما يشيع من تخلف في درجة الوعي والنضج السياسي لدى أفراد هذه الدول، واتخاذها سلوك اللامبالاة مما يحدث على الساحة السياسية.

مقياس التخلف: من الناحية النظرية يمكن استخدام أي سمة من السمات السابقة، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية كمقياس للتخلف، فمثلاً يمكن قياس التخلف من خلال مستوى الدخول الموجودة أو نوعية الهيكل الاقتصادي القائم، أو مقدار توفر رؤوس الأموال، أو مستوى التعليم، أو مستوى الصحة.. إلخ، والمقياس كما يستخدم في المقارنة بين الدول في لحظة معينة يستخدم في المقارنة بين الأزمنة المختلفة للدولة الواحدة. ومع ذلك فأشهر مقياس مستخدم هو متوسط دخل الفرد، فإذا كان هذا المتوسط يقل عن مبلغ معين يجري تحديده تباعاً من قبل بعض الهيئات الدولية فإن الدولة بذلك تدخل في عداد الدول المتخلفة، وإذا حققه أو تجاوزه فإنها تصبح في عداد الدول المتقدمة.

ورغم شهرة هذا المقياس فإن له عيوباً كثيرة يجب التفطن لها، ومنها:

١- أنه لا يؤسس على قضية عدالة التوزيع فقد يخفي وراءه تفاوتاً حاداً في الدخول الفردية

٢- أنه لا يهتم بتكوين الناتج وهيكلة ولا طبيعة السلع والخدمات المكونة له. وقد يكون الكثير منها لا تشبع حاجات أساسية للأفراد كالسلع الترفيهية وبعض السلع العسكرية.

٣- أنه لا يدخل الكثير من السلع والخدمات في الحسبان.

٤- أن مستويات الأسعار تختلف من دولة لأخرى.

٥- أن الظروف الطبيعية للأفراد والدول تختلف، فهناك الدول الباردة والدول

الحارة والدول المعتدلة.

٦- كما لا يهتم بمصدر الدخل وهل هو ناتج عن جهود بشرية أم عن مجرد توافر هبات طبيعية.

٧- كذلك فحسابات الدخل القومي تختلف في نماذجها وأساليبها من دولة لأخرى.

٨- وقد يكون ارتفاع متوسط الدخل على حساب تدهور البيئة.

ولذلك فقد لجأ الفكر الاقتصادي في محاولته للتغلب على هذه المثالب إلى إدخال معايير مساعدة، ومن ذلك معيار العمر المتوقع، ومعدل الوفيات، ومعدل استخدام بعض السلع الصناعية والخدمات، ونسبة الأمية. وظهر مقياس مركب يعرف بدليل التنمية البشرية الذي يتكون من متوسط دخل الفرد والعمر المتوقع ومستوى التعليم.

بين التخلف والفقر: كثيراً ما نواجه بتساؤل: هل التخلف والفقر مترادفان أم لا؟

وإذا كان هذا غير ذاك فما هي العلاقة بينهما؟ وهل هناك من تأثير من أحدهما في الأخر؟ ومن المؤثر ومن المتأثر؟ ليس بالضرورة أن يكون الفرد الفقير متخلفاً، ولا الفرد المتخلف فقيراً، والحال كذلك على مستوى الدول، فهناك منها ما هو غني وإن كان متخلفاً، وهناك منها ما هو أقل غني وثراء وإن كان غير متخلف، ولا ينفي هذا ما هنالك من علاقات وطيدة في غالب الحالات، ولا نستطيع القول بجزم وحسم إن النخلف هو سبب الفقر ولا إن الفقر هو سبب التخلف، ولكن الذي يمكن قوله بقدر من الاطمئنان أن كليهما سبب ونتيجة في نفس الوقت.

أسباب التخلف الاقتصادي

١- جرت عادة بعض الاقتصاديين على ذكر خصائص أو سمات التخلف الاقتصادي ثم في مرحلة تالية يتناولون أسباب أو عوامل التخلف وأحياناً يعقبون على ذلك كله بتناول عقبات التنمية، ولا شك أن الأمر بذلك يشوبه الكثير من الغموض والحيرة لدى القارئ المبتدئ، لاسيما وأن الكثير مما يقال هنا هو نفسه ما سبق أن قيل هناك تحت مصطلح آخر.

والسؤال المطروح هو: هل هذه المصطلحات الثلاثة تعني شيئاً واحداً؟ بمعنى أن خصائص التخلف هي بذاتها عوامل وأسباب التخلف وهي أيضاً بذاتها ما يعرف بعقبات التنمية؟ أم أن هناك اختلافات فيها، وما يقصد هنا غير المقصود هناك؟.. لو كانت الإجابة الأولي لكان من الأفضل عدم تكرارها بهذا الشكل المربك، وإنما الإشارة المبدئية إلى ما بين هذه المصطلحات من تداخل يكاد يحيلها إلى شيء واحد، كأن يقال هذه الأمور والأوضاع إذا ما نظرنا لها من حيث وجودها وعدم وجودها في ربوع البلدان النامية أو المتخلفة فهي سمات وصفات وخصائص. وإذا كنا بصدد دراسة الأسباب والعوامل المسئولة عن هذه الوضعية المتردية والمسماه بالتخلف فإن هذه الأوضاع أو على الأقل بعضها تعتبر بذاتها عوامل وأسباب التخلف، وإذا كنا بصدد عملية التنمية فإننا نواجه بتحديات، أو بعبارة أخرى فعلينا أن نجري تغييراً جوهرياً في بعض الأوضاع حتى تحدث التنمية، ولا شك أن ذلك يمثل عقبات أو معوقات، وهنا يمكن النظر إلى بعض هذه الأوضاع أو كلها على انه عقبات للتنمية.

وهكذا نكون بهذا النهج أمام شيء واحد لكنه يختلف أسمه باختلاف المناسبة التي نتناوله فيها، ومع ذلك فإنه قد يكون من الأصوب عدم اعتبار هذه الأمور مترادفة أو تعبر عن شيء واحد، فلا شك لدى العقلاء أن هناك تمايزاً بدرجة أو بأخرى بين الصفة والسمة وبين السبب، فمثلاً نجد بعض الأشخاص مرضى، هنا نكون أمام سمات وأعراض ومواصفات لهؤلاء مثل الضعف أو العجز أو ارتفاع درجة

الحرارة أو.... ألخ، ونكون أمام العوامل والأسباب المؤدية لذلك، وحينئذ لا يحسن أن يقال إن سبب المرض هو الضعف أو ارتفاع درجة الحرارة. وكذلك الحال في موضوع التخلف الاقتصادي مع ما في الصورة هنا من تعقيد كبير بخلاف مثال المرض.

فمثلاً يمكن القول بدقة وصدق إن البلاد النامية فقيرة في رؤوس أموالها، ويكفي هذا طالما نحن في معرض تعداد السمات والصفات، لكن هل يكفي هذا في معرض العوامل والأسباب؟ إن ذلك وحده لا يكفي وإنما تقتضي الدراسة العلمية الجادة البحث فيما وراء هذه السمة. فلم كانت هذه البلاد على هذا النحو؟ وبعبارة أخرى ما هي الأسباب والعوامل التي أوجدت هذه السمة المتمثلة في قصور رؤوس الأموال، ومن ثم فإن البحث تحت الأسباب يأخذ أبعاداً أعمق وأوسع من البحث تحت المظاهر والسمات، وفي سبيل إنجاز التنمية نجد العقبات تتمثل أساساً في الأسباب والعوامل قبل أن تتمثل في السمات والأعراض مع تداخلها في المجالات الكثيرة.

وعلى أية حال فإن الصورة تتضح أكثر بعد استعراضنا لما قدمه الفكر الاقتصادي تحت عنوان عوامل التخلف

٢- **عوامل التخلف:** قدمت نظريات واجتهادات عديدة حول هذا الموضوع، نستعرضها بعجالة عرضاً نقدياً ثم نعقب في النهاية بما نراه أكثر صحة وصواباً.

أولاً: العامل الجغرافي والطبيعي: بمعنى أن السبب في تخلف هذه الدول يرجع إلى سوء العوامل الجوية من جهة وقصور الموارد الطبيعية لديها من جهة أخرى، فهناك درجات الحرارة المتدنية أو المرتفعة وهناك درجات الجفاف والمطر

المتوفرة، وهناك أيضاً درجات الحرارة المعتدلة، وهناك دول متقدمة لا تمتلك موارد طبيعية تذكر، كما أن مناخها متطرف في البرودة والحرارة. ومع ذلك فمما لا شك فيه أن توفر هذه الموارد واعتدال درجات الحرارة ييسر ويسهل كثيراً من عملية التنمية، ويقصر من الوقت الذي تستغرقه، طالما توفرت بقية المقومات.

ثانياً: العامل الاقتصادي: مال الفكر الاقتصادي خاصة في مراحله الأولى في التعامل مع قضية التخلف والتنمية إلى اعتبار العامل الاقتصادي هو المسئول عن تخلف الدول المتخلفة، وفي البداية ظهر التركيز إن لم يكن الاستغراق في عامل اقتصادي واحد هو نقص رأس المال واعتباره سبب التخلف ومن ثم اعتبار إيجاده وتوفيره هو عصب التنمية، ومن الواضح أن هذه نظرة قاصرة فيها الكثير من الجنوح، فكم من دولة تقدمت دون أن يكون لديها رأس المال الكافي، وكم من دولة بقيت في إطار التخلف رغم كثرة ما أتيح لها من رؤوس الأموال، ثم انه بمفرده لا يشكل أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لإقامة المشروعات. وعدم توفر هذه العناصر الأخرى يلغى مفعول توفر رأس المال، وفي ضوء ذلك ارتقى الفكر الاقتصادي درجة أعلى فاعتبر كل العوامل الاقتصادية وليس فقط رأس المال هي المسئولة عن التخلف الاقتصادي، أي أنه أدخل مع نقص رأس المال، التخلف التكنولوجي، وندرة الموارد الطبيعية، وكذلك مستوى العنصر البشري، ولا شك أن ذلك يعد خطوة في الطريق الصحيح وإن لم تكن كاملة.

إذ لابد من النظر في العوامل الأخرى غير الاقتصادية بما لها من تأثير بالغ على العوامل الاقتصادية وكذلك العوامل الخارجية.

ونقص رأس المال في الدول النامية أمر مشهود منظور، وقد قدم الاقتصاديون تفسيراً علمياً لهذه الظاهرة أرجعوها إلى ما يعرف بعرض رأس المال والطلب عليه، حيث إن كليهما متواضع بفعل عوامل متعددة، إن رؤوس الأموال قليلة لأن التكوينات الرأسمالية قليلة وقلتها تعود من جانب إلى الإدخار الذي يمثل

المنبع الرئيسي لعرض رأس المال. والمعروف أن الإدخار محكوم بعاملي الرغبة والقدرة، ونظراً لعدم توفر القدرة فإن المدخرات قليلة ومن ثم كانت التراكمات الرأسمالية قليلة، والجانب الثاني يرجع إلى الاستثمار أو الطلب على رأس المال، والمعروف أيضاً أنه طلب ضعيف بفعل ارتفاع الحافز على الاستثمار في هذه الدول، وبهذا يمكن تفسير نقص رؤوس الأموال في هذه الدول من ناحية العرض الإدخار ومن ناحية الطلب الاستثمار وسنوضحها بشكل حلقة دائرية على النحو التالي:

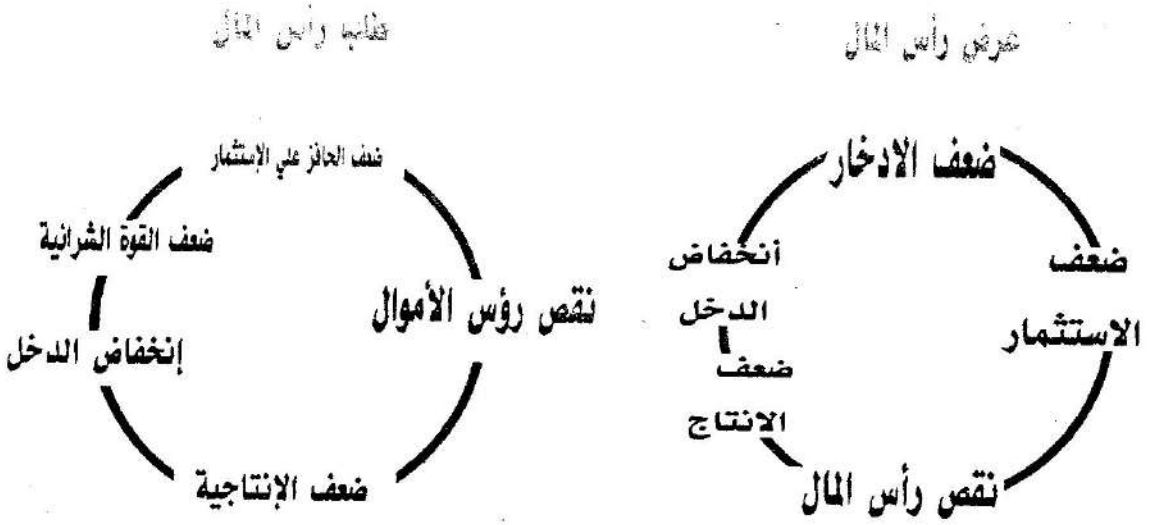

وتسمي هذه الحلقات وما يتفرع منها بالحلقات المفرغة للفقر، هناك عيوب كثيرة وراء هذه الفكرة ومن ثم فقد تعرضت لانتقادات حادة، فهي من جهة لا تفسر حقيقة كل الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية: كما أنها علقت الادخار على عامل واحد هو الدخل مع أن الانفاق أو الاستهلاك يعد محدداً رئيسياً للادخار وخاصة في البلاد النامية، ثم إنها لا تفصح عن سياسة جيدة للتغلب على هذه الحلقات اللهم إلا بالتجاء إلى الخارج وطلب المزيد من المدخرات الأجنبية، وهي بذلك تدخل هذه الدول في دوامة المديونية والتبعية ومن ثم عرقلة عملية التنمية.

ثالثاً: العامل الاجتماعي: والمقصود به هنا كل ما قد ينظر إليه على أنه خارج النطاق الاقتصادي فيشمل، الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والسكانية... إلخ، فكلها تشكل البيئة أو المحيط الذي يدور بداخله النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن فعالية هذا النشاط تتوقف على نوعية هذه البيئة ومدى ما هي عليه من جودة أو رداءه، وبالنظر في هذه البيئة نجدها في معظم الحالات بيئة رديئة وبالتالي فهي المسئولة عن وجود ظاهرة التخلف التي تضرب أكثر من ثلثي تعداد العالم، وبالرجوع إلى ما قيل تحت عنوان السمات غير الاقتصادية والبحث الجاد في تأثير هذه الأوضاع على النشاط الاقتصادي نجد أنها تؤثر سلبياً عليه من جوانب متعددة، فهناك التأثير على الكفاءة والتأثير على توزيع الدخل وغير ذلك من كل ما يدخل ضمن العوامل الاقتصادية المحددة للنمو.

رابعاً: العامل الدولي: يرجع بعض الاقتصاديين التخلف إلى العوامل والاعتبارات الدولية أو الخارجية بالدرجة الأولى، أو بعبارة أخرى أكثر وضوحاً فإنهم يعتبرون ممارسات الدول المتقدمة في الماضي والحاضر هي المسئولة بالدرجة الأولى عن تخلف هذه الدول، فقديماً مارست معها عملية الاستعمار ونهب الثروات والموارد بل والقوى العاملة ثم فرضت عليها أن تكون سوقاً لمنتجاتها الصناعية، مانعة لها من ممارستها لعملية التصنيع دافعة إياها على التخصص في الإنتاج الأولي، ثم مارست معها بعد ذلك عملية الحواجز والقيود على دخول منتجاتها إلى أسواقها كذلك مارست معها عملية الضغط من خلال توريد السلع الإنتاجية ومنتجات التكنولوجيا، وكذلك إغراقها في بحر من الديون ذات العبء الثقيل والمعرقل لعملية التنمية، واليوم تمارس معها الضغط من خلال ما يسمى بالعولمة وتحرير التجارة والأسواق والعلاقات الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها وإن كان فيه ما فيه من المضار بمصالح الدول النامية.

وهكذا نجد أرباب هذه النظرية يصبون جام غضبهم على الدول المتقدمة وما تمارسه من دور بالغ السلبية على عملية التنمية في الدول المتخلفة حتى إنهم يقولون

إن سبب تخلف هذه الدول هو تقدم تلك الدول.

والذي نؤمن به أن التخلف كما أنه ذو طبيعة مركبة وكما أنه من حيث سماته متعدد الخصائص، فهو أيضاً متعدد العوامل والأسباب، وليس من الدقة العلمية أن نقصره في كل حالاته على سبب واحد، وإذن فكل هذه العوامل لعبت بدرجة أو بأخرى دورها في إيجاد هذه الوضعية المتردية والمسماة بالتخلف.

وإن تفاوتت في أهميتها عموماً، وفي حالة دون حالة بوجه خاص فنحن أمام ظاهرة متعددة الأسباب.

الإسلام والتخلف الاقتصادي

بعد أن تعرفنا بإيجاز على موقف الاقتصاد الوضعي من قضية التخلف الاقتصادي يجدر التعرض ولو سريعاً لموقف الاقتصاد الإسلامي من هذه القضية.

وفي ظل المقام الراهن فإن المقال في هذه القضية يتناول بإيجاز كبير هذه العناصر:-

١) المفهوم الإسلامي للتخلف الاقتصادي. يمكن القول إن الإسلام يقبل هذا التوصيف للتخلف الاقتصادي وإنه وضع اقتصادي مذري ومتدني للجماعة أو المجتمع أو الدولة نابع من سوء استغلال ما لديها من موارد وإمكانات.

٢) الإسلام يرفض التخلف الاقتصادي ويعتبره جريمة دينية. الأمر الذي يجب التنبيه إليه جيداً أن الجماعة أو المجتمع أو الدولة ليست حرة في تعاملها مع ما هو متاح لها من موارد وإمكانات، إن شاءت أحسنت استغلالها والاستفادة بها وإن شاءت أساءت استغلالها ومن ثم حرمت من الاستفادة بها. الأمر في الإسلام مخالف لذلك كل المخالفة. فالدولة مطالبة إسلاميا بالإستخدام الأمثل لما وهبها الله من موارد وإمكانات، ومن ثم الاستفادة الطيبة من نتائج ذلك وحيثيات هذا القول عديدة نشير إلى رؤوسها فيما يلي:-

١- هناك العديد من النصوص الإسلامية؛ القرآنية والنبوية تأمر بصراحة بعمارة الأرض وحسن استغلال الموارد وعدم إهدارها والكفران بها.

٢- لقد استخلف الله سبحانه الإنسان في الأرض ليعمرها بالحق والعدل وليعبد الله تعالى فيها ولا يتأتى ذلك مع شيوع التخلف الاقتصادي.

٣- أركان الإسلام وفرائضه وشعائره الكبرى لا يتأتى تحقيقها والقيام بها في ظل شيوع التخلف الاقتصادي وعدم وجود العمران والتنمية وما تتطلبه من العديد من المشروعات الاقتصادية. فالزكاة متوقفة على الغنى، والصلاة تتطلب العديد من الأنشطة الإنتاجية، والجهاد يحتاج

إلى المزيد من الأموال والعتاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتطلب القوة، وعدم الخضوع والتبعية لغير المسلمين يتطلب المزيد من التنمية والتقدم وهكذا.

٤- شبهات حول موقف الإسلام من التخلف الاقتصادي.

بالرغم من وضوح الموقف الصحيح للإسلام من هذه القضية فهناك من يثير بعض الشبه التي تعمل في الموقف المعاكس والتي قد توحي بأن الإسلام سلبي حيال التخلف الاقتصادي، ويسوق في ذلك العديد من الشبه المتهافتة وتتبع هذه الآراء وتفنيدها بتفصيل وتحليل لا يحتمله المقام الراهن ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض هذه الشبه والتي تدور حول أن الإسلام يحبب في الفقر وينفر من الغني والثراء. كما أنه دين يقوم على التوكل ومن ثم عدم بذل الجهد والنشاط، كذلك فهناك مفهوم الزهد وما قد يحمله من تزهيد في الرفاهة والاستمتاع بالمستوى المعيشي الجيد. وفيما يلي كلمة سريعة عن هذه الجوانب الثلاثة.

أما تحبيب الإسلام في الفقر وتزهيده في الغنى فما وجدنا نصاً شرعياً يفيد ذلك ويدل عليه، بل وجدنا العديد من النصوص الشرعية القرآنية والنبوية التي تدل على عكس ذلك تماماً. ولو كان الفقر محبباً في الإسلام لما أمر الإسلام بمحاربته. وكيف يكون الغنى في الإسلام مذموماً وعليه يتوقف العديد من أركان الإسلام مثل الزكاة والحج والجهاد المالي وغير ذلك.

أما أنه دين يقوم على التوكل على الله فهذا صحيح ولا يصح الإسلام أو الإيمان بغيره لكن التوكل لا يعني في مفهومه الصحيح ترك العمل والنشاط. وإنما يعني بذل كل الجهد في الأسباب، والاعتماد في النتائج على الله المسبب للأسباب "أعقلها وتوكل" إنما المتوكل رجل ألقى بذرة في الأرض وتوكل على الله" وهل ترك الرسول وصحابته العمل وبذل النشاط؟ وهل هم غير متوكلين ؟! إن ترك النشاط والعمل الاقتصادي هو تواكل وكسل وليس توكلاً.

ثم إن الزهد في مفهومه الإسلامي الصحيح يتعلق بالإنفاق ولا يتعلق بالكسب

والإنتاج، فهو زهد القلب مع تملك اليد، وليس العكس. ومن لا يجد الشيء لا يعد زاهداً فيه، وإنما الزاهد من ملك الشيء ثم زهد فيه تطلعاً إلى الأفضل، والنصوص الإسلامية تقطع بإباحة الزينة والطيبات من الرزق وترغب في ذلك.

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية

تعريف بتاريخ التنمية

حتى نتعرف جيداً على قصة التنمية علينا أن نميز بين مصطلحين، التنمية والنمو، ويكفي في هذه المرحلة أن نعرف أن النمو يعني مجرد زيادة متواصلة في الناتج القومي، أما التنمية فهي أعمق من ذلك وأوسع نطاقاً، فهي عملية إرادية مقصودة من قبل الدولة لإحداث النمو، ثم إنها عملية هيكلية تتضمن تغييرات شاملة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى فروق أخرى تتعرف عليها تباعاً، والمهم هنا التنبيه على أن قضية النمو الاقتصادي قد ظهرت عملياً في أوربا منذ قرون عدة، وظهرت نظرياً وفكرياً منذ الفكر التجاري وتبلورت بوضوح في الفكر الكلاسيكي، وكان مسرحها الدول الصناعية "المتقدمة" أما قضية التنمية فمسرحها العملي الدول النامية، حيث تمارس تغييرات وبرامج وسياسات تستهدف تحقيق النمو وتحسين الوضع الاقتصادي، وقد ظهرت هذه القضية أواخر النصف الأول من القرن العشرين بتأثير عوامل متعددة منها حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها، ومن ثم تطلعها إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية، يضاف إلى ذلك المزيد من الوعي لدى الشعوب في تلك البلاد بسوء ما هم عليه بالمقارنة بأوضاع الدول الأخرى.

وفي البداية انصرفت الجهود مركزة على العوامل الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق برأس المال والعمل على توفيره، أي أن عملية التنمية قد انصرفت في مرحلتها المبكرة إلى التركيز على الأبعاد الاقتصادية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الغايات معاً، ولذلك كانت التسمية "التنمية الاقتصادية" ثم بعد ذلك تكشفت مثالب لهذه النظرة الاقتصادية الضيقة على كل من مستوى الوسائل والغايات معاً، حيث تبين أن التعويل على العوامل الاقتصادية فقط لا ينجز التنمية، كما أن الهدف المادي الاقتصادي المتمثل في ارتفاع متوسط دخل الفرد لم يعد كافياً لتحقيق رفاهية الفرد، ومن ثم كان لابد من إدخال العناصر الاجتماعية أو غير الاقتصادية في

الحسبان على مستوى الوسائل والغايات معاً، وظهر مع هذا التطور مصطلح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تطور بعد ذلك إلى مصطلح التنمية الشاملة، والتي تأخذ كل العناصر المؤثرة في الحسبان، وعندما ظهرت الضغوط الدولية وبرزت آثارها السلبية على عملية التنمية ظهر ما يعرف بالتنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات، وعندما ظهرت المشكلات البيئية بما لها من آثار مدمرة على عملية التنمية ذاتها أدخل الفكر والتطبيق هذا العنصر في الحسبان وظهر ما يعرف بالتنمية المتواصلة. واليوم نعيش نمطاً للتنمية تظهر فيه بوضوح الأوضاع الاقتصادية العالمية المعاصرة وعلى رأسها ظاهرة العولمة وفتح الحدود أمام دخول وخروج السلع والخدمات والأفراد والأفكار والقيم والأنماط السلوكية وغير ذلك، وكذلك ظاهرة الخصخصة وهيمنة اقتصاد السوق وتهميش الدور الاقتصادي للدولة.

مفهوم التنمية وهدفها

١- تعرض مفهوم التنمية بدوره للتطوير والتغيير عبر تاريخ التنمية وبدون الدخول في دوامة التعاريف وفلسفاتها يمكن القول ببساطة نحن أمام وضعية معيشية متردية على الصعيد الاقتصادي وغيره تجثم على صدر العالم النامي، والمطلوب تغيير هذه الوضعية تغييراً ارتقائياً أو تقدمياً، بعبارة أخرى نحن أمام مهمة التغيير إلى الأفضل والأحسن، وعملية التغيير هذه بكل جوانبها وأبعادها هي بالضبط ما نطلق عليه "التنمية" وبهذا التوضيح يمكن القول إن التنمية تغيير هيكلي شامل للمجتمع يستهدف توفير الحياة الكريمة لأفراده.

ومن الواضح أن هذا المفهوم قد احتوى على مسألتين أساسيتين في عملية التنمية، الأولى طبيعة عملية التنمية والثانية هدف هذه العملية.

وفيما يتعلق بطبيعة التنمية فقد تبين أنها تغيير هيكلي شامل، ومعنى ذلك أن التنمية تعني إجراء تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي للمجتمع من حيث

قطاعاته وعناصره وما هنالك من نسب وروابط بين هذه القطاعات، والمتغيرات، مثل نسبة الادخار، والاستثمار، ونسبة الانتاج الزراعي أو الصناعي، ونسبة العاملين بالقطاع الصناعي أو الزراعي أو الحرفي... الخ، وحيث إننا بصدد الحديث عن التنمية الشاملة، فإن عملية التغيير هذه لا تقف عند حد الجانب الاقتصادي وإنما تتعداه إلى بقية جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فلقد تبين لنا أن هناك سمات غير اقتصادية للدول النامية، وأن الكثير من هذه السمات غير ملائم لإنجاز التنمية، ومن ثم فمن الضروري إحداث تغيير قد يكون جذرياً في الكثير من جوانبها، ويتوقف تزامن التغيير وأولوياته على ظروف كل دولة، والأفضل استخدام صيغة مرنة لإحداث التغيير تجمع بين التوازن في الجوانب الاقتصادية والجوانب غير الاقتصادية، كما تجمع بين تقديم بعضها على بعض، والمهم هو أن يحدث هذا التغيير الهيكلي الشامل ولا يقتصر على إحداث تغييرات جزئية، فهي قليلة الغناء.

٢- هدف التنمية: في المراحل الأولى من قصة التنمية انصرف الفكر الاقتصادي إلى اعتبار زيادة الدخل القومي أو دخل الفرد في المتوسط هو هدف التنمية، وقد تضمن العديد من مفاهيم التنمية النص على ذلك صراحة. ونظراً لما قد شاب ذلك من قصور من نواح عديدة، منها أن دخل الفرد في المتوسط قد يزيد لكن تبقى مشكلة الفقر متفشية، ومشكلة سوء التوزيع قائمة، ومنها أن دخل الفرد قد يزيد لكن أوضاعه الأخرى قد لا تتحسن بل قد تسوء، ومن ثم فإن رفاهية الفرد العامة قد لا يلحقها تحسن لمجرد ارتفاع دخله، ومن هنا توسع الهدف من التنمية بحيث لا يقف عند زيادة دخل الفرد فحسب وإنما يتضمن إضافة إلى ذلك تحقيق ذاتية الفرد وتوفير حق الحرية له في ظل القيم والضوابط الحاكمة، وكذلك حقوقه السياسية والاجتماعية، وكل ما يدخل في تكوين ما يعرف بالحياة الكريمة أو الحياة الطيبة Better Life.

خلاصة القول إن الهدف من التنمية أصبح يتكون من عناصر متعددة متداخلة، تتمثل أساساً في توفير مقومات الحياة الاقتصادية، ممثلة في الحاجات الحقيقية للأفراد من طعام وشراب ومسكن وملبس وصحة وتعليم وغير ذلك، مما يدخل في عداد الحاجات ذات البعد الاقتصادي، ويعد ذلك شرطاً ضرورياً للقول بأن هناك تنمية لكنه ليس شرطاً كافياً بل يجب أن يجتمع معه الإشباع الاجتماعي بمعنى الشعور بالأهلية واحترام الذات والحفاظ على الكرامة، وهذه الأشياء قد لا توجد مع الغنى المادي وقد توجد مع الفقر المادي، والمهم أن تتواجد بجوار الجانب الاقتصادي، بحيث يأمن الفرد على مقوماته المادية ومقوماته المعنوية، يضاف إلى ذلك توفير مبدأ حق الحرية للفرد وإزالة كل ما هنالك من استعباد واستغلال وقهر وحجر على الحرية، وليس معنى ذلك الانفلات من كل قيد أو ضابط وعدم الاعتداد بالقيم والمعتقدات المقدسة السائدة، وإنما معناه شعور الفرد بآدميته وفطرته التي جبلت على عدم الاستعباد والاستغلال والتبعية وكذلك الجهل والمرض.

فإذا تحقق كل ذلك للفرد فعند ذلك فقط يمكن القول إن هناك تنمية حقيقية وإن الدولة دولة متقدمة بمعنى الكلمة، وعندما ما يتحقق العنصر المادي فقط، بفرض إمكانية ذلك، نكون أمام تنمية اقتصادية محضة مصحوبة بتخلف اجتماعي وثقافي، وفي الواقع فإن ذلك لا يعد تقدماً بالمفهوم العلمي السليم للتقدم.

مقـــاييـــس التنميـــــة

كما تعرض مفهوم التنمية وهدفها للتطور عبر الزمن تعرض مقياس التنمية بدوره للمزيد من التطور، ونظراً لطبيعة التنمية وما تقوم عليه من تغييرات جذرية في هيكل المجتمع، اقتصادياً وغير اقتصادي فيمكن استخدام أكثر من مقياس لقياس التنمية، أو بعبارة أخرى لقياس حالة ووضع الدولة من تخلف أو تنمية، فمثلاً يمكن أن يكون المقياس مدى نمو القطاعات غير الزراعية، هذا المقياس غير جيد حيث إنه يتحيز ضد الزراعة مع أنها لا تقل أهمية عن بقية القطاعات، وظهر مقياس آخر للتنمية تمثل في معدل الزيادة في الناتج القومي على مدار الوقت. والواقع أن هذا المقياس هو الآخر تشوبه مثالب، حيث لا يهتم بالمحتوى ولا بنمط التوزيع ولا بالمتغير السكاني، وتطور عن ذلك مقياس هو معدل نمو دخل الفرد في المتوسط، وهو الآخر معيب من وجوه عديدة رغم شهرته، وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه العيوب عند دراسة مقياس التخلف. ومن ثم فقد دعم بمعايير فرعية عديدة سكانية واجتماعية واقتصادية، ثم ظهر ما يعرف بمعيار التنمية البشرية، وهو معيار مركب من عدة متوسطات، منها متوسط دخل الفرد.

وربما يتساءل البعض عن الفرق بين مقياس التخلف ومقياس التنمية. والواقع أنهما يمثلان في الحقيقة شيئاً واحداً لأنهما يقيسان حقيقة واحدة ذات وجهين، ومع ذلك فإننا في مجال قياس التخلف نركز على هذه المتوسطات، أو الأرقام المطلقة مثل دخل الفرد في المتوسط، والدخل القومي، لكننا ونحن بصدد قياس التنمية نركز على الزيادات المتحصلة في هذه الأرقام عبر الزمن لنعرف هل حدثت تنمية أم لا. ومن هنا فقد تكون الدولة متقدمة، حيث متوسط دخل الفرد فيها مرتفع لكنها تمر بمرحلة ركود لا يزيد فيها دخل الفرد زيادة محسوسة. ويعني ذلك عدم حدوث تنمية في هذه الدولة في تلك المرحلة.

المفهوم الإسلامي للتنمية:

لحكمة جليلة أخذت تتكشف لنا اليوم بعض أبعادها، لم نجد القرآن الكريم على كثرة تناوله للسلوك الاقتصادي، وإحاطته به وحثه الدائب على ضرورة أن يكون هذا السلوك رشيداً إن في مجال الإنفاق، أو في مجال الكسب والإنتاج، أو في غيرهما من المجالات الاقتصادية، لم نجد في القرآن الكريم استخداماً لمصطلح النمو أو التنمية، في معرض الحث والأمر، إلا وجدنا بدلاً من ذلك العديد من المصطلحات والتي فيها الإعمار، والابتغاء من فضل الله، والسعي في الأرض، وإصلاحها وعدم إفسادها، وانشداد الحياة الطيبة. وليس معنى ذلك زهد الإسلام في الرخاء الاقتصادي. ذلك المعنى الذي تمحورت حوله عملية التنمية في المصطلح الاقتصادي المعاصر، وإنما هو حرص الإسلام وتأكيده على أن المطلوب والمستهدف هو شيء أكبر من ذلك وأجل منه، إنه طيب الحياة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، ومدلول يتجاوز إلى حد بعيد الحدود الاقتصادية، محتوياً على كافة جنبات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، إضافة إلى الاقتصادية. كما أنه في الوقت نفسه مشغول كل الشغل بالإنسان نفسه، بكل مقوماته الذاتية والخارجية، الروحية والفكرية والوجدانية والمالية. معنى ذلك بوضوح أن موضوع التنمية في المفهوم الإسلامي هو الإنسان بكل مقوماته، بما فيها عنصر الأموال، فالمستهدف هو ترقية هذه المقومات الإنسانية، وتحسينها وحمايتها، التي جمعها علماء الإسلام في خمس، الدين والنفس والعقل والنسل والمال. والوسيلة لتحقيق ذلك هي نفسها، أي الإنسان بما لديه من مقومات. وهنا نجد المفهوم الإسلامي للتنمية يتميز عن المفهوم الوضعي لها، الذي جعل موضوعها الأموال والأشياء، ووسيلتها في المقام الأول هي أيضاً الأموال والأشياء، ومن ثم فهي تنمية ما بيد الإنسان وليست تنمية الإنسان نفسه. وقد جر هذا المفهوم المادي للتنمية على المجتمعات المعاصرة الكثير من المتاعب والأوزار. مما جعل المنصفين من فلاسفة الغرب وعلمائه يجأرون

بالتحذير من مغبة الانصياع وراء عقيدة توارة النمو[1] حتى إن الكثير من علماء الاقتصاد أنفسهم أخذوا في مؤلفاتهم الحديثة يصرون على ضرورة إحداث تغيير جذري في مفهوم التنمية، وأبعادها، وأهدافها، ووسائلها، وبعضهم أخذ يقترب رويداً رويداً من المفهوم الإسلامي للتنمية، مؤكداً على أن المستهدف من عملية النمو لا ينبغي أن يكون هو الكثرة والتكاثر المادي، بل حياة أفضل "Better life" بما تنطوي عليه من أبعاد غير اقتصادية، لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي[2].

وتجربة العالم الثالث في عملية التنمية، تؤكد على أن الاقتصار على تنمية ما بيد الإنسان. فوق أنه عمل غير مرض، وغير مقبول، هو أيضاً غير ممكن، وضرب من الضياع. فالإنسان غير الصالح، والمناخ غير الصالح، لا يتأتى لهما إيجاد رخاء اقتصادي، وإذا وجد فلن يدوم[3]. لكنا لو نجحنا في تكوين الإنسان الصالح والمناخ الصالح، فسوف تصبح عملية تحقيق التقدم أمراً جد يسير.

والمدلول الاقتصادي لهذا التصور يعني. ضمن ما يعني- استخدام كل المقومات الانسانية، بما فيها الأموال كوسائل وأدوات لتحقيق عملية الارتقاء والتقدم الإنساني، وعدم تعطيل أي منها والاكتفاء ببعضها. كما ينبغي أن تترجم تلك الاستخدامات في مشروعات إنتاجية تشبع هذه المقومات جميعها، ولا تقف عند أحدها أو بعضها. وهذه بعض النصوص الإسلامية ذات الدلالة الناصعة، يقول تعالى: **(من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة)**[4]

---

[1]- انظر رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، تعريب د. نبيل صبحي الطويل، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ٢٢٩

جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، ص ٣٩ وما بعدها

[2]- M.P. Todaro. Economic development in the Third World, N. York: Longman Inc., ١٩٩٧, PP. ٦١-٦٣

قارن تقرير التنمية ٩١ ص ١٦

[3]د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، ص٥٨ وما بعدها.

د. غازي القصيبي، التنمية وجهاً لوجه، جدة، مكتبة قمامة، ص١٠٨

[4]سورة النحل: من الآية ٩٧.

ويقول في آية أخرى: (وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)[1].

أهمية التنمية:-

هل التنمية الاقتصادية عمل اختياري، يقوم به المجتمع الإسلامي أو لا يقوم؟ هل مفروض على الفرد إسلامياً أن ينمي دخله ويرفع من مستوى معيشته أم إن ذلك عمل مباح، من حق الفرد القيام وعدم القيام به؟

هل من مسئولية الدولة أن تحقق للجماعة تنمية اقتصادية لمواردهم أم أن ذلك إجراء تتفضل به الدولة إذا شاءت على مواطنيها؟

هذه التساؤلات يحاول الإجابة عليها هذا المطلب على النحو التالي:

إن التنمية الاقتصادية بأبعادها الإسلامية فرض مقدس افترضها الإسلام على الجماعة الإسلامية وعلى الفرد المسلم وعلى الدولة المسلمة.

يقول تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) الملك-١٥

ويقول أيضاً: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) الجمعة-١٠.

ويقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) البقرة - ٢٦٧

هذه أوامر إلهية بالمشي في مناكب الأرض، والانتشار فيها، والابتغاء من فضل الله، وكل تلك الأوامر يعبر عنها اقتصادياً بممارسة مختلف العمليات الإنتاجية

---

[1] سورة النحل، الآية ١١٢

يقول: "الأمر حقيقته الوجوب،ولا يتصور الإنفاق إلا بعد الكسب -أو بعد الانتاج- وما لا يتم الواجب إلا به يصير واجباً[1]".

ثم إن هناك أوامر إلهية أخرى تفيد وجوب التنمية بطريق غير مباشر، وهي الأوامر المتعلقة بالجهاد.

يقول تعالى: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) الأنفال-٣٩

ويقول في آية أخرى: (وأعدوا لهم ما أستطعم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) الأنفال-٦٠.

فنحن مطالبون بالجهاد في سبيل الله ومقاتلة أعدائه، ومطالبون بأن يكون لدينا أكبر قدر مستطاع من القوة.

ولن يكون الجهاد والقتال فعالا إلا إذا دعمه اقتصاد قوي يموله ويمده بمتطلباته، ولن يكون ذلك إلا عن طريق التقدم الاقتصادي، وما توقف عليه الواجب يصير واجباً.

ثم أن الآية الأخيرة تطلب منا: الإعداد، بما يفيده ذلك من تخطيط وتصميم وبما يحتوي عليه كل ذلك من عمليات. وأن يكون الإعداد بأقصى قدر نستطيعه وليس مجرد إعداد، أيا كان مستواه، والقوة لفظ شامل، يتناول مختلف الجوانب المادية والبشرية والمعنوية، وهو بالإضافة إلى ذلك مفهوم حركي، كل مرحلة من القوة تهيئ الطريق لمرحلة تالية[2].

وقد أشار إلى هذا الارتباط الوثيق بين التقدم الاقتصادي وبين تأدية فريضة الجهاد عمر بن عبد العزيز عندما أمر نائبه بأن ييسر السبل أمام المزارعين وغيرهم بقوله: (وخل لبنهم وبين عمارة الأرض. فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين وقوة لهم على عدوهم[3]).

---

[1]- محمد الشيباني- الكسب، نشر عبد الهادي حرصوني، دمشق، ١٩٨٠، ص٤٦

[2]د. عبد الحليم محمود – الاسلام والايمان. ص١٦ ، دار الكتب الحديثة – الطبعة الثانية، ١٩٦٩.

[3]- أبو عبيد- الأموال . ص٦٤. مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الأولى ١٩٦٨.

ويرى الباحث أن من قبيل الإشارة إلى هذا الارتباط قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة في الجنة: صانعة والرامي به ومناوله[١])

ففيه ربط واضح بين الصناعة والتجارة والنقل وأعمال القتال، أي فيه ربط بين التنمية الاقتصادية وبين الجهاد.

هذه بعض آيات من القرآن تكفي للتدليل على صحة القول السابق بأن التنمية الاقتصادية فريضة إسلامية.

ويقول صلى الله عليه وسلم: (طلب الكسب فريضة على كل مسلم[٢]). وقال صلى الله عليه وسلم. (ما من إمام أو وال يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته وفقره[٣]).

من هذين الحديثين نعلم أن تنمية الدخل مفروضة على كل إنسان، وكذلك مفروضة على الحاكم، فالحاكم مسئول عن إشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم. أي أن الحاكم مسئول عن تحقيق التنمية الاقتصادية بشطريها: الإنتاجي والتوزيعي. مسئولية دينية قبل أن تكون مسئولية وطنية.

ويقول عمر بن الخطاب: (إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم)[٤].

مسئولية الحاكم يلخصها عمر بقوله هذا الذي لا يخرج عن تحقيق التنمية الاقتصادية بكل أبعادها وآثارها.

ويقول الإمام الشيباني: (إن الله فرض على العباد الاكتساب "الحصول على الدخل" لطلب المعاش، ليستعينوا به على طاعة الله. والله يقول: "وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً" فجعل الاكتساب سبباً للعبادة)[٥].

---

(١) رواه أحمد انظر السيوطي – الجامع الصغير. ص٦٦. جـ١ ،مكتبة الحلبي،

(٢)– ذكره الامام الشيباني، الكسب ، مرجع سابق، ص٣٢

(٣) رواه أحمد . انظر السيوطي- الجامع الصغير. ص١٢٦، ج٢. مرجع سابق.

(٤) محمد الغزالي – ظلام من الغرب. ص١٣٩ دار الكتاب العربي بدون تاريخ.

(٥) الشيباني – الاكتساب في الرزق المستطاب. ص١٤. مرجع سابق

ويقول الإمام الماوردي: (إن عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها من مسئوليات الحاكم الواجب القيام بها)[1].

ويقول الإمام الدلجي: (الاكتساب لإحياء النفس واجب، والاكتساب لنفقة الزوجة ولبعض الأقارب أصلاً أو فرعاً واجب)[2].

نخرج من ذلك بأن التنمية الاقتصادية ليست عملاً اختيارياً في نظر الإسلام، كما أنها ليست ضرورة تمليها ظروف تاريخية، وإنما هي فريضة إسلامية[3]، قبل أن تكون فريضة وطنية، لا يتحقق الإسلام عمليا إلا إذا توافرت في المجتمع الإسلامي.

أهـــداف التنمية

<u>الهدف المرحلي :</u> ويتمثل هذا الهدف في العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي، بمعنى تحقيق الآثار التي تهدف إليها التنمية في الاقتصاد الوضعي. فالإسلام يطلب من الفرد أن يحقق وضع السيطرة على مختلف الموارد الطبيعية ووضع التمكن من استغلالها والاستفادة بها. هذا الهدف الاقتصادي يعتبره الإسلام هدفاً مرحلياً، وهذا يعني أمرين:

١- أنه لا غنى عنه، فلابد من تحقيقه، ليمكن الوصول إلى ماعداه.

٢- أن الرخاء الاقتصادي ليس غاية يوقف عندها، وإنما يجب أن يتجاوزه الإنسان إلى تحقيق الهدف النهائي.

---

[1] الماوردي – أدب الدنيا والدين. ص١١٧. المطبعة الأميرية – الطبعة العاشرة ،١٩١٨

[2] الدلجي – الفلاكة والمفلكون. ص٨. مرجع سابق

[3] حاك أوستري- الاسلام في مواجهة النمو الاقتصادي. ص١٠٥ مرجع سابق

الهدف النهائي : ويتمثل هذا الهدف في استخدام التقدم الاقتصادي أداة لنشر الخير والعدل والسلام والحق في مختلف أرجاء الأرض[1]، ومعنى ذلك أن الإسلام يضع للاقتصاد هدفا يمكن أن نطلق عليه بشيء من التجوز "إنسانية الاقتصاد" بمعنى أن يستخدم الإنسان تقدمه الاقتصادي في تحقيق كل معنى إنساني رفيع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، فالرخاء الاقتصادي ينبغي أن يسخر لخدمة الحق والعدل، وليس العكس.

المعيار الإسلامي لتحقق الهدف الاقتصادي

تبين أن الإسلام يضع للتنمية هدفاً اقتصادياً مؤداه تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع الإسلامي، ولكل فرد فيه. ونحاول أن نكشف عن موقف الإسلام من تحقيق هذا الهدف، ومتى يقال إنه تحقق، وهل هناك مقياس ارتضاه الإسلام للاسترشاد به؟ وما هي طبيعة هذا المعيار؟ وهل هو قابل للتطبيق أم أن الأمر لا يخلو أن يكون من قبيل الأمور النظرية المثالية التي تعز على التطبيق؟

وينبه الباحث أن هذه النقطة من النقاط التي يختلف فيها المنهج الإسلامي عن المنهج الوضعي اختلافا جذرياً وسيظهر ذلك من خلال مناقشتها.

الإسلام لا يعتد بالمقياس الوضعي للتنمية :

يلاحظ الدارس للفكر الاقتصادي أنه في مجال وضع معيار يميز به بين التقدم الاقتصادي وبين التخلف أو بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول الفقيرة يعتد بمعيار دخل الفرد في المتوسط كأكثر معيار قبولا لدى الاقتصاديين، وغنى عن البيان أنه يمكن الحصول على دخل الفرد في المتوسط بقسمة الدخل القومي على عدد أفراد المجتمع. ومع أن هذا المقياس يعتوره المزيد من القصور الذي نبه إليه

---

[1] د. شوقي الفنجري – المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي .ص ١٨٤، دار النهضة العربية، ١٩٧٢

محمد باقر الصدر – اقتصادنا. ص٥٩١ ، جـ٢. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩

مالك بن نبي – المسلم في عالم الاقتصاد . ص٤٧. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢

خبراء التنمية إلا أنهم يعتبرونه مع إدخال تحسينات عليه أفضل معيار تقاس به التنمية الاقتصادية.

ولكن الإسلام لا يعتد بهذا المقياس، ولا يعتبره كافياً للقول عمل إذا كانت هناك تنمية اقتصادية أو لا، مهما كان مرتفعا،

ويقدم بدلاً من ذلك مقياسه الخاص وهو الدخل الحقيقي لكل فرد في المجتمع .

ومعنى ذلك أنه لكي نتعرف على حدوث تنمية أم لا فلابد من إجراء حصر شامل لجميع أفراد المجتمع، وحصر شامل لدخل كل فرد منهم في صورته الحقيقية الممثلة في السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها بدخله النقدي، فالتعامل هنا تعامل مع الواقع الفعلي، وليس مع عمليات حسابية. فالمطلوب هو دخل كل فرد في المجتمع في صورته الحقيقية.

هذه هي الخطوة الأولى أما الخطوة الثانية فهي ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد كحد أدنى تستهدفه التنمية الاقتصادية.

حد الكفاية والبنود التي يتكون منها:

١- **حد الكفاية:** عبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، في حديثه بأنه توفير القوام من العيش[١]، أي ما به تستقيم حياة الفرد ويصلح أمره. ويكون ذلك باشباع احتياجات الفرد التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد، دون وجود فجوة واسعة تفصل بينه وبين غيره[٢].

وقد أوضحه عمر بن الخطاب بأنه الحد الذي إذا تحقق للإنسان أصبح في عداد الاغنياء فيقول: (إذا أعطيتم فاغنوا)[٣].

---

[١] انظر أبو عبيد – الأموال. ص٣٢٩. مرجع سابق

[٢] محمد باقر الصدر – اقتصادنا . ص٦٨٢، جـ٢. مرجع سابق.

[٣] ابن حزم – المحلي . ص ١٥٥، جـ٦ . للطباعة المنيرية ، ١٩٤٩.

ويختلف من شخص لآخر. وقد عبر عن هذا المعنى الشاطبي بإيجاز وذلك عندما قال:(الكفاية تختلف باختلاف الساعات والحالات)[1].

ومع أخذ هذا الاعتبار في الحسبان فإن الإسلام قدم أمثلة لبعض البنود التي يشملها هذا المستوى، يقول صلى الله عليه وسلم: (من ولى لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا وليست له زوجة فليتخذ زوجة. وليس له خادم فليتخذ خادماً وليست له دابة فليتخذ دابة) رواه أحمد. ذكر الحديث نماذج للاحتياجات التي لابد من إشباعها. وهي حاجات السكن والزواج والخدم والانتقال. وذلك بالإضافة إلى احتياجات الطعام والثياب من باب أولى. وعلى الدولة أن تكفل توفير ذلك لموظفيها، وينطبق الحكم أيضاً على من لا يعمل لعجز، وذلك لتحقق نفس الحكمة، وهي احتياج الحياة الإنسانية إليها[2].

والملاحظ أن الحديث قد اقتصر على ذكر أسماء الحاجات ولم يتدخل ليحدد أبعاد كل حاجة حيث أن ذلك يختلف باختلاف الظروف والأزمنة والأمكنة.

وقال الحسن البصري: (كان الصحابة يعطون من الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم[3]) حيث أن تلك حاجات ضرورية في نظر الإسلام.

وقال الإمام الرملي: (لا يمنع س فقر الإنسان مسكنه وثيابه ولو للتجمل بها في بعض الأيام، وكتبه التي يحتاجها ولو نادرا)[4].

من ذلك نخرج بأن بنود حد الكفاية يتوقف تحديدها تفصيليا على الظروف التي تحيط بكل حالة.

---

[1] الشاطبي – الموافقات. ص١٠٤، جـ١. المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ ، الغزالي – احياء علوم الدين. ص١٠٤ جـ ٢ . مكتبة صبيح،١٩٥٨

[2] السرخسي – المبسوط. ص١٨، جـ٣. مطبعة دار السعادة. ١٣٢٣هـ.

[3] ابن عابدين – رد المحتار على الدار المختار – المشهور بحاشية ابن عابدين. ص٩٩ ج٢ بدون تحديد طبعة.

[4] أحمد الرملي – نهاية المحتاج. ص١١٨ ، جـ٥ باب الزكاة بدون تحديد طبعة.

حد الكفاية لكل فرد في المجتمع:

فلكل مواطن الحق في الحصول على هذا المستوى من الدخل بغض النظر عن عقيدته. وقد أوضح ذلك عمر بن الخطاب عندما رأي رجلا مسناً يسأل الصدقة فقال له : (من أي أهل الكتاب أنت؟. قال يهودي، فأعطاه عمر بعضا من ماله ثم طلب من خازن بيت المال أن ينظر إلى هذا الرجل وأمثاله وأن يجري لهم من بيت المال ما يصلحهم)[1]

وزاد الأمر وضوحا خالد بن الوليد بقوله: (أيما شيخ من أهل الكتاب ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت عنه جزيته وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام)[2].

وهنا قد يتعرض تساؤل : هل معنى ذلك عدم ظهور الفقر كلية في المجتمع؟

وإجابة عن ذلك. إن الإسلام يضع للتنمية الاقتصادية هدفاً اقتصاديا، وعلى المجتمع أن يبذل جهده في تحقيق هذا الهدف، فإن تحقق كاملا فبها ونعمت، وإن لم يتحقق كاملاً فيظل هدفا منشودا أمام مختلف السياسات والخطط الاقتصادية.

على أنه من ناحية أخرى إن تحقق هذا الهدف في الأحوال العادية. فإنه قد تجد ظروف غير طبيعية تترك بعض الأفراد في المجتمع غير متوافر لديهم هذا المستوى المعيشي.

وأخيراً فإنه إذا كان المستهدف من التنمية الاقتصادية القضاء على مشكلة الفقر بمفهوم عدم توافر حد الكفاية فإن ظاهرة الفقر بمعنى التفاوت في مستويات الدخول ستظل قائمة، كل مافي الأمر أنه سيكون تفاوتاً بعد مستوى الكفاية.

---

[1] أبو يوسف – الخراج. ١٣٦، مرجع سابق

[2] أبو سيف – الخراج . ص١٥٥ ، مرجع سابق

وقد يبدو مدى عمق الخلاف بين المنهج الإسلامي والمنهج الوضعي في التنمية من دراسة مجتمع مثل المجتمع الامريكي فإنه لا يختلف اثنان في أن الولايات المتحدة الامريكية تعد في المصاف الأولى من الدول المتقدمة، ومع ذلك فهناك ملايين عدة ترزح تحت ضغط الفقر المدقع في المجتمع الامريكي.

إن وضعاً كهذا لا يقره المنهج الإسلامي، ولايعد من وجهة نظره تقدماً اقتصادياً، بل إن الإسلام لا يعتد بأن يكون لكل فرد مقدار حاجته فقط بمعنى أن يقتصر ما لدى الفرد على إشباع الحاجات الأساسية. وقد عبر عن ذلك الإمام الغزالي بقوله: (إن ما فضل عن الحاجة من الحبوب والفواكه زائد على قدر توسع الخلق وترفههم، فكيف على قدر حاجتهم ثم يؤدي ذلك "الاقتصار على قدر الحاجة فقط " إلى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية وكل عبادة نيطت بالغنى عن الناس إذا أصبح الناس لا يملكون إلا قدر حاجتهم وهو في غاية القبح)[1].وهذه رؤية إسلامية لأحد علماء المسلمين بالغة التقدم،حيث يعتبر توافر الحاجات الأساسية للفرد فقط في غاية القبح، لما يترتب عليه من إهدار العديد من المطالب الإسلامية.

وهكذا، يمكن القول إن الإسلام في منهاجه للتنمية الاقتصادية يعمل على توفير حد الكفاية لكل فرد[2]، كحد أدنى، ويعتبر الدولة مسئولة عن تحقيق ذلك، ويشاركها الأفراد في تحمل تلك المسئولية.

المقياس الإسلامي في مجال التطبيق

هل توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع مبدأ قابل للتطبيق؟ وهل من الممكن التعرف على الدخل الحقيقي لكل فرد؟.

---

[1] الغزالي – احياء علوم الدين . ص٩٧ ، جـ٢ . مرجع سابق.

[2] د. محمد حسين هيكل – حياة محمد. ص ٥٢٥. مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٥٤هـ

١- لعل من الإجابات الدقيقة على هذا التساؤل هي أن الاختبار الحقيقي لأي منهج من حيث إمكانية تطبيقه هو النظر في الواقع لنرى هل طبق هذا المنهاج في فترة من الفترات وبالتالي يكون قابلا للتطبيق في فترات أخرى أم لم يطبق مطلقاً.

وبوضع المنهج الإسلامي تحت هذا الاختبار نجده قد طبق في أكثر من مرحلة تاريخية من مراحل عمره.

أولا:- في زمن عمر بن الخطاب قد تحقق المقياس الإسلامي على أرض الواقع وهناك العديد من الشواهد التي تدل على ذلك، ومنها هذا الموقف "أن معاذ ابن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى مات النبي وأبو بكر ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلث زكاة الناس فأنكر عمر، وقال : لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم. فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وإنا أجد أحداً يأخذه مني، فلما كان العام القادم بعث إليه بشطر الزكاة. فتراجعا بمثل ذلك. فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها. فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك. فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً)[1] .

ومدلول هذا الحوار انه في غضون ثلاثة أعوام لم يعد يوجد على مستوى أقليم مثل اليمن فرد يقل دخله عن الكفاية، بدليل أنه لم يأخذ أحد من أهل اليمن من الزكاة ، لأنها لا تخرج من بلدة إلا بعد كفاية أهلها ولا يخرج إلا ما فضل عنها[2].

ولا يقال إن هذه الواقعة بعيدة عن مجالنا، فهي تتكلم عن مورد مالي يدفعه الأغنياء للفقراء ممثلاً في الزكاة، وكلامنا عن استهدف التنمية تحقيق حد الكفاية

---

[1] أبو عبيد – الأموال. ص٧٨٤ . مرجع سابق.

[2] ابن قدامه – المغنى . ص ٥٣١، جـ٢ مطبعة المنار، ١٣٤٧هـ.

لكل فرد. بمعنى أن الواقعة تدخل في مجال الضمان الاجتماعي وليس في مجال التنمية الاقتصادية.

فالواقع أن هذه الواقعة تدخل في صميم ما نحن بصدده لأكثر من عامل. إن فريضة الزكاة المكلف بها هم الأغنياء فإذا ما كانت حصيلتها تغطي احتياجات الفقراء ثم تفيض عنهم. فمعنى ذلك أن درجة الغنى قد بلغت حداً مرتفعاً، وهذا الغنى هو ثمرة التنمية الاقتصادية، وإلا فما معنى الغنى إن لم يكن المحصلة النهائية لمزيد من عمليات الانتاج.

ومن ناحية ثانية إذا كان مورداً مالياً واحداً قد غطى احتياجات الفقراء وأحالهم بعد فترة وجيزة إلى أغنياء فما بالك بما تفعله بقية الموارد المالية الإسلامية ثم إن النص يفيد أن الغنى قد تحقق مبدئياً لبعض الأفراد قبل توزيع الزكاة، حيث لم توزع كلها في بداية الأمر.

وهناك وقائع تاريخية أخرى حدثت في عهد عمر بن الخطاب تفيد على وجه القطع أن المنهج الإسلامي قد طبق بنجاح تام وحقق أهدافه كاملة.

ثانيا:- في عهد عمر بن عبد العزيز. في هذه المرحلة نجد المنهج الإسلامي قد تحقق فعلاً، ويظهر ذلك من الوقائع التالية.

(قال يحيى بن سعيد: كنا نطوف بالصدقات على الناس في عهد عمر بن عبد العزيز فلا نجد من يقبلها، قد أغنى الناس عمر)[1]. وهناك واقعة أخرى ذكرها أبو عبيد تدل أبلغ دلالة على ما نحن بصدده (كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب إليه عبد الحميد "أني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقى في بيت المال مال" فكتب إليه : "أن انظر كل من إدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه" فكتب إليه " إني قد قضيت عنهم، وبقى في بيت مال المسلمين مال" فكتب إليه "أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه

---

[1] د. مصطفى السباعي – اشتراكية الاسلام . ص٢٢٦. الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك رقم ١١٣
أبو عبيد – الأموال. ص٣٥٧. مرجع سابق

وأصدق عنه" فكتب إليه "إني قد زوجت كل من وجدت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال" فكتب إليه "بعد مخرج هذا، أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين)[1] ونترك التعليق على هذا الموقف للشيخ محمد خليل هراس محقق كتاب الأموال[2]. والذي نضيفه هو مدى النجاح الاقتصادي الذي أغدق على بيت المال هذه الأموال الطائلة التي غطت كل احتياجات الناس وفاضت عنها.

إنه المنهاج الإسلامي الذي إذا ما وجد التربة الصالحة فإنه يغدق وتفيض خيراته.

والأمر الجدير بالاعتبار أن كلا من عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز لم يختلف عليهما اثنان في عدالتهما ومدى تحريهما الرأفة والرحمة بالمكلفين بتلك الفرائض المالية التي فاقت احتياجات الناس. وبالتالي فنجاحهما في تحقيق ذلك هو نجاح للإسلام بكل معنى الكلمة.

ولا يقال: إن ذلك قد تحقق بفعل بساطة الحياة في هذه العصور وقلة احتياجات الناس. فالواقع أن دراسة التاريخ توضح لنا مدى اتساع الدولة الإسلامية في هذه العصور، وتوضح أيضا أنها ضمت العديد من الأجناس مختلفي الرغبات والمواهب.

ثم إنه إذا ما استطاع الاقتصاد القومي أن يعطي للأفراد مرتباتهم المجزية وأن يمول العمليات الاستثمارية المختلفة وأن يمول نفقات الزواج لشباب المجتمع وأن يسدد ديون الغارمين ثم بعد ذلك أن يعطي قروضاً للمزارعين إذا ما تحقق كل ذلك فلا يسوغ أن يقال إن ما حدث بفعل بساطة الحياة.

---

(1) أبو عبيد – الأموال . ص ٣٥٧، مرجع سابق.

(2) فيقول : (فانظر إلى ما يدل عليه هذا الأثر العظيم من بلوغ دولة الاسلام من الغنى ما فاض عن حاجات المسلمين حتى أسلفوا منه أهل الذمة ثم أنظر إلى رحمة الاسلام بالأجانب ورعايته لمصلحتهم) أنظر أبو عبد عبيد – الأموال. ص٣٥٨ . مرجع سابق.

٢- إذا أثبت التاريخ أن هذا المقياس قد طبق في الماضي فإنه من باب أولى يقبل التطبيق في العصر الحاضر، وقد تقدمت وسائل المعرفة والاتصال والاحصائيات المختلفة.

والمشكلة لا تكمن في قابلية هذا المنهاج للتطبيق بقدر ما تكمن في وجود المجتمع الاسلامي والجماعة المسلمة والفرد المسلم الذي يعيش الاسلام سلوكا وشريعة ونظاما، والذي فيه يرفض الفرد أخذ مال لأنه يجد نفسه لاحق له فيه.

هل من المتعذر أن تقوم الدولة بوضع مستوى للمعيشة يضمن لكل فرد اشباع احتياجاته الاساسية يقوم بها خبراء متخصصون مسترشدين بتوجيهات الاسلام. ثم تقوم كل جماعة سكانية بعمل إحصائية لأفرادها ومقدار دخولهم وتتعرف على من لا يكفي دخله لإشباع تلك الاحتياجات.

هل من المتعذر ذلك إحصائياً؟

إن التعذر الحقيقي هو في توفير الأموال التي تغطى تلك الاحتياجات. وهنا لا ينسب القصور إلى المنهج الإسلامي وإنما الأصح أن ينسب القصور إلى سلوكنا الاقتصادي.

الفصـــــــل الثانـــــــي

تمويل التنمية

طالما أن التنمية عملية، وأنها عملية معقدة مركبة تتضمن العديد من التغييرات، فإن إنجازها يتطلب توفر عدة مقومات، وإلا تعثرت عملية التنمية، فالتنمية الاقتصادية تتطلب بيئة سياسية مستقرة وصالحة، ونفس الحال في البيئة الاجتماعية و الثقافية، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية[1].

فالبيئة السياسية المستقرة الصالحة أساسية لعملية التنمية، حيث من الضروري وجود دولة قوية مستقرة تحقق للأفراد الأمن والعدل وتحقق للمجتمع الحماية ضد أي اعتداء خارجي، ليمكن إقامة المشروعات الاقتصادية ويمارس الأفراد نشاطهم الاقتصادي على الوجه المرضى، من انتاج لتداول لاستهلاك لادخار لغير ذلك. ثم إن التنمية تتطلب استقراراً في السياسات الاقتصادية المختلفة؛ التجارية والمالية والنقدية، وكل ذلك رهين وجود الدولة[2].

وهناك أدوات لمعرفة أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لإنجاز معدل معين من النمو الاقتصادي، قد يكون من أشهرها نموذج هارود / دومار[3].

$$\text{معدل نمو الدخل القومي} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الدخل}} - \text{معدل نمو السكان}$$

---

(1) وليم ايستولي، السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩١ م.د. شوقي دنيا،دور الدولة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض: العدد التاسع عشر، ١٤١٤هـ.

(2) ماير، ص٤١، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م، ص٢٠ وما بعدها. د. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١م، ص٤٢، شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، القاهرة : دار المعارف، ص٢٨

(3) د. فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الرياض: عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥ م، ص٧٠ وما بعدها.د. على لطفي، التخطيط الاقتصادي، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠م، ص٢٠٥، وما بعدها.

وبفرض أن المعدل المطلوب للنمو هو ٦% ، وأن معامل رأس المال/ الدخل هو ٣وأن معدل النمو السكاني هو ٢ فإن معدل الإدخار المطلوب هو :

$$\text{٦} - \frac{\text{س}}{\text{٣}} - \text{٢} = \text{٢٤\%}$$

ومعنى ذلك أننا في حاجة إلى إدخار ٢٤% من الدخل القومي، وعلى المجتمع أن يوفر ذلك محلياً قدر استطاعته، وإلا عليه اللجوء للخارج لاستكمال ما لم يتمكن من تدبيره محلياً، إن ذلك يوصلنا إلى أهمية المدخرات في عملية التنمية في شكلها الوطني وشكلها الأجنبي، مع ضرورة أن يكون التركيز على المدخرات المحلية.

وينبغي التأكيد على أنه أيا كان الموقف حيال مدى أهمية رأس المال في عملية التنمية، فالذي لا خلاف حوله بين من يضخم إلى حد مبالغ فيه الدور الذي يؤديه وبين من يقلل بشكل كبير من هذا الدور أن توفر رأس المال هو شرط ضروري وأساسي لعملية التنمية وإن لم يكن بمفرده كافياً[1].

تمويل التنمية والإدخار الأجنبي:

في الفقرة السابقة ظهرت لنا أهمية رؤوس الأموال وتراكمها لإنجاز التنمية الاقتصادية. والمعروف أن المصادر الطبيعية لهذا التراكم تتمثل في المدخرات " Savings" وأن هذه المدخرات قد تكون داخلية أو محلية، وقد تكون خارجية أو أجنبية، والدروس المستفادة تحتم أن يكون المعول عليه أساساً هو المدخرات

---

[1] د. محمد سعيد النابلسي، التمويل الخارجي للتنمية من منظور إسلامي، من أعمال ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان: ١٤١١هـ، صـ٨٨٢. د. يسري عبد الرحمن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، صـ٥٦.

لستر بيرسون، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير، ترجمة إبراهيم نافع، القاهرة: دار المعارف، ١% ١٩م، ص ٨٣ وما بعدها. د. عمر محيي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص٤٩، د.رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م، ص٤٥٨

المحلية، وألا تتجاوز المدخرات الأجنبية دور المساعد المكمل، ونظراً لأن النظر إليها اليوم وخاصة عند المسئولين يجعلها كما لو كانت هي الأساس الذي يرتكز عليه تمويل التنمية، وأنه لا تنمية دون الاستعانة بها، فإننا في حاجة إلى دراسة سريعة لهذه المدخرات الأجنبية من حيث هيكلها ومن حيث أهميتها في عملية التنمية، وما لها من فوائد وما تجره من مثالب وقصور، ثم نخلص إلى تقويم موضوعي لعلاقتها بالتنمية.

هيكل المدخرات الأجنبية:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من مصطلح يستخدم في هذا الشأن، ومن ذلك التمويل الأجنبي ورأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي، والإدخار الأجنبي والمعونات ، كلها تعني شيئاً واحداً مع فروقات طفيفة، حيث قد يستخدم مصطلح الاستثمار الأجنبي في نوع معين من التمويل الأجنبي، ومع ذلك، فهي عموماً تعني الاستعانة بالمدخرات الخارجية في توفير وتأمين متطلبات التنمية من رؤوس الأموال بأنواعها المختلفة(١).

ويجري تصنيف رؤوس الأموال الأجنبية إلى تصنيفات عديدة باعتبارات متنوعة، فمن حيث طبيعتها نجدها تتكون من قروض ومنح واستثمارات مباشرة، فقد تحصل الدولة النامية على تمويل أجنبي في شكل قروض صعبة أو ميسرة تكون ديوناً عليها للخارج، وقد تكون في صورة منح لا ترد، وقد تكون في صورة قيمة مشروعات أو تملك أسهم فيها(٢). وهذه الأنواع المختلفة تشكل هيكل التمويل الأجنبي من حيث طبيعته، ومن المعروف أن لكل نوع مزاياه وعيوبه وأهميته النسبية

---

(١) د. أحمد، الاستثمار بالحافظة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٣م، أزهـ..هاتون، التنمية والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، صـ٥٨، وما بعدها. د. سمير عبد العويز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م، صـ٤٠٤ وما بعدها

(٢) راجع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ولمعرفة موسعة بالاستثمار الاجنبي المباشر وما له وما عليه يراجع: بنك مصر – مركز بحوث بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد(٢) ١٩٧٧

ومن حيث المصادر، نجد مصادر التمويل الأجنبي تتنوع من حكومية، لخاصة، لمتعددة الأطراف، فهناك الحكومات وهناك المصارف التجارية وهناك مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسساته، وهناك المؤسسات الإقليمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الأسيوي، وصندوق النقد العربي... إلخ.

ودراسة وتحليل هيكل التمويل الأجنبي تكتسب أهمية متزايدة حيث لكل نوع ولكل مصدر خصائصه وله عيوبه وله ميزاته، وحيث يلحق التطور السريع في الأهمية النسبية لكل نوع على مر الأيام.

والجدول التالي يوضح لنا بعض جوانب هيكل التمويل الأجنبي والأهمية النسبية لكل مكون من مكوناته مع ما لحقه من تطور.

تدفقات مختارة من رؤوس الأموال إلى البلدان النامية[1]

(بالمليون دولار، أسعار ١٩٩٣م)

	الستينات	السبعينات	الثمانينات	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	٣٠٤	٣٠٢٤	١٢٩٨٨	٣٤٤٧٥	٤٤٨٦٨	٦٣٩٩٩
الاستثمار في الأوراق المالية	١٣	٤٢٣	٣٢٥٣	١٧٠٠٠	٢٤٢٥٠	٨٦٥٦٩
الإقراض الصافي من البنوك التجارية	٣٨٤	٩٨٣٩	١١٧٩١	١٨٩٢	١٤٥٤١	٥٤٨٢
المنح والقروض الرسمية	١٤٦٦	٩٨٥٤	٣٤٣٦٦	٥٩٣٠١	٤٧٣٨٣	٥٢٣٣٦
الإجمالي	٢١٦٧	٢٣١٤٠	٦٢٤٩٨	١١٣١٧٣	١٣١٠٤٢	٢٠٨٣٨٦

ملحوظة: أرقام الستينات والسبعينات والثمانينات تمثل المتوسطات السنوية لتلك العقود.

---

[1] جريل بيرغمان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥م.

أهمية المدخرات الأجنبية في عملية التنمية:-

يقدم أنصار الاستعانة بالمدخرات الأجنبية لإنجاز عملية التنمية العديد من المؤيدات لموقفهم، منها[1]:

١- تيسير سبيل التنمية: فالمتطلبات المالية للتنمية من الضخامة إلى الحد الذي يجعل نهوض المدخرات المحلية بمفردها بها أمراً بالغ الصعوبة، فالفجوة الإدخارية موجودة وقائمة مهما بذل من جهد للإرتفاع بالمدخرات المحلية، وتحميل المدخرات المحلية بمفردها بذلك معناه تحميل الأفراد بتضحيات جسيمة في مستويات المعيشة، التي هي متدنية من حيث الأصل.

٢- نقل التقنية: من أهم الاعتبارات الرامية إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي ما يوفره من تقنية غير متوفرة لدى الدول النامية مع ضرورتها لإنجاز عملية التنمية، فالاستثمارات المباشرة وأنواع عديدة من المعونات تجلب معها الخبرات والمعدات المتطورة.

٣- توفير العملات الأجنبية: المعروف أن الدول النامية في حاجة إلى مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية لاستخدامها في العديد من الأغراض، والمعروف أيضاً أن هذه الدول لا تمكنها إمكاناتها الذاتية من امتلاك مقدار حاجتها، والذي ينهض بذلك التمويل الأجنبي.

٤- كذلك يقال إنها تسهم في توفير الكوادر البشرية الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية، حيث يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر الفرص أمام المواطنين لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة من خلال عملهم في المشروعات التي يقيمهما داخل هذه البلاد.

---

(١) لدراسة موسعة يراجع بوكاتان، وسائل التنمية الاقتصادية، وما بعدها، مالكوم جيلز اقتصاديات التمية ، دار المريخ لهضة مصر، ص٩٧ وما بعدها. د.جيرالد مايير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د. أحمد سعيد دويدار، القاهرة: ١٩٨٦م، دار ص ٦١٧ وما بعدها،

٥- كذلك نجد من يقول إن رأس المال الأجنبي يساعد على سرعة تكوين رأس المال المحلي ويشجع على المزيد من الإدخار والاستثمار.

٦- وأيضاً نجد من يقول إن رأس المال الأجنبي يخفف كثيراً من الضغوط التضخمية التي قد يعاني منها اقتصاد الدول النامية. ذلك أن التمويل الأجنبي يخفف كثيراً من الضغوط على المدخرات المحلية، ومن ثم لا يسمح بالارتفاع المتواصل في الأسعار، فهو يوفر من العملة ويوفر في الوقت ذاته المعروض من السلع المطلوبة، وإن كان البعض الآخر يشكك في ذلك بل يذهب إلى أن رأس المال الأجنبي يسهم بقوة في المزيد من الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار الاقتصادي[١].

٧- كذلك يقال إن رأس المال الأجنبي يسهم في علاج الاختلالات في موازين مدفوعات الدول النامية، وتحسين معدلات التبادل الدولي لها. ونفس هذه الحجة يرد عليها ما ورد على غيرها من اعتراضات.

مخاطر التمويل الأجنبي:

مهما كان الموقف حيال فوائد ومزايا رأس المال الأجنبي فإن له على الوجه المقابل مخاطره ومضاره حتى وإن سلمنا بما له من بعض المزايا،ومن ذلك[٢].

١- الإضرار بالمدخرات المحلية سواء على المستوى الخاص "مدخرات القطاع العائلي" أو على المستوى العام "المدخرات الحكومية" حيث يوهم الحكومة والأفراد بأنه أصبح بديلاً جيداً للمدخرات المحلية، من ثم تتراخى الحكومات ويتراخى الأفراد في العناية بالإدخار المحلي، مع أنه هو الأساس من جهة، وأن هذه المدخرات الأجنبية غير كافية ولا مستقرة من جهة أخرى، مما يعرض البلاد

---

[١] د. صلاح نامق ، اقتصاديات التنمية ص٥٨٢ وما بعدها.

[٢] جيرالد مايير، التجارة والتنمية ، مرجع سابق، ص٩٩ وما بعدها

لهزات عنيفة عند حدوث اضطراب أو قلاقل في تدفقات رأس المال الأجنبي كما حدث في الكثير من الدول[١].

٢- كثيراً ما يجلب تدخلات في الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد تصل بعض الحالات إلى شبه السيطرة، وبالتالي فهو آلية قوية لاستمرارية التبعية للدول المتقدمة، والتي تفقد الدول النامية الكثير من عناصر السيطرة على شئونها.

٣- ثم إنه لا يستهدف في الحقيقة إنجاز التنمية الجيدة والمستمرة، بل يستهدف مصالحه الخاصة الاقتصادية والسياسية. يقول سنجر - الاقتصادي الغربي الشهير-: "إن الاستثمار الأجنبي الذي توجه إلى القطاع الخاص في بعض الدول النامية لم ينجح في تصنيع هذه الدول بقدر نجاحه في استغلال مواردها الطبيعية لصالح الدول الأجنبية صاحبة رأس المال"[٢].

٤- ثم إن ذريعة توفير حصيلة كبيرة من النقد الأجنبي غير مسلم بها فهو في الحقيقة يسهم في تدهور حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي من خلال ما يستنزفه من أرباح وفوائد وخدمات لهذه الأموال. ثم إنه في الحقيقة لا يقلل من الضغوط التضخمية بل كثيراً ما يزيد منها[٣].

٥- أما عن تسهيل استيراد المعدات والسلع من الدول الأجنبية المتقدمة فإن ذلك في الحقيقة ليس دائماً في صالح الدول النامية، فكثيراً ما تستورد الدول النامية سلعاً لا تمثل أهمية كبيرة لها. مما يوقعها في مشكلات متعددة، بل إنه يجعلها دائمة الطلب لرأس المال الأجنبي حتى لإشباع أغراض الاستهلاك وليس لأغراض

---

[١] مارشيلو سيلوسكي، التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، يونية ١٩٩١م، جيرالد ماير، التجارة والتنمية، مرجع سابق،ص١٠٧، وما بعدها، د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مجلة مصر المعاصرة، اكتوبر ١٩٧٦م، د. صقر محمد صقر، الإدخار واستراتيجية التنمية في مصر، من أعمال المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م.

[٢] نقلاً عن د. صلاح نامق، مرجع سابق، ص ٥٩٠

[٣] د. صلاح نامق ، مرجع سابق، ص٥٨٢ وما بعدها.

الانتاج مما أوقع الدول النامية في مصيدة الديون الخارجية، التي جثمت على صدورها وكلفتها الكثير، ومازالت على كل الجبهات، بما في ذلك الاستثمارات[1]، وقد تجاوزت هذه الديون مبلغ الألف والنصف مليار دولار، وانعكاسات هذه المشكلة المدمرة لا تخفى على أي باحث في التجارة الدولية أو في التنمية أو في الاستثمارات أو في الاستقرار الاقتصادي أو في الجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية.

٦- يضاف إلى ذلك ما هنالك من اشتراطات عديدة ودوافع متنوعة خاصة بالدول المتقدمة عند تقديم المعونة الاقتصادية، معظمها في غير صالح الدول المتلقية على كل من جبهة الإنتاج والتوزيع، كما أنها تؤثر سلبياً في اتجاهات التنمية[2].

٧- وأخيراً فإن التمويل الأجنبي في معظم صوره لم يعد كافياً ولا مستقراً، بل إنه متقلب ومتناقص عاماً بعد عام، وسريع الهروب، وفي ذلك ما فيه من المضار على الدول النامية. ثم إنه لا يتجه إلى المناطق التي تتطلبه وتحتاجه فعلاً بقدر ما يتجه إلى مناطق أخرى لاعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية.

---

(١) د. حمدي رضوان، التابع والمتبوع في الاقتصاد الدولي، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، ص١٣٤، أدوارد بورنشتاين، أثر الدين الخارجي على الاستثمار، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٨١م، البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م، جداول الديون العالمية، البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٤١٥هـ، ص٢٧

(٢) د. اسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٧٩، محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ص٢٣١ وما بعدها. د. علي لطفي التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس ١٩٣٣، ص١١٤، وما بعدها، روبرت ل. إبريس، المعونة الأجنبية والإقلال من الفقر، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٠.

وقد أظهرت جداول الديون العالمية التي يصدرها البنك الدولي أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤م كان على النحو التالي[١]:

شرق آسيا والمحيط الهادي	%٥٢
شرق أوربا وآسيا الوسطى	%٠٩
امريكا اللاتينية	%٢٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	%٠٤
جنوب آسيا	%٠٢
افريقيا جنوب الصحراء	%٠٤
الإجمـــــــالي	%١٠٠

خلاصة القول:

من العرض السابق، اتضح لنا أن للتمويل الأجنبي فوائده وله مضاره، وأن الجدل شديد بين الاقتصاديين حول دوره في عملية التنمية، الأمر الذي جعل أحد الكتاب يعنون بحثه بـــ "هل التدفق الرأسمالي نعمة أم نقمة؟"[٢]

ولعل التساؤلات الأكثر أهمية هي ما تدور حول مدى ضرورة التمويل الأجنبي للتنمية وهل يمكن الاستغناء عنه؟ أم أنه على الأقل في بعض الحالات يعتبر عنصراً مساعداً ومكملاً؟ وما هي الحدود والضوابط التي يجب أن تحكم تدفقه؟ ثم ما مدى استعداد الدول النامية ومقدرتها على حسن استخدامه والاستفادة منه؟

إن الجميع يؤمن بعدم صحة الاعتماد الرئيس عليه، وأنه في أحسن الأحوال وتحت أفضل الشروط هو مجرد عامل مساعد ومكمل للتمويل المحلي.

---

[١] جويل بيرغسمان: مرجع سابق

[٢] سوزان سكادلر، الزيادة في تدفقات رأس المال : أهي نعمة أم نقمة؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤م.

يقول نورمان بوكانان: "إن دور التمويل الأجنبي يمكن أن يكون فقط دوراً ثانوياً.. إن المعونة الخارجية لن تأتي إلا بمنافع وقتية زائله، أما إيجاد أسس ثابتة مستديمة لمستويات عيش أرغد فينبغي أن ينبثق من داخل المجتمع"[1].

ويقول د. صلاح نامق: "إن التنمية الاقتصادية السليمة والصحيحة لا ينبغي أن تتكئ بكل ثقلها على الموارد الأجنبية المتاحة لما في ذلك من أخطار اقتصادية وربما سياسية لا يستهان بها وعليها أن تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الاقتصادية المحلية، بحيث لا يكون رأس المال الأجنبي إلا عاملاً مساعداً ليس آلا[2]" ويقول مالكولم: "إن التمويل الأجنبي باستطاعته مساعدة التنمية، لكنّه ليس ضرورياً لها"[3]، ويقول د. محمد الإمام: "لو كان معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل نمو الدخل القومي فإن الدولة بعد سداد القروض يصبح رأسمالها أقل مما لو لم تقترض إطلاقاً. وكأن الدولة بذلك مولت زيادات حالية في الدخل و الاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما مستقبلاً"[4].

وطبعاً فإنه في الكثير الغالب لا يرتفع معدل نمو الدخل ليتساوى وأسعار الفائدة على القروض الأجنبية، ويقول د. شوقي دنيا: " علينا أن ندرك أن الاعتماد على الموارد والطاقات المحلية ولو كانت متواضعة هو أفضل من الاعتماد على رأس المال الأجنبي "[5]

ويقول د. رمزي زكي: " إن أزمة الديون الخارجية التي تتعرض لها البلاد النامية تشير بوضوح إلى عدم فاعلية القروض الأجنبية في تحقيق مساهمة جدية في التنمية، ما لم ترتبط باستراتيجية تمويلية واضحة تهدف إلى جعل أهمية التمويل

---

[1] المرجع السابق، ص١٢٠

[2] د. صلاح نامق، مرجع سابق، ص٥٠٥

[3] مالكوم حيلر، مرجع سابق، ص٥٨٩

[4] انظر دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل، القاهرة: معهد التخطيط القومي، مذكرة رم ١١٥٦، ص٢

[5] انظر تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي – دراسة مقارنة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ ، ص٦٨.

الخارجي متناقصة دائماً عبر الزمن، ولن يتم ذلك إلا إذا نظرنا إلى التمويل الخارجي على أنه عنصر ثانوي ومؤقت، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن جهد الإدخار المحلي، ومن هنا لابد أن يكون الهدف هو التعبئة الرشيدة للمدخرات المحلية"[1].

فإذا ما أضفنا إلى ذلك كون المشكلة لا تقف عند حد استقدام رأس المال الأجنبي، بل تتعدى ذلك إلى حسن إستخدامه والاستفادة به، والمعروف أن جزءاً لا يستهان به من هذه الأموال الأجنبية تبدد في نفقات لا تمثل أهمية تذكر في عملية التنمية، وبالتالي فعلى الدول النامية قبل أن تفكر في استقدام رأس المال الأجنبي أن تتأكد جيداً من أنها سوف تحسن استخدامه.

تمويل التنمية والإدخار المحلي

في البند السابق تبين لنا أنه من الخطأ الكبير الاعتماد الرئيسي على المدخرات الأجنبية في إنجاز وتمويل عملية التنمية، وأنه في أحسن الحالات يمكن التعويل الثانوي عليها، كل ذلك لما لها من مخاطر وما تجلبه من مضار، إضافة إلى عدم إمكانية الاعتماد عليها لعدم كفايتها وتناقصها عاماً بعد عام.

وبالتالي فلا مفر من التركيز على التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية، فالتنمية صناعة وطنية محضة لا تقبل الاستيراد، أو هي سلعة خارج نطاق التبادل الخارجي. وكما أن للمدخرات الأجنبية هيكلها، فكذلك الحال للمدخرات المحلية هيكلها، ولها مشاكلها ومعوقاتها، والأمر يتطلب بذل أقصى الجهود لتشجيعها والنهوض بها وتذليل كل ما يعترض ذلك من صعوبات وعقبات، إن المدخرات الأجنبية تحظى بالتشجيع والدعم الدائم من قبل الدول النامية، والمطلوب أن تنال المدخرات المحلية مثل هذا التشجيع على الأقل.

---

(١) أنظر إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، من أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٧م، ص٤٢٦.

هيكل المدخرات المحلية :

من أشهر التصنيفات لهيكل المدخرات المحلية التصنيف الذي يركز على مصادرها وقطاعاتها ويقسمها إلى: الإدخار العائلي، والادخار الحكومي، وإدخار قطاع الأعمال.[1]

١ - الإدخار العائلي:

هو إدخار الأفراد الطبيعيين في المجتمع، فالمعروف أن هناك في أي مجتمع أفراداً وهناك حكومات وهناك مشروعات اقتصادية بعضها صغير وبعضها كبير و بعضها منظم وبعضها غير منظم، والمعروف أيضاً أن الأفراد لهم في العادة دخول يقومون بتوزيعها بين النفقات المختلفة. ومن هنا نجد المدخرات العائلية والتي تتمثل في الفرق بين استهلاك الفرد ودخله الجاري، أيا كان مصدر هذا الدخل.

ولهذا النوع من المدخرات المحلية خاصية قد يبدو عليها بعض الغرابة، فهي مهمة وليست مهمة، هي مهمة من حيث ما يعول عليها وما ينبغي أن تكون عليه، ومن حيث نظرة الاقتصاديين لها، فهي طوق النجاة لمجتمع يريد الاعتماد على مصادره المالية الذاتية، ولذلك نجد الباحثين عند تناولهم للمدخرات المحلية عادة ما يكون تركيزهم ونظرتهم منصبة على هذا النوع، وهي غير مهمة نسبياً من حيث الواقع، فمساهمتها ضئيلة في هيكل المدخرات المحلية، مع أنه في بعض الحالات تمثل حوالي ٥٠% من المدخرات المحلية. ومع ذلك فالمطلوب أن تزداد بشكل مطلق وأن تزداد أهميتها النسبية كذلك. والمعروف أن المدخرات العائلية قد تكون اختيارية وقد تكون إجبارية، وهي عادة ما تجمع بين الأمرين.

---

[1] د. محمد زكي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، ص١٣٥، وما بعدها .د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٨٣، وما بعدها، بوكانان، مرجع سابق، ص١٦٦، وما بعدها.

٢- الإدخار الحكومي:

عادة ما يتكون الجهاز الحكومي من نوعين من الوحدات؛ وحدات إدارية أو الجهاز الإداري، ووحدات اقتصادية أو ما يعرف عادة بمشروعات القطاع العام.

وكلاهما له مدخراته، الأول يتمثل فيما يعرف بادخار الموزانة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الاستهلاكية، والثاني يتمثل في أرباح المشروعات الاقتصادية العامة والتي ترحل بدورها عادة إلى الموازنة العامة. وفي كثير من الحالات يكون التركيز على إدخار الموازنة العامة، على أساس أن الثاني يصب فيه، وأنه في الكثير من الحالات لا توجد مشروعات اقتصادية عامة وإذا وجدت فغالباً ما تكون مدخراتها سالبة.

على أية حال فإن الادخار الحكومي يتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة، وعلى رأسها الضرائب والرسوم والقروض وبين النفقات العامة الجارية أو الاستهلاكية مثل المرتبات والأجور والصيانة والدعم وفوائد الديون العامة، وغيرها من كل ما يصرف إلى تشغيل الأصول القائمة والمحافظة عليها[1]، ومعنى ذلك أن المدخرات الحكومية أو العامة تتجسد فيما يعرف بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، ومن الواضح أن هذه المدخرات تتحدد من خلال محددين، الإيرادات العامة والنفقات الجارية.

٣- إدخار قطاع الأعمال:

والمقصود به ما تقوم به من الوحدات الإنتاجية الكبيرة الخاصة والممثلة في المؤسسات والشركات، وخاصة المساهمة – من إدخارات بهدف تمويل مشروعاتها الاستثمارية وتتمثل هذه المدخرات في الأرباح غير الموزعة، وتتحدد هذه المدخرات في ضوء الأرباح المتحققة والنظم المحددة لتوزيع هذه الأرباح.

---

[1] د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٣م، ص٣٤، د. محمد عبد العزيز مرجع سابق، ص٢١٥.

أهمية الإدخار المحلي:

لا خلاف حول ما للمدخرات المحلية من أهمية متزايدة في تمويل التنمية، وحبذا لو تمكنت هذه المدخرات من تغطية كل الاستثمارات المطلوبة، فإذا لم يكن ذلك فينبغي الحرص على تقليل الفجوة الادخارية إلى أقل حد ممكن، فلقد تكشف للجميع ما للمدخرات الأجنبية من آثار سلبية متعددة على عملية التنمية، رغم ما قد يكون لها من بعض الإيجابيات لكن سلبياتها كبيرة، ومن هنا يكتسب التمويل المحلي أهميته الكبيرة. وقد تمكنت بعض الدول من سد الفجوة الإدخارية، والبعض الآخر لم يتمكن من ذلك، ومن ثم فهو مطالب ببذل كل الجهود للنهوض بالمدخرات المحلية، والجدول التالي يعطي صورة عن الإدخار المحلي وعلاقته بالاستثمار.

الدولـــــة	معدل المدخرات المحلية من الدخل القومي		معدل الاستثمارات المحلية من الدخل القومي		الفجوة الإدخارية الاستثمارات – المدخرات	
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
تنزانيا	١٩	٧	٢٩	٣١	١٠	٣٨
بنجلادش	٢	٨	١٥	١٧	١٣	٩
نيجيريا	٣٢	٢٠	٢٢	١٨	١٠-	٢-*
الهند	١٧	٢٢	٢١	٢٥	٤	٣
الصين	٣٥	٦	٢٨	١٧	١٣	١١
اندونسيا	٣٧	٣٦	٢٤	٣٨	١٣-	٢
المغرب	١٤	١٣	٢٤	٢١	١٠	٨
ماليزيا	٣٣	٣٧	٣٠	٤١	٣-	٨
السعودية	٦٣	٣٠	٢٢	٢٠	٤٠-	١٠-*
البرازيل	٢١	٢١	٢٣	٢٢	٢	١
الارجنتين	٢٤	١٨	٢٥	١٨	١	صفر
فرنسا	٢٣	٢٠	٢٤	١٨	١	٢-
أمريكا	١٩	١٥	٢٠	١٦	١	١
اليابان	٣١	٣١	٣٢	٢٩	١	٢-

(*) فائض مدخرات. المصدر: البنك الدولي، تقرير ١٩٩٧ جدول رقم ١٣.

يتضح من الجدول أنه بينما استطاعت بعض الدول أن تقضي على الفجوة الادخارية، بل لقد كانت هذه الفجوة بالسالب مما يعني زيادة المدخرات المحلية عن الاستثمارات المطلوبة، فإن البعض الآخر لم يتمكن من سد هذه الفجوة، الأمر الذي

يضطره إما إلى تخفيض معدلات النمو أو اللجوء للخارج مستعينا برأس المال الأجنبي.

والتحدي القائم أمام الدول النامية يتمثل في النهوض بالمدخرات المحلية بكافة الوسائل والطرق، وكذلك تحقيق أقصى استفادة من رؤوس الأموال الأجنبية بأقل قدر ممكن من التكلفة، إن ذلك يتطلب الدراسة الجادة الواعية لمشكلات المدخرات المحلية ثم العمل الجاد والإصرار الدائم على التغلب عليها، وذلك من خلال تجنيد كل السياسات والإجراءات لتحقيق هذا الهدف، وإلا ظلت التنمية مجرد حلم لا رصيد له في دنيا الواقع.

مشكلات الادخار المحلي:

يواجه الادخار المحلي عموماً مشكلات وعقبات تحد من فاعليته وقدرته على تمويل التنمية، ومن المهم الإشارة إلى أهم هذه المشكلات، حتى تتجه الجهود لمواجهتها[1].

١- مشكلات الادخار العائلي:

يتحدد الادخار العائلي في ضوء العديد من المحددات ذات الطبائع المختلفة والمتنوعة، والتي تشتمل على عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل شخصية أو نفسية وعوامل سياسية ومؤسسية. والنهوض بالادخار العائلي يتوقف على التأثير الإيجابي في هذه المحددات،التي قد تعمل في جملتها على تدني مستوى الادخار العائلي[2].

والصعوبة هنا تكمن في أن العمل ينبغي أن يمتد على جبهة عريضة تماماً تشمل كل جوانب المجتمع، فنجد الدخل منخفضاً لدى غالبية السكان مما لا يسمح بوجود مدخرات مرتفعة، ونجد الانفاق الاستهلاكي لدى الفئة القادرة إنفاقاً بذخياً

---

(١) بوكانان، مرجع سابق، ص١٢١ وما بعدها. أ.هـ. هانسون، المشروع العام، ص٧٠ وما بعدها.

(٢) مالكوم، مرجع سابق، ص ٤٥٧، وما بعدها، د. سمير عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٣، وما بعدها.

غير رشيد، يتسم بالعديد من ألوان الإسراف، ونجد أن العوامل السياسية والسكانية تعمل هي الأخرى عملها السلبي، ونجد ندرة المؤسسات والأجهزة والأدوات الإدخارية الملائمة. ومن ثم ضياع المدخرات الفعلية أو الممكنة وسوء توجهها، معنى ذلك أن هناك العديد من المعوقات أمام النهوض بالادخار العائلي، مع أنه مطالب بتحمل النصيب الأكبر من مسئولية التمويل.

٣- مشكلات ادخار قطاع الأعمال:

يتوقف هذا الادخار على ما تحققه الشركات من إيرادات، وعلى ما تتحمله من تكاليف، وعلى الأنظمة الحاكمة لتوزيع الأرباح. والمعروف أن إيراد الشركات في الدول النامية يعوق ارتفاعه العديد من المشكلات، حيث انخفاض القوة الشرائية وعدم وجود المنتجات، إضافة إلى ما هنالك من منافسة من السلع الأجنبية، والتي أخذت تحت ظل اتفاقية الجات الجديدة – وإلزام العديد من الدول بها – تجد مكانها الفسيح في ربوع هذه البلدان، يضاف إلى ذلك أن الارتفاع الكبير في الأسعار لا يحقق للدول النامية بعض مقاصدها التي تسعى لها من رفع مستوى المعيشة، ومن محاربة التضخم، وغير ذلك، كل هذا وغيره يحول دون تحقيق المزيد من الإيرادات، ومع ذلك فهناك إمكانية كبيرة، ليس من خلال رفع الأسعار، ولكن من خلال تحسين نظم الإدارة والتسويق الجيد، ثم إن تكاليف الشركات تكون مرتفعة، لضعف الإدارة من جهة، ولصغر الوحدات الإنتاجية من جهة أخرى، ولعدم توفر البنية الأساسية من جهة ثالثة، إضافة إلى ما هنالك من اعتبارات سياسية واجتماعية، كذلك نجد في الكثير من الدول الميل نحو توزيع نسبة عالية من الأرباح المحققة على المساهمين مما لا يترك مجالا لتحقيق المدخرات[1]. ولا تقف مشكلات ادخار قطاع الأعمال عند ذلك، فقد أشار بعض الاقتصاديين إلى ما يمكن أن يقترن

---

[1] لمعرفة موسعة يراجع مالكولم، مرجع سابق، ص٤٦٦، وما بعدها، أ.هـ هانسون، مرجع سابق ، ص٢٢ وما بعدها

بهذا اللون من الادخار من مشكلات مثل سوء استخدام هذه المدخرات، وحرمان مشروعات أخرى أو قطاعات أخرى قد تكون حاجتها التمويلية أكثر إلحاحاً، لكنها لا تولد مدخرات ذاتية، إضافة إلى ما قد يولده من احتكارات لبعض المشروعات[1].

٣- مشكلات إدخار الحكومة:

يمكن القول أن زيادة الإدخار الحكومي، والذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات العامة، وبين النفقات العامة الاستهلاكية محدودة نسبياً. ورغم أهميته، ورغم أنه محط الآمال بدرجة كبيرة لدى الكثير من الباحثين فإن أمامه العديد من المشكلات التي تحول دون زيادته وتفعيل دوره، ومرجع ذلك ما هنالك من عقبات كثيرة تحول دون تخفيض النفقات العامة الاستهلاكية من أجور ومرتبات وغيرها، حيث إن الاتجاه السائد هو زيادتها لا تخفيضها[2] لاعتبارات موضوعية وغير موضوعية، وبالتالي فهناك التهام شره للإيرادات العامة، والتي بدورها لم تعد قادرة على المزيد من النمو والزيادة، ولا سيما الضرائب والرسوم، ثم إن للضرائب والرسوم أثراً سلبياً على الادخار العائلي، ومعنى ذلك أنه كلما حاولنا زيادة الادخار الحكومي عن طريق الضرائب والرسوم كان ذلك على حساب الادخار العائلي في الغالب، والمحصلة الأخيرة على الادخار المحلي تتوقف على المقارنة بين الميل الحدي للاستهلاك الحكومي والميل الحدي للاستهلاك الخاص، ومن سوء الحظ أن الدراسات العلمية برهنت على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك العام في غالبية الدول النامية[3]. وبالتالي فزيادة الضرائب تحدث أثراً سلبياً على الادخار المحلي، وهو ما يعرف باسم أثر بليز[4] "Please Effect"، ثم إنه عند تخفيض النفقات العامة فإن

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص١٩٤، وما بعدها

(٢) د. عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٧، د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، فصل تمويل التنمية، محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) الكلوم، مرجع سابق، ص٤٥٤

(٤) المرجع السابق، ص٤٥٧

الذي يتحمل أكبر قسط من ذلك التخفيض هو النفقات الاستثمارية وليست النفقات الجارية، كما برهنت على ذلك الدراسات التطبيقية، حيث كان انخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة ٣٥,٣ % بينما لم ينخفض الأنفاق الجاري إلا بنسبة ٧,٨%[١]، ومرجع ذلك ما هنالك من خلاف في درجة مرونة الإنفاق، فهي أكبر في الانفاق الاستثماري عنه في الإنفاق الجاري، والمشكلة تكمن بالدرجة الأولى في أن كثيراً من الحكومات لا تحسن تخصيص مواردها، حيث نجد في العديد من الدول موارد كثيرة تنفق في مجالات أهميتها النسبية للتنمية وللمجتمع اقل بكثير من المجالات التي يكون لها دور فعال في عملية النمو والتنمية.

النهوض بالادخار المحلي:

قد يكون من أهم نتائج هذه الدراسة أن المدخرات المحلية ينبغي أن تكون السند الرئيسي في تمويل التنمية بحيث لا تلعب المدخرات الأجنبية إلا دوراً مساعداً فقط، بينما من الناحية العملية الواقعية لا تجد هذه المدخرات تلبي هذا المطلب، فالواقع مغاير كثيراً لما ينبغي أن يكون. والتحدي هنا أمام الدول النامية يتمثل في كيفية الارتفاع بمستواها كي يصبح على المستوى الرسمي هو ما ينبغي أن يكون أو على الأقل قريباً منه، وهذا متيسر، ولكنه يتطلب قدراً كبيراً من الجهد أو التضحية والتصميم على ترشيد كل ما يؤثر في المدخرات المحلية، والعمل على تفعيل دورها، وإزالة ما يمكن إزالته من عقبات أمامها[٢]، ومن حسن الحظ أنه رغم صعوبة ذلك، فإن هناك جوانب يمكن عمل الكثير حيالها، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

١- بالنسبة للادخار الحكومي:

إن الدول النامية التي لديها نظام ضريبي واسع يمكنها ترشيد هذا النظام ولاسيما ما يتعلق بتحسين إدارة الضرائب، وإحداث تعديلات جوهرية في هيكله

---

[١] البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٨م، ص١٣٠

[٢] لدراسة موسعة يراجع هانسون، مرجع سابق، ص١٠٧، ص١٧٩، بوكانان، مرجع سابق، ص١٢٥ وما بعدها.

وآلياته بما يوفر حصيلة أعلى مع عدم زيادة العبء كثيراً[1]، كذلك تستطيع هذه الدول السيطرة قدر الإمكان على النفقات العامة الاستهلاكية، حيث يجب ترشيدها كماً وكيفاً، كذلك يجب ترشيد النفقات الاستثمارية العامة، بحيث تعطي أكبر عائد اجتماعي ممكن من خلال الدراسات الجادة والمستفيضة لجدواها من حيث العائد والتكلفة[2]، ومن المعروف أن هناك العديد من بنود النفقات العامة الاستهلاكية في الدول النامية تتطلب الترشيد، الذي يوفر المزيد من الأموال من جهة، كما يؤثر على مستوى أداء الخدمات العامة من جهة أخرى.

والأمر يتطلب في البداية ترشيداً في اللوائح والإجراءات وترشيداً في الأداء السياسي وترشيداً قوياً في الجهاز الإداري على مستوى الكم والكيف، حيث ينظر له بعض الباحثين على أنه معوق رئيسي للتنمية، وأن إصلاحه يعتبر مطلباً ضرورياً لإنجازها[3]، كذلك الترشيد في النفقات العامة الجارية، بما يحول دون تبديد الموارد في مجالات لا تمثل أهمية في تنمية المجتمع، وهناك فرص واسعة لذلك، فقط، متى ما خلصت النوايا، ورغبت الدول والحكومات بشكل جاد في ذلك[4]. كذلك من المجالات التي يجب توجيه أكبر قدر من الاهتمام إليها ما يتعلق بالرسوم والأثمان العامة، حيث ينبغي أن تكون الرسوم أقرب ما تكون إلى التكلفة الفعلية للخدمة أو السلعة، ومن ثم تتوفر للدولة مصادر قوية للتمويل، وأخيراً يجب ترشيد استخدام المرافق العامة من قبل القائم عليها ومن قبل المستخدم لها، حتى لا يكون هناك هدر وتبديد واستهلاك للمال العام[5].

---

(1) لمزيد من الاطلاع يراجع مالكوم، مرجع سابق، ص ٤٨٠، ص٤٩١، د. محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص٢١٦ وما بعدها

(2) مالكولم، مرجع سابق، ص٤٩٢، ص٥٠٢

(3) د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٥٠

(4) البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٨٨م، ص١٥٤ وما بعدها

(5) تقرير البنك الدولي للتنمية، ١٩٨٨م ، ص١٥٦

٢- إدخار قطاع الأعمال:

بداية يجب العناية القصوى بإدارة الشركات والمؤسسات الممثلة لهذا القطاع، بحيث تكون على درجة عالية من الكفاءة، من خلال نظم إدارية وقانونية جيدة في كافة الجوانب الفنية والتجارية والمالية، كذلك يجب توفر سياسات تسعير سليمة قائمة على أسس علمية، وعلى الدولة أن توفر لها الإطار المناسب من الناحية التسويقية والتمويلية والإنتاجية، و ينبغي أن توضع اللوائح بحيث تخدم قضية التمويل الذاتي، من خلال الأرباح المحتجزة، أو مدخرات هذه الشركات، بعبارة أخرى هناك حاجة ملحة لجعل المشروعات الاقتصادية الكبيرة يكون جل اعتمادها على ما لديها من مدخرات تحقق لها التمويل الذاتي، وتقلل قدر المستطاع من اعتمادها على مدخرات القطاعات الأخرى، ويكون ذلك من خلال إدارة رشيدة حكيمة وسياسات إدارية جيدة ومشروعات اقتصادية ذات جدوى عالية، ثم دعم متواصل من قبل سياسات وأنظمة ولوائح الدولة، كل ذلك قد يساعد على زيادة ونمو مدخرات هذا القطاع.

٣- إدخار القطاع العائلي:

هذا القطاع في حاجة ملحة إلى دعم قوي وجاد بحيث تأتي مدخراته على المستوى المرغوب، لأنه كما سبق أن ذكرنا يعتبر المسئول الأول عن المدخرات المحلية، ثم إنه في الوقت نفسه مجابه بالعديد من المشكلات التي تحد كثيراً من فعاليته[١]، ومدخرات هذا القطاع محكومة بالعديد من العوامل والمحددات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والنفسية، وبالتالي فإن النهوض بها يتطلب التأثير الإيجابي في هذه المحددات بما يجعلها أكثر قدرة على توفير المزيد من المدخرات، فهناك قضية تدني الدخول وهي في حاجة إلى علاج مبدئي ولو جزئياً، وهناك قضية البطالة، وهناك قضية التفاوت الواسع في الدخول، وهناك قضية الإنفاق البذخي. كل ذلك يتطلب علاجاً حاداً تشريعياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً،

---

[١] بوكانان، مرجع سابق، ص١٢٥، وما بعدها

وهناك عدم الوعي الاستهلاكي والادخاري ، كما أن ندرة المؤسسات الادخارية وعدم ملاءمتها لها دور في ذلك، الأمر الذي يقتضي توفير الوعي بكل جوانبه وتوفير هذه المؤسسات الادخارية ونشرها، كما يقتضي تدخل الدولة بسياستها المالية والقانونية للحد من الاستهلاك الترفي للفئات القادرة وتشجيع المدخرات، فهناك الضرائب المتنوعة المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن لبعضها أن تمارس دوراً مؤثرا في دعم الادخار العائلي، وهناك الرسوم على الخدمات الخاصة، وهناك النفقات العامة بأنواعها المختلفة، وهناك كذلك السياسية النقدية، والتي من أولى مهامها في هذا الصدد ما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي ثقة الأفراد في مدخراتهم ومن ثم استثماراتهم.

وهناك كذلك برامج التوعية الادخارية، وكيفية الحصول على التمويل، وأفضل الطرق لذلك، وتحبيب وترغيب الأفراد في ترشيد سلوكهم الانفاقي، ووضع عملية الادخار في موضعها الصحيح، من خلال التحذير من الاستهلاك الترفي، بل والتنفير منه.

ومن الواضح أن تذكية القيم الدينية التي تحث على الترشيد وعدم الإسراف هو أمر في غاية الأهمية للنهوض بالادخار العائلي، مع توفير الأجهزة والمؤسسات والأدوات الادخارية الملائمة، والتي يثق فيها الأفراد على المستوى الديني، وعلى المستوى الاقتصادي، يمكن أن تلعب المصارف الإسلامية دوراً مهما في النهوض بمدخرات القطاع العائلي، ولاسيما إذا عمدت بجدية إلى التطوير والتحسين المستمرين في إدارتها وأنشطتها وأساليبها.

الفصل الثالث

التنمية والزراعة

يمكن القول، دون مخاطرة كبيرة إن الزراعة، على مر العصور، كانت وراء كل نهضة وتقدم، كما كانت وراء كل اضمحلال وتخلف، فلو بحثت وراء أي نهضة وتقدم سوف تجد دون ريب زراعة جيدة كفؤة، ولو بحثت وراء أي اضمحلال وتخلف سوف تجد دون شك زراعة رديئة غير كفؤة.

معنى ذلك أن الزراعة تضرب بسهم وافر في عملية التقدم والتخلف.

والقول الثاني الذي يمكن طرحه بأكبر قدر من الثقة والاطمئنان إن الزراعة في ربوع الدول النامية بوجه عام قد مورس عليها في العصر الحاضر تمييز شديد وتحيز قاسي، كان وراء ذلك اعتقاد راسخ- وإن كان في حقيقته وهماً زائفاً- مؤداه أن ركيزة التقدم والتنمية هي الصناعة وليست الزراعة. ومن سخريات الحياة أن الدول المتقدمة قد بدأت نهضتها وتقدمها من خلال زراعة قوية، وهي بعد إنجازها للتنمية ترعى الزراعة وتهتم بها وتدعمها وتدافع عنها داخلياً وخارجياً رغم ما هي عليه من قوة صناعية كبيرة[1]. وبالتالي فقد حافظت على قوة تقدم الزراعة جنباً مع جنب مع قوة ونهضة الصناعة، وغيرها من القطاعات والأنشطة، بينما نجد الدول المتخلفة تتحيز في كل سياساتها الداخلية والخارجية ضد الزراعة، وبسبب ذلك تدهورت الزراعة ولم تتقدم الصناعة. وقد آن الآوان لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة، وذلك بفعل العديد من الأمور المستجدة فكرياً وعلمياً، فهناك الآن، إدراك متزايد بالتمييز ضد الزراعة، وهناك إدراك بنفس القوة بأن ذلك التمييز هو ضد التنمية ومعوق رئيسي من معوقاتها، وهناك إدراك متزايد باستفحال مشكلة الفقر وسوء التوزيع وخطورة ما ينجم عنها، ومن ثم ضرورة التصدي الجاد لها، ولا يكون في أي نهج تغيب فيه الزراعة والريف. وهناك تحديات عالمية معاصرة على درجة

---

(١) بيتر وينجلي، سياسات التجارة الزراعية في البلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٨٩

عالية من الخطورة، وخاصة على القطاع الزراعي تتمثل في العولمة وفتح الأسواق وإزالة الحواجز.

ومن الجوانب المهمة في تصحيح هذه الأوضاع إعادة النظر جذرياً في قضية التمويل والاستثمار في الزراعة. والمعروف أن هذا الجانب كان مسرحاً كبيراً، ومازال، للتمييز والتحيز ضد الزراعة، واليوم مطلوب تصحيح هذا الجانب، إضافة إلى تصحيح الجوانب الأخرى الحاكمة لقيام زراعة على مستوى جيد من الكفاءة، مثل نظم الملكية، والاستغلال، وكذلك النظم الضريبية، والسعرية، والتجارية... إلخ.

والسؤال الأساسي المطروح هو كيف يمكن قيام تمويل واستثمار زراعي كفء؟

وتمهيداً وتوطئة للإجابة على هذا التساؤل نعرض بعجالة لمسألتين لهما صلة وثيقة بلب الموضوع، الأولى تتعلق بالإسلام والزراعة، والثانية تتعلق بالتنمية والزراعة.

وبعد ذلك ندخل في الإجابة على السؤال المطروح من خلال فقرات ثلاث: الأولى حاجة الزراعة إلى التمويل والاستثمار، والثانية الاقتصاد الوضعي والتمويل الزراعي، والثالثة الاقتصاد الإسلامي والتمويل الزراعي، وفي ضوء هذا التصور فإن مخطط البحث يرتكز على المحاور التالية:-

١- الإسلام والزراعة.
٢- الزراعة والتنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي.
٣- حاجة الزراعة إلى الاستثمار والتمويل.
٤- الاقتصاد الوضعي والتمويل الزراعي.
٥- الاقتصاد الإسلامي والتمويل الزراعي.

ومنهج البحث فيما يتعلق بالجانب الإسلامي لن يقف عند النموذج النظري لموقف الإسلام من الزراعة وأهميتها في عملية التنمية وإنما يتخطاه إلى نظرة

سريعة عابرة لموقف المجتمع الإسلامي من الزراعة في بعض دوله وبعض عصوره، كذلك لن يقف عند حد تقديم النموذج النظري لنظام التمويل الإسلامي واستخدامه في المجال الزراعي وإنما يتخطاه ليعقب بعجالة على موقف المؤسسات التمويلية الإسلامية المعاصرة من هذه القضية، وفيما يتعلق بالجانب الوضعي الاقتصادي فإنه سيعرض بقدر ما يتسع المجال لكلا البعدين: النظري والعملي.

١- الإسلام والزراعة

الدارس لهذه القضية يخلص إلى أن الإسلام، على مستوى الأصول والفكر، يولي الزراعة كل رعاية واهتمام، وعلى مستوى الواقع الذي عايشه المجتمع الإسلامي عبر عصوره الطويلة، يجد أنه في فترات الإزدهار كانت الزراعة سيئة متدهورة، وبتفسير اقتصادي لهذه الأوضاع يجد أن الزراعة كانت أحد العوامل الأساسية في تحقيق الإزدهار واستمراره، كما كانت أحد العوامل الكبرى في حدوث التدهور والاضمحلال، واستمراره واستفحاله.

وفي الفترات التالية نوضح بإيجاز هذه القضية.

القرآن الكريم والزراعة:

لا يخطئ الناظر في القرآن الكريم الحقيقة المتمثلة في الاهتمام القرآني الشديد بالزراعة وتوجيهه القوى بالعمل الجاد على النهوض بها، وتتبدى هذه الحقيقة في مظاهر عديدة، منها الحديث القرآني المتكرر عن الموارد الزراعية، ولا سيما المياه ثم التربة، ولفت نظر الإنسان إلى أهمية وضرورة توفرهما لإقامة زراعة جيدة، وهناك أمر ألهي صريح للإنسان بأن ينظر نظرة اعتبار وعلم وبصر في قضية طعامه "مشكلة الغذاء" فقال تعالى: (فلينظر الإنسان إلى طعامه * أنا صببنا ثم شققنا الأرض شقا * فأنبتنا فيها حباً * وعنبا وقضباً * وزيتونا ونخلاً * وحدائق غلبا * وفاكهة وأبا * متاعا لكم وأنعامكم)[١]، وقال تعالى: (وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا لنخرج به حبا ونباتا * وجنات ألفافا)[٢]، وقال تعالى: (ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد * والنخل باسقات لها طلع نضيد * رزقا للعباد * وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج)[٣] وكثيرا ما نعى القرآن الكريم على الأقوام الظالمة ضياع ما كانوا فيه من خير عميم مصدره

---

(١) سورة عبس، الآيات ٢٤-٣٢

(٢) سورة النبأ، الآيات ١٤-١٦

(٣) سورة ق، الآيات ٩-١١

الأساسي الزراعة، كما حدث ذلك مع قوم سبأ[1]، وكذلك مع فرعون وقومه، ولا يخفى ما في حديث الخالق عز وجل لأبي البشر آدم عليه السلام وهو مازال في الجنة من إيحاءات بأهمية الزراعة، لما توفره من الغذاء والملبس، والضرورة الملحة لقيام نشاط زراعي كفء يحقق للإنسان ويؤمن له احتياجاته الغذائية وغيرها، قال تعالى: (إن لك ألا تجوع ولا تعرى * وأنك لا تظمأ ولا تضحي)[2]، كذلك نجد نفس الأمر في قصة سيدنا يوسف مع عزيز مصر، واحتلال الزراعة الجيدة موقعاً مهما منها والاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد الزراعية وضرورة توفير مخازن الغلال الصحية[3].

معنى ذلك أن القرآن الكريم أكد على ما هو معروف فطرياً من أن الغذاء حاجة أساسية لكل إنسان (وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام)[4] وكذلك اللباس. والمعروف أن المصدر الرئيسي لتأمين السلع المشبعة لهاتين الحاجتين هي الزراعة. وطالما أن الأمر على هذا النحو فهناك التوجيه الإسلامي بضرورة الاهتمام والعناية بهذا النشاط، طالما أن موارده متاحة، إشباعا لهذه الحاجات الأساسية التي لا وجود للإنسان بدونها، وقد صدق أبو عبد الله الحبيشي إذ يقول: "لا يقوم أمر الدين والدنيا والمعايش كلها إلا بالزراعة"[5]. ويقول تعالى ملفتاً الأنظار والأذهان وإن كان بصورة عرضية، (والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكداً كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون)[6] إلى أهمية كون التربة صالحة خصبة حتى يتأتى الإنبات والزراعة الجيدة فيها[7].

---

[1] سورة سبأ ، الآيات ١٥-١٦

[2] سورة طه، الآيتان ، ١١٨-١١٩

[3] سورة يوسف، الآيات ٤٣-٤٩

[4] سورة الأنبياء، الآية ٨.

[5] البركة في فضل السعي والحركة، بيروت: دار المعرفة، ص٩

[6] سورة الأعراف، الآية رقم ٥٨

[7] الرازي، التفسير الكبير، بيروت: دار إحياء التراث العربي، جـ١٤ ، ص١٤٤

وكثيراً ما ذكر الله تعالى على عباده ما خلقه لهم من إنتاج زراعي مشروع وغير بقدر الضروريات والكماليات، يقول تعالى: (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)[1]. وهكذا نرى لهذا النص الآيات القرآنية المتناولة للزراعة والإنتاج الحيواني لغذاء الإنسان وغير الإشارة كثيرة

السنة النبوية والزراعة:

على غرار الهدى القرآني جاءت السنة النبوية محتفية بالزراعة، مبرزة أهميتها، مقدمة العديد من الحوافز والتشريعات للنهوض بها. واستقصاء ما قدمته السنة الشريفة في هذا المجال: قولاً وفعلاً وتقريراً فوق طاقة أكثر من بحث، وحسبنا هنا مجرد إرشادات كلية سريعة تؤكد على صدق ما نقول.

السنة الشريفة تقدم هذا الحافز الديني القوي لممارسة النشاط الزراعي " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو سبع أو طائر إلا كان لـــه صدقة "[2]، وبالتالي فالأجر عام من جهة، ممتد مستمر من جهة ثانية، ثم إن السنة الشريفة تأمر بمداومة الزرع والغرس حتى في ظل الظروف غير الموائمة أو القاسية " إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة – نخلة صغيرة – فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليفعل فإن له بذلك أجر "[3].

وفي سبيل توسيع الرقعة الزراعية قدمت السنة أقوى حافز دنيوي، وديني لمن يقوم باستصلاح أرض وزراعتها، وهو تملك هذه الأرض، إضافة إلى ماله في

---

(1) سورة الأنعام ، الآية ١٤١

(2) متفق عليه ابن حجر، فتح الباري، بيروت: دار المعرفة، جـــ٥، ص ٣، النووي، شرح صحيح مسلم، الرياض، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، جـــ١٠، ص٢١٥

(3) رواه أحمد في سنده، ١٨٤١/٣ ورواه البخاري في الأدب المفرد، القاهرة، قصى الدين الخطيب ١٣٧٩، ص١٦٨

ذلك من الأجر لمن أحيا أرضاً ميتة فهي له[1] وفي رواية "من أحيا أرضاً ميتة فله أجر"[2]. والملاحظ أن من قام بالإحياء لا يحصل إلا على عوض أو مقابل من جهة المرتفق، بل إنه، عند جمهور الفقهاء، لا يحتاج إلى تفويض منه بذلك، فإذن الرسول ﷺ سار في إلى قيام الساعة[3].

ولم يقف الأمر بالسنة الشريفة في تشجيع الزراعة عند هذا الحد فقام الرسول ﷺ بإقطاع الأراضي كل من يريد الزراعة، وكان لذلك أثره الثري في النهضة الزراعية شهدتها المدينة في صدر الإسلام[4].

كما قام صلى الله عليه وسلم بوضع التشريعات المنظمة للإستفادة بمياه الري بحيث تتاح للجميع دون حواجز أو قيود[5]، إضافة إلى ذلك قام صلى الله عليه وسلم بوضع الضوابط والأحكام المنظمة لاستغلال الأراضي وتمويلها والاستثمار فيها، ممثلة في الصيغ العديدة من مزارعة ومساقاه وإجارة وسلم، وغير ذلك. كذلك فقد وضع الضوابط الكفيلة، بمنع النزاع بين الأفراد في تسويق المنتجات الزراعية، ومن ذلك ما يعرف ببدو الصلاح ووضع الجوائح، وعندما ارتفعت الأسعار في المدينة، وكان الكثير من السلع سلعاً زراعية طلب الناس من الرسول ﷺ التسعير فرفض الرسول ذلك، وهذا يذكرنا بخطأ السياسات السعرية التي مارستها العديد من الدول المعاصرة، حيال المنتجات الزراعية مراعاة للحضر وللصناعة على حساب الزراعة والريف.

---

(١) أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص٦٤

(٢) يحيى بن آدم ، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٢

(٣) أبو يوسف، مرجع سابق، ص٦٣

(٤) عاطف أبو زيد، إحياء الأراضي الموات في الإسلام، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٦٤، من "دعوة الحق" ص ١١٣ وما بعدها.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص١٠٢، يحيى بن آدم، الخراج، ص٩٩، قدامه بن جعفر ، الخراج ، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص٣٤٦

واعتبرت السنة الشريفة الغذاء والملبس من الحقوق الأساسية لكل فرد "ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يكنه، وثوب يوارى عورته وجلف الخبز والماء"[1]. والمعروف أن الزراعة هي مصدر الغذاء[2]، كما أنها المصدر الرئيسي للثياب، ومعنى كون ذلك حقاً أنه يتوجب على الدولة المسلمة وعلى الجماعة توفيره لكل فرد عاجز عن توفيره بنفسه، ولا شك أن من أهم السياسات والتوجهات المؤدية لذلك العناية بالزراعة، يضاف إلى ذلك أن السنة الشريفة حددت بشكل صريح قاطع الفرائض المالية الواجبة على الزراعة بشكل مستمر.

ومعنى ذلك كله أن السنة النبوية قد عنيت كل العناية بمحددات ومقومات قيام نشاط زراعي كفء، من خلال تقنين للملكية ونشر واسع لها، وتنظيم لنظم الاستغلال الزراعي وكذلك نظم الأسعار، والفرائض المالية.

وهذا ومن المهم هنا الإشارة إلى حديث نبوي صحيح قد يفهم منه ما يتعارض وما سبق من اهتمام وعناية وتشجيع للزراعة فقد قال صلى الله عليه وسلم: " لا يدخل هذا – وأشار إلى آلة الزراعة – بيت قوم إلا أدخله الله الذل" وفي رواية "إدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة"[3].

ظاهر هذا الحديث قد يوهم التزهيد والتنفير من الزراعة والاشتغال بها، وأصح فهم لهذا الحديث الشريف هو ما أشار إليه بعض العلماء من أنه إخبار من الرسول ﷺ بما سيكون عليه حال المزارعين في معظم الحالات من ظلم ومهانة وإهمال، يقول ابن التين: "هذا إخبار صلى الله عليه وسلم بالمغيبات لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث"[4] ويمكن الإضافة إلى هذا الفهم الجيد أنه تحذير من الرسول ﷺ من هذا الظلم والغبن والإهمال، لما في ذلك من عرقلة وتعويق للزراعة التي جاء الإسلام بالنهوض بها، وتأييداً عملياً لهذا الفهم الصائب

---

(1) مالكوم جيلز وآخرون، مرجع سابق، ص٧٥٢

(2) ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، جـ٥ ، ص٤-٥

(3) ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، جـ٥ ، ص ٤-٥

(4) نفس المصدر، جـ٥ ،ص٥

وتخطئة لما عداه يقول ابن حزم " لم تزل الأنصار كلهم، وكل من قسم له النبي ﷺ أرضا من فتوح بني قريظة، ومن أقطعه أرضاً من المهاجرين يزرعون ويغرسون بحضرته صلى الله عليه وسلم، وكذلك كل من أسلم من أهل البحرين وعمان واليمن والطائف، فما حض عليه السلام قط على تركه"[1].

الفكر الإسلامي والزراعة:

انطلاقاً من هذه التوجيهات القرآنية جاءت مواقف علماء المسلمين حيال الزراعة معنية ومهتمة ومدعمة، فقام الخلفاء بإقطاع الأراضي لكل من يقدر على استغلالها حتى لا تظل أرض معطلة، أو عاطلة، وأعلنت الدولة في عهد عمر رضي الله عنه أنه لا حق لمحتجر بعد ثلاث سنوات[2]، واستردت أراضي كانت مقطعة لبعض الأفراد عندما عجزوا عن استغلالها، وبذلك تكون دولة الخلافة الراشدة قد دعمت مبدأ الإحياء بمبدأ عدم شرعية التحجير المستمر، وإلا تحولت العملية إلى مجرد استحواذ قانوني على الأراضي دون تحويلها إلى قطاع زراعي منتج، وقد ظهرت هذه المشكلة زمن سيدنا عمر، فكان لابد من مواجهة جادة لها، وهذا ما كان بسن هذه التشريعات من جهة وباسترداد هذه الأراضي المعطلة، بالفعل من جهة أخرى، لأن استمرارية التحجير إلى مالا نهاية يناقض الهدف الذي من أجله شرع الإحياء والإقطاع، وهو تعمير وزراعة هذه الأراضي، ولذلك قال عمر لمن استرد منه هذه الأرض:" إن الرسول ﷺ قد أقطعك لتعمل فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي لنقسمه بين المسلمين"[3]، ويوم أن نطبق مبدأ عدم شرعية التحجير المستمر، ستدخل حلبة الإنتاج الزراعي ملايين الأفدنة والهكتارات من الأراضي البور والمعطلة، يعمل عليها ملايين الأفراد من العاطلين اليوم عن العمل، ويتحول من خلالها ملايين

---

(1) المحلي ، القاهرة: دار التراث ، جـ٨، ص٢١٠

(2) أبو يوسف، الخراج، ص٦٥

(3) أبو عبيد، الأموال، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨، ص٤٠٨ ، قارن يحيى بن آدم، الخراج، ص٩٣، مرجع سابق

الأفراد من الفقر إلى الغنى، وتتنفس المدن والحواضر الصعداء من الاكتظاظ السكاني الناجم في معظمه من عدم توفر فرص العمل خارجها.

كذلك حرصت الدولة الإسلامية في عهد أبي بكر ﷺ على نشر الملكية الزراعية بين أكبر عدد ممكن من الأفراد، وعدم السماح بقيام اقطاعيات عملاقة من خلال عملية الإقطاع[1]، وفي عهد علي ﷺ جاءه رجل قائلاً "أتيت أرضاً قد خربت وعجز عنها أهلها فكربتها- أصلحتها وزرعتها، قال: كل هنيئاً، وأنت مصلح غير مفسد، معمر غير مخرب"[2]، ووجدناه يعطي الأوامر الصريحة لعماله بالعناية بالمزارعين "وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال علـــى الخراج وأهله"[3].

ويشدد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على ضرورة عدم إرهاق المزارعين بالخراج أو أية أعباء ثقيلة، وقد كررها على عماله أكثر من مرة "لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق"[4]، وكان الجواب في كل مرة بالنفي القاطع من جهة والتساهل والإحسان وليس مجرد العدل من جهة ثانية.

ويصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز ﷺ أوامره بعدم ترك أرض قابلة للزراعة دون زراعتها، "انظروا ما قبلكم من أرض الصافية فاعطوها بالمزارعة بالنصف، فإن لم تزرع فاعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فاعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فأمنحوها، فإن لم تزرع فأنفقوا عليها من بيت مال المسلمين، ولا تبرين قبلكم أرضا"[5]، كذلك يصدر أوامره بضرورة توفير المناخ الصالح

---

(1) أنظر أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص٣٩١

(2) يحيى ابن آدم، الخراج، ص٦٣

(3) الشريف الرضي، نهج البلاغة، دار الأندلس، بيروت: جـــ٤ ، ص٥٢٨.

(4) أبو يوسف، الخراج، ص ٣٧ ، يحيى بن آدم، الخراج، ص٧٧،٧٦، أبو عبيد، الأموال، ص٥٦

(5) ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، جـــ٥ ، ص١١

للإنتاج الزراعي "وخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن في ذلك صلاحا لمعاش المسلمين وقوة لهم على عدوهم"[1].

ويصدر الخليفة عبد الملك بن مروان هذا الأمر لعماله "لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوماً يعقدون عليها شحوماً[2] كذلك يوجه الوالي زياد بن أبي سفيان قائلاً "أحسنوا إلى المزارعين فإنكم لا تزالون سماناً ما سمنوا"[3].

وعندما مورس الظلم والعنت على المزارعين ونجم عن ذلك تدهور النشاط الزراعي، وبالتالي تدهور الوضع كله أمر الخليفة هارون الرشيد بالإصلاح الزراعي الشامل، مكلفاً بذلك الإمام أبا يوسف، الذي قام بالمهمة خير قيام، مقدماً خطة وبرنامجاً إصلاحياً زراعياً شاملاً في كتاب الخراج، مستهدفاً في ذلك كله دفع الظلم والغبن عن المزارعين، وتقديم الدعم والمعونة لهم، حتى لا يضطروا للجلاء عن بلادهم. وقام بتعديل نظام الخراج، وطالب بإزالة كل صنوف الضرائب الظالمة من عليهم[4]، وأشار بتوزيع الأراضي البور وعدم تركها بوراً " ولا أرى أن يترك الخليفة، أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج "[5]وطالبه بعدم تحميل من يستصلح هذه الأراضي أية أعباء، حتى يتمكن من توفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة[6].

كذلك طالبه بالعناية الفائقة بالاستثمارات الزراعية العامة وتمويلها من الموازنة العامة[7].

---

(1) أبو عبيد الأموال ، ص٦٤، مرجع سابق

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، مكتبة الحلبي، ١٩٦٧، ص١٤٩

(3) نفس المصدر والمكان

(4) لمعرفة موسعة ينظر كتاب الخراج، مرجع سابق، صفحات عديدة، كما ينظر د. شوقي دنيا: أعلام الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٤، الكتاب الأول، ص٥٢، وما بعدها

(5) الخراج، ص٩١

(6) ص٥٨

(7) الخراج ، ص١١٠

ونبهه، بل حذره من أن السياسات الزراعية الجائرة وإن ترتب عليها في البداية مزيد من الإيرادات العامة فإن مصيرها تدهور الأوضاع الاقتصادية بوجه عام "والخراج المأخوذ مع الجور تنقص به البلاد وتخرب"[1]، وبالجملة فلم يترك أبو يوسف أمراً رآه محفزاً للزراعة إلا أشار به وبين كيف ينفذ، ولا أمراً رآه معوقاً للتنمية الزراعية إلا نهى عنه وبين مخاطره. ويجيئ بعده الإمام ابن حزم فيدلي بدلوه في هذا الصدد قائلاً: "ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الاقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمره، ويعينه على ذلك لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر، ويكثر الأغنياء وما تجب فيه الزكاة"[2]، ثم يجيئ الإمام الماوري فيؤكد في أكثر من مناسبة على أهمية الزراعة وضرورة العناية بها، ومن ذلك قوله "فأما المزارع فهي أصول المواد التي يقوم بها أود الملك وتنتظم بها أحوال الرعايا، فصلاحها خصب وثراء، وفسادها جدب وخلاء، وهي الكنوز المدخورة، والأموال المستفادة، وأي بلد كثرت ثماره ومزارعه استقل بخيره، وفاض على غيره، فصارت الأموال إليه تجلب، والأقوات منه تطلب، وهو بالضد إن قلت أو اختلت"[3].

ولا يقف به الأمر عند ذلك بل يصوغ ذلك في سياسة ترتكز على عناصر معينة، وفيها يقول: " يلزم الحاكم فيها ثلاثة حقوق، أحدها القيام بمصالح المياه، التي هو عليها أقدر، ولها أقهر، حتى تدر فلا تنقطع، وتعم فلا تمتنع، ويشترك فيها الغريب والبعيد، ويستوي في الانتفاع بها القوي والضعيف.... والحق الثاني عليه أن يحميهم (المزارعين) من تخطف الأيدي لهم، ويكف الأذى عنهم.... والحق الثالث: عليه تقدير ما يؤخذ منهم بحكم الشرع وقضية العدل حتى لا ينالهم في قدرها حيف ولا يلحقهم في أخذها عسف.... ويكون لهم في تخفيف الكلف- النفقات- عنهم

---

[1] الخراج، ص١١٠

[2] نقلاً عن ابن الأزرق، بدائع السلك، جـ٤، ص٢١٩

[3] تسهل النظر، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص١٥٩

فضل... فإن حيف عليهم في القدر أو عسف بهم في الأخذ انعكس الصلاح إلى ضده، فدانوا وأدانوا، وصارت ولاية قهر تخرج من سيرة العدل والانصاف، ثم هم لإخلالهم واختلالهم من وراء نفور وجلاء"[1].

وعلينا أن نتدبر جيداً في صياغة هذا الفكر الجيد، فالقضية قضية إلزام للحكومة وليست مجرد اختيار ورغبة، والقضية قضية حق للمزارعين وليست قضية منة أو منحة من الحاكم. كذلك نجده يؤكد على ضرورة توفر البنية الأساسية ممثلة، في عصره، في المياه وما تستلزمه من ترع وجسور وقناطر وغير ذلك. وكذلك توفير البنية الأساسية الاجتماعية ممثلة في الأمن الشامل للمزارعين، من كل عدوان وظلم يقع عليهم، حتى من قبل الحكومة نفسها، ثم ضرورة وجود سياسة ضريبية رشيدة، والمعروف أن هذه السياسة كانت من الأدوات المؤثرة في التمييز والتحيز ضد الزراعة، وقد حذر من أن انتهاج سياسة ضريبية غير رشيدة، يؤدي لا محالة إلى تدهور الزراعة وهجرة المزارعين والمزيد من القلاقل والاضطرابات التي تعرقل عملية التنمية. ويصرح أحد علماء المسلمين قائلا: "لا يقوم أمر الدين والدنيا والمعايش كلها إلا بالزارعة"[2].

ويأتي ابن الحاج ليعيد التنبيه على أهمية الزراعة ومكانتها العالية في نظر الإسلام، لما تولده من آثار إيجابية متعددة وعامة "الزراعة من أعظم الأسباب- الأنشطة – وأكثرها أجراً، إذ أن خيرها متعد للزارع ولاخوانه المسلمين وغيرهم، والطير والبهائم والحشرات، كل ذلك منتفع بزراعته"[3]، ويلفت الأنظار إلى ما كان عليه المزارعون في عصره من سوء في الأوضاع نتيجة للمظالم الواقعة عليهم، وللإهمال الجسيم لمصالحهم "إن آفة الزراعة في هذا الزمان قد عظمت، على ما هو مشهور، حتى إن الزارع كأنه عند بعضهم أسير ذليل حقير، وكأنه لا بال له عندهم

---

(1) نفس المصدر، ص١٥٩، ١٦٠

(2) أبو عبد الله الحبيشي، البركة في فضل السعي والحركة، مرجع سابق، ص٩

(3) المدخل، بيروت: دار الفكر، جـ٤ ، ص٣

ولا روح"[1]. ويؤكد العديد من العلماء على أن ممارسة مهنة الزراعة من فروض الكفايات التي يجب توفرها في المجتمع لتوقف حياة الناس عليها"[2].

ويأتي المقريزي ومعاصره الأسدى فيقدمان دراسات معمقة مفصلة حول تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر وبلاد الشام مشيرين إلى أن من عوامل هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما لحق بالزراعة والمزارعين من غبن وظلم متعدد الجوانب اضطرهم إلى هجرة أراضيهم وتركهم للريف والزراعة: يقول المقريزي: "فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلفت أحوالهم وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم، فقلت مجابي البلاد ومتحصلها لقلة ما يزرع ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليم وعلى من بقى منهم"[3] ثم يقول: "فخرب بما ذكرنا معظم القرى، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب، ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن لغلو البذر وقلة المزارعين"[4]، وفي مكان آخر يؤكد على ما لحق بالزراعة من ظلم وحيف في الاستثمارات في البنية الأساسية، والتي كان من نتيجتها تدهور الانتاج الزراعي: "وسبب انضاع خراج مصر أن الملوك لم تسمح نفوسهم بما كان ينفق في كلف عمارة الأرض، فإنها تحتاج أن ينفق عليها ما بين ربع متحصلها إلى ثلثه"[5] ويقول الأسدى موضحاً سبب تدهور الانتاج الزراعي، ومن ثم اضمحلال الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام: " ... أما السبب الأول فمن إهمال العمارة التي هي استنباط الأراضي وحفر الخلجان والترع وإزالة الموانع والشواغل المضرة بالزرع في

---

[1] نفس المصدر والمكان

[2] ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، القاهرة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص٢٨٩

[3] إغاثة الأمة، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧ ص٤٤

[4] نفس المصدر، ص٤٦

[5] الخطط، المطبعة الأميرية، القاهرة: ١٢٧٠، جـ١،ص١٠٠

الأراضي والبقاع واصلاح الجسور والقناطر وتعديل مصارف الماء وسيلانه"[1]، ويبين معالم السياسة الرشيدة حيال الزرعة قائلاً: " وأما ما يتعلق بالقسم الثاني فالأمر بالعمارة واستنباط الأراضي – استصلاح الأراضي– وإزالة الشواغل – تطهير الترع والأراضي– والنظر في عمارة كل ما هو مبور وعاطل، والرفق بالزراع، والتقوية لهم– معونتهم – بالبذار – البذور – والبقر، وما يصلح لهم من الآلات والمؤن والمتاع ومنع من يعتدى عليهم، وإزاحة ضرورهم، وإسداء المعروف إليهم"[2].

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن اهتمام الاسلام وعلماء المسلمين بالزراعة، والنهوض بها قد امتد ليشمل المجال العلمي الزراعي حيث قام العديد من العلماء المسلمين بالتأليف في مجال الزراعة، مما يعد إسهاماً علمياً ورائداً في العلوم الزراعية، والكثير من هذه المؤلفات مازال مخطوطاً لم طبع[*] والدلالة المهمة لذلك في موضوعنا تتمثل فيما احتلته الزراعة من مكان لدى المسلمين في عصورهم السالفة.

هذه جولة سريعة بين ربوع الفكر الإسلامي وما قدمه من عطاء علمي في المجال الزراعي ومنها يتضح كيف كانت نظرة هذا الفكر للزراعة وأهميتها ومن ثم ضرورة الاعتناء بها، وكيف أن عدم وجود هذه العناية والاهتمام على أرض الواقع في الكثير من الحالات كان وراء تدهور اقتصاديات العالم الإسلامي. فماذا عن موقف الفكر الاقتصادي المعاصر من هذه القضية؟ هذا ما تجيب عليه الفقرة القادمة.

---

(1) التيسير والاعتبار، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٧، ص٩٢

(2) نفسه، ص٩٠

(*) ومن ذلك على سبيل المثال:

١- بغية الفلاحين، الملك الأفضل العباس بن علي ت ٧٧٨هـ (مخطوط).

٢- الفلاحة النبطية، لابن وحشيه المتوفي في القرن الرابع الهجري.

٣- المقنع في الفلاحة لابن حجاج الأشبيلي، المتوفي في القرن الخامس الهجري.

٤- الفلاحة لابن العوام ، المتوفي في القرن السادس الهجري.

٥- الدر الملتقط في فلاحة الروم والنبط، لشيخ الربوة الدمشقي، المتوفى في القرن الثامن الهجري.

٦- ملح الملاحة في علم الفلاحة، للسلطان الأشرف، المتوفي في القرن السابع الهجري.

٢- الزراعة والتنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي

إذا كنا من خلال جولتنا السريعة مع الإسلام والفكر الإسلامي في موقفه من الزراعة قد خرجنا بنتيجة مفادها أن الزراعة تمثل نشاطاً اقتصادياً على أعلى درجة من الأهمية لحياة الأفراد والمجتمعات ولتقدمها.

وأنها مع ذلك قد مورس عليها غبن وظلم وتمييز خلال العديد من حقب التاريخ الإسلامي، وأنها بذلك كانت أحد عوامل وأسباب اضمحلال المجتمع الإسلامي في الكثير من دولة وأقاليمه. فإننا في جولتنا السريعة مع الزراعة والتنمية في الفكر الحاضر سوف نخرج بهذه النتيجة تقريباً، ما عدا بعض الانحرافات الفكرية التي ذهبت إلى تضاؤل أهمية الزراعة في إنجاز واستمرارية وازدهار التنمية.

ولعلنا بداية نلاحظ أن موقف الزراعة والتنمية قد اتخذ اتجاهين، اتجاهاً يرى تواضع وتضامن دور الزرعة في عملية التنمية، وقد ترتب عليه عملياً ممارسة الحكومات ورجال الأعمال التمييز والتحيز ضد الزراعة. واتجاهاً يذهب عكس ذلك، حيث يرى محورية ومركزية دور الزراعة في التنمية ومن ثم استحقاقها رفع الغبن والظلم عنها أولاً، ثم دعمها ومساندتها ثانياً. وقد ثبت أن الاتجاه الأول كان اتجاهاً خاطئاً، وأن الاتجاه الثاني كان اتجاهاً صحيحاً صائباً، وفيما يلي إشارة إلى أهم محاور هذين الموقفين.

١- الاتجاه الأول : تواضع وتضامن دور الزراعة في عملية التنمية[١]:

ظهر هذا الاتجاه فكرياً وتطبيقياً في المراحل الأولى لبدء عملية التنمية. ومن الناحية التطبيقية فإن هذا الاتجاه كان مبعثه عاملان، أولهما ما شاع لدى بعض كتاب

---

[١] للعرض جيد لهذا الاتجاه وتقعيد انظر حالك الوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة، أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٠٤) ١٩٨٦، ص ٣٥٧ وما بعدها،

د. حامد دراز، إصلاح الضريبة الزراعية أساس التنمية الاقتصادية في مصر، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٦، ص ٨٨ وما بعدها

التنمية الكبار من أفكار لا تضعضع من دور الزراعة في التنمية فحسب بل تصل إلى حد إدانتها واتهامها بأنها وراء التخلف الاقتصادي وعرقلة عملية التنمية. ومن ذلك قول ألبرت هيرشمان، صاحب نظرية النمو غير المتوازن "إن حالة دونية الزراعة إلى الصناعة التحويلية قد ثار حولها الجدل، في أغلب الأحيان على أساس الانتاجية المقارنة، وبينما قد أظهرت هذه الحالة بحيث لا تبعث على الاقتناع التام فإن الزراعة بكل تأكيد تقف موقف الاتهام على أساس انعدام الحوافز المباشرة فيها، تلك الحوافز التي تدفع إلى إقامة مناشط جديدة عن طريق الآثار الرباطية، إن تفوق الصناعة التحويلية في هذا الاعتبار ساحق بلا ريب، وقد يكون هذا هو أكثر الأسباب أهمية في معارضة أي تخصص كامل للدول المتخلفة في الانتاج الأولي"[1].

وقول نيركس "إن التنمية الزراعية في مجتمع زراعي يعاني من زيادة السكان ليست هي في رأي الطريق المنطقي للتنمية الاقتصادية"[2]، وقول سنجر الذي يشرح فيه حيثيات هذا الموقف "إن أهم ما تسهم به الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية ليس هو انتاجها المباشر من السلع الصناعية وليس هو أثرها المباشر على الصناعات الأخرى وما فيها من منافع اجتماعية ولكن أثرها على المستوى العام للتعليم والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، وخلق انماط جديدة من الطلب.... إلخ، وهذا هو السبب الحقيقي الذي من أجله تصر كافة الدول النامية على التصنيع.. فليس للتصنيع مثيل في عصرنا الراهن"[3]، لا شك أنه كان لهذه الأقوال ولأمثالها أثر كبير في توجيه العمل والتطبيق وفي رسم سياسات التنمية الاقتصادية متحيزة ضد الزراعة لحساب الصناعة، ونحن هنا لا نجري مقارنة بين الأهميات النسبية لكل من الصناعة

---

(١) استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة د. حسين عمر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص١٥٤.

(٢) R. Narkse, problem of capital formation in underdeveloped countries, oxford uni., press ١٩٩٦, p.٥٥

(٣) H.W. Singer, The distribution of Gains between investing and borrowing countries, Aamerican Ecconomic review, papers and proceddings, Vol. XI, may ١٩٥٠, No. ٢, pp-٤٦٧-٤٧٧.

والزراعة، فكلاهما مهم وضروري، وبرغم ما في مثل هذه الأقوال من جنوح واضح فإنه كان يجب فهمها الفهم الجيد، الذي يؤمن بأهمية الصناعة، ومن هذا المنطلق الإيمان بأهمية الزراعة، من حيث توقف وجود صناعة جيدة على زراعة قوية، كما علمتنا تجارب الحياة من جهة، وكما يشير إلى ذلك المنطق العلمي من جهة ثانية[1]. العامل الثاني وراء هذا الاتجاه جاء من جراء التطبيق من تطبيق في الاتحاد السوفيتي، حيث انصرفت خطط التنمية إلى النهوض بالصناعة مع عدم الاهتمام بالزراعة، وقد حقق في ذلك الحين مستوى اقتصادياً متقدماً ومعدلاً للنمو الاقتصادي كان ملفتاً للأنظار.

كل ذلك جعل الموقف العملي من الزراعة على نطاق البلاد النامية متحيزاً ضدها لصالح الصناعة، وقد تبدي هذا التحيز في العديد من المظاهر والجوانب منها:

(أ) السياسة المالية، وما تخصصه الدولة من نفقات استثمارية لهذا النشاط وما تفرضه عليها من ضرائب. ففي العديد من الدول النامية لم تتجاوز الاستثمارات في الزراعة ٢٠% من الاستثمارات العامة، مع أن حوالي ٦٠ % من حجم السكان العاملين يعملون بالزراعة، كما أن حصتها في الناتج القومي تصل إلى ٤٠% في كثير من الدول، ولم يقف الأمر في التحيز عند هذا الحد بل حدث تحيز داخل القطاع الزراعي نفسه، حيث اتجهت معظم الاستثمارات فيه إلى بعض الجوانب دون الأخرى، مع أهمية هذه الجوانب الأخرى، فهناك تحيز ضد البحوث الزراعية، على مالها من أهمية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هذا المجال لا يذهب إليه إلا ٣% فقط من مجموع النفقات العامة.

---

(١) لمزيد من المعرفة يراجع مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ص٥٩ وما بعدها: مرجع سابق.

والحال كذلك في الإرشاد الزراعي[1]. ومعنى قصور الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي عدم توفر وسائل الري الجيدة وطرق ووسائل الانتقال والمخازن وغير ذلك.

فإذا ما اقترن بهذا الشح في الإنفاق فرض ضرائب ثقيلة على الزراعة[2] فإن التحيز ضدها يبدو على وجهه الحقيقي. ولم تقف الضرائب على الزراعة عند حد الضرائب الصريحة المعهودة، بل تعدتها إلى الضرائب الضمنية وغير المباشرة والتي تنشأ من خلال التجارة الخارجية وما ترتكز عليه من تشجيع للصناعة وما ينجم عن ذلك من فرض ضرائب مرتفعة على الصادرات الزراعية، وقد أسهم ذلك في تدهور مستوى الزراعة ومن ثم تدهور المستوى الاقتصادي العام، وقد خلص مقال بعنوان "نهب الزراعة في البلدان النامية" إلى القول "إذا أراد بلد ما أن يحقق نمواً زراعياً أسرع ونمواً اقتصادياً أسرع وأن يكون لديه عدد أقل من الفقراء ينبغي له أن يتوقف عن فرض ضرائب على الزراعة على مما يفرض على القطاعات الأخرى"[3]

(ب) السياسة السعرية : كثيرا ما مورس ضد الزراعة تمييز سعري ثقيل بمقتضاه خفضت بقوة أسعار الحاصلات الزراعية، وفي الوقت ذاته ارتفعت أسعار مستلزمات الانتاج، وكان ذلك لحساب الصناعة وسكان المدن وخاصة الفقراء منهم[4]، علماً بأن أشد الناس فقراً هم المزارعون،

---

(1) جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٩٤، وما بعدها

(2) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص٧٥، تقرير ١٩٩١، ص٩٦

(3) موريس شيف، نهب الزراعة في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٥، ص٤٢

(4) لمعرفة موسعة بصور وصنوف التحيزات وخاصة منها السعرية ضد الزراعة يراجع: موريس شيف، مرجع سابق، أناندا راي، سياسات التجارة والأسعار في الزراعة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٨٦، ص٢ وما بعدها، آحاي تشيروجون ويلتون، سياسات الاقتصاد الكلي والأداء الزراعي في البلدان النامية،مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٨٦، ص٦، وما بعدها، مالكوم جيلز وآخرون. اقتصاديات التنمية، ص٧٩٤، وما بعدها، جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٩١ وما بعدها.

ويترتب على ذلك انخفاض دخول المزارعين ومن ثم انخفاض مقدرتهم على الاستثمار في مزارعهم، وعلى التعليم والصحة، وعلى شراء المنتجات الصناعية. وليس هذا هو الهدى الإسلامي، فما وجدنا الإسلام يجيز تخفيض أثمان الحاصلات الزراعية عمداً لمجرد تدعيم الصناعة أو رفع مستوى معيشة الحضر، إن هناك أساليب أخرى رشيدة لتحقيق هذا المطلب من خلال تخفيض الضرائب والرسوم وتقديم المعونات والتسهيلات، ومن ثم تنخفض أسعار المنتجات الزراعية تلقائياً، وكثيرا ما تم ذلك التمييز من خلال سعر الصرف، الذي يدار من أجل الصناعة وحمايتها، مع عدم الالتفات إلى ما يحدثه ذلك من آثار سلبية على أسعار السلع الزراعية.

والمعروف أن تدني الأسعار الزراعية تزيد من هجرة العمالة من الزراعة، وتقلل من الاستثمار فيها، وتزهد في استخدام طرق تكنولوجية أعلى كفاءة. ومما يثير العجب بل والسخرية، أن البلدان النامية حتى تلك التي تعتمد على الزراعة في نموها الاقتصادي تفرض ضرائب عالية على الزراعة فبعض هذه البلاد لا يدفع لمزارعيها إلا نصف الثمن العالمي مقابل الحبوب، ثم ينفق العملات الأجنبية النادرة في استيراد المواد الغذائية.... وتعلن معظم البلاد النامية عن الاكتفاء الذاتي الغذائي كهدف رئيسي، في حين تفرض الضرائب على المزارعين، وتدعم المستهلكين، وبذلك يزيد اعتمادها على الموارد الغذائية المستوردة[1] ويصل مقال "سياسات الاقتصاد الكلي والأداء الزراعي في البلاد النامية بعد استعراض جيد للموضوع إلى هذه النتيجة" إن تكاليف اتباع سياسات تمارس ضد الزراعة لا يتحملها هذا القطاع وحده، فمن سخريات الأمور أن البلدان التي لم تميز ضد الزراعة بالمقارنة بالصناعة مثل كوريا هي التي شهدت

---

(١) آناندا راى، مرجع سابق، ص٢٠، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، ص٩٥، وما بعدها

معدلات نمو صناعي شديد الارتفاع، وقد عانت البلاد ذات النمو الزراعي المنخفض نمواً صناعياً منخفضاً.[1]

هذه بعض صور التحيز والتمييز ضد الزراعة، وهناك تمييز آخر لايقل خطورة، وهو ما يرجع إلى الجانب التمويلي. وسوف نفرد له فقرة مستقلة لأهميته.

٢- الاتجاه الثاني: مركزية دور الزراعة في عملية التنمية:

يقوم هذا الاتجاه على تخطئة الاتجاه الأول الذي ذهب إلى هامشية دور الزراعة في التنمية، وما جره ذلك التوجه من حيف وتحيز وتمييز ضدها، كان نتيجته تدهور الزراعة أولاً، وتدهور الصناعة ثانيا، والتدهور الاقتصادي العام ثالثا، وقد اعتمد أصحاب هذا التوجه الصحيح على أسانيد نظرية وأسانيد عملية.

فمن الناحية النظرية نجد أنه من الصعوبة بمكان قيام صناعة قوية دون زراعة قوية، وذلك لما هنالك من روابط متعددة بينهما، فالزراعة تمد الصناعة بالعديد من المواد الأولية، وكذلك تمد عمالها بالمواد الغذائية كما تمدها بالكثير من الأيدي العاملة، إضافة إلى ما تقوم به من تمويل جوهري للصناعة، ومن جهة أخرى فإن الزراعة تمثل، من خلال سكان الريف، سوقاً متسعاً للصناعة ومنتجاتها من آلات وأسمدة ومبيدات ومنشآت وغير ذلك[2]، وعلينا أن نفرق بين حالتين لتمويل الزراعة للصناعة، التمويل الجيد ويكون من خلال تنمية الزراعة والعناية بها، والتمويل السيئ الخاطئ وهو ما كان على حساب الزراعة، ويشير مالكولم إلى نقطة ذات أهمية، وهي أنه إذا لم تتحسن إنتاجية الزراعة وكفاءتها فإن معدل التبادل التجاري الداخلي سوف يكون لصالح الزراعة على حساب الصناعة والحضر،

---

[1] مرجع سابق

[2] مالكوم، مرجع سابق، ص٧٥٤ وما بعدها، جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٥٨، وما بعدها، د. حامد دراز، مرجع سابق، ص٩٨، وما بعدها

وبذلك تتعرقل عملية التصنيع من جراء الارتفاع الكبير في أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية[1].

ثم إن الزراعة بحكم امتصاصها للنسبة الكبرى من الأيدي العاملة في الدول النامية فإن تنميتها والنهوض بها يسهم بفعالية في مواجهة مشكلة البطالة التي أصبحت من كبريات المشكلات الاقتصادية، والواقع يؤكد على أنه رغم قيام صناعات عديدة في الكثير من الدول النامية فإن ذلك لم يمتص من قوة العمل الشيء الكبير ولم يتجاوز في معظم الحالات ٢٠% من قوة العمل[2]، وكذلك نجد العديد من الدول النامية يشكو من الاكتظاظ السكاني الذي بات يهدد بقوة عملية التنمية. ونظراً لكون معظم السكان يعيشون في الريف فإنه يتوجب إعطاء المزيد من العناية بالريف، كي يتأتى مواجهة هذه المشكلة بشكل جاد.

والمعروف أن مشكلة الفقر، والفقر المدفع، وسوء التوزيع تمثل ظاهرة عامة في ربوع البلاد النامية.

وبدون علاج هذه المشكلة بشكل مرضي فإن الحديث عن أي تنمية لا يخرج عن كونه من لغو الحديث، ومن أهم السبل والإجراءات الفعالة في تحقيق ذلك هو تحسين الأوضاع الريفية[3]. وقد بات قطاع التجارة الخارجية يلعب اليوم دوراً إنمائياً بارزاً في ظل المستجدات العالمية الراهنة، والنهوض بالزراعة يمكن

---

(١) مرجع سابق، ص٧٥٣، وأنظر إفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، عمان: مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٨، ص١٢٨.

(٢) جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٧٢، وما بعدها، مالكولم، مرجع سابق، ص٣٣٥ وما بعدها

(٣) لمعرفة موسعة يراجع: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص٤٥ وما بعدها، دومينك وال، سياسات للإقلال من الفقر، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٠، ص٦، وما بعدها

M. Lipton why poor people stay poor? Astudy of urban bais in word development, London: temple smith, ١٩٧٧.

M. Todaro, Economic development in the Thirdworld, N. Y: longman inc., ١٩٧٧, pp.٢٠٤-٢٣٥.

من زيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومن ثم تتحسن وضعية التجارة الخارجية[١]. والمعروف أن العديد من الدول تعاني من مشكلة الغذاء واختلال الأمن الغذائي[٢]، ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة في ظل تحرير التجارة الزراعية[٣]. وقد تضافرت خبرات البلاد المتقدمة في التأكيد على أن نقطة انطلاق النمو الاقتصادي كان النمو الزراعي، يقول بول بايروخ "إن نمو الزراعة كان عاملاً حاسماً في تطور البلاد المصنعة الآن"[٤]، ويصادق على ذلك جاك لوب بالتطبيق على إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان[٥]، وهذا ماسبق أن أشار إليه آدم سميث، حيث يوضح أن المجرى الطبيعي للأمور هو نمو الزراعة ثم نمو الصناعة[٦]. ولعل إحدى حسنات كتاب المراحل لرستو تأكيده على أن معدل نمو الانتاج الزراعي هو العامل المحدد للانتقال من مرحلة تنموية إلى ما فوقها[٧] ثم جاءت

---

[١] مالكولم، مرجع سابق، ص٧٥٣، وما بعدها، افيريث هاجن، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٢] د. عبد الرحمن يسري، التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٣ عمان، د. عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية، دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ١٩٩٤، شلومو روتلجر، الأمن الغذائي والفقر في أقل البلدان نمواً، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٨٥، ص٧، وما بعدها. وبعض الوثائق تشير إلى أن فاتورة الغذاء العربية يصل العجز فيها إلى نسبة ٧٥%.

[٣] د. محمد عبد الواحد، آثار جولة أرجواي للجات على ميزان المدفوعات المصري، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٩٦، د. إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والأقليمية والتحديات المستقبلة، مصر المعاصرة يوليو ١٩٩٦، د. حسن إبراهيم، قطاع الزراعة وأشكال التكامل العربي البديلة في د. محمد محمود الإمام (محرر) الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، مالكولم، مرجع سابق، ص٧٥٣، وما بعدها.

[٤] جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٨٥، وما بعدها، آجاي تشيير وجون ويلتون، مرجع سابق.

[٥] جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٨٥، وما بعدها، آجاي تشيير وجون ويلتون، مرجع سابق.

[٦] مابر وبولدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. يوسف صائغ، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٦٤، جـ١ ، ص٦١.

[٧] W. Rostow, the stages of Economic Growth, Gambridge, ١٩٦٢, p.٢٣.

تجارب الدول النامية، سواء منها الناجحة أو الفاشلة لتؤكد على تلك الحقيقة، فكان وراء النجاح التنموي زراعة جيدة ووراء الفشل التنموي زراعة فاشلة[1].

خلاصة القول: إنه قد تأكد نظرياً وتطبيقياً أن النهوض بالزراعة شرط ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وعلى الدول النامية التي لديها إمكانات زراعية أن تعي ذلك جيداً، وأن تتفهم بحق ما تقوم به الدول المتقدمة من رعاية فائقة لزراعتها في الداخل والخارج، رغم أنها دول صناعية وأن إسهام الزراعة في نشاطها الاقتصادي محدود، ومن يعمل فيها من سكانها قلة، عكس ما هو عليه حال الدول النامية في كل هذه المؤشرات.

---

[1] جاك لوب، مرجع سابق، ص٢٦١ وما بعدها

٣- حاجة الزراعة إلى الاستثمار والتمويل

الزراعة، شأنها شأن أي نشاط اقتصادي تتطلب استثمارات مستمرة، فهي تحتاج إلى استثمارات عند قيامها، وتحتاج إلى الاستثمارات لنموها وازدهارها، ناهيك عن استمرارها، وهذه الاستثمارات تتطلب التمويل الملائم. والمعروف أن الاستثمارات في الزراعة ذات صنوف وأنواع عديدة، منها ما يرجع إلى ما يعرف برأس المال الاجتماعي الثابت، مثل الطرق والترع والجسور ومحطات الطاقة والصرف والمياه، وغير ذلك، وإلى ما يعرف برأس المال الاجتماعي البشري مثل الخدمات الإرشادية والتعليم والصحة، ومنها ما يرجع إلى ما يعرف برأس المال الانتاجي، مثل البذور والآلات والأسمدة والمبيدات والمرافق، وكل ما يتعلق بمستلزمات الانتاج داخل المزرعة، بعبارة أخرى وهناك الاستثمارات الزراعية العامة، هناك الاستثمارات الزراعية الخاصة، وكلتاهما ضرورية لتنمية الزراعة والنهوض بها، ولكل نوع من هذه الاستثمارات مؤسساته التي يجب عليها النهوض به وتوفير التمويل اللازم له.

أولاً: التمويل الزراعي العام:

من المعروف أن للزراعة كنشاط إنتاجي طبيعة تتميز بها عن الأنشطة الإنتاجية الأخرى، فالعنصر الطبيعي يلعب دوراً مؤثراً فيها، ممثلاً في التربة والسطح والمياه ودرجة الحرارة، كذلك فإنها تقوم عادة على مساحات واسعة ومتفرقة ومنتشرة، قد يكون الكثير منها بعيداً عن مناطق التسويق، ومن ثم فهي في حاجة ماسة إلى شبكة جيدة من الطرق وإلى وسائل نقل معدة ومجهزة، يضاف إلى ذلك حاجة المنتجات الزراعية إلى مخازن وثلاجات تحافظ عليها من التلف والفساد، وكثيراً ما تكون الأرض في حاجة إلى تسوية واستصلاح، ومن ثم في حاجة إلى توفير الآلات والمعدات اللازمة للقيام بذلك، كما قد تكون في حاجة إلى حفر آبار وشق ترع وإقامة القناطر والسدود وغير ذلك، ونظراً للطلب المتزايد على

المنتجات الزراعية لا سيما منها المواد الغذائية فقد دخلت الزراعة ميدان البحث العلمي من أبوابه الواسعة، وأصبحت زراعة اليوم صناعة متقدمة تتطلب المعدات والتقنية كما تتطلب المزيد من البحوث العلمية المتنوعة، ولم تعد هي الزراعة الفطرية التي قال فيها ابن خلدون "هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر وإلى علم"[1]

وإذا كانت العناصر الزراعية الطبيعية وكذلك العناصر الزراعية المالية تتطلب المزيد من الاستثمارات ذات الاحتياج التمويلي الكبير فإن العنصر البشري فيها هو بدوره يتطلب المزيد من الاستثمارات، فالمزارع الكفؤ هو المزارع المتعلم أصول الزراعة، والعارف بمشكلاتها ومتطلباتها والمتابع لما يجد فيها من تطور مستمر، وليس هو الفلاح الأمي الجاهل التقليدي، وقد التفت علماء المسلمين سابقاً إلى ذلك وقدموا إسهامات علمية رائدة في العلوم الزراعية، وكذلك أفادوا بضرورة أن يكون الفلاح على علم بأصول الزراعة واحتياجاتها، وفي ذلك يقول ابن الحاج "إن الزراعة تحتاج إلى معرفة بالفقه وحسن محاولة في الصناعة مع النصح التام والإخلاص فيها، فحينئذ تحصل البركات وتأتي الخيرات... ويواصل قائلاً عن زراعة الحدائق هي أنجح في حق من يحسنها، لكنها تحتاج إلى علم بها وعلم فيها، فأما العلم بها فهو العلم بصناعة الغراسة وما يصلحها وما يفسدها"[2].

وهكذا فنحن أمام مهمة ملحة تتمثل في التعليم الزراعي الجيد، وهو يتطلب تمويلاً قد يكون كبيراً، يضاف إلى ذلك فإن المزارع الكفؤ هو المزارع الصحيح السليم البنية البعيد عن الأمراض الفتاكة، ومعنى ذلك ضرورة توفر الخدمات الصحية وتوفر المياه الصحية والمسكن المناسب والصرف الصحي وغيرها، مما هو في حاجة إلى استثمارات كبيرة. كذلك فإن المزارع الجيد هو المزارع الآمن على نفسه وماله وأهله، ومن ثم فنحن في حاجة إلى توفير خدمات الأمن.

---

(1) مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار القلم، ١٩٨٦، ص٣٨٣

(2) المدخل، مرجع سابق، جـ٤، ص٣،٩

وبهذا تتضح ضرورة وجود استثمارات زراعية عامة متعددة الأنواع لإقامة زراعة على درجة جيدة من الكفاءة، وهي استثمارات ذات طبيعة عامة في جملتها، تتطلب قيام هيئات ومؤسسات وجهات عامة بها، وعلى رأسها الحكومة، وقد نبه على ذلك حديثاً علماء الاقتصاد، ومن قبلهم نبه قدياً علماء المسلمين وحكامهم، وفي ذلك يقول الخليفة عمر ﷺ: لو عثرت بغلة بشط الفرات لسئل ابن الخطاب عنها، (لم لم تعد) لها الطريق"[١]

وقد اشتكى سكان أحد الأقاليم احتياجهم إلى نهر فأمر عمر حاكم هذا الإقليم بحفر هذا النهر[٢].

ويقول علي ﷺ: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، فإن الخراج لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً"[٣].

ويؤكد أبو يوسف على مسئولية الدولة عن حفر وتطهير الأنهار والتراع الكبيرة ذات النفع العام، والإنفاق عليها من بيت المال وعدم تحميل المزارعين شيئاً من ذلك[٤].

وقد كتب الخليفة يزيد بن عبد الملك إلى عامله على العراق أن يحفر نهراً حتى لو أنفق عليه خراج العراق كله[٥]. ويقول ابن القيم "وعلى الإمام أن يعمر الأرض من بيت المال"[٦].

---

(١) د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص٣٦٦

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣، ص٣٥١.

(٣) نهج البلاغة، مرجع سابق، جـ٤، ص٥٢٨

(٤) الخراج، ص٩٧، ١١٠، مرجع سابق.

(٥) البلاذري، مرجع سابق، ص٣٦٤

(٦) أحكام أهل الذمة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٢، جـ٢، ص١١٧

ثانياً: التمويل الزراعي الخاص:

إذا كانت الزراعة في حاجة إلى استثمارات عامة، ومن ثم تمويل عام، فهي في حاجة بنفس الدرجة، أو ربما أشد إلى استثمارات خاصة، ومن ثم تمويل خاص. فالمزارع في حاجة إلى آلات زراعية متنوعة، وفي حاجة إلى سماد، وفي حاجة إلى بذور، وفي حاجة إلى مبيدات، وفي حاجة إلى مباني ومنشآت خاصة به، وعموماً هو في حاجة إلى كل ما يضيف طاقات إنتاجية إلى مزرعته، وإلى كل ما يحافظ على إنتاجيتها من التدهور، بل إنه في كثير من الحالات في حاجة إلى أرض ومزرعة، وهو في كل الحالات في حاجة إلى أن يشبع احتياجاته الأساسية من طعام ومسكن وغير ذلك، حتى يتفرغ لزراعته ويتمكن من النهوض بها وتوفير متطلباتها. ومن هو في حاجة إلى غذاء ومسكن وملبس لا يفكر في الاستثمار في مزرعته.

معنى ذلك أن المزارع في حاجة إلى تمويل متعدد الجوانب والمظاهر، وعدم توفره يمثل عقبة تحول دون تنمية المزارع، وخاصة منها الصغيرة "فالفقراء فقراء لا لأنهم غير راغبين في أن يعملوا بجد، ولا لعدم توفر المهارات لديهم.. لكن مشكلتهم في أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لمشروعاتهم"[1]

وإذا كان بعض المزارعين لديه من المقدرة المالية ما يغنيه عن طلب التمويل من الغير فإن الكثير منهم لا يملك هذه المقدرة، والجميع في حاجة إلى الاستثمارات العامة، ومن ثم التمويل العام، ولا يكفي للنهوض بالزراعة وتنميتها مجرد توافر التمويل، وإنما يجب أن يكون تمويلاً كفؤاً وفعالاً تتوفر فيه مقومات معينة منها.

---

[1] د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة، ١٩٩٦، ص٣٨٩.

١- الملاءمة مع الحاجة، من حيث الشكل. وهل هو نقدي أم عيني أم خدمي. ومن حيث المدى، وهل هو قصير أم متوسط أم طويل. ومن حيث الأسلوب، وهل هو من خلال التأجير أم الاقراض أم المشاركة أم السلم أم غير ذلك. ومن حيث التوقيت. وبوجه عام يجب أن يكون متوائماً واحتياجات المزارع.

٢- ألا يكون مجحفاً بالمزارع، سواء من حيث تكلفته، أو ضماناته، أو شروطه، أو مواعيد سداده، أو غير ذلك من كل ما يمثل عبئاً ثقيلاً على المزارعين.

٣- أن تتوفر فيه سلامة استخدامه، وذلك بوضعه في الهدف المقصود منه، وإلا فهو مجرد عبء على المزارع.

٤- أن يستشرف توفر التمويل الذاتي للمزارع بقدر الإمكان، بمعنى أن يرتبط بالمدخرات الريفية، وهذا يستدعى أن تكون أجهزة التمويل هي في الوقت ذاته أجهزة إدخار وتوظيف لما هو متاح لدى المزارع، ولا تقف عند تقديمها التمويل للمزارع فحسب، بل تشجعه وتعينه على توليد المدخرات.

٥- أن يحمل في طياته عناصر استمراريته وعدم زواله ونفاذه بعد فترة من الوقت، وهذا يتطلب توفر النمو والبقاء الذاتي، وما يعنيه ذلك من سلامة استخدام الأموال من جهة، وتوفير أكبر قدر ممكن من ضمانات عودتها إلى مصدرها من جهة ثانية، وكل ذلك يحتاج، ضمن ما يحتاج تعدد صيغ وأساليب التمويل المتاحة.

٤- الاقتصاد الوضعي والتمويل الزراعي

ما مدى نجاح الاقتصاد الوضعي في توفير التمويل الزراعي الكفء؟

١- الاقتصاد الوضعي والتمويل الزراعي العام:

ليس المقصود هنا بوصف "العام" أي ما كان من قبل الدولة والجهات الحكومية، وإنما المقصود هو ما يمول الاستثمارات الزراعية العامة، والمعروف أن أهم جهة مسئولة عن توفير هذه الاستثمارات هي الحكومة، فهل في ضوء الفكر الاقتصادي الوضعي وفرت الحكومة وغيرها من الجهات التمويل اللازم لإقامة هذه الاستثمارات الزراعية العامة؟ لقد سبقت الإشارة إلى ما يشيع في ربوع البلدان النامية من تمييز وتحيز في الاستثمارات العامة ضد الزراعة، عكس ما هو عليه الحال لدى البلاد المتقدمة، ويكفي أن نعلم أن الاستثمارات في الزراعة جعلت العائلة تنتج ما يكفي من الغذاء لها ولنحو خمسين عائلة أخرى، أما في البلاد النامية فإن العائلة عموماً لا تنتج منه إلا ما يكفيها وعائلتين أخريين[١]. ولا يمكن القول بأن الزراعة، خاصة في أيامنا هذه، قد لحقها الإهمال والظلم في الاستثمارات العامة وما تتطلبه من تمويل حكومي في كل البلاد النامية، فالحق أن بعض هذه الدول قد اهتمت حكوماتها بالاستثمارات في الزراعة، من إقامة الهياكل الأساسية الريفية، وتحسين وتطوير نظم الري، والصرف المغطى، وخدمات الإرشاد والبحوث الزراعية، وتحسين الصحة والتغذية والتعليم، والكهرباء، لكن ذلك، وبكل أسف، لم يكن نهج العديد من الدول النامية التي مارست تمييزاً واضحاً فيما يوجه من أموال عامة للاستثمارات الزراعية العامة، وكذلك فيما هنالك من قصور وإهمال وعدم كفاءة في إقامة وتشييد هذه الاستثمارات وإدارتها[٢].

---

[١] أناندا راي، سياسات التجارة والأسعار في الزراعة العالمية، مرجع سابق، ص٣.

[٢] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨، ص١٧٤، وما بعدها

٢- الاقتصاد الوضعي والتمويل الزراعي الخاص:

يسهم في تقديم هذا التمويل جهات ومؤسسات متعددة، فهناك المصارف التجارية، وهناك البنوك المتخصصة مثل البنوك الزراعية، وصناديق التمويل الزراعية، وهناك الجمعيات الزراعية، وهناك ما يعرف بالصندوق الاجتماعي للتنمية. معنى ذلك أن الفكر الاقتصادي الوضعي حاول تطوير نظم التمويل الزراعي من حيث المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة التمويلية، فهل حقق هذا التطوير هدفه؟ وإذا كان هذا هو منحى الاقتصاد الوضعي من حيث المؤسسات فإنه من حيث الأسلوب لم يتمكن بعد من إحداث تطوير يذكر فيه، فما زال التمويل بالإقراض ذي الفائدة هو الأسلوب التمويلي السائد، وما زالت الأساليب التمويلية الأخرى هامشية إن لم تكن منعدمة في الكثير من الحالات، وفيما يلي توضيح موجز لمدى كفاءة الاقتصاد الوضعي في تقديم هذه الخدمة التمويلية الأساسية.

إن التعويل على الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الزراعي هو نهج غير كفء من الناحية الاقتصادية المحضة، فهذه المصارف تستخدم في التمويل أسلوب الإقراض، ومعنى ذلك حرمان هذا القطاع من الاستفادة بالخدمات التمويلية التي تقدمها أساليب التمويل الأخرى، وهي عديدة من جهة، وقد تكون أكثر منفعة وإفادة للمزارع من جهة أخرى، والمعروف أن الإقراض المصرفي بفائدة، أو هو بعبارة أدق من حيث الحقيقة ومن حيث نظرة المزارعين إليه إقراض ربوي، ومن ثم فهم تمويل سيئ من نواح عديدة، فهو يحرم المزارعين إليه الملتزمين دينياً من هذه الخدمة التمويلية، مما يؤثر على كفاءة تخصيص الموارد من جهة، وعلى عدالة التوزيع من جهة ثانية[١]، وهو يلحق الضرر البالغ بالمزارعين الذين تعاملوا به، ويبدو ذلك بوضوح في سوء أوضاع هؤلاء المزارعين وتعرضهم للمزيد من المديونية، بل وبيع ممتلكاتهم وأراضيهم. ثم إن الإقراض المصرفي، بغض النظر

---

[١] د. نور الدين تقي الدين، القروض الزراعية والصناعية في ضوء مبادئ الإسلام، ندوة الإدارة في الإسلام، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٨٩، حـ١، ص٧٩ وما بعدها.

عن ذلك هو إقراض شديد الوطأة وثقيل العبء، وخاصة على صغار المزارعين، لما يتطلبه من ضمانات، كثيراً ما يعجز عن توفيرها من هم في حاجة إليه، وبالتالي تنصرف هذه الأموال عادة إلى كبار المزارعين، الذين هم في غنى عنه من جهة، وهم أقلية من جهة أخرى، فالزراعة في العالم الإسلامي هي في المقام الأول زراعة الأسر الصغيرة الفقيرة. وهكذا كان التعويل على التمويل المصرفي في القطاع الزراعي نهجاً غير سليم اقتصادياً، خاصة إذا ما أضفنا إلى ما سبق ما هي عليه طبيعة التمويل المصرفي من قصر المدة، فهو تمويل في غالبه قصير الأجل. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المزارع في حاجة إلى كل صنوف التمويل، الطويل والمتوسط والقصير.

والحال لم يتحسن كثيراً بتدخل الدولة في هذه القضية، فكل ما حدث هو إنشاء وإقامة مؤسسات تمويلية خاصة بالقطاع الزراعي، مثل بنوك وصناديق التنمية الزراعية، التي ما زالت تعمل من خلال أسلوب الإقراض الربوي، دون التعويل أو حتى مشاركة الأساليب التمويلية الأولى، وكل ما حدث أن سعر الفائدة هو أقل نسبياً في بعض الحالات، الأمر الذي جعل كبار الزارعين يسيئون الاستفادة من هذه الأجهزة فاستولوا على الكثير من أموالها، لمجرد الاستفادة من فروق سعر الفائدة، بالإضافة إلى تهرب الكثير من السداد، لمالهم من نفوذ، ولما هناك من فساد إداري يشيع بدرجات متفاوتة، والمشاهد أنه في حالات ليست بالقليلة نجد سعر الفائدة في هذه المؤسسات ليس متدنياً بالدرجة التي تجعله غير مرهق للمزارع، فالصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر يعطي حالياً قروضاً لتمويل المشروعات الزراعية الصغيرة بأسعار فائدة تتراوح بين ٧ و ٣%[١] وهي فائدة مركبة. وفوق ذلك كله فإن التمويل المتاح لهذه المشروعات المتناهية في الصغر لا يغطى أكثر من ٥% من احتياجاتها[٢].

---

[١] طبقاً لما نشرته جريدة الأهرام في ٤ مارس ٢٠٠٠م.

[٢] نفس المصدر.

والملاحظ على هذه المؤسسات التمويلية سواء كانت خاصة أو عامة أنها لم تعن بقضية مساعدة المزارع على أن يعتمد على نفسه مستقبلاً في التمويل من خلال تشجيعه وتحريضه على تكوين المدخرات والاستمرارية في ذلك، مهما كانت صغيرة، فقد وقفت عند جانب تقديم التمويل، دون بذل جهد صادق جاد على جانب تحويل المزارع من متلقي تمويله من الغير إلى ممول ذاتي لنفسه.

وقد التفتت إلى هذا الجانب بعض المؤسسات التمويلية فأولته اهتمامها، وحققت في ذلك نجاحاً ملحوظاً، لكنها، مع الأسف الشديد، قليلة لا تمثل نسبة تذكر بجوار مؤسسات التمويل الزراعية الأخرى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك بنك جرامين في بنجلادش ومصرف الزراعة والتعاونيات في تايلند ومصرف باوان كريديت في إندونيسيا، ويعلق أحد الباحثين على هذه المؤسسات قائلاً: "أنشئت هذه المؤسسات من أجل تعزيز النمو في القطاعات الريفية عن طريق تزويد المزارعين المحليين بائتمانات يمكنهم تحمل تكاليفها وبينما فشلت مؤسسات أخرى للتمويل الريفي فقد تمكنت هذه المؤسسات من المضي قدماً في طريقها لكي تصبح مصارف تعتمد على نفسها وتقدم خدمات كاملة لسكان الريف"[1].

وعموماً فإن هناك اليوم إدراكاً متزايد على المستويات المحلية والمستويات العالمية بقصور نظم التمويل الحالية عن تلبية متطلبات التنمية الزراعية، وهناك العديد من الدراسات والمقترحات لتحسين هذه النظم[2].

---

(١) يعقوب بارون، كيف تنجح مؤسسات التمويل الريفي، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤، ص٣٢، وما بعدها

(٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – الأمن الغذائي في إفريقيا، روما، ١٩٩٢.

٥- الاقتصاد الإسلامي والتمويل الزراعي

نطرح نفس التساؤل الذي سبق طرحه على الاقتصاد الوضعي: ما مدى نجاح الاقتصاد الإسلامي في توفير التمويل الزراعي الكفء؟

١- الاقتصاد الإسلامي والتمويل الزراعي العام.

من إشارتنا السابقة إلى موقف الإسلام من الزراعة ظهر لنا كيف أن الزراعة كانت محل رعاية واهتمام، وقد تجلى ذلك في العديد من المظاهر والجوانب، والذي منها ما يتعلق باهتمام الإسلام بالاستثمارات العامة وما تتطلبه من تمويل. ويمكن هنا إجمال أهم ملامح هذا الجانب في النقاط التالية:

(أ) ما من عالم إسلامي تناول النفقات العامة إلا وأبرز فيها النفقات الزراعية، ومعنى ذلك أن الاستثمارات العامة الزراعية وما تتطلبه من تمويل كانت تمثل بنداً رئيساً في النفقات العامة، يقول ابن قدامة: "يبدأ بجند المسلمين، لأنهم أهم المصالح، لكونهم يحفظون المسلمين، فيعطون كفايتهم، فما فضل قدم الأهم فالأهم من عمارة الثغور وكفايتها بالأسلحة والكراع، ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجد والقناطر وإصلاح الطرق وكري الأنهار، وسد بثوقها..."[1].

(ب) أكد أبو يوسف على الخليفة أن الدولة مسئولة عن النفقات الاستثمارية الزراعية العامة، وعليها تمويل ما تحتاجه من بيت المال، وليس على المزارعين من ذلك شيء، وطالبه بضرورة العناية القصوى في اختيار من يتولى إقامة هذه الاستثمارات، ممن تتوفر فيه المواصفات المطلوبة، وكذلك بضرورة وجود جهاز للمراقبة والمتابعة والمساءلة الجادة، وتطبيق مبدأ العقاب والثواب في هذا المجال بكل جدية، وهذه بعض أقواله "وعلى الإمام كرى - حفر وتطهير وإعداد -

---

(١) المغني، مكتبة الرياض الحديثة، جـ٦، ص٤١٥، قارن الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، جـ٢، ص٦٩

هذا النهر الأعظم الذي لعامة المسلمين إن احتاج إلى كرى، وعليه أن يصلح مسناته- جسوره – إن خيف منه"[1] " ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية – قديمة – وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضين الغامرة وزاد في خراجهم كتب بذلك إليك فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح، يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك حتى ينظر فيه، ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة.... فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تحمل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمروا خير من أن يخربوا وإن يفرو – من الوفرة- خير من أن يذهب ما لهم ويعجزوا، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم أجيبوا إن لم يكن فيه ضرر على غيرهم"[2] ويواصل مؤكداً على العناية الكاملة باختيار من يتولى ذلك وإلى متابعته وإثابته وعقابه.

(جـ) بناء على مشورة علمية خصصت الدولة في عهد عمر ثلث خراج مصر للإنفاق على البنية الأساسية من جسور وترع وطرق وغير ذلك، ويذكر ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص ﷺ بمجرد فراغه من الأعمال العسكرية التفت إلى النواحي الاقتصادية، وبوجه خاص ما يتعلق بالبنية

---

[1] المغنى، الرياض الحديثة، جـ٦ ، ص٤١٥، قارن الكاساني، بدائع الصنائع، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢، جـ٢، ص٦٩، جـ٦، ص١٩٢

[2] انظر: ص١٠٩، وما بعدها

الأساسية الزراعية مخصصاً لها جهازاً إدارياً وفنياً ومتطلباتهم من آلات ومعدات وأدوات، متفرغين لذلك طوال العام[1].

(د) ماذا لو عجزت الإيرادات العامة عن النهوض بذلك، أيترك القطاع الزراعي دون استثمار وتمويل؟ إن في ذلك من المضار مالا يخفى، والدولة مسئولة عن رفع الضرر عن المجتمع بكل طاقتها. وبداية نحب أن نؤكد على أن الإنفاق على القطاع الزراعي – كما سبقت الإشارة – يمثل أولوية متقدمة على جبهة النفقات العامة. وقد عبر عن ذلك أبلغ تعبير السلطان الناصر ابن قلاوون عندما تحدث معه الناس في كثرة إنفاقه على الزراعة فقال: "فلم نجمع المال في بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره"[2]. ثم إن الدولة الإسلامية منذ صدر الإسلام قد نهجت نهجاً جيداً يجعل من هذه الحالة نادرة، حيث مارست نظام تخصيص الإيراد العام المتمثل في الخراج، وهو الفريضة المالية الكبرى، بحيث يوجه أولاً إلى الريف والزراعة ولا ينقل لغيرهما إلا بعد استيفاء احتياجاتهما. وفي ذلك يقول عمر رضي الله عنه لعمرو بن العاص رضي الله عنه:"..وفر الخراج وخذه من حقه ثم عف عنه بعد جمعه، فإذا حصل إليك وجمعته أخرجت عطاء المسلمين، وما يحتاج إليه مما لابد منه، ثم أنظر فيما فضل بعد ذلك فأحمـــله إلي"[3]. وبفرض وجود هذا العجز فقد قال الفقهاء : على الدولة أن تقيم هذه المشروعات من خلال تمويل الأفراد لها بالجهد البشري والمال. وقريب منه اليوم ما

---

[1] ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، القاهرة/ مكتبة صبيح، ص١٠٤ ،١١١، المقريزي، الخطط، القاهرة، جـــ١، ص٧٤، عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، بيروت/ مكتبة دمج، جـــ٢، ص٤٨، د. محمد حسين هيكل، الفاروق عمر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣، جـــ٢، ص١٧٥

[2] أبو المحاسن (ابن تغري بردي) النجوم الزاهرة في حكام مصر والقاهرة: ١٩٤٠، جـــ٩، ص١٩٢

[3] د. سليمان الطماوي، عمر وأصول السياسة والإدارة الحديثة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٩، ص١٨٢

يعرف بمشاريع الأعمال العامة الريفية[1]، فعلى من يقدر على العمل بذل خدمة العمل، وعلى من لا يقدر على ذلك من الأغنياء أن يقدم المال اللازم، يقول ابن نجيم: "وكرى نهر غير مملوك من بيت المال، لأن ذلك مصلحة عامة، وبيت المال معد لها، فإن لم يكن فيه شيء أجبر الناس على كريه – حفره وتطهيره – لأن الإمام نصب ناظراً، وفي تركه ضرر عظيم على الناس، وقلما تتفق العوام على المصالح باختيارهم، فيجبرهم عليه، لما روى أن عمر أجبر في مثل ذلك فكلموه فقال "لو تركتم لأكلتم أولادكم" ، إلا إنه يخرج للكرى من كان يطيق الكرى منهم، ويجعل مؤنته على الأغنياء الذين لا يطيقون الكرى بأنفسهـــم"[2].

(هـــ) وقد فتح الإسلام الباب واسعاً أمام الجهود الفردية والعمل غير الرسمي لإقامة البنية الأساسية الزراعية، فحرض ورغب في الصدقة الجارية، وضرب لذلك أمثلة بحفر الأنهر وأقامة الطرق وغير ذلك، وقد قام الكثير من الأفراد بذلك[3].

والمجال متسع أمام الدول الإسلامية المعاصرة لاستخدام أساليب وأدوات التمويل المناسبة لإقامة مشروعات البنية الأساسية الريفية والزراعية، وأمامها العديد من الصيغ التمويلية الإسلامية التي يمكنها الإسهام في تحقيق ذلك، والتي سوف نشير إليها عند حديثنا عن الاقتصاد الإسلامي والتمويل الخاص، مثل الاجارة والمشاركة والمرابحة والجعالة والسلم، إلخ. لكننا نحب أن نعرض هنا إلى أداة تمويلية قد يكون لها أثرها الواضح في تمويل البنية الأساسية الريفية وهي الوقف،

---

(1) مالكولم، مرجع سابق، ص٧٨٢، وما بعدها

(2) البحر الرائق، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، جـــ٧، ص٢٤٣، قارن ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، القاهرة: مكتبة الحلبي، جـــ٦،ص٤٤١.

(3) د. منى الشاعر، شبكة الري المصرية، في عصر دولة المماليك البحرية ، المؤتمر الدولي للتاريخ الاقتصادي عند المسلمين. مركز صالح كامل، جامعة الأزهر ١٩٩٨، جـــ٢، ص٤٩ وما بعدها.

وقد رغب الإسلام بقوة فيه وقدم الأجر الدائم الذي يدوم للإنسان حتى بعد موته لمن يقدم عليه، ومثل بأمثلة عديدة منها حفر بئر أو شق نهر، ويقاس عليها كل ماله نفع ممتد مستمر للمجتمع، ونقلت لنا المراجع الموثوق بها الأخبار عن العديد من الوقفيات على بناء الجسور والقناطر وحفر الترع وإحياء الأراضي الموات[1].

واليوم هناك إمكانية جيدة لقيام الوقف بتمويل العديد من المشروعات والمرافق الأساسية في الريف مثل المدارس الزراعية وغيرها، والمستشفيات الريفية، ومراكز الإرشاد الزراعي، ومحطات المياه، والصرف الصحي، والصرف المغطى، وتقديم خدمات الآلات الزراعية للمزارعين، وغير ذلك، ويمكن أن يقوم بذلك الأفراد، كما يمكن أن تقوم به الجمعيات الخيرية، لكن ذلك رهين توفر المناخ الجيد، من توعية دينية ومنظومة تشريعية، ووعي اقتصادي وإداري. ومثل هذه الأمور والمتطلبات يسيرة هينة لمن يريد حقاً من الدول أن يمارس ما يسمى في الوقت الحاضر المجتمع المدني دوره الإنمائي.

٢- الاقتصاد الإسلامي والتمويل الزراعي الخاص:

من الميزات الكبيرة للتمويل الإسلامي ابتعاده عن التمويل بأسلوب الإقراض بفائدة، وقد أكسبته هذه الميزة قدرة طيبة على التعامل الجيد مع قضية التمويل، لما في هذا الأسلوب من مساوئ سبق أن أشرنا إلى بعضها، وليس معنى ذلك إسقاط التمويل من خلال القروض من جعبة التمويل الإسلامي، إنه قائم وموجود، لكنه إقراض حسن بغير فائدة ربوية، والميزة الثانية هي احتواؤه على العديد من الأدوات والصيغ التمويلية الأخرى، مما يعني توفير البدائل، ومن ثم عدم الاضطرار إلى اللجوء إلى التمويل من خلال الإقراض الربوي.

---

(١) د. شوقي دنيا، أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، العدد ٢٤ ، ١٩٥، د. عبد الملك السيد، الدور الاجتماعي للوقف، ندوة إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٤١٠ هـ، ولمزيد من المعرفة تراجع ندوة إحياء دور الوقف في الدول الإسلامية ، رابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٩٨.

١- القروض الحسنة : هذه الأداة يمكن استخدامها من خلال الدولة[١]، ومن خلال المصارف الإسلامية، وأيضاً من خلال الأفراد: الأقارب والمعارف والأصدقاء، مما يعرف بالتمويل غير الرسمي. ورغم أن لهذه الأداة مكانتها في الإسلام، من الناحية النظرية، من حيث ما قدم لها من حوافز دينية قوية، فهناك من الناحية الواقعية بعض القيود التي تحد من استخدامها على نطاق واسع وتجعلها تسهم بفاعلية في قضية التمويل. فالكثير من الدول الإسلامية اليوم ليست لديها المقدرة المالية التي تتيح لها القيام بذلك على نطاق واسع، ثم إن بقية القطاعات الاقتصادية تطلب المعاملة بالمثل، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول لا تنسجم توجهاتها مع فكرة تقديم قروض دون فائدة بحجة أن الفائدة ربا. مع أن القروض الحسنة عنا ليست هي بالضرورة القروض دون أدنى تكلفة، فلا بأس من تحميل هذه القروض التكلفة الفعلية لعملية الإقراض، أما ما يتعلق بتطلع القطاعات الأخرى للحصول على ذلك مثل الزراعة فهو أمر وارد، والمشكلة تكمن في عدم توفر الإيرادات العامة التي تمكن الدولة من ذلك، والأمر في تلك الحالة محكوم بالمصلحة العامة، التي في ضوئها توزع الإيرادات العامة، ومحكوم أيضاً بمبدأ الأهم فالأهم، والمعروف أن الزراعة، ولا سيما ما تنتج المواد الزراعية الأساسية تمثل في الإسلام أولوية متقدمة. ومن المعتقد أنه لو قامت الدول الإسلامية المعاصرة بترشيد نفقاتها، كما وكيفاً فسوف تتوفر لديها إمكانية توفير تمويل زراعي، حتى ولو في حدود غير كافية، ومن غير المتوقع قيام المصارف التقليدية بدور في ذلك، إذ هي تعزف عن تقديم القروض الزراعية مع تحملها بالفوائد المرتفعة فما بالنا بقيامها بتقديمها دون فائدة، مع أنه يمكن للحكومة أن تمارس ضغوطاً عليها للقيام بذلك ولو في حدود معينة، من خلال ما هو متوفر لديها من ودائع جارية، وما تقوم به من إيجاد للنقود المصرفية، واستفادتها الكبيرة من وراء ذلك مع عدم تحملها أية أعباء.

---

[١] وقد مارستها قديماً الدولة الإسلامية في بعض عصورها، أنظر التنوخي، نشوار المحاضرة "حوامع التاريخ" بيروت : دار صادر، ١٩٧٣، جـ ٨، ص٩٦، أبو عبيد الأموال، مرجع سابق، ص٣٥٨

أما المصارف الإسلامية فهي بحكم طبيعتها ورسالتها مهيأة أكثر للقيام بالتمويل بهذه الأداة بجوار بقية الأدوات مع أن التجارب الحاضرة تشير إلى عزوفها عن القيام بذلك[1]. ومهما قدمت من تبريرات فإن ذلك لا يعفيها من التقصير، ومن حقها أن تحتاط، وأن تتخذ من الإجراءات ما يكفل لها عودة مقبولة لقروضها، وعليها أن تبذل جهدها في ابتكار أساليب وتطوير إجراءات تمكنها من القيام بذلك بتكلفة قليلة من جهة، وأمان إلى درجة معقولة من جهة ثانية. وفي الساحة اليوم العديد من التجارب الناجحة والتي عليها أن تستفيد بها، مثل القرض الجماعي، والقرض على مراحل، والمراسل الريفي[2].

أما القروض الحسنة على المستوى الأسرى والأصدقاء والمعارف فيمكن تفعيلها من خلال المزيد من التوعية الإسلامية الصحيحة لكل من المقرض والمقترض على حد سواء، فعلى المقترض أن يتفهم مبدأ جسامة الخطورة الدينية المترتبة على مماطلته وتسويفه في سداد ما عليه، وأنه في تلك الحالة معرض للنقد والتجريح والنظرة الذميمة من قبل الجماعة، قال صلى الله عليه وسلم: "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته" وأنه بالإضافة إلى ذلك يحرم نفسه من الاستفادة بهذه الخدمة. وعلى المقرض أن يدرك مدى عظمة الثواب الديني على إقراضه الحسن لغيره، وعليه أن يطمئن على سلامة وأهمية ما يقدمه قرضه للمقترض من منافع بحيث لا يصرف في مصارف غير مفيدة.

٢- صيغة السلم: السلم أداة تمويلية لمختلف الأنشطة والأغراض، وهي بالمجال الزراعي ألصق. وفكرتها قيام المزارع بالتعاقد المسبق على بيع بعض المنتجات الزراعية أو الحيوانية، على أن يسلمها في أجل محدد لاحق، وأن يحصل على ثمنها حاضراً، وهو بذلك، ومن خلال ما حصل عليه يتمكن من سد بعض

---

[1] مجوعة من الأساتذة، تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، المعهد للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥٨، وما بعدها.

[2] يعقوب بارن، مرجع سابق، وليام ستيل، جامعوا المدخرات غير الرسمين في غانا..، مجلة التمويل والتنمية مارس ١٩٩٤، ص٣٦

احتياجاته هو أو مزرعته، وقد عنى الفقه الإسلامي بهذه الصيغة، وقدم لها الأحكام والضوابط التي تجعلها تحقق مقصودها لكل من الطرفين على الوجه الصحيح[1]. وفي توضيح وجه حاجة الناس إلى هذه الصيغة يقول ابن قدامة :"لأن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعليها لتكتمل، وقد تعوزهم النفقة فجوز لهم السلم ليرتفقوا ويرتفق المسلم بلاسترخاص –أي حصوله على السلعة بثمن رخيص"[2]. ويقول صاحب التكملة الثانية للمجموع: "فإن صاحب رأس المال يحتاج إلى أن يشتري الثمرة، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها لينفقه عليها، أن بيع السلم من المصالح الحاجية، وقد سماه الفقهاء بيع المحاويج"[3] ويقول الكمال بن الهمام مفسراً جوانب النفع في تلك الصيغة "للحاجة من كل من البائع والمشتري، فإن المشتري يحتاج إلى الاسترباح لنفقة عياله، وهو بالسلم أسهل، إذ لابد من كون المبيع نازلاً عن القيمة فيربحه المشتري، والبائع قد يكون له حاجة في الحال إلى السلم وقدرة في المآل على المبيع بسهولة فتندفع حاجته الحالية إلى قدرته المآلية"[4]. لو حللنا هذه العبارات الفقهية تحليلا اقتصادياً مالياً لقلنا إن السلم هو عقد بيع يتضمن في جوهره فكرة التمويل والاستثمار، فهو تمويل للمزارع "البائع"، وهو استثمار وتوظيف للأموال من قبل المشترى[5]. وقد التفت إلى هذا المضمون التمويلي العلامة الكمال بن المهمام فعبر عن ذلك قائلاً: "ومعناه في اللغة السلف فاعتبر في الشرع كأن الثمن يسلفه للبائع ليقضيه إياه،

---

(1) لمزيد من المعرفة براجع د. شوقي دنيا تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، صـ١٨٣، وما بعدها

(2) المغنى، جـ٤، ص٣٠٥

(3) صاحب تكملة المجموع، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، جـ١٣، ص٩٧

(4) شرح فتح القدير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، جـ٦، ص٢٠٦

(5) د. محمد عبد الحليم عمر،"الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي للسلم" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٩٩٢م، ص١٩

وجعل إعطاء العوض للمسلم إليه فيه قضاء كأنه هو إذ لا يصح الاستبدال فيه قبل القبض"[١]

وهذه الصيغة الاستثمارية التمويلية كفيلة، لو أحسن إستخدمها بتوفير الكثير من متطلبات واحتياجات المزارع من التمويل، مما لا يجعله مضطراً إلى الاستدانة من جهة، أو إلى ترك القيام بمتطلبات مزرعته من جهة أخرى.

والأمر محتاج إلى فهم جيد لفقه السلم، وإلى وعي طيب بالواقع وتعقيداته، ومن ثم تطبيق سليم يتفق مع الفقة ويتواءم مع الواقع، وبتحقيق ذلك فإن هذه الصيغة تلبي جانباً كبيراً من حاجات المزارع، سواء تعلقت به، من غذاء وملبس ومسكن وتعليم وعلاج وغير ذلك من شتى بنود النفقة عليه وعلى أسرته، أو تعلقت باحتياجات مزرعته من سماد وبذور ومبيدات وآلات وعمالة وغير ذلك. لاسيما وأنها تتسع لشتى صنوف التمويل، سواء كان قصير الأجل أو متوسطه أ طويله، وسواء كان نقداً أم عيناً أم حتى خدمة.

إذا يمكن أن يكون رأسمال السلم "الثمن" أو المال الذي يحصل عليه المزارع نقوداً أو أصولاً حقيقة أو منافع. وكذلك فإن المسلم فيه أو ما يدفعه المزارع قد يكون مالاً حقيقياً، وقد يكون منفعة، بل قد يكون نقوداً كما نص على ذلك بعض الفقهاء[٢]، كما أنه لا يشترط أن يكون طالب السلم هو الذي يمارس بالفعل أنتاج السلعة محل السلم، فمثلاً يمكن لزراع قمح أن يسلم في ذرة أو فاكهة، وبالتالي يحصل على احتياجاته لمزرعته أو لنفسه على أن يوفر للمسلم إليه السلعة محل السلم. كذلك يمكن للمزارع أن يحصل على منفعة آلة أو مخزن، إلخ في مقابل تسليم سلعة ما في زمن لاحق، وقد يمتد زمن الانتفاع بهذه الآلة أو المبنى لمدة أطول عن موعد تسليم السلعة[٣].

---

[١] شرح فتح القدير، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٠٤

[٢] لمعرفة موسعة يراجع الخطيب الشربيني، مغنى المحتاج، القاهرة، مكتبة الحلبي، جـ٢، ص١١٥ الحطاب، مواهب الجليل، طرابلس، مكتبة النجاح، جـ٤، ص٥٢٤، ابن قدامة، المغنى، مرج سابق، جـ٤، ص٣٣١

[٣] الحطاب، مرجع سابق، جـ٤، ص٥١٦، الشربيني، مرجع سابق، جـ٢،ص١١٤

ومن الممكن أن يحصل على خدمة إرشادية أو على مبيدات أو سماد أو حتى بذور في مقابل تسليم سلعة ما في فترة لاحقة، والمحذور الأساسي في هذه الصور هو عدم الوقوع في الربا[1].

والسؤال المطروح هنا يتمثل في الحافز المقدم للطرف الثاني صاحب التمويل حتى يقدم على إبرام هذا العقد مع المزارع، ومن يتأمل الأمر يجد العديد من الحوافز المعتبرة شراعاً واقتصاداً، فهناك رخص في الثمن المدفوع في السلعة، فعادة ما يكون الثمن أقل من الثمن الفعلي للسلعة عند التسليم، وهناك تأمين الحصول على السلعة في الوقت المناسب مما يوفر له استمرارية نشاطه دون توقف، مع عدم اضطراره للتخزين، وما يمثله من أعباء، كذلك يجوز له التصرف فيه قبل قبضه، على تفصيل فقهي في ذلك[2].

ثم إنه بالنسبة للمزارع لا يمثل له السلم تمويلا فقط بل تمويلا وتسويقا لمنتجاته، والمعروف أن نجاح المشروع الاقتصادي يتوقف ضمن ما يتوقف على سلامة التمويل وسلامة التسويق.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن ممارسة هذه الصيغة التمويلية من خلال الأفراد، ومن خلال الشركات، ومن خلال المصارف، بل من خلال الجهات الحكومية.

وهناك بعض المشكلات أو المعوقات التي تحد من فاعلية هذه الصيغة، منها استغلال الممول لحاجة المزارع، فيحصل منه على سلعته بثمن بخس، فيه غبن فاحش، الأمر الذي يؤثر سلبياً على قدرات المزارع وعلى نهوضه بزراعته، وبالتالي فلا تحقق صيغة السلم الهدف المقصود منها، وبذلك تتحول المسألة إلى تمويل قد لا يقل ظلماً عن التمويل الربوي الفاحش، وقد تنبه الفقه إلى ذلك وحذر

---

(1) د. محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص٥٥، محمد عبد العزيز حسن، مرجع سابق، ص٤٩

(2) سحنون، المدونة، بيروت: دار صادر، جـ٤، ص٢، وما بعدها، لمعرفة موسعة، محمد عبد العزيز حسن، التطبيق المعاصر لعقد السلم / المعهد المعاصر للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص٣١، وما بعدها

منه، وترك للسوق وآلياته وللدولة ومسئولياته مهمة الحيلولة دون ذلك[1]، يقول ابن عابدين "لا يجوز أن يجعل الثمن في السلم قليلاً جداً لما فيه من الضرر والمظالم وخراب البلدان"[2].

ومنها عدم قيام المزارع بتسليم السلعة المتعاقد عليها في الوقت المحدد، مما يعرض الممول للخسائر ونفقات قد تكون طائلة، ومن ثم فقد يحجم عن تقديم التمويل بهذه الصيغة، إذا ما شاع هذا السلوك ومن الناحية الاقتصادية فإن الذي يضار من ذلك ليس هو فقط الممول بل هو أيضاً المزارع، لأنه قد حرم نفسه من فرصة الحصول على التمويل مستقبلاً، يضاف إلى ذلك والفقه الإسلامي قد تحوط لمثل هذا الموقف، وخاصة إذا ما كان نابعاً من تلاعب واحتيال ، وليس عن ظروف قهرية فأجازت بعض الجهات الفقهية المعاصرة وجود شرط جزائي في عقد السلم[3]، مما يحد كثيراً من إمكانات التلاعب، كذلك هناك الرهن، وهناك الكفالة.

يضاف إلى هذه المشكلات المشكلة الزراعية التسويقية المعروفة وهي المتمثلة في التقلبات التي كثيراً ما تكون حادة في أسعار المنتجات الزراعية من موسم لموسم ومن وقت لآخر، الأمر الذي يعقد توصل طرفي السلم إلى ثمن يحقق الرضى والاطمئنان لكليهما، ومن ثم يزهدهما في استخدام هذه الأداة التمويلية، مع مالها من أهمية. وهناك تناول فقهي لهذه المشكلة بهدف التوصل إلى مخرج شرعي

---

(1) د. شوقي دنيا، كفاءة نظام التمويل الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة أم القرى، السنة السابعة، العدد التاسع، ١٤١٤هـ

(2) حاشية ابن عابدين، مرجع سابق، حـ٥، ص١٦٨، محمد عبد العزيز حسن، التطبيق المعاصر لعقد السلم، مرجع سابق، ص٢٩، وما بعدها.

(3) المجمع الفقهي العالم الإسلامي، مجلة المجمع، العدد الثانس ١٤ز٨هـ، وانظر عرضاً مفصلاً د. محمد عبد الحليم عمر "الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي للسلم"، مرجع سابق، سا ص٣٨، وما بعدها، وكذلك محمد عبد العزيز حسن، مرجع سابق، ص٣٦، وما بعدها

لها، يأخذ في اعتباره الأسعار التي تكون سائدة عند حلول موعد تسليم السلعة، وقدمت اجتهادات فقهية معاصرة في هذه المسألة[1].

٣- البيع الآجل والمقسط:

هو صيغة تمويلية تجمع بين التمويل والاستثمار، أو بعبارة أخرى ربما تكون أكثر وضوحاً تجمع بين التمويل والتجارة، فهي تمويل تجاري، حيث يتم التمويل من خلال تقديم سلع معينة يتم سداد ثمنها مؤجلاً أو مقسطاً، ولذلك فهي تقابل السلم، وهي تسهم في سد بعض الحاجة لدى المزارع، الذي غالباً ما يكون في حاجة إلى سلع متنوعة، إما له وإما لمزرعته، وإما لمشروعات أخرى، وقد لا يكون ثمن ذلك متوفراً لديه، كله أو بعضه، وهنا تمكن صيغة البيع الآجل أو المقسط من تجاوز هذا الظرف، محققة له مطالبه، والطرف الممول هنا قد استفاد بدوره من هذه الصيغة، حيث قد سوق بعض ما لديه من سلع، مما يعني التوظيف والاستثمار وتحقيق طلب فعلي على بضائعه، ما كان له من أن يتحقق لو كانت كل معاملاته تتم نقداً والإسلام قد أجاز هذه الصيغة، لحاجة الناس إليها، وأجاز أيضاً أن يكون الثمن أعلا من الثمن الحاضر ترغيباً للقيام بها واتساقاً والمنطق الاقتصادي[2]، ووضع لها من الأحكام والضوابط ما يكفل لها قيامها بوظيفتها على الوجه المقبول.

والممول هنا، من الممكن والمتصور أن يكون مشروعاً فردياً، وأن يكون شركة خاصة، وأن يكون مصرفاً وأن يكون جهة حكومية، وأن يكون جمعية تعاونية، ومعنى ذلك وجود إمكانات واسعة لتمارس هذه الصيغة دورها في التمويل الزراعي.

---

[1] ندوة البركة الثانية المنعقدة بتونس في ٤-٧ نوفمبر ١٩٨٤

[2] [illegible]

[illegible]

من المقسط الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعات ١٩٩٩

٤- بيع المرابحة:

وهي إن مثلت صيغة مستقلة بمضمونها وأبعادها فإنها أقرب ما تكون إلى الصيغة السابقة، فكلاهما تمويل يتم من خلال سلع يتاجر فيها، أي أنهما تمويل تجاري. ولها صورتان، الأولى: أن تكون السلعة المطلوبة موجودة بالفعل لدى الجهة الممولة، ويطلبها المزارع بسعرها أو تكلفتها مع إضافة هامش محدد من الربح على أن يدفع الثمن كله أو بعضه في المستقبل، والثانية: أن يأمر المزارع هذه الجهة بشراء سلعة ما لحسابه بنظام معين، وهو ما يعرف بـ"المرابحة للآمر بالشراء"[1]. وقد مارست المصارف الإسلامية التمويل من خلال هذه الصيغة بصورتها الثانية ممارسة غالبة.. وقدمت في هذه الأداة دراسات وأبحاث متعددة تبين ما لها وما عليها من الناحية الشرعية والناحية التمويلية، ولسنا هنا بصدد تناول هذه الجوانب، إذ كل ما نقصده هو الإشارة إلى ما هنالك من صيغ تمويلية متاحة أمام المزارع للحصول على احتياجات مزرعته، ومن الواضح أن هذه الصيغة هي الأخرى يمكن ممارستها من خلال المشروعات الفردية والشركات الخاصة والمصارف والأجهزة الحكومية. وكل ما نريده من المصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات التي تمارسها أن تراعي الضوابط الشرعية لها، وألا تسرف في استخدامها على حساب بقية الأدوات التمويلية، كما لوحظ عليها خلال الفترة السابقة من تجربتها.

٥- الإجارة:

نطاق هذه الصيغة في المجال الزراعي ذو شقين: فقد تمارس على الأرض الزراعية، كما تمارس على الآلات والمعدات والتجهيزات، معنى ذلك أن هذه الصيغة تستوعب العديد من الحالات التي توجد عادة في القطاع الزراعي، فقد يكون للشخص أرض زراعية لكنه غير قادر على استغلالها أو غير راغب في

---

[1] لمعرفة موسعة يمكن الرجوع إلى د. يوسف القرضاوي، بيع المرابحة للآمر بالشراء، مكتبة وهبة، ١٩٨٧.

ذلك، وفي تلك الحالة إما أن تترك الأرض عاطلة أو أن تدفع للغير ليقوم بزراعتها، وقد يكون ذلك من خلال الإدارة أو التأجير، ومن ثم يحدث توظيف وتشغيل للأرض من جهة وللعمل من جهة أخرى، إضافة إلى تشغيل رأس المال، ولا يؤثر هنا كثيراً تحديد الطرف الممول للآخر، هل هو صاحب الأرض أم صاحب العمل ورأس المال، فالأمر سيان، والمهم أنه قد تمت العملية التمويلية، والجمهور الغفير من الفقهاء على جوازها[1].

وقد يكون للشخص أرض زراعية يريد استغلالها بنفسه لكن يعوزه تمويل الآلات ومستلزمات الانتاج المختلفة ممثلة في شكل أصول انتاجية يمكن استخدامها مع بقائها، ويمكن لصيغة الإجارة مواجهة هذه المشكلة من خلال قيام شخص آخر بتأجير هذه الأصول للمزارع.

ومن المهم الإشارة إلى ما قد أصبح هنالك من صور عديدة للإجارة لا تقف عند حد الصورة التقليدية المعهودة والتي أصبحت تعرف بالإجارة التشغيلية في مقابل الصور العديدة المستجدة والتي يمكن جمعها تحت مصطلح "الإجارة المالية" وهذه الصور المستجدة تخضع الآن للمزيد من التمحيص العلمي بهدف الاطمئنان إلى مشروعيتها[2]. ويمكن للمصارف والشركات والجمعيات والهيئات الحكومية ممارسة هذه الصيغة، كما يمكن لها أن تقوم باستصلاح الأراضي ثم تأجيرها للراغبين القادرين على الزراعة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يعرف بالتأجير المنتهي بالتمليك، وفي ذلك ما فيه من الإغراء، لما يشبعه من غريزة التملك وتحويل العديد من المزارعين من عديمي الملكية إلى مالكين.

---

[1] ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، دار الفكر، جـ٢، ص١٨٤، وما بعدها، ابن قدامه المغني، جـ٥، ص٣٢٩، مرجع سابق، د. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص٣٢٢ وما بعدها.

[2] يراجع في ذلك الدورة الخامسة لمجمع الفقه الإسلامي، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الرابع ١٩٨٨م.

٦- المزارعة:

هي صيغة تمويلية زراعية، لا مجال لها إلا في الزراعة، والعلاقة فيها بين الطرفين ليست علاقة إجارية على ما نختاره، وإنما هي في حقيقتها علاقة مشاركة زراعية، فهناك صاحب الأرض الذي لا يقدر أو لا يرغب في زراعتها، كما أنه لا يرغب في دفعها للغير على سبيل الإجارة أو لا يجد من يقبل ذلك، وهنا يمكن لهذه الصيغة أن تلافي تعطيل الأرض، وذلك بدفعها للغير الذي يقوم بتوفير بقية مستلزمات الإنتاج، كلها أو بعضها، والبعض الآخر يتحمله صاحب الأرض[1]، ثم يتولى زراعتها، مع قسمة الناتج بينهما بالنسبة المتفق عليها، والبعد التمويلي بارز في هذه الصيغة، فقد حصل صاحب الأرض على تمويل، ممثل في خدمة العمل والآلات، والبذور والسماد إلخ، وقد حصل الطرف الثاني على تمويل ممثل في الأرض، والتي بدونها ما كان له أن يوظف طاقاته وأمواله، ثم إنها تجعل الطرفين في جبهة واحدة، فهما معاً شريكان فيما ينتج، كما أنهما شريكان في عناصر ومستلزمات الانتاج. وقد أتاح الإسلام للسوق سلطة تحديد النسب بين الطرفين حسب المعطيات القائمة، فالمبدأ العام هو التراضي، وطالما توفرت المنافسة وعدم الاحتكار فإن السوق سوف تميل للتوازن الطبيعي، وبفرض حدوث اختلال يخل بالعدالة فعلى الدولة أن تضع الأمور في نصابها ولا تدع طرفاً يظلم الآخر، من قبيل توفير العدل بين الأفراد، وبما هو متاح لها من إجراء التسعير عند اللزوم.
ومن الممكن ممارسة هذه الصيغة من قبل الأفراد ومن قبل الشركات ومن قبل المصارف ومن قبل الجهات الحكومية.

٧- وهناك صيغة للتمويل الزراعي تشبه إلى حد كبير هذه الصيغة لكنها تقتصر على الأشجار تسمى المساقاة، حيث يدفع صاحب الأرض المزروعة بساتين أرضه

---

[1] هناك خلاف فقهي واسع حول جواز هذه الصيغة وشروط جوازها، والكثير من العلماء على جوازها وعلى عدم اشتراط شروط معينة لحصة كل طرف، أنظر أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص٨٨ وما بعدها. ابن رشد، بداية المجتهد، مرجع سابق، جـ٢، ص١٨٤ وما بعدها.

لمن يقوم على رعايتها من سقي وخلافه حتى تنضج الثمرة في مقابل حصة معينة بالنسبة المتفق عليها من الناتج، ويمكن لهذه الصيغة أن تسهم بفعالية في النهوض بالحدائق والبساتين على اختلاف صنوفها.

٨- المضاربة الزراعية

هي صورة من صور صيغة المضاربة المعروفة لكنها تنصرف إلى المجال الزراعي،، فمن المقبول شرعاً طبقاً لرأي جمهور الفقهاء أن يقوم طرف ما، لديه مقدرة مالية بتمويل طرف آخر، ليست لديه هذه المقدرة المالية، لكنه يمتلك الخبرة، والدراية الزراعية الجيدة، فيدفع إليه الطرف الأول مالاً لشراء أو تأجير أرض وزراعتها، مع اقتسام العائد بينهما بالنسب المتفق عليها. وقد نص الفقه المالكي على أن هذه الصيغة تدخل في نطاق المضاربة، قال في المدونة قلت: فإن أخذ المال قراضاً من غير شرط ليزرع به أيكون قراضاً جائزاً؟ قال: لا أرى به بأساً إنما هي تجارة من التجارات". "قلت لو دفعت إلى رجل مالاً قراضاً فاشترى به أرضاً أو -أجرها- واشترى ذريعة وأزواجا – شتلات وبذوراً- فزرع فربح أو خسر أيكون ذلك قراضاً؟ قال نعم.... قلت: أرأيت إن أعطيته مالاً قراضاً فذهب.... فأخذ نخلاً مساقاه فانفق عليها من مال القراض أيكون هذا متعدياً أم تراه قراضاً؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أراه متعدياً وأراه يشبه الزرع" [١].

وقال في البدائع :" وله أن يستأجر أرضاً بيضاء – خالية من الشجر – ويشتري ببعض المال طعاماً – بذوراً – فيزرعه فيها، وكذلك له أن يقبلها ليغرس فيها نخلاً أو شجراً أو رطباً فذلك كله جائز، والربح على ما شرطاً"[٢] وفي المغنى " من دفع إلى رجل ألفا وقال اتجر فيها بما شئت فزرع فربح فالمضاربة جائزة، والربح بينهما[٣].

---

[١] سحنون ، المدونة، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص١١٩ – ١٢٠.

[٢] الكاساني، بدائع الصنائع، جـ٦، ص٨٨، مرجع سابق

[٣] ابن قدامه، المغنى، مرجع سابق، جـ٥، ص٤٣

٩- التمويل التعاوني:

هذه الصيغة لها عديد من الصور، منها صورة ذات أهمية كبيرة، وبرغم ذلك، فإنها منسية في البحوث والدراسات وفي السياسات والإجراءات والبرامج، وكثيراً ما يمارسها الفلاحون فيما بينهم بشكل طبيعي وتلقائي، ويمكن تسميتها بالتعاون المتبادل، حيث يتم تبادل الآلات والقدرات بصفة متتالية، فالمعروف أن المزراع في حاجة إلى العديد من الآلات متنوعة الأغراض، مثل آلة الحرث وآلة الري وآلة الحصاد... إلخ. وليس كل مزارع لديه المقدرة على امتلاك أو على تأجير كل هذه الآلات، وبفرض قدرته على ذلك فقد يكون من غير المجدي اقتصادياً امتلاك كل هذه الآلات مع محدودية استغلالها.

لذا فمن المتوقع، إن لم يكن من الغالب، أن يكون لديه إحدى الآلات، وعندئذ تتم عملية إعارة الآلات بين المزارعين، فمن لديه آلة الحرث يعيرها لمن لديه آلة الري. ويستعير منه آلة الري.. وهكذا تصبح خدمات هذه الآلات كلها متاحة للجميع، ولا يقف الأمر عند ذلك، فغالباً ما يتم ذلك على مستوى الخدمات البشرية، فاليوم تعمل مجموعة الأفراد هنا، وغداً تعمل هناك ونفس الحال مع خدمات الماشية. وميزة هذا الأسلوب واضحة، فهو قليل التكلفة، وهو بعيد عن تعطيل رؤوس الأموال، وهو مخفف للبطالة، وهو حافز على التآلف والتضامن. وقد حض الإسلام على التعاون على الخير بكل صوره، وخاصة منه هذه الصور، وحذر بشدة من عدم بذل خدمات الآلات الإنتاجية وسمى سورة قرآنية باسم "الماعون".

وتفعيل هذه الصيغة لا يحتاج لأكثر من مزيد من التوعية الإسلامية ومزيد من الوعي الاقتصادي لدى الفلاحين ، وتقوية العلاقات الاجتماعية بينهم.

١٠- التمويل من خلال الزكاة:

قد يتعجب البعض من إدخال الزكاة ضمن صيغ التمويل الزراعية، والواقع أن هذا التعجب مبعثه قدر غير يسير من الجهل بتشريع الزكاة وفقهها، جهل

بمصارفها وجهل بنوعية ما يدفع فيها. إن مصرفها الأول هو الفقر والمسكنة، والمعروف أن الموطن الأساسي للفقر هو الريف، وما يكتظ به من صغار المزارعين من جهة والمزارعين عديمي الملكية من جهة ثانية.

والزكاة تستهدف إغناء هؤلاء الفقراء ونظر أنهم في أي مكان، وأفضل أسلوب لتحقيق ذلك، كما ذكر الفقهاء سلفاً، وجاء الاقتصاديون اليوم وصادقوا بكل قوة على ما سبق أن ذكره الفقهاء قديماً هو تمليك الفقير أصلاً إنتاجياً يمارس عليه وبه نشاطاً اقتصادياً[1]، طالما كان قادراً على ذلك. فإن كان عاجزاً عن ذلك لمرض أو جهل فليعالج وليعلم، يقول الإمام النووي: "المسألة الثانية في قدر المصروف إلى الفقر والمسكين، قال أصحابنا يعطيان ما يخرجهما من الحاجة – الفقر – إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام... فإن كانت عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت... ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص..... فمن يبيع البقول يعطي خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجواهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً إذا لم تتأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشترى به الآلات التي تصلح لمثله. وإن كان من أهل الضياع – الزراعة – يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام"[2]. هل مع مثل هذه النصوص الوضاءة يبقى عجب من إدخالنا الزكاة في التمويل الزراعي؟. والمعروف اقتصادياً أن دخل الفرد يوجه أولاً لأغراض الاستهلاك له ولأسرته، ويرجأ الإدخار والاستثمار إلى ما بعد إشباع مطالب الاستهلاك، والكثير من المزارعين لا يصلون إلى هذا المستوى، وبالتالي يظلون في دائرة الاستهلاك،

---

(١) البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، ص٢٩٥، وما بعدها، جاك لوب، مرجع سابق، ص٣٠٠ وما بعدها.

(٢) الإمام النووي، المجموع شرح المهذب، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، جـ٦، ص١٩٣

وعدم الدخول في مرحلة الاستثمار الزراعي، وتوفير متطلبات المزرعة، فإذا ما مد المزارع ببعض أموال الزكاة حتى ولو وجهها لاستهلاكه فعند ذلك يتاح له القيام ببعض الاستثمارات الزراعية. ولو نالت الزكاة قدراً من الرعاية والاهتمام وأحسن القيام عليها في كل قرية، جباية وانفاقاً لتمكنت من الإسهام الجيد في النهوض بالزراعات الصغيرة.

الفصل الرابع

التنميـــة والعدالـــة

١ – بعض المصطلحات ذات الصلة :

العدل الاقتصادي : لسنا هنا في معرض الدخول في أعماق الفلسفة أو العقيدة بحثاً عن مفهوم العدل وأبعاده، وإنما الذي يعنينا فرع خاص من فروع العدل أو مجال محدد معين من مجالاته هو المجال الجغرافي" ويشمل الأفراد والفئات.

متى يقال إن التوزيع بهذا العرض والطول والعمق هو توزيع عادل ؟ هذا السؤال ليس من السهل علينا ولا على غيرنا تقديم إجابة كاملة وافية عليه. ولعل القارئ الكريم يشاطرني الرأي في أنه رغم شيوع كلمة العدل في الأدب الاقتصادي المعاصر إلا أنه من الصعوبة بمكان أن يعثر القارئ على مفهوم هذه الكلمة ومضمونها. وغاية ما استطاع الفكر الاقتصادي الوضعي تقديمه في هذا الشأن – على حد علم الباحث – هو طرح بعض المقاييس أو المؤشرات التي يمكن بها التعرف على نمط التوزيع القائم ومدى ابتعاده أو اقترابه من فكرة العدالة ، مع ملاحظة أن تلك المؤشرات لا تتعامل عادة إلا مع جانب واحد من جوانب التوزيع وهو توزيع الدخول بين أفراد مجتمع معين. وفي هذا الصدد نقرأ عن منحنى لورنز (Lorenz Carve) كما نقرأ عن تطوير لهذا المنحنى وهو ما يعرف بمعامل جني (Gini Coefficient) كما نقرأ عن مؤشرات أخرى.[١]

---

(١)-M.P. Todaro (The Theory of Economic Development in The Third World) New York: Longman Inc.. ١٩٧٧..pp.١٠١-١٠٢

- N.C. Akwani (income Inequality and Poverty) Washington : International Bank, ١٩٨٠. pp. ٣١.ff.
- T.. Killick (Policy Economics) London: The English Language Book Society, ١٩٨٣.pp.١٠٨-١١٠
- A. Bigston (income Distribution and Development) London : Heinemann Educational Books Ltd. ١٩٨٣), P.٤٩.ff

ومع أهمية تلك الدراسات وفائدتها إلا أنها أقل بكثير من أن تفي بالمهمة المطلوبة وهي معرفة ما إذا كانت هناك عدالة اقتصادية أم لا .

ما هو عطاء الإسلام في هذا الشأن ؟ لا أزعم أنني هنا قادر على الإجابة الكاملة لهذا السؤال. وإنما سأحاول أن أقدم بعض ما لدي، وقد يكون ملائماً إن لم يكن وافياً كاملاً. الإسلام تحدث كثيراً عن العدل على مختلف المستويات، في العقيدة في الأخلاق في التشريع، بين الخالق والإنسان، بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان وبقية المخلوقات. ومع كثرة ورود هذه اللفظة ومشتقاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلا أنه لم يرد – على حد علم الباحث – تعريف محدد وصريح لهذا المصطلح لا في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة، مما ترك المجال متسعاً أمام القرائح وعقول العلماء على اختلاف تخصصاتهم. ما بين فقهاء وعلماء توحيد وعلماء أخلاق وفلاسفة وغيرهم، كل يدلي بدلوه محاولاً تحديد مضمون العدل وأبعاده .

وفي محاولة جد متواضعة يمكن طرح هذا المؤشر الذي يعتمد على رصيد لا بأس به من قيم وتوجيهات الإسلام. وهو "إعطاء كل ذي حق حقه" وأظن أن المسألة بهذا الشكل أصبحت أكثر تجسيداً وبعداً عن العمومية والتجريد. فإذا أردنا أن نتعرف على ما إذا كان العدل قائماً أم مفتقداً، وعلى المدى أو الدرجة المتوفر بها فعلينا أن ننظر : هل يأخذ كل ذي حق حقه أم لا ؟ وبالطبع فإن صاحب الحق قد يكون الخالق عز وجل، وقد يكون إنساناً أو جماعة أو دولة، وقد يكون الأجيال القادمة، وقد يكون مخلوقاً غير بشري من حيوان أو نبات أو حتى جماد، وقد يكون وقد يكون.

لكن المشكلة – في رأيي – وإن تكن قد سهلت إلى حد ما، إلا أنها لم تُحل تماماً. فمازال أمامنا تحديد من هو صاحب الحق؟ وما هو الحق؟ ومن خلال التجارب البشرية والمذاهب الوضعية المختلفة والفلسفات البشرية المتنوعة نلاحظ أن تخويل البشر القيام بهذه المهمة وهي تحديد صاحب الحق وتحديد الحق، أمر

يدعو لا محالة الاضطراب والاختلاف، بل والفوضى. فهل من حق العامل كذا، وهل من حق رب العمل كذا ؟ وهل من حق المقرض كذا؟ وهل من حق المستهلك كذا؟ .. إلخ، الإجابات تتفاوت والمواقف تتضارب .

وإذن كان لابد لحسم الأمر من وجود عون إلهي كبير، بل من قيام الشريعة نفسها بهذه المهمة، وهذا ما كان، لقد بين الإسلام الحقوق على اختلاف ضروبها بياناً شافياً، ولم يبق للإنسان في هذا الشأن إلا ما يستطيع القيام به في ضوء هذا البيان والتوضيح وعلى هدى منه. وبذلك تصبح المهمة ميسورة أمام الإنسان ليعرف ما إذا كان السلوك داخل دائرة الحق أم خارجها، ومن ثم يمكن التعرف على مدى تواجد العدالة في مجالاتها المختلفة وخاصة المجال الاقتصادي.

ولا شك أن هذا المعيار أدق وأكثر موضوعية وعدالة من تلك المعايير الوضعية القاصرة والتي يلعب فيها التحكم والعوامل الذاتية الشيء الكثير .

في ضوء ذلك يمكن طرح هذا التساؤل: ما هي التنمية العادلة؟

التنمية العادلة : هي تلك الجهود الإنتاجية التي تقوم على الاستغلال الأمثل، وليس الأقصى، للموارد والطاقات، مراعية أن يستفيد من ثمارها كل أفراد المجتمع طبقاً للحقوق المقررة وأن لا تكون على حساب مجتمعات أخرى أو أجيال قادمة .

٢ – الاقتصاد الوضعي والتنمية العادلة :

لا يخفى على القارئ الاقتصادي أن هذا الموضوع قد شغل الاقتصاد الوضعي منذ بداياته ، وإن كان تحت مسميات أخرى مثل الكفاية والعدالة، ومثل النمو والتوزيع. وقد أقام تحليله على أساس فرضية مؤداها أن العلاقة بين هذه المصطلحات الاقتصادية هي علاقة تعارض وتقابل (trade off) وليست علاقة انسجام واتساق. بمعنى أن إنجاز النمو لابد وأن يكون في البدايات على حساب عدالة التوزيع ، كما أن تحقيق العدالة يؤثر سلبياً على عملية النمو، هذه فرضية

أساسية تقوم عليها معظم تيارات واتجاهات ومدارس الاقتصاد الوضعي وإن كانت قد بدأت تفقد الكثير من أصحابها أخيراً، ثم إن الاقتصاد الوضعي، وخاصة الاقتصاد الرأسمالي، قد آمن بتفضيل النمو على عدالة التوزيع، متذرعاً في ذلك بالعديد من الحجج والتي من أهمها أنه عندما يتحقق النمو فإنه سرعان ما يتلاشى سوء التوزيع ويكتسب نمطه رويداً رويداً صفة العدالة. أما البدء بعدالة التوزيع فإنه سيؤثر سلبياً على النمو وعلى متطلباته ، ومعنى ذلك عرقلة إنجازه، إضافة إلى عدم إمكانية تحقق عدالة توزيعية في غيبة تحقق النمو. وهكذا يمكن القول إن الاقتصاد الوضعي من خلال موافقة هذه قد أنجز ما يمكن أن نسميه التنمية الجائرة وإذا كان الجور قد تجسد خلال بدايات وأواسط حياة الاقتصاد الوضعي في محاباة فئة من الناس على حساب فئة أخرى، وفي محاباة قطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر، فإنه في المراحل الأخيرة والحالية قد اكتسب أبعاداً جديدة. فهناك ظلم على مستوى الدول، وهناك ظلم على مستوى الأجيال، ففي حالات كثيرة نجد الجيل الحالي وبالذات في الدول الصناعية يمارس أنواعاً من الظلم على الأجيال القادمة من خلال ما يمارسه من استنزاف للعديد من الموارد الفاقدة ، ومن خلال التلويث المهلك لمختلف جوانب البيئة التي لا حياة للإنسان ولغير الإنسان بغير توفرها صحيحة سليمة، وليست هذه مجرد دعوى واتهام للاقتصاد الوضعي، وإنما هناك الكثير من الحيثيات والبراهين والاعترافات الصريحة المؤيدة لذلك، نذكر بعضها بعد أن نقدم بعض النماذج التي تؤكد على صحة ما نقول من أن الاقتصاد الوضعي قد نظر على أنه إما نمو وإما عدالة، وعلى أنه قد حابى النمو على حساب العدالة، مع التسليم بوجود تيارات لها رؤية مغايرة خاصة في الفترة الحالية. من الملاحظ أن قضية النمو الاقتصادي قد مثلت محور الفكر التجاري، وقد نادى هذا الفكر بتخفيض الأجور لتقليل تكلفة الإنتاج لإتاحة الفرصة الواسعة أمام التصدير تحقيقاً للمزيد من الثروة ومن النمو، ومن جهة أخرى فقد وضع الزراعة والقائمين عليها في أدني درجات سلم الهيكل الاقتصادي، كل ذلك من أجل المزيد من النمو.

ونادى بالمزيد من السكان عملاً على زيادة عرض الأيدي العاملة ومن ثم انخفاض أجورها. من ذلك كله نجد هذا الفكر قد أكد مقولة تعارض النمو مع العدالة وانتهاج سياسة محاباة النمو على عدالة التوزيع . وقد تجلى ذلك بوضوح على المستوى الداخلي بين الفئات والقطاعات وبعضها، كما تجلى بوضوح أشد على المستوى الدولي، حيث نادى بالاستعمار وجلب المزيد من ثروات بقية دول العالم . ومعنى ذلك أنه حقق نمواً جائراً وأرسى بذلك دعائم هذا الاتجاه الذي مازال جاثماً على صدر العالم.(١)

فإذا ما انتقلنا إلى المدرسة الكلاسيكية قديمها وحديثها نجد أن قضيتي النمو والتوزيع كانتا الشغل الشاغل لها، خاصة القديمة منها ، وقد فلسفت فكرة محاباة النمو على العدالة ونظرت لها، ونهجت من السياسات ما يحققها، ومن ذلك تخفيض الأجور والريع وزيادة الأرباح والحرص كل الحرص على عدم اختلال هذا الوضع وإن حل بالمجتمع الركود وتوقف النمو . ثم قام متأخروهم بالتنظير الدقيق لسعر الفائدة من أبعاده المختلفة. ومعروف أن سعر الفائدة هو في حد ذاته عامل أساسي من عوامل عدم العدالة أو سوء التوزيع، كذلك نلاحظ سيادة هياكل السوق الاحتكارية، وغير خاف ما لهذه الهياكل من آثار سلبية على عدالة التوزيع. ومعنى ذلك كله أن هذه المدرسة على امتدادها وعظم تأثيرها قد رسخت مقولة النمو أولاً ثم العدالة أخيراً. أي أنها أنجزت النمو الجائر بأبعاده المختلفة ولاسيما البعد الدولي منه، بل لقد حرضت هذه المدرسة الدولة على عدم التدخل لصالح

---

(١) لمعرفة مفصلة بهذا الفكر يمكن الرجوع إلى :
- موريس دوب "دراسات في تطور الرأسمالية" ترجمة د. رووف عباس حامد ، القاهرة : دار الكتاب الجامعة . ١٩٧٨ ص ١٠٩ وما بعدها .
- د. محمد لبيب شقير "تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة : دار نهضة مصر ، ص ١١٤ ومابعدها .
- د. عبد الرحمن يسري "تطور الفكر الاقتصادي" دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٤ وما بعدها .
- د. عادل حشيش "تاريخ الفكر الاقتصادي " القاهرة : دار النهضة العربية ، ص ٨٦ ومابعدها .
- د. محمد دويدار "تاريخ الفكر الاقتصادي" الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ص ٥٦ وما بعدها

الفقراء حيث أن ذلك في غير صالح النمو.[١] وجاء الفكر الكينزي، وفي بدايته انتهج نهج الكلاسيك وغيرهم من أن العلاقة بين النمو والعدالة علاقة تعارض، وأنه من الضروري تواجد تفاوت متسع في التوزيع كي تحدث عملية النمو . ففي كتابه "النتائج الاقتصادية للسلم" نجده يشيد بالتفاوت قائلاً : "الحقيقة أن عدم المساواة في توزيع الثروة هو الذي سمح على وجه التحديد بتلك التراكمات الهائلة في الثروة الثابتة". [٢] وبعد ذلك وفي ظل الأحداث الأليمة التي اجتاحت الاقتصاد الرأسمالي تغيرت نظرة كينز وأخذ ينادي بأهمية عدالة التوزيع مقدماً في ذلك العديد من السياسات والأدوات[٣] وبالطبع فإن كينز لم يناد بذلك من منطلق أخلاقي أو إنساني وإنما من منطلق اقتصادي محض، حيث رأى أن نمو الإنتاج رهين بتحقيق عدالة ما في التوزيع . ومهما تكن هناك من ملاحظات حول هذا الفكر إلا أن مما يسجل له أنه نادى بقوة ولأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأن النمو والتوزيع غير متعارضين ، مع عدم تجاهل بعض الإشارات السريعة التي سبق أن قدمها مالتس في هذا المجال .

وجاء أتباع كينز وغيرهم من المفكرين فلم يشذوا في توجهاتهم عن هذا الخط، وانتقلوا بهذه الأفكار إلى ساحة الدول النامية حيث بدأت حركة التنمية تدب في أرجائها، وبعد سنوات عديدة وفي أوائل السبعينات حدثت مراجعات جذرية لما تم في الدول النامية، وذلك بسبب إخفاق غالبيتها في تحقيق أي تقدم نحو العدالة بل إن البعض منها قد ابتعد أكثر فأكثر عنها مما يؤكد أن مقولة تساقط ثمار النمو من

---

(١) [١] لمعرفة مفصلة يمكن الرجوع إلى :
- أريك رول "تاريخ الفكر الاقتصادي" ترجمة د. راشد البراوي ، القاهرة : ص ٤٧٥ ومابعدها .
- د. سعيد النجار "تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ م ، ص ١٥٠ وما بعدها .
- د. عبد الرحمن يسري ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ ومابعدها .
- M.P. Todaro OP . cit., P. ١١١.
- W. Shirly, Growth with Equity. W.Bonk, Oxf. Univ., press, ١٩٧٩,. P٤.FF
- H. Lydall (A Theory of Income Distribution) oxford Univ., Press, ١٩٧٩,. Prat ١.
- د. محمد علي الليثي "التنمية الاقتصادية" دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ م ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ص ٢٨ .

(٣) G.M. Keynes (The General Theory ...) London: Mac Millan & Co ltd., ١٩٦٤

أعلى هي مقولة زائفه [١] كما أن منحنى كوزنتز والذي فيه يدعم مقولة أنه بمرور الوقت يتحسن الموقف حيال عدالة التوزيع[٢]. قد تعرض هو الآخر لمراجعات وانتقادات متعددة.

ومن خلال ذلك تولدت تيارات فكرية تعتنق معاكسة لما سبق، ومن ذلك أن النمو لا يؤدي تلقائياً إلى تحسين التوزيع وتحقيق العدالة وإنما يتطلب الأمر تواجد شروط وأوضاع معينة، ومن ذلك أيضاً أن النمو لا يتعارض مع العدالة بل هما متكاملان بل أن البعض يرى أنه لتحقيق النمو لا مناص من تحقق عدالة التوزيع. "[٣] مع هذا التحول الكبير إلا أن الاستراتيجيات والسياسات المحققة لتلك الأفكار مازالت في بداياتها . وهذه شهادات بعض علماء الغرب على ما هم عليه من ظلم فادح للأجيال القادمة من خلال التدمير المروع للعناصر البيئية المختلفة التي لا حياة للإنسان دون توافرها ، ناهيك عن تقدمه وارتقائه يقول برل : "إن إصدار جريدة التايمز في أحد أيام الآحاد مثلاً يتطلب إبادة ٣٠٠ فدان من الغـــابات"[٤] ويقول جاك لوب : "بحلول عام ٢٠٢٠ م يتوقع أن تكون قد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن مادياً الوصول إليها في البلدان الأقل نمواً"[٥] وتقول لجنة براندت : "إن الجانب الأكبر من استنفاد الموارد غير المتجددة والضغط على المحيطات والمناخ كان مرجعه النمو الصناعي المذهـــل في البلدان المتقدمـــة"[٦] ويقول العالم الغربي ممفورد عن الصناعة في الغرب إنها صناعة

---

(١) جاك لوب "العلم الثالث وتحديات البقاء" مرجع سابق، ص ٧،٨ ص ٦٠ وما بعدها ، فينود توماس "دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية" مجلة التمويل والتنمية عدد ١٩٩١م صندوق النقد الدولي .

(٢) – H. Chenery, Structural Change and Development policy, W.B. oxford Univ., ١٩٧٩, P.٤٦٣.FF

- I. Xenec & M.K. Taussig, Environmental Economics. N.I: prentice – Hall, Inc., Englewaod Cliffs, pp. ٣٤٦-ff
- A. Bigsten, op. cit., P٦٣
- W. Chirly, op. cit., p. ٣

(٣) إضافة الى المراجع المذكورة في ٤ ، ٥ يمكن الرجوع الى :

- G. Myrdal (The Challenge of world Poverty) Pantheon Books, N. York: ١٩٧٠,. P٤٩. ff.

(٤) فرانكلين برل "الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة" ترجمة حنى عايش، بيروت: دار القلم، ص ٥٠.

(٥) جال لوب ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٦) مورلايبه "صناعة الجوع" ترجمة أحمد إحسان ، الكويت : عالم المعرفة ، القسم الثاني ، ص ١٤٩ .

سارقة ، ويفسر ذلك قائلاً : "فالمنجم سرق من الأرض طاقتها المتراكمة ، وسلب أجيال المستقبل ما تم إدخاره في دهور ، وهو يسرق الضوء والعافية من عمال المناجم.. ويواصل قائلاً: ولم تكن عقلية الحصول على الثراء السريع والتدمير المخيف للطبيعة بسبب الاندفاع المهووس للحصول على المعادن إلا امتداداً لجنون المجتمع الأكبر المحموم الذي لا يعرف الصبر[١]

ويقول زينيه دوبو : "... يجب اعتبار اكثر الناس في بلاد المدنية الغربية من الجانحين ، لأنهم يتصرفون وكأنما المقياس الوحيد لسلوكهم هو إرضاء رغباتهم ودوافعهم الغريزية الآنية ، دون النظر لعواقب ذلك على باقي الطبيعة وعلى الذرية ... نحن نستعمل الأرض كأننا آخر جيل يسكنها"[٢] ويقول أريك فروم : "إذا لم نكف عن تبديد مواردنا الطبيعية وعن الاخلال بظروف البيئة الطبيعية الملائمة لاستمرار بقاء النوع البشري فإنه يمكن رؤية الكارثة في غصون المائة سنة القادمة" [٣]. وتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" يطفح بالعديد والعديد من الحقائق المرة، والتي تشير بوضوح قاطع إلى أن ما يمارس حالياً إنما هو تدمير مخيف لمختلف العناصر البيئية لحساب لذات وشهوات الجيل الحاضر. مما يؤكد على صدق مقولتنا من أن الاقتصاد الوضعي قد أنجز ما يمكن أن نسميه التنمية غير العادلة.

اهتمام الإسلام بالإنتاج :

إن العملية الإنتاجية ودعمها وجعلها أقرب ما تكون إلى الوضع المثالي باهتمام الإسلام ورعايته رغم أنها على المستوى الفردي هي عملية قطرية ، ومع ذلك، وحرصاً من الإسلام على أن يقوم المجتمع بأفراده؛ شعباً وحكومة بهذه المهمة خير قيام جعلها مطلباً دينياً وليست مجرد مطلب اقتصادي. وأمر بها كما أمر

---

(١) كافين رايلي "الغرب والعالم" ترجمة د. عبد الوهاب المسيري ، عالم المعرفة ، القسم الثاني ، ص ١٤٩

(٢) رينيه دوبو "إنسانية الإنسان "ترجمة د. نبيل صبحي الطويل ، بيروت : مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ ، ص ٢٢٢ .

(٣) أريك فروم "الانسان بين الجوهر والمظهر" ترجمة سعد زهران ، عالم المعرفة (١٤٠) ص ١٧٥

بالصلاة والصيام، تماماً بتمام، بل إن نظرة الإسلام للإنتاج تجعله الركيزة الأساسية لإمكانية تحقق الخلافة الإنسانية وإنجاز عمارة الأرض. ومرجع ذلك أن المولى عز وجل قد خلق للإنسان موارد ومصادر للثروة، وترك له مهمة تحويلها إلى منتجات نافعة لا غنى له في وجوده وتحضره وارتقائه عنها. ولا نبالغ إن قلنا إن اهتمام الاقتصاد الإسلامي بالنشاط الإنتاجي يتفوق كثيراً على اهتمام الاقتصاد الوضعي، الذي يقصر الغاية منه على إشباع مطالب الاستهلاك، بينما تتجاوز غايته في الإسلام تلك المرحلة بكثير ، فأركان الإسلام ذاتها لا تؤدى بفاعلية في غيبة النشاط الإنتاجي ، وقد كفانا بعض أئمة المسلمين توضيح هذه المسألة . (١)

ومزيداً من اهتمام الإسلام بالنشاط الإنتاجي لم يقف به عند حد كونه مطلباً شرعياً. بل تفضل المولى سبحانه فوعد المسلمين الملزمين بان يوفر ويحقق لهم كل ما يترتب على العملية الإنتاجية الناجحة من ثمار ونتائج تتجسد في رغد العيش الذي هو في نظر الإسلام عنصر أساسي من عناصر طيب الحياة التي وعد الله بها المؤمن الصالح في الدنيا. (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)(٢) (وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)(٣).

وهكذا يضع الإسلام النشاط الإنتاجي موضعه الصحيح، إدراكاً منه لأهميته ولتوقف حياة الإنسان وعبادته عليه. ومن ثم عمارة الكون وخلافه الإنسان فيه.

والأمر لا يقف عند إرساء هذه المبادئ العامة بل يتعداها إلى تحضير كل مقومات ومتطلبات هذه العملية الإنتاجية من تمويل لتسويق لغير ذلك من كل ما يتطلبه قيام نشاط إنتاجي فعال. فقد أقام الإسلام نظاماً تمويلياً يتعامل بكفاية واقتدار

---

(١) ومن هؤلاء :
- الامام محمد بن الحسن الشيباني "الكسب" مرجع سابق ، ص ٢٢ ومابعدها
- الإمام الغزالي "إحياء علوم الدين" بيروت : دار المعرفة ، ج٣ ص ٢٢٤ وما بعدها

(٢) سورة النحل – الآية :٩٧

(٣) سورة النحل – الآية :١١٢

مع تكوين الفائض ثم تعبئته ومن ثم استخدامه في العملية الإنتاجية. فهناك التوجيهات والتشريعات والأحكام التي تعمل كلها على المزيد من الانتاج، وهناك في الوقت ذاته التوجيهات والتشريعات والأحكام التي تعمل كلها على ضبط الاستهلاك وجعله لا يلتهم كل زيادة في الدخل، ومعنى ذلك تواجد الفائض، وهناك خطر الربا وخطر الاكتناز وفرض الزكاة، وإذن لابد من توظيف هذا الفائض. وهناك الصيغ الاستثمارية والتمويلية العديدة الكفيلة بحسن استخدام وتوظيف هذا الفائض[1]. خلاصة القول إن الإسلام قد أقر خطورة وأهمية المسألة المالية في النشاط الإنتاجي وأوجد لها الحل الأمثل.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث يمكن أن تتوافر الأموال، لكنها لا تجد المجالات الاستثمارية الملائمة، ولذا فقد اهتم الإسلام بوضع العديد من صيغ الاستثمار التي تلبي بمجموعها متطلبات أصحاب الأموال.

وكما هو معروف فإن الإنتاج لا يتوقف على تأمين التمويل والاستثمار بل يتطلب – إضافة إلى ذلك – متطلبات أخرى، منها المتطلبات التسويقية، وإنتاج بغير سوق ضرب من العبث وإهدار الأموال والطاقات. والإسلام في هذا المجال قدم العديد من الضمانات التي تكفل قيام سوق فعالة، بعيدة عن الصور الاحتكارية الضارة. وبعيدة عن التسلط الحكومي في غير محله[2] كذلك قدم العديد من الصيغ والأساليب ومن ذلك السلم والاستصناع والتأجير وبيع المرابحة، وغير ذلك من الصور والأساليب التي تفتح المجال متسعاً لتسويق ما يتم من إنتاج.

وهكذا يضع الإسلام النشاط الإنتاجي موضعه الصحيح في حياة الأفراد والمجتمعات. وغير خاف أن الإسلام إذ يهتم بالعملية الإنتاجية هذا الاهتمام البالغ فإنه يضع لها من الضوابط ما يجعلها عملية منتجة حقاً للمزيد من السلع والخدمات الحقيقية التي تتطلبها حياة الإنسان الطيبة. وليست مجرد تراكم لسلع وخدمات ذات

---

(1) لمزيد من المعرفة يراجع للباحث "تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي" بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ.

(2) يمكن الرجوع إلى :

- د. شوقي دنيا "النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي" الرياض : مكتبة الخريجي ١٤٠٤ هـ
- د. محمد منذر قحف "الاقتصاد الاسلامي ... الكويت : دار القلم

منافع وهمية أو سلبية، كما هو شأن اليوم في دنيا الاقتصاد. فهناك الحرام وهناك الحلال، وهناك الإسراف والتبذير وهناك الاعتدال. وبغير تلك الضوابط فإن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون إهداراً للموارد والطاقات[1]. والذي نحب أن نؤكد عليه في ختام هذه الفقرة أن أهمية الإنتاج في نظر الإسلام تفوق أهميته في نظر أية ديانة أو مذهب أو نظام آخر. ومعنى ذلك أن إنجاز التنمية من حيث المبدأ أمر مفروغ منه في مجتمع إسلامي. وأن تقصير المجتمع في ذلك هو تقصير في واجب إسلامي مقدس. ومن ثم فإن مجتمعا بغير تنمية مرفوض إسلامياً ومجتمعاً بتنمية جائرة هو الآخر مجتمع مرفوض إسلامياً.

ولعل التساؤل الجوهري هنا هو كيف يضمن الإسلام أن تكون التنمية تنمية عادلة؟ وما هي أدواته وتنظيماته وسياساته التي تؤمن ذلك؟

وفي الفقرات التالية نجيب على هذا التساؤل.

عوامل اقتصادية تعمل على ملازمة العدل للتنمية في ظل الاقتصاد الإسلامي:

كي يتحول الإنماء العادل إلى واقع بحياة الاقتصاد ويعيشه الأفراد والمجتمعات لابد من تواجد العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

والباحث المتمعن في الإسلام وتشريعاته وتوجيهاته يجده قدم العديد من تلك العوامل، نذكر منها هنا جانباً من العوامل الاقتصادية، ثم نثني بالعوامل غير الاقتصادية. مركزين على دلالتها وتدعيمها لدعوانا من الاقتصاد الإسلامي يحتوي على آليات وأدوات تجعله عندما يطبق بصدق ينتج نمواً عادلاً.

١- العامل النقدي : يلعب هذا العامل دوراً خطيراً في الاقتصاد على كل المستويات، وخاصة على مستوى إنجاز التنمية أو إعاقتها، وعرقلتها وعلى مستوى تحقيق العدل الاقتصادي أو عدم تحقيقه. ولهذا العامل جوانب عديدة كل جانب منها يسهم بدرجة أو بأخرى في تحقيق هذا الدور، ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض تلك الجوانب التي من أهمها سعر الفائدة "معدل الربا"، ويجدر التذكير بما يمارسه هذا

---

[1] د. خورشيد احمد "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي" ترجمة د. رفيق المصري مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي جدة ١٤٠٥هـ

الجانب من آثار سلبية خطيرة على الاستثمار وعلى نمط توزيع الدخول والثروات وعلى الدورات الاقتصادية وعلى التضخم بوجه خاص كلها لا مجال للجدل حولها حتى بين علماء الاقتصاد الوضعي. ومن خلال تلكم الآثار يعمل العامل النقدي عمله في إعاقة النمو وفي تشويه هيكله، كما يعمل على اتسامه بالظلم. وهذه المسائل أصبحت جد معروفة في الكتب الاقتصادية المدرسية مما لا يحتم إعادة القول فيها هنا.

وقد يكون الأثر التوزيعي لسعر الفائدة أوضح من الأثر الإنتاجي لكن ذلك لا يعني ضآلة الأثر الإنتاجي السلبي بجوار الأثر التوزيعي السلبي. ونظرة خاطفة على أوضاع الدول الآخذة في النمو ترينا كيف يلعب هذا العامل دوره الخطير في عرقلة نموها، سواء نظرنا له على المستوى الدولي أو نظرنا له على المستوى الداخلي.

هذا عن جانب سعر الفائدة أما عن جانب الرصيد النقدي وكيف يمارس هو الآخر دوره الأساسي إيجاباً أو سلباً، لاسيما وأن الأجهزة القائمة عليه هي في جملتها أجهزة خاصة تجري وراء الأرباح في المقام الأول، فإن آثاره لا تقل خطورة عن آثار سعر الفائدة بل إن البعض يجعله أهم من سعر الفائدة. ومهما يكن من أمر فإن تلك الجوانب متشابكة متداخلة كل منها يغذي الأخر ويتغذى منه. وهي جميعها عند عدم استخدامها الاستخدام الرشيد فإن المجتمع يصاب بالشلل، على حد تعبير أحد الاقتصاديين الغربيين.

نخلص من ذلك إلى أن تواجد سعر الفائدة وترك عرض النقود لجهات خاصة يؤدي لا محالة إلى عرقلة النمو من جهة، وإلى الابتعاد عن العدالة من جهة أخرى.

وإذن فإزالة هذه الآليات والأنظمة شرط ضروري لتحقيق تنمية عادلة. وهذا ما فطنه الإسلام بعقل الربا "الفائدة" بكل صورها وأشكالها وتحريمه، وقد جاء النص القرآني الكريم في هذا الموضوع على أن الربا "الفائدة" أشد تحريماً

المستوى الفردي إلى المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. يقول تعالى (وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)[1]

وكثيراً ما يرد هنا ادعاء بأنه رغم ما لسعر الفائدة من تلك الآثار السلبية إلا أن له في المقابل العديد من الوظائف الإيجابية بل والضرورية لانتظام حركة الاقتصاد، ويكفي أنها الأداة التي تربط المدخر بالمستثمر، ومن ثم تتكون سوق رأس المال التي لا غنى عنها لقيام نشاط إنتاجي فعال. وإذن فعلى الاقتصاد الذي يلغي هذه الأداة أن يضع محلها أداة أخرى تنهض بتلك المهمة، وبما يكون هناك من مهام أخرى مع تجنب ما لها من هذه الآثار الضارة. فهل نجد في الاقتصاد الإسلامي تلك الأداة البديلة؟

الإجابة على هذا السؤال تأتي في فقرة قادمة.

لكنا قبل أن ننهي عرضنا لهذا العامل النقدي، يهمنا التذكير بالنتيجة التي لم يعد تجاهها خلاف كبير وهي أن تواجد سعر الفائدة وترك الرصيد النقدي في أيدي القطاع الخاص يؤدي ضمن ما يؤدي إلى عرقلة النمو من جهة وسوء التوزيع وإهدار الموارد وظلم الأجيال المقبلة من جهة أخرى[2] وفي كلمة أخرى إن تواجد هذه الأشياء يتنافى تماماً مع تحقيق التنمية العادلة.

٢- العامل المالي: هذا العامل يلعب هو الآخر دوره الأساسي في عملية النمو من حيث إنجازها ومن حيث اتسامها بالعدالة أو الظلم. يستوي في ذلك كل من الإنفاق الحكومي والضرائب وكذلك القروض. وقد استخدم الاقتصاد الوضعي منذ كينز هذا

---

[1] سورة البقرة، آية :٢٧٩

[2] يراجع في ذلك ضمن ما يراجع

- Hare, Kenen, Entine (Money D ebt and Economic Activity) N. I: Printice- Hall, Inc, ١٩٦٣,. pp. ٤٦-ff
- Higgins (Economic Development) N.Y: W.W. Norton, ١٩٧٨,. Pp.٤٨٣-ff
- G.M. Keynes OP. cit., P. ١٣٦ pp٢١٤-٢٢١
- د. محمد عمر شابرا "نحو نظام نقدي عادل" ترجمة سيد محمد سكر، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص٢٢ وما بعدها.
- باري سيجل "النقود والبنوك والاقتصاد" ترجمة د. طه منصور، الرياض: دار المريخ، ص٣٩٩ وما بعدها.
- موريس أليه، الظروف النقدية لاقتصاد الفرق بين دروس الماضي واصطلاحات الغد" محاضرة القاها في البنك الاسلامي للتنمية ٣/ ١٩٩٢/٢

العامل ليمارس هذا الدور على مستوى الاستثمار والمزيد منه وعلى مستوى تحقيق العدالة والمزيد منها في توزيع الدخول، ولكن الممارسة الفعلية أثبتت أنه رغم أهمية هذا العامل وعظم آثاره إلا أنه مع ذلك محدود الفاعلية في إحداث عدالة التوزيع على وجه الخصوص، كما أنه في حالات كثيرة كان عاملاً من عوامل عرقلة النمو نفسه، وغير خاف ما تمارسه السياسات الضريبية، والتمييز الجائر بين الفئات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ثم يأتي الأنفاق الحكومي، ونتيجة لما هنالك من مصالح وضغوط ليمارس هذا الدور ، مع أن من مهامه الأساسية تدعيم عملية النمو وتحقيق المزيد من العدالة. كل ذلك مع ما هنالك من فترة إبطاء قد تطول حتى تنفذ الضريبة مما يقلل من فعاليتها بفرض الاستخدام الرشيد لها. ولذلك لا نجد غرابة من واجد العديد من صيحات المنظمات الدولية والكثير من المفكرين بضرورة إصلاح الهياكل المالية كشرط أساسي لإنجاز النمو المتسم بالعدل[1].

والتساؤل هنا هو هل احتوى الاقتصاد الإسلامي على ما يجعل هذا العامل المالي يؤدي مهمته المطلوبة في الإسهام في إنجاز التنمية العادلة؟

الإجابة عن ذلك بنعم. وفي هذا الحيز المحدود يمكن تبين ذلك فيما يلي:

أ- الزكاة: البحث المتأني في تشريع الزكاة، والمعرفة الدقيقة بجوانبها العقدية والفقهية والاقتصادية والمالية يوصلان إلى نتائج عديدة، يهمنا منها إنها أداة نمو وعدالة، بمعنى أنها آلية تسهم في إنجاز التنمية العادلة. وميزاتها في ذلك عن الضرائب جوهرية ومتعددة، ويكفي أنها بالنسبة للمسلم ركن من أركان إسلامه ومكون أساسي من مكونات عقيدته، كما أنها محددة في أبعادها المختلفة من قبل

---

[1] ميردال "العالم الفقير يتحدى" ترجمة عيسى عصفورة، وزارة الثقافة – دمشق: ٢٩٦.
- محمبوب الحق، مرجع سابق، ص٩١
- د. السيد عبد المولى "المالية العامة" القاهرة: دار الفكر العربي، ص٣٢٦.
- صندوق النقد الدولي: مجلة التمويل والتنمية: الإصلاح الضريبي في البلدان النامية. ص٤٤ وما بعدها عدد يونيه ١٩٩١م.
- د. محمد هاشم عوض "الهيكل الضريبي المعاصر .." من أعمال ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي، البنك للتنمية جدة ١٩٨٦

الشارع الحكيم، وما هو متروك فيها للحاكم قدر ضئيل حرصاً على عدم تعرضها للأهواء والشهوات.

والزكاة أداة نمو من حيث ما ينتج عنها من دفع للأموال إلى الاستثمار وعدم تركها معطلة وإلا أكلتها الزكاة، وما يترتب عليها من دخول قوى عديدة إلى ميدان النشاط الاقتصادي كانت بعيدة عنه، ومن حيث ما تقدم من أمان وتأمين للمقرضين وللمستثمرين على حد سواء. ومن حيث مراعاتها الفائقة في أسعارها للجهد المبذول في الحصول على وعائها. وإذن فهي في النهاية تغنى الفقير وتحافظ أو تزيد من غنى الغني، فما نقص مال من صدقة. وهي من جهة أخرى أداة عدالة على مختلف الأصعدة، فهي من حيث التكليف موضوعها الأغنياء القادرون ولا يكلف بها فقير على الإطلاق- عكس الكثير من الضرائب – وهي من حيث الصرف والإنفاق تتعقب أساساً إن لم يكن كلية في الفئات الفقيرة "لاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب"[1]، وهي في ذلك أيضاً تخالف الكثير من الضرائب التي قد يكون المستفيد من حصيلتها هم الأغنياء بالدرجة الأولى.

وهي بهذا وبذاك تسهم بحق في إنجاز التنمية العادلة. ثم هي – فوق ذلك – تعمل عملها القوي في تحقيق "الحياة الطيبة" للمجتمع المسلم التي يظللها التكافل والمحبة والمودة فلا أثرة ولا حقد.

ومن الأشياء العجيبة في تشريعها ما أكد عليه الفقهاء من ضرورة أن تستخدم لتمكين الفقير لا من الثروة بل من القدرة على إنتاجها، وذلك أنه عادة لا يعطي قوة شرائية بل يعطي قوة إنتاجية، على تفصيل وتوضيح فقهي رائع في ذلك.[2] وهذا النهج من أحدث ما توصل إليه الفكر الاقتصادي الوضعي لإنجاز

---

[1] رواه أبو داود والنسائي وأحمد . وقال فيه أحمد ما أجوده من حديث. أنظر الشوكاني "نيل الأوطار" ج٤ ص١٠ . بيروت: دار الجيل

[2] لمزيد من المعرفة يراجع:
- الرملي "نهاية المحتاج" المكتبة الإسلامية، ج٦ ص١٥٧ وما بعدها.
- الغزالي "المنخول من تعليقات الأصول" بغداد ، ص١٩٨
- النووي "المجموع" بيروت: دار الفكر، ج٦ ص١٩٤

التنمية العادلة[1] والذي نحب ألا نترك الحديث دون إعادة التأكيد عليه هنا هو أن الزكاة – كما قد يتصور البعض – ليست مجرد أداة لإعادة توزيع الدخل، إنها أكبر من ذلك بكثير، وهي في الحقيقة قبل أن تعيد توزيع الدخل تعمل عملها في زيادته، بمعنى أنه أداة إنتاج ونمو لكنه نمو عادل. ولعل التأكيد على هذا المعنى الصحيح في الزكاة كان من بين الأشياء التي جعلت الرسول صلى الله عليه وسلم يكرر أحاديثه الشريفة التي تنص على أن الزكاة لا تنقص الأموال. فمن خلالها تواجد القوة الشرائية وتواجد قوة العمل وتواجد الإمكانيات التمويلية، وتؤمن إلى حد كبير مخاطر الاستثمار. ألا يعني ذلك كله مزيداً من النمو؟؟؟ ثم إن إنفاقها في أماكن وجوبها وعدم نقلها منها طالما هناك مستحق لها يؤدي – ضمن ما يؤدي– إلى تتبع الفقر حيثما وجد، ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية الإقليمية التي هي عنصر من عناصر التنمية العادلة.

ب– الخراج: الكلام عن هذه الأداة له مراجعه العديدة القديمة والمعاصرة، والتي تناولته من جوانبه المختلفة[2]، نكتفي بعرض أهم النتائج والخلاصات التي تبرز بوضوح كاف ما نحن بصدده من واجد تنمية عادلة، وكيف تسهم تلك الأداة في إنجازها. ويهمنا في البداية أن نشدد على فكرة جد جوهرية وهي أن هذه الأداة قد ظهرت في صدر الإسلام إن لم يكن في العهد النبوي ففي العهد الراشدي، وأقرت بإجماع من الصحابة، وأخذت العديد من الوقت والدراسة حتى أقرت على النحو المتعارف عليه في الفقه المالي الإسلامي. ومعنى ذلك كله أنها أداة مالية إسلامية أصيلة من جهة، ودائمة من جهة أخرى.

فعندما فتح المسلمون أرض العراق والشام ومصر وفارس دخلت حوزة الإسلام أراض زراعية هائلة لا عهد للعرب بها ولا يكفيه استغلالها. وقد اتفق الصحابة بقيادة سيدنا عمر على إبقاء الأرض في أيدي أهليها يقومون على

---

(1) البنك الدولي "تقرير التنمية لعام ١٩٧٩، ص٩٤."

(2) لمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى :

- د. شوقي دنيا "تمويل التنمية" مرجع سابق، ص ٣٣٥-٣٧٦

زراعتها، وعلى أن يفرض على تلك الأراضي مقدار من المال بنظام معين يمول به الإنفاق العام بضوابط معينة، وقد عرفت هذه الفريضة بـ "الخراج" .

وتحليل هذا الموقف من أجل استخلاص نتائجه على موضوع التنمية العادلة يتطلب وقفتين:

أولاً: وقفة مع ترك الأرض بأيد أهليها وعدم تقسيمها على الفاتحين.

ثانياً: وقفة مع تشريع الخراج ومدلولاته الجوهرية في موضوعنا، ويمكن إجمال أهم النتائج المستخلصة من دراسة الخراج وتحليله فيما يلي:

١- يحدد مقدار الخراج من خلال الناتج الإحتمالي الأمثل، وليس مطلق إنتاج. ومعنى ذلك الحرص المطلق على تنمية الإنتاج الزراعي. وفي ذلك يقول الإمام الكاساني: "وقالوا فيمن له أرض زعفران فزرع مكانه الحبوب من غير عذر إنه يؤخذ منه خراج الزعفران، لأنه قصر حيث لم يزرع الزعفران مع القدرة عليه، فصار كأنه عطل الأرض فلم يزرع شيئاً، ولو فعل ذلك يؤخذ منه خراج الزعفران كذا هذا"[١] وقال ابن عابدين : " ومن انتقل إلى أخس الأمرين في الزراعة بغير عذر فعليه خراج الأعلى"[٢] واتفق العلماء على عدم نقص الخراج إذا قل الناتج الفعلي عن الناتج الممكن بغير عذر، وكذلك على أن من زرع وحلت به جائحة فلا خراج عليه ويعان من قبل الدولة[٣].

معنى ذلك كله أن يكون استغلال الأراضي الزراعية على الوجه الأمثل. وفي ذلك إنجاز للتنمية من جهة وتحقيق للعدالة من جهة أخرى، حيث إن معظم التحيزات ضد الزراعة وغالبية مواطن الفقر هي الريف.

---

(١) الكاساني "بائع الصنائع" القاهرة: زكريا يوسف، ج٢ ص٩٤٦

(٢) ابن عابدين "حاشية ابن عابدين" القاهرة : مكتبة الحلبي، ج٤ ص٢٨٩.

(٣) الماوردي "الأحكام السلطانية" مكتبة الحلبي، ص١٥٠
السرخسي "المبسوط" بيروت : دار المعرفة، ج٣ ص٤٦
ابن القيم "أحكام أهل الذمة" دمشق : مطبعة جامعة دمشق، ج١ ص١١١.

٢- لا تترك أرض معطلة، حتى ولو أدى صاحبها الخراج[١]. ومن عجز عن عمارة أرض يدفعها الحاكم إلى غيره.[٢]

٣- يختلف مقدار الخراج حسب خصوبة الأرض ونوعية المحصول وتكاليف الإنتاج وسهولة التسويق[٣] وفي ذلك مزيد من العدالة وكذلك مزيد من التنمية.

٤- باتفاق الفقهاء. فإنه إذا أهملت الحكومة في القطاع الزراعي حتى عجزت وتعطلت الأرض عن الإنتاج سقط الخراج[٤]، الأمر المفتقد غالباً في نظام الضرائب الحديث.

٥- لا يستأدى الخراج كل الفائض الزراعي، بل يترك جزء منه في أيدي المزارعين لتمويل الاستثمارات الزراعية الخاصة.

٦- لا يتنازل عنه ولا يسقط إلا لمصلحة عامة تقتضي ذلك.

٧- توجه حصيلة الخراج أولا لقطاع الزراعة لتمويل كل ما يتطلبه من استثمارات تعمل على النهوض به، وما يفيض بعد ذلك يوجه للمجالات الأخرى.

هذه بإجمال شديد بعض خلاصات نظام الخراج، ودلالتها واضحة تمام الوضوح في الاهتمام البالغ بقطاع الزراعة على أساس أنه القطاع القائد لبقية القطاعات، أو على حد تعبير بعض السلف رضي الله عنهم "الناس كلهم عيال على الخراج وأهله"[٥]

وقد يظن أنه تحميل لقطاع الزراعة بالمزيد من العبء والأرهاق. لكن حقيقة الأمر أنه نهوض بالقطاع الزراعي، وتحميل للحكومة المسئولة الكبرى ومعها المزارعون في القيام بالتنمية الزراعية، إنه عبء على المزارع لكنه عبء لصالحه

---

(١) ابو يعلى "الأحكام السلطانية" مكتبة الحلبي، ص١٧٢
(٢) ابن عابدين ، مرجع سابق، ج٤ ص٤١٩
(٣) الماوردي، مرجع سابق، ص ١٤٨
(٤) نفس المصدر، ص ١٥٠
(٥) الشريف الرضي "نهج البلاغة" بيروت : دار الأندلس، ج٤ ص٢٨ء

وليس لصالح غيره. وهذا ما يتمناه اليوم المخلصون من رجال المالية العامة بأن تحتوي الضريبة على عنصر الثقل المعقول الذي يؤدي إلى الجدية في الإنتاج، وفي الوقت ذاته توجه حصيلتها لخدمة أغراض ومتطلبات القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتي جبيت منها الضريبة بشكل أساسي[1]. وفي ختام حديثنا عن هذه الأداة المالية نستطيع القول بثقة إنها أنصفت القطاع الزراعي وحالت بينه وبين العديد من التحيزات الظالمة التي مورست عليه في ظل الأنظمة الاقتصادية غير الإسلامية[2] واليوم ينادي عقلاء الاقتصاديين بضرورة إزالة هذه التحيزات، بل وتقديم المزيد من الدعم والرعاية للزراعة على أساس أن نموها شرط ضروري لإقامة نهضة وتنمية حقيقية مستمرة وعادلة.

جـ- القروض العامة: الفقه المالي الإسلامي ينفر بشدة من الوقوع في شرك الديون العامة مع خلوها من الفوائد الربوية. ويرفض استخدام هذه الأداة طالما لم تكن هناك معرفة كاملة ودراية تامة بإمكانيات وقدرات الدولة على السداد مستقبلاً، مهما كانت أهمية وحيوية المطلب التمويلي. ومرجع ذلك أساساً ما يجره هذا الموقف على الأجيال اللاحقة من مضار جسيمة لحساب الجيل الحالي أو بعض فئاته[2]. وهو بهذا يشدد على أهمية العدالة بين الأجيال، كما أنه في الوقت ذاته يباعد بين التنمية المستديمة وبين كل ما قد يعرقلها ويعوقها. ولا يخفي على أحد ما تعانيه العديد من دول العالم النامي اليوم من ارتباكات مالية معوقة إن لم تكن مانعة من استمرارية النشاط الإنمائي أو حتى إيجاده، ومرجع ذلك في المقام الأول مزيد من القروض تمت في الماضي لسبب أو لآخر، والأجيال الحالية والمستقبلة تدفع الثمن باهظاً دون الحصول على مقابل ذي بال. وهذه بعض أقوال علمائنا ترينا

---

(1) د. حامدد درار "إصلاح الضريبة الزراعية" الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص ٢١٢

(2) M. Lipton, Why poor people stay poor? London: Temple Smith, ١٩٧٧, pp. ٨٩-ff.
جاك لوب، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها، فرنكلين برل، مرجع سابق، ص١٥٤
صندوق النقد الدولي "مجلة التمويل والتنمية " سبتمبر ١٩٨٦م. أناندا روب رأي، سياسات التجارة والأسعار في الزراعة العالمية.

(2) د. عبد الكريم بركات "الاقتصاد المالي الاسلامي دراسة مقارنة " الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص٢٤٠ وما بعدها د. حامد درار "مبادئ الاقتصاد العام" بيروت مرجع سابق، ص٢٢٢ وما بعدها.

كيف كانت بصيرتهم نافذة في حجب المستقبل وكأنها تعيش معنا الآن. يقول الإمام الجويني " "... إن قضاء القرض إنما يكون من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً ثم يقتضي الحال استرداد ما وفيناه على المقرض ويستدبر التدبير فما يزال في رد واسترداد"[1] الجويني يحذر في هذا القول من مغبة الوقوع في وضعية الاقتراض بهدف سداد قروض سابقة.

ويقول الإمام الغزالي: "ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه إذا دعت المصلحة إليه، ولكن إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال يزيد على مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال. فعلى ما الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المآل"[2] ويقول الإمام الشاطبي: "الا ستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى، أما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني كبير شيء فلا بد من جريان التوظيف – فرض الضرائب)[3].

ويقول الإمام الماوردي بتصرف يسير إنه لا يجوز الاقتراض العام إلا لتمويل نفقات أصبحت واجبة ملزمة على بيت المال مثل أجور الموظفين وأثمان سلع وخدمات قد اشتريت، أما الاقتراض للارتفاق ويسر الحياة فلا، وإذا كان ولابد فلتكن الضرائب[4].

كل ذلك تحرزاً عما تجره القروض العامة، سواء عند إنفاقها أو عند سدادها من آثار سلبية عديدة على الاقتصاد، ولاسيما ما يتعلق بالتنمية ونمطها.

---

(1) الجويني "غياث الامم" الاسكندرية: دار الدعوة، ١٩٧٩، ص٢٠٣

(2) الغزالي "شفاء الغليل" بغداد : مطبعة الارشاد، ١٩٧١ ص٢٤١

(3) الشاطبي "الاعتصام" القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، ص ١٢٣ جـ٢.

(4) الماوردي "الأحكام السلطانية" مرجع سابق ، ص٢٠٣

د- التمويل من خلال نظام المشاركة في النتائج:

في فقرة سابقة أشرنا إلى ضرورة وجود آلية في الاقتصاد تمكن من الاتصال الوثيق بين المدخرين والمستثمرين بحيث توجد سوق مالية قادرة على تلبية مطالب كل من الطرفين، وذكرنا أن الاقتصاد الوضعي يعتمد أو يدعي أن سعر الفائدة ينهض بتلك المهمة خير نهوض. ولسنا هنا في معرض مناقشته حول مدعياته تلك، وهناك من الدراسات ما يبرهن على أنه على الأقل مبالغ كثيراً في مزاعمه هذه.

ومهما يكن من أمر فإن سعر الفائدة في ظل اقتصاد إسلامي هو صفر، أي أنه غير موجود وإذن فلابد من وجود أداة تمثل همزة وصل قوية بين أصحاب الأموال ورجال الأعمال. ويقوم بذلك خير قيام حصة الربح، من خلال نظام المشاركة في النتائج الذي أقره الإسلام وقدم له كل مقومات دعمه وفعاليته[1]. ولم يقف الأمر عند حد تعامل رأس المال النقدي مع العمل، بل تجاوزه إلى تعامل رأس المال العيني مع العمل. وذلك من خلال صيغ عديدة منها المضاربة والمساقاة والمزارعة والتأجير والسلم والجعالة والاستصناع، ولكل صيغة من تلك الصيغ مجالاتها وإمكانياتها ومميزاتها. وهي في مجموعها تلبي بفعالية متطلبات أصحاب الأموال ورجال الأعمال.

وقد ترك الإسلام تحديد حصة كل من الطرفين في الربح أو الناتج للتراضي والحرية، أو بعبارة أخرى تركها لما تمليه قوى العرض والطلب في السوق المالي بعيدة عن كل صور الاحتكار والسيطرة غير الموضوعية، حتى ولو كان القائم بذلك هو الدولة نفسها.

ودراسة نظام المشاركة في النتائج بصيغه المتعددة توصلنا إلى نتائج عديدة يهمنا منها ما يتعلق بتأثيره على قضية التنمية العادلة. ونؤكد هنا على أن أثره في هذا المجال هو أثر إيجابي بارز، فهو من جهة يدفع الأموال دفعاً لتوظيفها، حيث لا

---

[1] د. محمد منذر قحف، مرجع سابق، ص١٥٦ وما بعدها. د. محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص٩١ وما بعدها

يربط ذلك بقيام المالك نفسه بهذه المهمة، وفي الوقت ذاته يتيح له فرصة الاشتراك الفعلي في دراسة المشروعات ودارسة الطرف الآخر، وهو من جهة أخرى يحفز أصحاب المهارات والخبرات الاقتصادية ممن ليست لديهم الأموال الكافية على القيام بتوظيف طاقاتهم وخبراتهم في إقامة العديد من المشروعات الإنتاجية، وفي الوقت ذاته يضمن لهم عدم التدخلات الجزئية في أعمالهم من قبل أصحاب الأموال، الأمر الذي يشكل نوعاً من التعويق أمام انطلاق المشروعات ونموها.

وهو من جهة ثالثة وفي معظم صيغه يشرك الطرفين فيما يتحقق من نتائج، ومعنى ذلك أن ثمار النمو تتساقط بالتأكيد عليهما معاً، وعند الخسارة بغير إهمال أو تعد فإن رأس المال يتحملها بمفرده، ويكفي صاحب العمل ضياع جهده وطاقته وعمله.

وهكذا يحقق هذا النظام النمو المصحوب بعدالة التوزيع. ويكفيه أنه لم يجعل الربح دولة بين الأغنياء أصحاب الملكيات، الذي كان انحصاره في هذه الفئة وراء العديد من التحيزات التي أدت إلى سوء التوزيع وفقدان العدالة بداية، وعرقلة النمو نهاية.

٣- العامل التوزيعي: هيكل التوزيع يعكس بصورة مباشرة الوضع حيال العدالة، ويعكس بصورة غير مباشرة الوضع حيال النمو. ويمكن أن يكون لهيكل التوزيع القائم آثاره السلبية كما يمكن أن تكون له آثاره الإيجابية. وبالطبع فقد كان تركيز الاقتصاد الوضعي على هذا العامل لإنجاز العدالة. ومع ذلك فإن نجاحه في هذا الشأن كان متواضعاً إلى درجة كبيرة، لأنه تجاهل عاملاً أساسياً في هذا الموضوع هو الانتاج نفسه وهيكله، كما تجاهل زوايا توزيعية عديدة، حيث ركز بكل ثقله على زاوية إعادة التوزيع، وهي بمفردها قليلة الفاعلية.

وقد تضمن الاقتصاد الإسلامي هيكلاً توزيعياً مرتكزاً على عدة محاور يصل به إلى تحقيق كل من النمو والعدالة. ونعرض فيما يلي بعض مسائل هذا الموضوع بهدف التعرف على طبيعة تأثيرها في إنجاز التنمية العادلة.

لقد أولى الإسلام عنايته الفائقة بتوزيع مصادر الثروة الطبيعية، من حيث أنها الخطوة الأولى، أو نقطة البدء في طريق النمو والتوزيع، فإن جاءت رشيدة وصحيحة أصبح إنجاز التنمية العادلة أمراً ميسوراً وإلا أصبح تحقيق ذلك من أشق الأمور.

ولعل أهم هذه المصادر هي الأرض والمياه والطاقة والمعادن.

فيما يتعلق بالأرض نجد عدة تشريعات إسلامية حيال ملكيتها كلها تعمل على تحقيق النمو العادل، ومن ذلك الإحياء والإقطاع حيث لا تقطع أرض مملوكة لأحد. ولا تملك أرض بمجرد التحجير، وعند الأحناف لا تحيا إلا بأذن الإمام، وفي ذلك ضمانة قوية لإقامة التوازن والعدالة. كما أن الاقطاع – وإن كان من الحاكم– إلا أنه يكون في حدود قدرة المقطع من جهة، وبما لا يخل بعدالة التوزيع من جهة أخرى. وتحضرنا هنا بعض الوقائع الفعلية التي جرت في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، فلقد أقطع أبو بكر طلحة أرضاً وكتب له بها كتاباً، فأتى طلحة عمر رضي الله عنه وقال: له اختم شاهداً على هذا، فلما نظر عمر فيه قال: لا اختم أهذا أكله لك دون الناس؟[1]. وتجددت الواقعة مرة أخرى مع شخص آخر، ومحا عمر الكتاب ورفض أبو بكـر تجديده[2]. نلاحظ أن مبدأ عدالة التوزيع كان مهيمناً وحاضراً، وفي زمن عمر رضي الله عنه عجز بعض المقطع لهم عن تعمير الأرض فأخذها منه وأعطاها لغيره[3] بدافع الحرص على تشغيل مصادر الثروة وعدم تعطيلها، ومن ثم الحرص على المزيد من النمو والإنتاج.

وهناك واقعة مشهورة كما أنها ذات آثار وترتيبات اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية. وقد وقعت بمحضر صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم واستغرقت دراستها الوقت الكبير نسبياً، وتفاوتت فيها الآراء والمواقف بداية، ثم في النهاية نالت إجماع الصحابة إنها أرض الفتوح الإسلامية. ملايين الهكتارات دخلت

---

(1) أبو عبيد "الأموال" مرجع سابق، ص ٣٩١

(2) نفس المصدر، ص٣٩١

(3) نفس المصدر، ص ٤٠٨

حوزة الإسلام وأراد بعض الصحابة والجنود قسمتها على أنها غنيمة. ولكن بعد مشاورات ومداولات ومحاورات علمية موضوعية أجمع الصحابة على عدم قسمتها وإنما تبقى ملكاً عاماً للأمة الإسلامية، على اختلاف أماكنها واختلاف أجيالها. ويهمنا هنا بعض الحيثيات التي اعتمدت عليها الدولة في موقفها، لما لها من دلالة بينة على مدى حرص الإسلام على تحقيق التنمية العادلة والمستمرة، وعلى عدم إهدار حقوق الأجيال القادمة في مصادر الثروة حتى قيام الساعة.

يقول معاذ – رضي الله عنه – لعمر: "إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة، ثم يأتي قوم من بعدهم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وأخرهم"[1].

ويقول عمر: "فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بينكم في المياه"[2] ويقول: "لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها"[3] ويقول: "فكيف بمن يأتي من المسلمين.. وإذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره"[4] وكان يقول : " هم أعلم بها وأقوى عليها"[5]. ثم كان الدليل القرآني القاطع الذي استنتجه أمير المؤمنين عمر من قوله – تعالى – "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى" إلى قوله تعالى "والذين جاءوا من بعدهم"[6]. هذه الحيثيات توضح بجلاء كيف كانت الدولة الإسلامية الراشدة حريصة كل الحرص في سياستها وبرامجها على تحقيق التنمية العادلة المستمرة التي لا تظلم أجيالاً محاباة لجيل، بل تجعل آخر الناس في إتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة من مصادر الثروة الطبيعية مثل الجيل الحاضر سواء بسواء. ولذلك كان يقول عمر عن آيات الحشر: جمعت هذه الآيات

---

(1) نفس المصدر، ص٨٣
(2) نفس المصدر، ص٨١
(3) نفس المصدر، ص٨٠
(4) ابو يوسف "الخراج" مرجع سابق، ص٢٦
(5) نفس المصدر، ص١٥١
(6) سورة الحشر، الآيات: ٧-١٠

كل المسلمين. ولقد أكملت الدولة هذا الموقف الرائع بسن الخراج وتنظيمه، ومن ثم اصبح يعم أثره كل الناس حتى الراعي بجبل صنعاء وحتى آخر المسلمين. ونال هذا الموقف الثناء الكامل من فقهاء المسلمين فيما بعد[1]. وبالطبع فإن هذا الموقف الإسلامي الأصيل ينسحب على كل الأصول الطبيعية الأساسية التي لا غنى للمسلمين عنها في كل عصر وفي كل مكان، يجب أن يراعي أن لآخر الناس زماناً حقوقاً فيها.

ومازالت كلمة أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - تصك مسامع كل من يريد الاعتداء على تلك الحقوق تريدون أن تأتي آخر الناس فلا يجدون شيئاً؟!!. ومع هذا الحرص الشديد على إنجاز العدالة الشاملة فإن عنصر النمو لم يكن غائباً، وقد أشار إلى ذلك عمر - رضي الله عنه - بقوله عن أصحاب الأرض الأصليين هم أعلم بها وأقوى عليها، بخلاف الذين ليست لديهم القدرة والخبرة على زراعة تلك الأرضي.

وبالنسبة للمياه فإنها بنص الحديث الشريف شركة بين الناس[2]، وبالنسبة للمعادن فإن الرأي الذي نعول عليه في الفقه الإسلامي هو خضوعها للملكية العامة حرصاً على تعميم الاستفادة بها من كل الناس، وعلى الدولة أن تستغلها بالأسلوب الأمثل[3].

وهكذا نجد أن مصادر وأصول الثروات قد أخضعها الإسلام لنظام توزيعي دقيق يحقق مطلبي النمو والعدالة معاً.

- الميراث أداة تنمية وعدالة: من أهم الأدوات التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي الميراث. وهو في الحقيقة ليس أداة توزيع فقط بل هو بنفس الأهمية أداة نمو أيضاً.

---

(1) ابو يوسف، مرجع سابق، ص١٢١

(2) الحديث الشريف الشهير " الناس شركاء في ثلاث: الماء والنار والكلأ" وفي بعض الروايات" المسلمون شركاء .. والحديث أخرجه كل من احمد وأبي داود وابن ماجه والبيهقي.

(3) السرخسي، المبسوط ، مرجع سابق، ج٢ ص٢١١، ابن رشد "المقدمات" بيروت: دار صادر، ص٢٢٤. الماوردي "الأحكام السلطانية" مرجع سابق، ص١٩٧، ابن قدامة "المغني" الرياض: مكتبة الرياض الحديثة ج٥ ص٥٧١

والملاحظ أن القرآن الكريم تكفل بوضع أدق تفصيلاته ولم يقف به عند حد الكليات، ومرجع ذلك خطورة القصوى وآثاره البالغة في شتى مجالات الحياة وخاصة المجالات الاقتصادية.

والملاحظ أيضاً أن نطاق الميراث بنظامه الإسلامي ليس من الضيق بحيث يفقد مفعوله التوزيعي، وليس من الاتساع بحيث يفرغ من مضمونه ومعناه. كذلك يلاحظ أنه لم يحصر الإرث في الرجال بل تعداه إلى النساء، ولم يحصره في الفروع والأصول فقط بل تعداه إلى غيرهم.

إن دراسة متأنية للميراث بهذا التنظيم الإسلامي يجده يمارس أدواراً مهمة في تنمية الثروة من جهة وتداولها واستمرارية توزيعها من جهة أخرى، بمعنى أنه يمارس مفعولاً جوهرياً في إنجاز التنمية العادلة.

فالإنسان، يعي أن ماله سيصير لأقاربه الأقرب فالأقرب من بعده سيحرص عليه، ويتفانى في المزيد من الإدخار والاستثمار، ويبتعد عن الإسراف والتبذير وإضاعة الأموال، حرصاً على ورثته من بعده، وفي ذلك ما فيه من حض وحث على المزيد من التنمية. ثم إن الميراث من جهة أخرى يداول الأموال، ولا يجعلها حكراً على أحد من الناس، وعلى رأس كل جيل يعيد الميراث توزيع الثروات، بل إنه يعيد توزيعها بصفة مستمرة، طالما كان هناك موت في كل لحظة على مستوى المجتمع.

وبرغم هذه الميزات والآثار الاقتصادية ناهيك عن الآثار الاجتماعية فإن هناك من يزعم أن الميراث بنظامه الإسلامي أداة تفتيت للثروة، ومن ثم فهو أداة إعاقة للنمو[1] وقد غاب عن هذا الزاعم أن الإسلام فرق بين الملكية والاستغلال، وقدم الفقهاء في ذلك تحليلاً فقهياً رائعاً لكيفية استغلال هذه الأصول الإنتاجية، فيما لو كانت قسمتها تؤثر جوهرياً في الكفاية الانتاجية. بل يستغل كاملاً ويوزع عائده

---

[1] من هؤلاء د. فاضل عباس الحسب في كتابه "في الفكر الاقتصادي في الإسلام" بيروت : عالم المعرفة.
أنظر للباحث نقداً لهذا الكتاب. مجلة مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني، ١٩٨٣م.

على أصحابه بنسبة حقوقهم وملكيتهم[1] ومعنى ذلك تفادي الآثار الضارة التي كانت محل زعم بعض المعاصرين نتيجة لجهلهم بالفقه الإسلامي، وما فيه من أحكام تشكل الإطار الصحيح للاقتصاد الإسلامي.

البيئة المحيطة وتأثيرها في التنمية العادلة:

أهمية البيئة المحيطة بعواملها وعناصرها العقدية والثقافية والاجتماعية في المجال الاقتصادي محل اعتراف وتسليم لدى الاقتصاديين أنفسهم، خاصة في مجال التنمية. يقول شومبيتر إن تفسير التنمية يجب أن يأتي من خارج العوامل الاقتصادية، أي من البيئة المحيطة.[2]

ويقول ماير: "لا مفر من النظر في الاعتبارات غير الاقتصادية في سبيل إعطاء تفسير كامل للتنمية، فالاقتصاد ليس جهازا أو نظاماً آلياً، والقوى الاقتصادية لا تعمل كقوى الطبيعة، بل يجب أن تفهم ضمن إطار اجتماعي ثقافي، وهذا يصح بالأولى عند النظر في مشكلات التنمية التي تلعب العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية دوراً مباشراً وبارزاً فيها، فنوع الحكومة والنظام التشريعي ومستويات التعليم والصحة ودور العائلة ودور الدين كلها أمور تؤثر في مجرى التنمية"[3] وكلام ميردال في ذلك الشأن لا يخفى على الاقتصاديين.

ماذا قدم الإسلام في هذا الشأن؟ لا ندعي أننا سنعرض لما قدمه الإسلام كاملاً مفصلا في هذا الحيز الضيق، وإنما كل ما يمكننا عمله هو عرض كلي وسريع لبعض ما قدمه الإسلام بالقدر الذي يفي بغرض البحث ويوضح إلى أي مدى جند الإسلام العوامل غير الاقتصادية لخدمة إنجاز التنمية العادلة.

١- العامل العقدي : نكتفي هنا بذكر بعض الأدوات ذات الصلة المباشرة بموضوعنا .

---

(١) لمزيد من المعرفة يمكن الرجوع في ذلك إلى كتب الفقه المختلفة باب القسمة

(٢) - J.A.Schumpeter (The Theory of Economic Development) oxford Univer sity press, 1961, P, 63

(٣) جيرالد ماير "التنمية الاقتصادية" ترجمة د. يوسف الصايغ ، بيروت: مكتبة لبنان، ص ٢١ جـ١

من يتتبع القرآن الكريم والسنة المطهرة يجدهما بالغي الاهتمام بموضوع العدل وعدم الظلم في كل المجالات، بما فيها المجالات الاقتصادية. ومن ثم أصبح العدل في نظر المسلم جزءاً لا يتجزأ من عقيدته أو ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها العقيدة. وترسخ لدى المسلم أن حقوق الله يمكن أن يعفو الله تعالى عنها، أما حقوق العباد والخلق فشأنها خطير.

كذلك نجد المولى عز وجل يؤكد تأكيداً جازماً للمسلم على أن ما معه من أموال هي في الحقيقة والأصل ملك لله عز وجل وفي الوقت ذاته يأمره بصرامة وحسم بأن يعطي منها كل ذي حق حقه. ثم ترسخ لدى المسلم عقيدة اقتصادية تقوم على أن المنظور للحقيقة الأصلية هي الله عز وجل وأن ما تحت يده من أموال ما هو إلا مستخلف فيه من قبل الله عز وجل.

فإذا ما اقتربنا أكثر من موضوعنا فإننا نجد الإسلام يرسخ لدى المسلم قضية علاقة الإنتاج بالعدل، أو بمعنى آخر علاقة النمو بعدالة التوزيع، على أساس أن العدالة هي شرط ضروري لإمكانية الإنتاج ونموه واستمراره. أو هي مقوم من مقوماته، بحيث إذا أراد مزيداً من النمو فعليه بتأمين مطلب العدالة. وفي هذا المعنى تترى الأحاديث الشريفة، والتي منها "ما منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر"[1] "ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة"[2] "بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض فسمع صوتاً في سحابة إسق حديقة فلان.. ثم ذهب فسأل صاحب الحديقة ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها فأتصدق بثلثه وآكل أنا وعيالي ثلثاً وأرد فيها ثلثاً"[3].

وهكذا نجد العلاقة اللزومية الواضحة بين النمو وبين عدالة التوزيع وعدم ظلم الناس وبخسهم حقوقهم. وتمكن الاسلام بقدرة فائقة من تجنيد النمو

---

[1] رواه الطبراني في الكبير وسنده قريب من الحسن وله شواهد. انظر المنذري "الترغيب والترهيب" دار إحياء التراث العربي ص٥٤٤ ج١.

[2] رواه الطبراني في الأوسط. وقال فيه المنذري حديث غريب انظر المنذري، مرجع سابق، ص٥٤٢ ج١

[3] رواه مسلم انظر النووي "صحيح مسلم بشرح النووي" المطبعة المصرية ، جـ١٨ ص١١٤

والإنتاج نفسه لخدمة أهداف العدالة بحيث صار من مصلحة الفرد نفسه أن يعطي كل ذي حق حقه، بل ويحرص على ذلك حرصه على تحقيق الخير والمزيد منه.

٢- العامل السياسي : إذا لم تكن هناك حكومة قوية عادلة، وإذا لم تكن هناك عدالة سياسية واجتماعية فأي حديث عن العدل الاقتصادي إنما هو ضرب رذيل من السفسطة. والدارس للإسلام وأحكامه وتشريعاته يجده قد عنى أيما عناية بهذا العامل، مقدماً الضوابط والضمانات العديدة التي تؤمن قيام نظام سياسي رشيد، يعتبر فيه الحكم رعاية ومسئولية، وتكفل فيه للأفراد الحقوق والواجبات.

وقد حرص الإسلام كل الحرص على أن يكون الحاكم في صف الضعيف حيال القوى. والمعروف عادة أن الحكومات تميل سياستها خاصة الاقتصادية تجاه القوة الغالبة والفئات القوية، بل أحياناً تزيدها قوة. بينما في الإسلام – كتشريع – نجد العكس. والوقائع تترى مؤكدة على ذلك.

وعلى هدى من ذلك جاء الخليفة الأول وكان أول بيان له هو: "القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له"[١] ثم كان من كبار أفعاله – رضي الله عنه – قيام الحكومة والجيش بمحاربة الفئات التي حاولت الاعتداء على حقوق الفقراء ومنع الزكاة. وجاء الخليفة الثاني وقال : "لست أدع أحداً يظلم أحداً أو يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن للحق"[٢]

وهكذا أوجد الإسلام الدولة أو الحكومة القوية التي يعتبرها بعض كبار الاقتصاديين المعاصرين من أهم عناصر التنمية العادلة[٣].

٣- العامل الاجتماعي: العلاقات الاجتماعية والقيم الرابطة بين الأفراد والمحددة لسلوكاتهم تؤثر جوهرياً في النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه، فإذا سادت قيم

---

(١) أبو يوسف، مرجع سابق، ص١٨

(٢) نفس المصدر، ص١٢٧

(٣) G. Myrdal, op., pp. ٢٠٢-٢٥٢.

منحرفة مثل الأنانية والجشع والاستغلال والاستعلاء على الغير والحقد والنفاق والكذب وعدم الانتماء إلى الجماعة فمعنى ذلك بالضرورة فساد كبير في شتى ضروب النشاط الاقتصادي، سرعان ما يؤتي عليه من أساسه.

وإذا سادت قيم مباينة معاكسة، مثل الإيثار والأخوة والصدق والتعاون والانتماء..الخ. فإن النشاط الاقتصادي مهما تواضعت عناصره يصبح سليماً معافى.

ومن خيرة البراهين على ذلك في عصرنا الحاضر معجزة اليابان الاقتصادية، والتي ترجع بإقرار واعتراف أصحابها إلى تلك العوامل غير الاقتصادية في المقام الأول.[1]

ويلاحظ أن الإسلام قد ارتقى بهذا العامل إلى مستوى لا نظير له، فنادى بشعار الأخوة الإسلامية "إنما المؤمنون إخوة" ثم ارتقى بهذا الشعار فجعله جزءاً من العقيدة "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" ثم بين متطلبات الأخوة ومستلزماتها فقال: "لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا. المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره، التقوى هاهنا- ويشير إلى صدره ثلاث مرات – بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه". أريت إلى أي مدى يرسخ الإسلام مبدأ الأخوة الحقيقية الجادة ويضع لها مواصفاتها ومقوماتها حتى لا تتحول إلى مجرد عبارات لفظية.

والتساؤل الآن هو: هل في ظل سيادة مبدأ الأخوة هذا ينتشر الظلم ويشيع خاصة في المجال الاقتصادي؟؟؟ هيهات، ومعنى ذلك أن مختلف الأنشطة الاقتصادية سوف تكون محكومة بالعدل وعدم الظلم.

---

[1] د. يوسف شبل "دروس في التجربة اليابانية" مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت: يناير ١٩٨١م.

٤- العامل الثقافي: ليس غريباً أن يكون التمايز الفكري والثقافي الحاد في المجتمع عاملاً أساسيا من عوامل الجور والظلم في مختلف مجالات الحياة، لاسيما منها المجالات الاقتصادية. وقد سلم علماء الاقتصاد بأنه من العوامل المؤثرة في نمط توزيع الدخل العامل الفكري، وهذا حق، فإذا ما كان العلم دولة بين فئة محددة من الناس، وبقية فئات المجتمع لا تنال منه إلا الشيء الزهيد، فإن الأجور والمرتبات والعوائد المختلفة ستنحصر لا محالة في فئة من الناس. هذا على مستوى العدالة، وعلى مستوى النمو، فإن مجتمعاً تغلب عليه الأمية تكون فرصه أمام التنمية ضئيلة إلى حد كبير.

ولهذه ولغيره حرص الإسلام كل الحرص على العلم وشيوعه في الأمة الإسلامية وعلى أن تفتح أبوابه لكل من يرغب ويريد، مهما تضاءلت قدراته المالية. وحتى لا يكون الأمر مجرد شعارات فإنه يلزم الدولة بأن تنفق على طلبة العلم غير القادرين. يقول عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه: " أجروا على طلبة العلم وفرغوهم للطلب"[١] ويقول الغزالي معبراً عن رأي الفقه الإسلامي: "كل من يتولى أمراً يقوم به تتعدى مصلحته إلى المسلمين لو اشتغل بالكسب لتعطل عليه ما هو فيه فله في بيت المال حق الكفاية. ويدخل في ذلك العلماء وطلبة العلم"[٢]. وهكذا يتهيأ لكل أحد القيام بفريضة طلب العلم التي نص عليها الحديث الشريف[٣]. بهذا تصبح فرص التعلم متكافئة حقاً أمام الجميع، وبذلك ينتشر العلم بمختلف فروعه في المجتمع، ومن ثم يتوفر شرط ضروري لإنجاز التنمية العادلة.

---

(١) نقلا عن د. أحمد الشرباصي "الإسلامي والاقتصاد" القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص١٤٢

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، جـ٢ ص١٤٠ ويوضح ذلك قائلاً: "لأنهم إن لم يكفوا لم يتمكنوا من الطلب"

(٣) السيوطي "الجامع الصغير" القاهرة: مكتبة حلبي، جـ١ ص٤٦

الفصل الخامس : التنمية والبيئة

المبحث الأول : البيئة في الفكر الوضعي

المطلب الأول : مصطلحات ومفاهيم بيئية

مفهوم البيئة وأنواعها :

وردت كلمة البيئة "Environment" ومشتقاتها في معاجم اللغة العربية دالة على معان متعددة هي : الحالة والموافقة والالتزام والتعادل والتهيؤ والتمكن والاستواء والمنزل من الأرض[1]، وبالتأمل في تلك المعاني نجدها تدور حول المكان أو المحيط أو الوضع أو التلازم.

ولا يخرج المفهوم الاصطلاحي لها عن ذلك الإطار، وإنما هو تحديد وتوضيح حيث ينصرف إلى "كل ما يحيط بالإنسان من عناصر طبيعية واجتماعية"[2] وقد أصبح للبيئة علم خاص بها "Ecology". ومما هو متعارف عليه لدى علماء البيئة أن البيئة نوعان، بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية، الأولي تتمثل في العناصر المادية المحيطة بالإنسان حية كانت أو غير حية مثل الحيوانات والدواب والنباتات والمياه والهواء والتربة والمعادن وسائر أنواع الجماد، والثانية تتمثل في

---

(1) الزبيدى، تاج العروس، الكويت : ص١٥٢، الجوهرى، الصحاح، تحقيق أحمد عطار، ج١ ص٣٧، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مكتبة الحلبي، القاهرة : ج١ ص١١٣.

(2) I. I. Senec & M. K. Taussing, Environmental Economics, prentice-Holl, Inc., Englewood Cliffs, New Iersey, ١٩٧٩,P.٥.

- د/ زين عبد المقصود، البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، منشاة دار المعارف، الإسكندرية ١٩٩٧ ص٢١.

تتمثل في الأنظمة والقيم والمنجزات الحضارية والأنماط الاجتماعية والثقافية المحيطة بالإنسان[1].

النظام البيئي : Ecosystem

هو مصطلح علمي يقصد به الكيان المركب من العناصر المكونة للبيئة ، ولهذا النظام خصائص متعددو أهمها:

١- التوازن. ٢- التكامل ٣- الكفاءة العالية ٤- الصلاحية

لقد توصل علماء البيئة إلي أن النظام البيئي يتسم بالتوازن الدقيق بين عناصره ، بحيث لو طرأ تغيرُ ما في عناصره فإنه سرعان ما يزول هذا التغير ويعود التوازن من جديد ، ثم إنه نظام متكامل يقوم على الاعتماد المتبادل بين عناصره ، فلا غني لأي عنصر فيه عن بقية العناصر ولا غني له عن أي عنصر فيه.

كذلك فهو نظام يتسم بالقدرة الكبيرة على امتصاص ومواجهة الاعتداءات ، فلا ينهار عند أي اعتداء عليه ، لكنه مع ذلك ومع استمرارية العدوان قسوته فإن قدرته على الصمود تضعف تدريجياً وتسوء حالته وتتدهور ، وفي ضوء ذلك ظهرت وتطورت مصطلحات بيئة عديدة مثل : صحة البيئة وإجهاد البيئة وتدهور البيئة ومرض البيئة وفساد البيئة[2].

إن ذلك كله يعكس مدى قدرة البيئة على تلبية احتياجات الإنسان، ومدى صلاحيتها لذلك، لقد أكد علماء البيئة على أن البيئة من حيث الأصل تتسم

---

(١) I.G. Simmons, The Ecology of Natural Resources, London : Edward Arnold Ltd., ١٩٨٢-PP.٥-٦.

- د/ أحمد إسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت رقم ١٥٢، ص١٥٢ وما بعدها.
- د/ زين عبد المقصود، مرجع سابق،ص٦٥ وما بعدها.

(٢) د/ محمد عوض الله ، الإنسان والثروات المعدنية ، عالم المعرفة ، الكويت ، رقم ٣ ص ٣١.

بالصلاحية الكاملة لسد حاجات الإنسان، لكن ذلك متوقف على نوعية سلوك الإنسان حيالها.

مـــن حيث حجم المطلوب منها، وأسلوب الاستفادة بها البيئة محكومة بنظام دقيق قادر على تلبية الاحتياجات الرشيدة،أما الاحتياجات الزائدة عن ذلك والمسرفة فـــلا، إذ عند ذلك يظهر جلياً ما يعرف بالعجز البيئي[1] وهو في الحقيقة ناجم عن إفراط الطلب وتجاوزه كل حدود المعقولية.

الاعتداء على البيئة : مفهومه وأهم صوره:

مـــن المصطلحات الشائعة في أدبيات البيئة مصطلح الاعتداء على البيئة، الذي يعني سوء تعامل الإنسان معها. وبالتأمل في صور هذا الاعتداء نجدها تندرج تحت عناوين كبرى ثلاثة، هي التلوث والاستنزاف والتعطيل.

وفيما يلي تقدم تعريفاً بهذه الصور العدوانية :

(أ) التلوث :

في معاجم اللغة يقال لوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوثّ الماء أي كدره[2]، وهـــو عند علماء البيئة يعني تراكم عناصر ضارة وغير مرغوب فيها، كما يعرف بأنه "إفساد المكونات البيئية حيث تتحول من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة مما يفقدها الكثير من دورها في صنع الحياة"[3].

---

[1] لستـــرد بـــروان وآخـــرون، أوضاع العالم، ترجمة د. فوزى سهاونة وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولي، ١٩٨٦، ص٣٠ وما بعدها.

[2] ابـــن مـــنظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت : ج١، ص١٨٧، الجوهري الصحاح، مرجع سابق، ج١، ص ٢٩١.

[3] د/زين عبد المقصود، مرجع سابق،ص١٨٩.

-د/محمد جمعة، مرجع سابق، ص١.

-د/أحمد إسلام، مرجع سابق،ص١٩.

وكـــلا المفهومين مفادهما واحد، وهو إحداث متعمد من قبل الإنسان أساساً في النظام البيئي بشكل يفقد عناصره ما فيها من صلاحية، أو بعبارة اخرى ليفسر هذه العناصر.

ولخطورة هذا اللون من الاعتداء ظهر العديد من العلماء المختصين بدراسة التلوث. والذي يعنينا هنا التأكيد على أن العنصر البيئي المصاب بالتلوث قد يكون عنصراً طبيعياً مثل الماء والهواء، وقد يكون عنصراً اجتماعياً مثل القيم والأخلاق والأنظمـــة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن هناك العديد والعديد من صور التلوث ومن مصادره[1].

ولا يفوتـــنا هنا أن نسجل ملاحظة على درجة كبيرة من الأهمية وهي عدم اهتمام الفكر الوضعي بتلوث البيئة الاجتماعية، فلا نجد المحافل ولا المؤلفات تعني بهـــذا اللون من التلوث، مع أنه لا يقل خطورة عن تلوث البيئة الطبيعية، فكلاهما يـــنعكس مفعوله السلبي على الإنسان في كل مقومات حياته وسعادته، ومن جوانب الخطورة البالغة في تلوث البيئة الاجتماعية أن آثاره قد لا تظهر على الفور، لكنها عندما تظهر تكون قد بلغت من القوة والشراسة ما يجعل مقاومتها من أشق الأمور علـــى الإنسان، ونظرة في الشذوذ الجنسي وما أحدثه من أمراض وخسائر بشرية واقتصادية واجتماعية[2] ، وكذلك في المخدرات بأنواعها المختلفة ، وما أحدثته من فتك بالإنسان وعقله وماله وأخلاقه ، وكذلك في الفساد السياسي وما ترتب عليه من تدمير للموارد والطاقات ، وكذلك في الترف والتبذير والجري اللاهث وراء التميز

Moran & others, introduction to Environmental Science, W.H. Freaman & Company, N.York : ١٩٨٦,P.٢١١.

(١) لمعرفة مفصلة انظر د/ احمد سلام، مرجع سابق، د/ زين عبد المقصود، مرجع سابق.

(٢) لمعرفة موسعة يراجع جيل ارمسترونغ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإدمان الكبير ، صندوق النقد الدولي والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر ١٩٩١م.

والتكاثر وما نجم عن ذلك من مشكلات بيئية، إن نظرات في هذه الاعتداءات على البيـــئة الاجتماعية، وغيرها كثير، تنبئنا بخطورة هذه الاعتداءات المتزايدة، وتضع علامـــة اســـتفهام كـــبرى على موقف الفكر البشرى البيئي حيالها من سلبية وعدم اهتمام، لقد اهتم كثيراً بتلوث الماء والهواء لكنه لا يبدى اهتماماً يذكر لتلوث الفكر وتلـــوث القـــيم وتلـــوث الأخـــلاق وتلـــوث السلوك الاجتماعي وتلوث الأنظمـــة السياســـة [1].

(ب) الاستنزاف :

إن هـــذا اللون من الاعتداء البشرى على البيئة يتمثل في تقليل قيمة المورد أو اخـــتفائه عـــن أداء دوره العادي المحدد له في منظومة الحياة[2]، أو هو بعبارة أخرى تدمير الإنسان لعناصر البيئة ، بل ونهبه وسلبه لها، فالإنسان في تعامله مع البيئة كثيراً ما لا يحترم قوانين التعامل ولا يلتزم بمقتضياتها، حيث يريد الحصول علـــى كـــل شئ في الحال دونما نظر للغير من جهة، وللمستقبل من جهة أخرى، وكأن البيئة لم تخلق إلا له، وكأنها مخلوق لا حدود لإمكاناته ولا نفاد لموارده مهما اشتط عبث الإنسان[3].

فكـــم من ملايين الأطنان من المعادن نهبت من البيئة دون هدف صحيح ، وكم من حياه استهلكت في غير ما طائل ، وكم من ملايين من الهكتارات والأفدنة مـــن الأراضـــي الزراعية الجيدة تحولت إلى تصحر وتربة فاسدة مالحة لا تصلح

---

[1] د. عبد الهادى النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة رقم (٦٣) ص٢٤٠.

[2] د/ زين عبد المقصود، مرجع سابق ، ص٨٠.

[3] رينيه دوبو، إنسانية، ترجمة د/ نبيل صبحى الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص٢٢٢.

للـزراعة[1]، وكـم من ملايين من الأفدنة من الغابات أزيلت بغير ما ضرورة أو رشد.

ولقد كان فرانكلين برل محقاً عندما صرخ قائلاً : إن إصدار جريدة التايمز فـي يـوم الأحد يتطلب إبادة ٣٠٠ فدان من الغابات[2] ، ترى لو أجريت محاكمة عادلة وتقويم دقيق للعائد والتكلفة أكان يحدث مثل ذلك السلوك؟

(ج) التعطيل :

قـد يكون من المستغرب اعتبار التعطيل من باب الاعتداء على البيئة، إذ كـيف يكـون كذلك والحال أنه توفير لها ومحافظة عليها!! لكنه عند انعام النظر تزول هذا الغرابة، ومرجع ذلك أننا نقيس للمشكلة البيئية بمدي الضرر الذي يلحق بالإنسـان[3] ، فمثلاً التلوث يفسد البيئة ومن ثم يضر بالإنسان ، وكذلك الحال في الاسـتنزاف، وبالتالي نكون أمام مشكلة بيئية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المحافظـة علـى البيـئة لها مفهومها الدقيق الذي يتعارض ولا يتوافق مع مسألة التعطـيل، إن التعطـيل الـذي يعنى تعمد ترك استخدام البيئة وعدم الاستفادة بها وتركها هكذا على حالتها الأولية يحدث المزيد من الأضرار بالبيئة نفسها، ومن ثم يلحـق الضـرر بالإنسان، إن المياه التي لا تستخدم هي مياه راكدة فاسدة[4] ، وإن الأرض التـي لا تسـتخدم تتحول إلى أرض ميتة، أليس ذلك إضاعة للبيئة وعدم محافظة على إبقائها صالحة لاستفادة الإنسان بها؟

---

(١) سوف نعرض في مطلب تال بعض أبعاد هذا التدهور البيني.

(٢) الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة، ترجمة حسنى عايش، دار القلم، بيروت : ١٩٨٢،ص٢٢٩.

(٣) غـوردون هـيوظ، تنظـيف البيئة في أوربا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر ١٩٩٢.

(٤) وقد نبه إلى ذلك سلفا العلامة ابن خلدون،المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة : ص٣٨٢.

وينبغـــي الاهـــتمام هنا بالتمييز بين التعطيل وبين ترك الاستخدام الجزئي المؤقت، إن الأخير هو صيانة وإحمام وتوفير للبيئة، مثله مثل الشخص الذي يأخذ راحة أو إجازة من العمل، هل يعد عاطلا؟

وهناك من يعارض في ذلك [1]، ومهما يكن من أمر فإن للإسلام حيال ذلك موقفـــاً محـــدداً صـــريحاً نعرض له في حينه. ثم إن مخاطر هذا العدوان البشرى السلبي حـــيال البيئة قد لا يكون على درجة من الشيوع والانتشار مثل ما للتلوث والاستنزاف، لا سيما على مستوى العالم المتقدم اقتصادياً، لكنه بارز الوضوح على مستوي العديد من الدول النامية التي لم تستغل مواردها بالدرجة المطلوبة، وأمامنا ملايين الأفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة والمعطلة في بعض البلاد العربية، "إن المحافظة على البيئة تعني حسن الاستفادة بها لا ترك الاستفادة".

وفـــي خـــتام هـــذه الفقرة تجدر الإشارة إلى خاصية على درجة كبيرة من الأهمـــية تـــتعلق بهذه الصور العدوانية على البيئة وهي أنها ترتبط ببعضها بعلاقة التسبب الدائري[2]، فكل صورة تؤثر في غيرها وتتأثر بها، فالتلوث هو في حقيقته اســـتنزاف وتدمـــير وإن لـــم يكن في مقدار وحجم العنصر البيئي فهو في مقدرته

---

[1] ايـــان ج ســـيمونز، البيـــئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد عشمان، عالم المعرفة، الكويت رقم (٢٢٢) ص ٢٤٣ وما بعدها.

– رينيه دوبو، مرجع سابق، ص٢٣٣ وما بعدها، حيث قدم عرضاً جيداً.

[2] اللجـــنة العالمية للبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت رقم (١٤٢) ص٧٥ وما بعدها.

– د/ أحمد إسلام، مرجع سابق ،ص٢٥.

– د/محمد عوض الله، مرجع سابق،ص٥٧.

– د/ محمد صابر، البيئة الطبيعية كمادة دراسية من اعمال حلقة الإنسان – البيئة – التنمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة: ١٤٠ وما بعدها.

ونوعيته، وبالتالي فهو وإن أبقى عليه لكنه أفقده صلاحيته، ثم إن الاستنزاف كثيراً ما يولد التلوث، فتدمير خواص التربة يضطر الإنسان إلى استخدام المزيد من الأسمدة الكيماوية الملوثة للتربة وللنبات وللمياه، ثم إن التعطيل هو الآخر يولد التلوث. والوعي بهذه الخاصية يجعلنا لا نتهاون حيال أى صورة من صور الاعتداء البشرى على البيئة، حيث ستجلب بقية الصور.

المطلب الثاني : آثار التدهور البيئي

أهمية البيئة للإنسان :

إن الفكـــر الوضعي قد أدرك أخيراً ما تمثله البيئة من أهمية ضرورية في حـــياة الإنسان، في كل مناحي حياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد تدعم للإنسان هذا الإدراك من جراء ما أخذ يعيشه من مشكلات بيئية جسيمة، لا تقف عند حد تلوث ماء أو هواء مع خطورتهما القاتلة على الإنسان، وإنما امتدت لتشمل حرارة الأرض وطبقة الأوزون والتنوع الإحيائي والغابات الكبرى والتصحر والتملح .. الخ.

وهكذا نجد الأهمية المتزايدة للبيئة في حياة الإنسان على أي مستوى نظرنا إلـــيه وإليها. فهي هواء الإنسان الذي لا يُعيش لحظات دون توفر الحد الأدنى من نوعيـــته، وهي مياه الإنسان التي لا حياة بدونها، لا له ولا للحيوان ولا النبات بل ولا للجماد (وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [سورة الأنبياء : ٣٠].

وهـــي تـــربة الإنسان ومعادنه التي لا يمكنه إنتاج أى سلعة دون الارتكاز علـــيها، وهـــي في الأخير محيط الإنسان الذي لا حياة له ولا استقرار ولا ازدهار دون المحافظة عليه، وعلى صلاحيته وعلى توازنه، ثم إنها في نظر المسلم أهم من ذلـــك بكثير إنها – كما سنرى بعد – دنيا المسلم بل وآخرته، فلولاها لضاعت عليه دنياه ومن ثم ضاعت عليه آخرته.

ومع تعمق وامتداد إدراك الإنسان المعاصر لأهمية البيئة فإن أوضح مجال في هذا الشأن حتى الآن يتبدى في البعد الاقتصادي، فالبيئة باتت على درجة كبيرة من الأهمية لأمور كثيرة على رأسها أنها الشرط الضروري لوجود تنمية اقتصادية مستمرة ومستديمة، فعلى حد قول سيمونز "الطبيعة إما موارد أو لا موارد غير ذات

قـيمة"[1]، وهـذا لا شك يعد قصوراً في موقف الإنسان من البيئة، وبرغم هذا فإن الوثـائق والتقارير والدراسات أصبحت اليوم مليئة بكل ما يدل على الأهمية البالغة للبيـئة في حياة الإنسان، وهذه عينة مما قيل في هذا الشأن، يقول البنك الدولي في تقريـره السنوي عن التنمية في العالم وهو يتحدث عن الغابات : "وليست الغابات مجـرد مصدر للخشب، إذ إنها تقوم بمهام اجتماعية وايكولوجية متعددة، فهي توفر الرزق والوحدة الثقافية لقاطني الغابات ، وهي موئل لثروة من النباتات والحيوانات. وهـي تحمي التربة وتزيدها غنى، وتوفر تنظيماً للدورة الهيدرولوجية، وتؤثر في المـناخ المحلـى والإقليمي عن طريق التبخر، وتتدخل في تدفقات المياه السطحية والجوفـية، وتسـاعد في استقرار المناخ العالمي عن طريق احتباس الكربون عند نموها، ولكثير من الغابات أهمية روحية أعمق بالنسبة لمن يقطنونها، وعندما تقطع الأشـجار بلا تمييز يضيع معظم هذه الخامات"[2] هذا عن عنصر واحد ناهيك عن بقية العناصر.

حجم التدهور البيئي :

باقـتران قضية الأهمية الكبرى للبيئة بحجم التدهور البيئي الجسيم تتجسد بشـكل درامى مفزع المفارقة الغريبة ، لكنها هي الحقيقة، فالبيئة على أعلى درجة مـن الأهمية ، وحجم التدهور كبير. ولعل حسنة هذا التدهور الوحيدة أنه هو الذي بصـرّنا بأهمية البيئة والمحافظة عليها. إن البيئة في كثير من دول العالم اليوم قد أصابها الكثير من الإرهاق والإجهاد من جراء ما حل بها من تلوث متعدد الصور متنوع المصادر ، ومن استنزاف ، هو الآخر عديد الأشكال والمسببات، وهذا وذاك لـم يلحـق بعنصر واحد أو عدة عناصر بيئية لكنهما قد شاعا وانتشرا في معظم

---

[1] إيان ج . سيمونز،البيئة والإنسان عبر العصور، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، رقم (٢٢٢) ١٩٩٧ ص٢٤٩.

[2] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢،ص٧٨.

عناصـــر البيـــئة الطبيعية وكذلك الاجتماعية. وفيما يلي إشارات عابرة لحجم هذا التدهور البيئي.

- هـــناك حوالـــي مليار نسمة لا تتوفر لهم المياه النقية، وحوالي ١,٧ مليار نســـمة لا يوجد لهم صرف صحي[١]، وفي الصين خمسة من خمسة عشر نهـــراً هـــي القادرة على توفير ظروف الحياة للأسماك[٢]، وهناك اكثر من أربعين دولة تعاني من ندرة المياه[٣].
- هـــناك ما يقرب من ١,٣ مليار نسمة يعيشون في مناطق حضرية لا تتوفر فيها المعايير الخاصة بالمواد الهبائية الدقيقة في الهواء[٤].
- في هذا القرن انخفض حجم الغابات الاستوائية بمقدار الخمس، وقد تسارع وتـــراوح معدل الإزالة السنوي حوالي ١%، وقد اختفى من الغابات سنوياً فـــي أواخر الثمانينات حوالي ٢٠ مليون هكتار[٥]، وهناك من التقارير ما يشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تكون قد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن مادياً الوصول إليها في البلاد النامية[٦].

---

[١] تقرير التنمية ١٩٩٢،ص١٣١.

[٢] نفس المصدر ،٦٤.

[٣] نفس المصدر ،ص٦٦.

[٤] نفس المصدر ، ص٧٠.

[٥] ن.شـــار مـــاور، إدارة غابات العالم، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢، قارن تقرير التنمية ٩٢ ص١٦٥ وما بعدهـــا، وانظـــر ك. كليفروع شرايبر، السكان والزراعة والبيئة في أفريقيا ، مجلة التمويل والتنمية ، يونية ١٩٩٢، لستر براون، مرجع ساين،ص٣٢.

[٦] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة د/ أحمد فواد بلبع، عالم المعرفة رقم (١٠٤) ص١٥٤.

- هـــناك ارتفـــاع ملحوظ في درجة حرارة الكون بفعل تزايد الغازات التي تحـــدث ظاهرة الاحترار وعلى رأسها ثاني أوكسيد الكربون، كما أن هناك استنزافاً لطبقة الأوزون بفعل زيادة تركيزات الكلور في الجو[١].
- وتأخذ ظاهرة التصحر في التوسع، ففي أفريقيا تتسع الصحراء سنوياً بمعدل ١٠٠/٦٠ مـــيل[٢]، ويقـــول جورج بورجستروم الخبير العالمي في الماء والغـــذاء لعـــل مساحة الصحارى التي خلقها الإنسان تبلغ أضعاف المرات المساحات المروية التي خلقها الإنسان في المائة سنة الأخيرة[٣]، ويقدر أن ٣٠ مليون كيلو متر مربع مهدد بالتصحر[٤].
- يـــتعرض ربع مجموع الأراضي المروية لانتشار الملوحة فيه، وما يقرب مـــن ١١% من سطح الأرض المغطى بالنباتات قد أصابه تدهور بدرجات مـــتفاوته، ويـــتراوح معدل تملح الأراضي المحصولية الخصبة بين مليون ومليون ونصف هكتار سنوياً.[٥]

---

[١] انطونـــي أ- تشرشل وروبرت ج. سوندرز، العالم النامي وارتفاع حرارة الأرض ، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ٩١.

[٢] تقرير التنمية ١٩٩٢، ص٧٥ وما بعدها، فرانكلين برل ، مرجع سابق،ص٥٠.

[٣] فرانكليـــن بـــرل، مرجع سابق، ص١٦٣، قارن دينيس غابور، الخروج عن عصر التبذير – التقرير الرابع لنادى روما، ترجمة عيسى عصفور، دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٢،ص٢٤١.

[٤] وهـــى نسبة تصل إلى خمس الأراضي الخصبة في العالم انظر : د/ إبراهيم حلمى عبد الرحمن، اقتصاديات البيئة والتنمية، معهد التخطيط القومي، ص٣٠ وما بعدها.

- د/ زين عبد المقصود ، مرجع سابق، ص١٣٧ وما بعدها.
- د/ عبد الحكيم الصعيدى، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الايماني، مرجع سابق ، ص٥٨ وما بعدها.
- لستر براون، مرجع سابق،ص٣٣

[٥] المرجع السابق.

- ويقـــول جـــاك كوســـتر : "المحيط هذه الأيام مريض، مريض جداً، ووفقاً لأحســـن تقديـــر فقـــد تلقصت إنتاجيته الكاملة في السنوات الخمس والعشرين الماضية من المخلوقات الكبيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٤٠%"[1].

هذه أمثلة بسيطة تكشف لنا عن بعض أبعاد مشكلة التدهور البيئي. ويحسن بـــنا أن نشير إلى بعض ما ذكرته اللجنة العالمية لحماية البيئة في تقريرها الشهير "مســـتقبلنا المشـــترك" حـــول مدى جسامة التدهور البيئي، ومن ذلك "وهناك أيضاً اتجاهات بيئية تهدد بتغيير كوكبنا تغييراً جذرياً، وتهدد بالخطر حياة العديد من أنواع الكائنات الحية بما في ذلك الجنس البشري، ففي كل سنة تتحول ستة ملايين هكتار من الأراضي الجافة المنتجة إلى صحراء لا جدوى منها، وخلال ثلاثة عقود يمكـــن أن تبلغ حجم المملكة العربية السعودية تقريباً، وهناك أكثر من أحد عشر مليون هكتار من الغابات تتحول إلى أرض زراعية من الدرجة الثانية، وفي أوروبا تقتل الأمطار الحامضية الغابات والبحيرات وتدمر التراث الفني المعماري للشعوب، وربما أدت إلى تحميض أجزاء هائلة من التربة بشكل غير قابل للإصلاح، ويؤدي حـــرق الوقـــود الأحفوري إلى نشر ثاني أوكسيد الكربون في الجو مما يتسبب في الـــزيادة التدريجية للحرارة في العالم ويحتمل أن يسمى "تأثير الدفيئة الزجاجية" الذي يمكن أن يؤدي في وقت مبكر من القرن القادم إلى زيادة في معدل الحرارة بصورة كافيـــة بما يكفل لتحويل مناطق الإنتاج الزراعي ورفع مستوى البحار وغرق المدن الســـاحلية وإحـــداث اضطرابات في الاقتصاديات القومية، وتهدد غازات صناعية أخـــرى باســـتنزاف الأوزون الذي يحمي الكرة الأرضية إلى الحد الذي يمكن أن تـــرتفع معـــه بشـــكل حـــاد عدد إصابات الناس والحيوانات بالسرطان، وتتعرض للاخـــتلال دورة الغـــذاء في المحيطات وتطرح الصناعة والزراعة مواد سامة في

[1] فرانكلين برل، مرجع سابق، ص١٦٩، قارن لستر براون، مرجع سابق، ص٣٤.

مكونـــات الـــدورة الغذائية للإنسان في طبقات المياه الباطنية إلى حد الذي يتجاوز إمكانية التطهير"[1]

هذه بعض الأمثلة على حجم التدهور الذي أصاب البيئة الطبيعية من جراء ســلوك الإنسان العدواني حيالها. فإذا ما يممنا وجوهنا شطر البيئة الاجتماعية فإننا نجدهـــا هـــي الأخرى قد عانت من عبث الإنسان فيها، لكن ذلك ليس محل اهتمام علمـــاء البيـــئة، رغم شدة مخاطره، ومن الواضح أن مدى التدهور هنا لا يخضع للمقاييـــس الكمية، وإنما هي معايير كيفية ونوعية في المقام الأول، ولا يخفي على ذي نظـــر مدى التدهور الذي حاق بالبيئة الثقافية والفكرية والسياسية بل ومنظومة القيم والمعتقدات.

آثار التدهور البيئي:

بعـــد هذه الإشارات السريعة إلى أهمية البيئة ومدى ما أصابها من تدهور نصـــل إلى المسألة الأخيرة في مطلبنا والتي قد تكون غايته، وهى مدى تأثير هذا الـــتدهور البيئـــي علـــى الإنســـان، ولسنا في حاجة إلى التذكير بتوافر العديد من الدراسات العلمية المتخصصة التي تتناول هذه القضية من أبعادها المختلفة، ومن ثم فإن مهمتنا هنا هي مجرد التذكير السريع ببعض تلك الآثار التي تضر الإنسان في صحته وفي اقتصاده وفي أمنه وفي أخلاقه وفي اجتماعياته وفي سعادته، وفي كلمة إنها تحيق بالإنسان في بقائه وفي رفاهيته العامة، وفيما يلي نبذة عن هذه المسألة.

(١) الآثـــار الصـــحية : يلحـــق تلوث البيئة أكبر الأذى والضرر بصحة الإنســـان، والصـــحة في حد ذاتها حاجة أساسية من حاجات الإنسان، بدونها يفقد الكثـــير من مقومات حياته، إضافة إلى أن تدهور الصحة له انعكاساته القوية على اقتصاديات الإنسان، إن تلوث المياه يتسبب في وفاة ثلاثة ملايين إنسان معظمهم من

---

[1] مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٢٧.

الأطفال سنوياً ، وكذلك فهو يولد نحواً من ٩٠٠ مليون حالة مرضية، ثم إن هناك تأثيراً غير مباشر لتلوث المياه على الصحة يتمثل في العديد من الجوانب التي منها تدمير مصايد الأسماك او تلوثها ومن ثم يفقد الإنسان مصدراً رئيساً للبروتين أو يحصل عليه ملوثاً . وتلوث الهواء داخل المدن وداخل المنازل في الريف هو الآخر يعرض ملايين الأفراد للأمراض. والهواء الملوث داخل المنازل يحدث حالات مرضية قد تصل إلى ٧٠٠ مليون حالة، والتربة الملوثة تنتج أغذية ملوثة من جهة، وتقل إنتاجيتها من جهة أخرى ، مما يتسبب في نقص الأغذية ، ومن ثم العديد من الأمراض[١]. وهكذا نجد لتلوث البيئة بصوره المختلفة تأثيراته الصحية المدمرة على الإنسان، فإذا ما أضفنا إلى ذلك تلوث البيئة الاجتماعية مثل المخدرات والزنا والشذوذ الجنسي ، وما يحدثه ذلك من أمراض فتاكة فإننا ندرك إلى مدى يحيق التدهور البيئي بصحة الإنسان.

(٢) الآثار الأمنية والسياسية : إن التدهور البيئي كما يلحق أبلغ الأضرار بصحة الإنسان فهو يفعل الفعل نفسه بأمن الإنسان واستقراره، وقد أكد العديد من التقارير والدراسات على أن التدهور البيئي يسبب العديد من التوترات والنزاعات السياسية، وغالباً ما تقع الصراعات الدولية التي تصل إلى حد الحروب بهدف السيطرة أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية ، لا سيما الطاقة والمياه والممرات البحرية.

وتتوقع هذه الدراسات تزايد حدة الصارعات الداخلية والإقليمية والدولية كلما زاد شح الموارد وتدهورت البيئة . ونحن نعيش اليوم ونشاهد ظاهرة النزوح الجماعي والهجرات الجماعية من البشر نتيجة ما يعانونه من تدهور بيئي[٢]،

---

[١] تقرير التنمية، ١٩٩٢ ، ص١٦ وما بعدها ص ٦٧ وما بعدها.

- شوقي البرغوثي وغى لى موانى، الري والتجدى البيئي، مجلة التمويل والتنمية يونية ١٩٩١.

[٢] اللجنة العالمية للبيئة، مرجع سابق، الفصل الحادي عشر.

ونضيف هنا تأثير التدهور البيئي الاجتماعي على اختلال الأمن وعدم استقراره وما يكلفه ذلك من الأعباء الباهظة المادية والبشرية.

(٣) الآثار الجمالية : تنبه الفكر الوضعي أخيراً وإن بدرجة غير كافية لما يحدثه التدهور البيئي من تأثير سلبي فيما يعرف بطيب الحياة، فالمناظر الرائعة الرائقة الطبيعية والاصطناعية والتمتع برؤيتها هي في حد ذاتها "قيمة" تجعل الحياة أكثر طيباً وبهجة، ومن الواضح أن التدهور البيئي يلحق الضرر بتلك العناصر والكائنات مثل البحيرات الجميلة والغابات والحدائق وبعض الميادين[1].

(٤) الآثار الاقتصادية : يمارس التدهور البيئي تأثيرات ضارة عديدة على الاقتصاد، ذلك أن البيئة الطبيعية هي المصدر الطبيعي للتنمية ، بل هي المصدر الطبيعي لبقاء الإنسان نفسه، ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن النشاط الاقتصادي يقوم على ركيزتي الأموال والإنسان، ومعنى ذلك أنه لا نشاط اقتصادي دون بيئة، وهكذا نجد التدهور البيئي يلحق الضرر بمقومات التنمية ، كما يلحق الضرر بأهدافها وغاياتها. وهناك العديد من الدراسات العلمية المختصة بتوضيح أثر التدهور البيئي على التنمية والاقتصاد.

الأمر الذي يعفينا من التتبع لهذه المشكلة والاقتصار على مجرد التذكر السريع بها، إن التدهور البيئي يسبب ارتفاع أثمان الأموال كلها بما فيها ما يعرف بالأموال الحرة، والتي لم يكن لها حتى وقت قريب في العرف الاقتصادي ثمن، فلقد أصبح للهواء النقي وللماء النقي بل ولأشعة الشمس ثمن، بل قد يصل الحال إلى

---

[1] تقرير التنمية ١٩٩٢ ص٦٣.

استحالة الحصول على ذلك مهما كانت القدرة على دفع الثمن[1]. وبدون الأموال الحرة لن نتمكن من إنتاج الأموال الاقتصادية ولا من الاستمتاع والاستفادة بها .

إن الأعباء الاقتصادية للتدهور البيئي يمكن تجميعها تحت إطار الأعباء والنفقات التي ترتبت على التدهور البيئي، مثل الذي تحدثه الصحة المتدهورة والتغيب عن العمل وتدني إنتاجية الأرض وغير ذلك، وكذلك نفقات علاج آثار هذه التدهور من معالجة للمياه وتنقية للهواء وعلاج الإنسان وإصلاح التربة ونفقات الإنتاج وأنماطه، وأخيراً نفقات وأعباء الوقاية من أجل منع التدهور أو تحجيمه[2]. إن التدهور يتسبب في ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة ، لا سيما أمام الدول النامية التي هي في حاجة ماسة إلى حشد وتخصيص مواردها لإنجاز التنمية ، فإذا بها مضطرة إلى تخصيص الشطر الكبير منها للأغراض البيئية.

كذلك فإن التدهور البيئي يؤثر سلبياً على التجارة الدولية ، وخاصة الدول النامية ، فيحد من صادراتها ، ومن ثم يعرقل من تنميتها، كما أنه يجلب لها مزيداً من التدهور البيئي حيث تقوم الدول المتقدمة بتوطين الصناعات الملوثة للبيئة في

---

[1] بل إن الدراسات لتثبت أن مئات الملايين من البشر لم تتمكن حتى الآن من اشباع احتياجاتها الأساسية من الماء والهواء.

J.J.. senec, op.cit.,٢٠-٢١. PP, 20 - 21.

[2] د/ السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئة والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة : ١٩٩٤، ص١٨ وما بعدها.

- شوقي البرغوثي، مرجع سابق.

تلك البلدان[1]. وهكذا فرض العنصر البيئي نفسه بقوة على التجارة الخارجية، حجماً وهيكلاً، كما فرض نفسه وبقوة على الاقتصاد السياسي وما يرتكز عليه من مقولات ومفاهـيم، وقد ظهر ذلك بوضوح في حسابات الناتج القومي ومعدلات نموه، وفي مبدأ التكلفة والعائد ، على المستوى الاجتماعي، وفي دراسات الجدوى[2].

وقد تعدى الأثر السلبي للتدهور البيئي على الجانب الاقتصادي إلى تدهور المـرافق والبنـية الأساسية من كباري وطرق وجسور وسواحل[3]. ثم إن التدهور البيئـي يُدنّى من جودة المنتجات ويضطرنا إلى استخدام مواد اصطناعية رخيصة الثمـن قلـيلة الجودة ، مما يقلل من العمر الاقتصادي للسلع[4]. ثم إن العالم النامي بوجـه خـاص فـي حاجة ماسة إلى الغذاء، والتدهور البيئي يلحق أبلغ الأضرار

---

[1] رونـالد ماكموران، الحاجة للتعاون بين المشتغلين بالاقتصاد الكلى والمشتغلين بشئون البيئة مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٥.

- د/ شـوقي دنيا، التنمية والبيئة – دراسة مقارنة، رابطة العالم الاسلامى، مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق جمادى ١٤١٤هـ ص٨٥.

- د/ محبوب الحق، ستار الفقر...، ترجمة احمد فؤاد بلبع، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٣٧ وما بعدها.

- د/ السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص٢٥ وما بعدها، تقرير التنمية ١٩٩٢،ص١٢٧،٨٩.

- بيتر يمونين، السياسات التجارية والبيئية، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

S.I. Rabin. T.T. Graham. Environment and Trade, N.N. allaheld osman & Co. Publishers, ١٩٨٢. 1982

[2] تقريـر التنمـية ١٩٩٢، ص٥١ وما بعدها، جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة د/كمال سلمان العافي، دار المريخ الرياض، ص٥٦٨ وما بعدها.

[3] تقرير التنمية ١٩٩٢،ص١٢٥ وما بعدها.

[4] د/ شوقي دنيا، مرجع سابق، ص٨٤.

بالـــزراعة من أكثر من ناحية وكذلك بالصيد[1]، كما أن التدهور البيئي الحضري يلحق أبلغ الأضرار بالنشاط الاقتصادي ، لا من حيث تأثيره السلبي في قوة العمل حجمـــاً وكفـــاءة فقط وإنما أيضاً من حيث إضاعة الوقت الكبير في الوصول إلى أماكن العمل، ومن المعروف أن الوقت اليوم من أثمن عناصر الإنتاج[2].

---

[1] تقرير التنمية ١٩٩٢،ص٧٥.

[2] مالكولم واخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، ص٤٢٠، مايكل كوهين، المدن الكبرى والبيئة، مجلة التمويل، يونيه٩٣، تقرير التنمية ٩٢، ص٧٢،ص١٢٧.

المطلب الثالث : عوامل التدهور البيئي

بعد أن ألممنا في المطلب السابق بأهمية البيئة ، وبالتدهور الذي لحق بها ، وبتأثير هذا التدهور على الإنسان يرد تساؤل على درجة كبيرة من الأهمية يتعلق بعوامل وأسباب ومصادر هذا التدهور البيئي، وقد سلم الفكر الوضعي بأن الإنسان هو مصدر هذا التدهور، ومن قبل بين الإسلام ذلك بوضوح، ومن المعروف أنه في مجال البحوث العلمية تخضع المسائل والقضايا للتحليل الدقيق، حتى نصل بقدر الإمكان إلى جذور المشكلة ، ومن ثم تشخيصها الجيد ، ثم ننصرف إلى مرحلة العلاج القائم على هذا التشخيص الدقيق فيكون علاجاً ناجعاً .

معنى ذلك كله أنه مع التسليم المطلق بأن مصدر المشكلات البيئية هو الإنسان فإن ذلك بمفرده لا يكفي، فنحن في حاجة إلى تحليل هذه القضية، فمن المسئول عن ذلك في الإنسان، هل هي عقيدته وثقافته، أم هي معارفه وعلومه؟ أم هي اقتصادياته واجتماعياته، أم هي كل ذلك؟ إن دراسة كل جانب من تلك الجوانب على حدة للتعرف على مدى مساهمته في هذا التدهور البيئي أمر أساسي، مع التسليم بتداخل تلك الأبعاد وعدم انفصالها عن بعضها انفصالاً كاملاً، إن المسألة في التحليل الأخير ترجع إلى أن الإنسان يمارس سلوكاً سلبياً على البيئة يلحق بها التدهور، والسلوك الإنساني محصلة العديد من الدوافع والغايات والمحددات، أو بعبارة أخرى هو دالة في العديد من العوامل، ومن ثم فنحن نريد التعرف على تلك العوامل عاملاً عاملاً ، وعدم الاكتفاء بالحكم الإجمالي. وفيما يلي كلمة موجزة عن بعض هذه العوامل.

العامل العقيدى [1] والثقافي :

لا نبالغ إن قلنا إن هذا العامل هو الجذر الغائر لكل ما عداه من عوامل، ومن ثم تبدو مفارقة مذهلة في أنه رغم ضخامة دوره وضلاعته في الاعتداء على

---

[1] نحن نعلم أن النسب إلى عقيدة عقدى وليس عقيدى، ولكنا آثرنا (عقيدى) لكونه أبين وأوضح في الدلالة.

البيئة فإنه لم يلق عناية تذكر من علماء البيئة، ولم يصوب إليه المفكرون أنظارهم، اللهم إلا قلة منهم لم يكن لصوتهم الصدى الواضح وسط هدير الحياة المادية الطاغية، خاصة وأن مواقف هذه القلة لم تقم على دراسات تحليلية مفصلة، وإنما جاءت في شكل إدانة بعبارات عامة لا يلتفت إليها كثيراً في عصرنا الحاضر، ولب المسألة يكمن في عدم وجود عقيدة الإيمان الحقيقي بالله الذي خلق كلاً من الإنسان والبيئة بنظام معين لكل منهما، ولعلاقة كل منهما بالآخر، ولتحقيق وظائف ومهام محددة. وبغيبة هذه العقيدة تختل تماماً علاقة الإنسان بالبيئة في معظم الحالات، حيث تخضع لمدى توفر القوة لكل طرف إزاء الطرف الآخر، فتتأرجح العلاقة بين العبودية والتأله، وبين السلبية والصراع[1]، وفي كل جنوح واعتداء، وفي كل إضرار بالبيئة والإنسان معاً، وقد استهوت علاقة الإنسان بالبيئة العديد من العلماء والفلاسفة عبر العصور، وخلاصة رصدهم لهذه العلاقة تمخضت عن ثلاث مدارس، مدرسة الحتمية أو الجبرية التي تذهب إلى أن للبيئة الكلمة العليا في تشكيل هذه العلاقة ، فالإنسان ابن بيئته يدور معها حيث دارت، هي التي تشكله كما تريد، ويخضع لها خضوع العبد للإله، وفي مقابل هذه المدرسة جاءت مدرسة الإمكانية ، التي تعطى للإنسان الوزن الأكبر في صياغة وتشكيل هذه العلاقة، له أن يخضع البيئة بل ويقهرها ويستذلها ويتأله عليها، وأخيراً كانت المدرسة التوفيقية ، التي تذهب إلى أن العلاقة تتشكل من خلال دور فعال لكل منهما، فالتأثير متبادل بين

---

[1] وقد عبر عن ذلك تعبيراً جيداً رينيه دوبو إذا يقول : "والجذور العميقة للقلق موجودة في البنية النفسية للفرد، كل فرد من أفراد هذه المجتمعات .. وبما أن فكرة الإله كانت ترمز لوحدة الكون بمجموعة الخلق والمخلوقات لذلك يبقى الإنسان الآن بدونها كسفينة بلا مرساة لا قرار له، والبحث عن معنى، وصياغة مفاهيم جديدة لكلمة "الله" والإنسان ربما يكون أفضل ما يجب أن ينشغل به الآن في عصر القلق والغربة النفسية "انظر إنسانية الإنسان، مرجع سابق، ص١٢.

الطرفيـــن، وليس ذا اتجاه واحد من طرف للآخر[1] وما يؤسف له أنه منذ سيطرت وهيمنـــت الحضارة الغربية على العالم فقد صاغت العلاقة "الإنسابيئية" على أساس تأله الإنسان على البيئة، وقد ترتب على ذلك ما ترتب من قهر واغتصاب للبيئة[2].

ولنســـتمع لبعض علماء الغرب وهو يصور لنا هذه العلاقة، يقول أريك فروم : "إن علاقـــة الـــناس بالطبيعة اتسمت بالعداء الألد، فنحن من نزوات الطبيعة، ظروف وجودنـــا تجعلـــنا جزءاً منها وموهبة العقل تجعلنا نتفوق ونعلو عليها، ومن ثم فقد حاولنا أن نحل معضلة وجودنا بنبذ رؤية الخلاص المتمثلة في الانسجام بين الجنس البشري والطبيعة، واتجهنا نحو إخضاعها وقهرها وتحويلها لخدمة أغراضنا ، إلى أن أصبح هذا القهر مرادافاً لتدمير الطبيعة، إن روح العداء والإخضاع أعمتنا عن حقـــيقة أن للموارد الطبيعة حدوداً يمكن أن تنفذ، وأنه سيأتي اليوم الذي سترد فيه الطبـــيعة على جشع الإنسان، إن المجتمع الصناعي يحتقر الطبيعة ويحتقر كل ما ليس من صنع الآلة[3]، ويقول دوبو : "لن نستطيع تغيير العالم ما لم نبعد عن ذهننا الجماعـــي الفكـــرة القائلة : إن أهداف الإنسان هي قهر الطبيعة وإخضاعها للفعل الإنســـاني"[4]، وقـــد أثبت الأمريكي المؤرخ رايلي أن الثقافة اليهودية – المسيحية والتي هي أساس الثقافة الغربية الحديثة تقف موقف العداء تجاه البيئة الطبيعية[5].

---

(1) د/حســـن نجـــم وآخرون، الإنسان والبيئة ، الكويت: دار البحوث العلمية، ص٦٩، د/ زين عبد المقصود، مرجع سابق ، ص٩ وما بعدها.

(2) ايان ج. سيمونز، مرجع سابق، ص٢٤٩ وما بعدها

(3) انظر الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعيد زهران، عالم المعرفة (١٤٠) ص٢٦، قارن ايان ج. سيمرنز، مـــرجع ســـابق، ص ٢٤٨ ومـــا بعدهـــا، ميزار وفيك وبسبتيل، البشرية في مفترق الطرق، ترجمة د/ حسين عمر، مكتبات عكاظ ، جدة، ١٩٨٣، ص٥٤ وما بعدها.

(4) مرجع سابق،ص٣٩.

(5) انظر الغرب والعالم، ترجمة د/ عبد الوهاب المسيرى، عالم المعرفة، الكويت : (٩٧) ج٢ ص٣٢، ص١٥٤.

وإذا أردنا أن تعرف قدراً من حقيقة دور هذا العامل فعلينا أن ننظر إلى آثاره في العوامل الأخرى الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ هو الذي يحدد غاياتها ومساراتها وضوابطها، وبغير تحديد صحيح لتلك الجوانب تصبح تلك التصرفات كالحصان الجامح، فتكها بالإنسان وبالبيئة أعظم بكثير من نفعها[1].

ومع هذا كله فإن الفكر الغربي لم يقدم العلاج الناجح الذي يزيل هذه المرض العضال المتمثل في المعتقدات والثقافات الغربية حيال البيئة، وغاية ما وصل إليه مؤلف لا مع مثل دوبو قوله "ولن نستطيع تغيير أساليبنا ما لم نتبن أخلاقاً اجتماعية جديدة، بل دينا اجتماعياً جديداً، ومهما كان شكل هذا الدين الجديد يجب أن يكون أساسه تناسق وتوافق وانسجام بين الإنسان والطبيعة، بدل الميل المتهور المندفع نحول الإخضاع والسيطرة"[2] يا أ لله .. يتطلع الغرب إلى دين اجتماعي جديد يوفر الانسجام بين الإنسان والبيئة، أليس في الإسلام ما يحقق كل ذلك وزيادة؟ ألم يقدم الإسلام نظاماً كاملاً متكاملاً للكون والمخلوقات جميعاً؟ وألم يحدد بدقة فائقة طبيعة العلاقات التي ينبغي أن تسود بين أنواع المخلوقات جميعها؟ ألم يربطها جميعاً برباط وحيد هو العبودية لخالق واحد؟ ألم يحدد بوضوح قاطع مركز الإنسان في الكون ومهمته فيه؟ ألم ينط به خلافة الأرض لعمرانها والمحافظة عليها؟ ألم يحدد له بكل دقة أهمية الأرض بالنسبة له[3]؟ أى دين بعد هذا كله يريده الغرب؟ وما الذي يبغي تحقيقه أكثر مما قدمه الإسلام في هذا المجال؟ ومما يثير الانتباه أن هذا الكتاب "إنسانية الإنسان" رغم أهميته ورغم ذكره الصريح لكل من اليهودية والمسيحية فإنه لم يذكر كلمة الإسلام ولو مرة واحدة، ما سر ذلك؟ لا أظن أنه الجهل، والأقرب أن يكون تعصباً واستعلاء، مع أن منطق العقل الذي يحكمونه

---

(1) الخروج من عصر التبذير ص٩، مرجع سابق

(2) انسانية الإنسان، ص٣٩، ونفس النغمة يرددها التقرير الرابع إلى نادى روما، الخروج من عهد التبذير ص ٢١،٢٢.

(3) سوف نعود إلى ذلك مفصلا في القسم الثاني من البحث.

فـــي كـــل شئ يشير إلى الاستفادة من كل ما قدمه الإسلام في هذا المجال لـــ ل الدنـــيا التي هي أكبر همهم، وعلى أية حال فإنه لإيجابى أن تصدر صيحات إنذار غربية محذرة مما يمكن أن يحدث للبشرية من كوارث، وتصر على أن تجنب ذلك وهين تغييرات أساسية في قيم البشر واتجاهاتهم، أو بعبارة أخرى في ظهور أخلاق جديدة واتخاذ موقف جديد تجاه الطبيعة. فلعل هذه الصيحات بتراكمها تحدث الأثر المـــرجو في توجيه الجهود نحو تبني نظرة جديدة حيال الكون، تنبع من شخصية إنسانية مغايرة للشخصية الحالية، وأعتقد أننا – معشر علماء المسلمين – علينا أن نـــؤازر وندعـــم من هذه التيارات الفكرية من خلال تقديم النموذج الجيد للشخصية الإنسانية التي يصنعها الإسلام.

العامل الاقتصادي والاجتماعي :

يكاد يكون من المتفق عليه أن العامل الاقتصادي والاجتماعي يعد المسئول الأول عـــن الـــتدهور البيئي. وسوف ندرس هذا العامل من الجوانب التالية : النمو الاقتصادي والتخلف الاقتصادي "الفقر" والتزايد السكاني والإسراف والتبذير، وهي كلها كما هو ظاهر جوانب متداخلة متشاجرة.

(١) النمو الاقتصادي[١] :

إن مـــا حدث من نمو اقتصادي في الدول المتقدمة اقتصادياً كانت له آثاره الإيجابية على البيئة، وإلا ما ظنك لو كان العالم اليوم كله متخلفاً اقتصادياً ماذا كان حال البيئة؟؟ إن النمو الاقتصادي حسن الكثير من مظاهر البيئة وحافظ على العديد مـــن عناصرها، وما يؤخذ عليه أنه كان بوسعه أن يتلافى الكثير من المضار التي ألحقها بالبيئة لو رشد أهدافه ووسائله وسياساته، بلّ لقد كان بوسعه أن يحسن البيئة، وبذلك ينجز للإنسان غايتيه معاً، التنمية والنوعية البيئية الجيدة.

ومهما يكن من أمر فإنه باعتراف معظم الخبراء إن ليم يكن كلهم فإن النمو الاقتصـــادي الـــذي حـــدث قـــد ألحق بالبيئة أضراراً عديدة، ويرجع الخبراء ذلك الإضـــرار إلى سمات وخصائص طبعت نموذج النمو بطابع يعادى البيئة أكثر من أن يحابيها أو على الأقل ينصفها، ومن ذلك ما شاع في الأدب الإنمائي من أن النمو الاقتصـــادي يعـــتمد كلية على الإنسان، فهو الوسيلة وهو الغاية وهو كل شئ في العملـــية التـــنموية، ومـــا على البيئة إلا الاستجابة والطاعة العمياء لكل ما يريده الإنســـان، ومـــن الواضح أن صدق هذا الفهم وتلك المقولة هو جزئي وليس كلياً، فالبيـــئة عنصـــر أساســـي وفعال في عملية التنمية، وبالتالي فهي جديرة بالحماية

---

[١] لمزيد من المعرفة يراجع :

تقريـــر التنمية ١٩٩٢، ص٥٣ وما بعدها، د/شوقي دنيا، التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص٥٢ وما بعدها، آندرو ســـيتر، تسخير البيئة لأغراض التنمية، مجلة التمويل، سبتمبر ١٩٩٢، موريس غورنييه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العـــالم، تـــرجمة سليم مكسور، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، محبوب الحق، مرجع سابق، ص١٣٥، د. السيد عـــبد الخالق، مرجع سابق، ص٧ وما بعدها، د/محمد عوض الله، مرجع سابق، ص٥٧، جون د/ شيلينغ، تاملات في الديوان والبيئة، مجلة التمويل، يونيه ١٩٩٢.

J.J senec, op cit., pp. ١٣٩-١٧٦.

لســـتر ثارو، الصراع على القمة، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة، علم المؤتة (٢٢٠٤ ١٩٩٥ ص٢٦٧ وما بعدها (مهم)

والـــرعاية والاهـــتمام، ومن ذلك أيضاً ما ترسخ لفترات طويلة من أن العلاقة بين **الـــنمو والبيـــئة هي علاقة تبادل وتعارض (Trade off) فإما هذا وإما تلك، وقد** انحـــاز الإنسان الغربي ناحية النمو لأنه يحقق له مطالبه العاجله من جهة ، ولأنه آمن بأن النمو إذا ما أنجز فسرعان ما تزول المشكلات البيئية من جهة أخرى.

وأخـــيراً فقـــد قام النمو على أساس أن الموارد الطبيعية وفيرة وتفوق كل طلب عليها، لا سيما منها ما يعرف بالأموال الحرة مثل الماء والهواء، الأمر الذي وتسبب الباريا من الناحية الفنية، ومما يؤسف له أن كل هذه الفرضيات كانت خاطئة للنظم والأنساق البيئية مرجعية من منظورين للتنمية: الإنسان والبيئة ، وكما أسلفنا [illegible] ثبـــت أن العلاقة بين التنمية والبيئة في منظورها الصحيح علاقة تداخل وتعـــ وليـــست علاقة تبادل وتعارض، ليس الحماية الكافية للبيئة تعتبر التنمية ، وبغير التنمـــية تنهار الحماية والمحافظة الاختيارية للبيئة، فلا تنمية إلا بموارد، والموارد عنصر من البيئة، فإذا دمرت أو لوثت فعلى أي شئ تقوم التنمية؟

ومن ناحية أخرى فإن البيئة النظيفة تحتاج العلم والتكنولوجيا ورأس المال، وكل ذلك رهن بتحقيق التنمية، وأخيراً فإن افتراض توفر الموارد لإشباع كل رغبة لدى الإنسان هو افتراض خاطئ، فالطلب البشري من الموارد من معادن ومياه وطبيعة أو والهواء النقي لهو يزداد تلقائيا على نحو [illegible]

وعلـــى صعيد الغايات والأهداف نجد الأثر السلبي للنمو على البيئة حيث تمحورت حول الإكثار اللامحدود من السلع والمقتنيات، حتى لقد قيل بحق إنه نمو للأشـــياء وليس نمواً للإنسان، أو هو نمو لذات النمو. وفي ذلك يصرح رينيه دوبو "كـــل المجـــتمعات المـــتأثرة بمدنية الغرب تتبع" تواره التنمية "كعقيدة، وتقول هذه التوراة أنتجوا أكثر لكي تستهلكوا أكثر ثم لكي تنتجوا أكثر، ولا يحتاج الإنسان أن يكـــون عالم اجتماع حتى يدرك أن هذه فلسفة مريضة مجنونة"[1] كما يقول : "نحن

---

[1] إنسانية الإنسان، ص٢٢٩ مرجع سابق.

لا نـــتردد في تخريب بيئتنا وصلاتنا الإنسانية من أجل القدرة على امتلاك السلطة والمال"[١]. ويقول المؤرخ البريطاني الشهير توينبى : "إن إنسان الغرب قد عرض نفسه لخطر خسران ذاته حين كرسي جهود لزيادة رخائه المادي"[٢]

وممـــا يؤســـف له أن معـــيار التقدم الاقتصادي تمثل أساساً في دخل الفرد المتوسط وفي معدل نمو الناتج القومي، ومعني ذلك أنه كلما زاد دخل الفرد، و كلما زاد معدل نمو الناتج القومي كلما كان المتجمع أكثر تقدماً، إن هذا المعيار في حاجة إلى تهذيب وتعديل جوهرى، وإلا فهو بذاته يمكن أن يكون معياراً للتدهور البيئي، فكلما حقق التقدم هنا حقق التدهور هناك[٣].

وأخيراً فإن النمو الاقتصادي قد تم من خلال منهج استقطابي انفرادى، إما المشـــروع الخـــاص وأمـــا المشـــروع العام. وقد ثار جدل عارم بين أنصار هذا وأنصار ذاك حول أيهما أكثر إضراراً وتلويثاً للبيئة[٤].

والحـــق الـــذي أكـــده الواقع أن كليهما أسهم بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى في التدهور البيئي وإن اختلفت الاعتبارات والحيثيات، ومن ثم فكلاهما في حاجة إلى إصلاح وعلاج .

---

[١] نفس المصدر، ص٣٦، قارن فرانسيس موراليه وجوزيف كوكينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة) عالم المعرفة، الكويت (٦٤) ص٣٩٧.

[٢] انظر مختصر التاريخ، ترجمة فؤاد شبل، القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر، ج٤ ص٢٢٣، د/ محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدى عادل، ترجمة سيد سكر، نشر المعهد العالمى للفكر الإسلامي، ص٢٩.

J.J. Senec & M.K. Toussing, op cit., p. ١٣٩ FF.

[٣] انظر اللجنة العالمية، مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٢٥٠.

[٤] لمعـــرفة موسعة انظر : رايلى، مرجع سابق، ص٣٢٢،١٤٩، اللجنة العالمية، مرجع سابق، ص٢٩، د.إسماعيل صـــبرى، نحـــو نظـــام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ص١٤٩ وما بعدها، د/ فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، غورون هيوز ، تنظيف البيئة في أوروبا الشرقية، مجلة التمويل ، سبتمبر ١٩٩٢.

(٢) التخلف الاقتصادي :

مـــن المهـــم الإشـــارة إلى ما جرى من حوارات ومجادلات حادة وعنيفة وصـــلت في بعض الحالات إلى حد الهرطقة والمهاترة بين اقتصادي العالم المتقدم واقتصادي العالم المتخلف حول من المسئول عن التدهور البيئي، التقدم الاقتصادي أم الـــتخلف؟ كـــل طرف يرمى الطرف الأخر بالمسئولية ، وفي خضم ذلك تاهت الحقيقة وتضاءل العمل الفعال، والآن تحسن الموقف إلى حد كبير وأدرك الكل " أن الجمـــيع مســـئول عن التدهور البيئي[١]، ومما لا شك فيه أن للتخلف وطأته الثقيلة علـــى البيئة، ويوم يجد الإنسان نفسه أمام خيار إشباع الحاجة الأساسية العاجلة أو الاحـــتفاظ ببيـــئة نظـــيفة ذات نوعية جيدة فلا شك أنه سينحاز إلى إشباع حاجاته الأساسية[٢]، إن الفقر يشدد الضغط على البيئة ويجبر الناس على الاستخدام قصير الأجـــل للموارد، كما يجبرهم على إحداث المزيد من التلوث والاستنزاف، وأحياناً يضطرهم إلى ترك البيئة معطلة.

ومعـــنى هـــذا أن هناك ما يعرف بتلوث التخلف ، كما أن هناك ما يعرف بـــتلوث النمو، ومع ذلك فإنه من باب الموضوعية الاعتراف بأن اعتداءات التخلف على البيئة ليست عدوانية ، وإنما هي في الحقيقة اضطرارية ، لكن اعتداءات النمو هـــو اعتداءات عدوانية مقصودة ومتعمدة لم تحمل عليها الضرورة وبالوسع تجنب الكثـــير مـــنها، يضاف إلى ذلك أن الكثير من المشكلات البيئية في العالم المتخلف منشـــؤها العـــالم المتقدم، فمثلا مشكلة استنزاف الموارد وتدهور التربة ترجع في المقـــام الأول إلى ممارسات الشركات عابرة القارات[٣]، كذلك نجد جانباً كبيراً من

---

[١] اللجـــنة العالمـــية، مستقبلنا المشترك، ص٦٣ وما بعدها، موريس غورنيه، مرجع سابق، ص٧٦ وما بعدها، جاك لـــوب، مـــرجع ســـابق، ص١٥٦، موراليه ، مرجع سابق، ص٤٨ وما عبدها، تقرير التنمية ٩٢، ص٢٠، محبوب الحق، ص١٤٨ وما بعدها، د/ رمزى زكى، المشكلة السكانية، عالم المعرفة (٨٤) ص١٢٧ وما بعدها.

[٢] محبوب الحق ، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٣] لعرض مثير للغية يراجع موراليه، مرجع سابق، ص٤٨-٦٣.

تلـوث سواحل وبحار الدول النامية وأراضيها راجع إلى قيام الدول الكبرى بطرح نفاياتهـا في تلك البقاع ، وتوطين شركاتها الملوثة للبيئة فيها، وهكذا يجب التمييز بيـن اغتيال البيئة في العالم المتخلف وبين كون التخلف هو القائم بذلك، وقد رفع مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (١٩٧٢) شعار "إن الفقر أكبر ملوث للبيئة" وفي رأي أن فـي هـذا القول جنوحاً كبيراً، فتلوث النمو لا يقل حجماً ولا خطورة عن تلوث الفقر من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفقر نفسه هو بذاته مظهر من مظاهر الـتدهور البيئي، والفقراء وإن أسهموا في الاعتداء على البيئة فهم بالدرجة الأولي ضـحايا هـذا التدهور[١]، والمنهج الصائب هو علاج مشكلة الفقر إن أردنا علاجاً جزئـياً لمشـكلة البيـئة، أما ترك الفقر يجثم على الصدور والجرى وراء علاج التدهور البيئي فهو مسلك عقيم.

(٣) الكثرة السكانية[٢]:

هذا العنصر ليس ببعيد عما سبق لكنه انفرد لأهميته وكثرة ما دار حوله من جـدال، فالسـهام موجهة له على مستوى الدول المتقدمة بل وعلى مستوى الدول المـتخلفة، الجمـيع يدينـه، والجمـيع يصرح بأن علاج هذا العنصر هو المدخل الصـحيح لعـلاج المشكلات البيئية، والحق أن لهذا العنصر إسهاماً في المشكلات البيئـية وخاصـة مـنها المشكلات المحلية والإقليمية، لكنه من الحق أيضاً وربما بدرجة أعلى أن الانفجار الاستهلاكي في العالم المتقدم اقتصادياً هو أكبر بكثير في آثـاره البيئـية المدمرة، وإذن فالمطالبة بالحد من هذا الانفجار أولى بالاهتمام من المطالبة بالحد من الانفجار السكاني، إن استهلاك الفرد في العالم المتقدم يصل إلى

---

[١] تقريـر التنمية، ١٩٩٢،ص٦٦،ستيفن مينك،الفقر والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٣، د/ عبد الله الصعيدى، الاقتصاد والبيئة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص٢٥.

[٢] انظر بول كيندى، مرجع سابق، ص٣٧ وما بعدها.

J.J. senec, op cit., pp. ٣,٤-٣,٧. 304-370

إثنـــي عشـــر ضعفاً من استهلاك الفرد في الدول النامية في العديد من الموارد[١]. وهذه شهادة البروفسورة جين ميرفى ، مركز جامعة هارفارد للدراسة السكانية "لقد اهتم مالتس بالفقر المتزايد الذي يمكن أن يولده النمو السكاني غير المحدود، أما أنا فأنظـــر إلـــى العالم المتقدم حيث الأغنياء يستخدمون مساحات أوسع من الأرض، ويستهلكون أكثر من كل مصدر طبيعي، كما أنهم يزعجون البيئة أكثر، فهم يلوثون كل يوم مساحات أكبر من الأرض والهواء والماء كيماوياً وحرارياً وإشعاعياً أكثر ممـــا يفعـــل الفقـــراء، ومن ثم يمكن القول بأن الحاجة ملحة إلى ضبط زيادة عدد الأغنـــياء أكـــثر مما هي ملحة لضبط عدد الفقراء"[٢]، وفي النهاية نحن لا ننكر ما للكـــثرة السكانية من ضغط قد يكون ثقيلاً على البيئة، لكننا في نفس الوقت نتساءل عـــن أسباب هذه الكثرة، ومهما قيل هنا فلن نتجاهل عامل الفقر ذاته، وهذا العامل فـــي تحليله الدقيق يرجع إلى فساد الأنظمة القائمة السياسية والاقتصادية أكثر مما يـــرجع إلـــى ندرة الموارد، إننا بذلك نضع بأيدينا على المفتاح الصحيح لعلاج هذه المشكلة.

(٤) الإسراف :

سلوك اقتصادي منحرف له جذوره ودوافعه الاجتماعية والثقافية يتمثل في اقتـــناء الفرد واستهلاكه أكثر بكثير مما هو في حاجة حقيقية إليه، وقد وصل الحال فـــي أيامنا هذه إلى درجة من الحدة تصل إلى اعتبار الاستهلاك والمزيد منه قيمة

---

(١) B. ward & R.Dulos, Only One Earth, W.W. Norton, N. york : ١٩٧٢,pp. ٧-١١.

- وقـــد صرح موريس مسترونج مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن المواطن الواحد في بلد صناعى متقدم يستهلك فـــي ســـتة أشـــهر مـــن الطاقة والموارد الخام ما يكفي المواطن في بلد نام طوال حياته كلها، انظر فرانلكين برل، الجوع.. ، ص ١٨٧، فارن الخروج من عصر التبذير، ص٢٢٣.

(٢) فرانلكين برل، الجوع ... مرجع سابق، ص٢٢.

عليا، بل إن النظام الاقتصادي الرأسمالي أصبح وصف بأنه خلق المجتمع الاستهلاكي، ويعترف التقرير الرابع إلى نادى روما قائلاً : "إن مجتمعنا الصناعي الاستهلاكي قد استغل دونما رويَّة الموارد المعدنية غير القابلة للتجديد السهلة المنال، وخرب مساحات من الأرض واسعة كانت من قبل خصبة، وبتلوثينا الهواء والماء عرضنا الحياة للخطر وقتلناها في أكثر من مكان"[1].

ويصف شوماخر وهو اقتصادي غربي شهير النظام الاجتماعي المهيمن اليوم قائلاً: "إن نظامنا الاجتماعي الراهن يجعل منا كائنات مريضة، وأننا مندفعون نحو كارثة اقتصادية ما لم يغير نظامنا الاجتماعي تغييراً جذرياً"[2]، هذا المجتمع الاستهلاكي يدين بقانون أساسي مضمونه "أنا موجود بقدر ما أملك وما استهلك ". إن مظاهر الإسراف في المجتمع الاستهلاكي المعاصر لا تقف عند حد الإسراف الاستهلاكي بل تتعداه إلى الإسراف الإنتاجي – إن جاز التعبير – إسراف متزايد في استخدام الموارد وعناصر الإنتاج[3]، ثم إنه لم يقف عند حد كثرة المقتنيات دون ما فائدة حقيقة بل تجاوز ذلك إلى السرعة المذهلة في تغيير هذه المقتنيات وإحلال غيرها – شكلاً – محلها، وقد صدق فروم عندما عبر عن ذلك قائلاً : "في تلك الأيام – يقصد في القرن التاسع عشر – كان كل شئ يقتنى يصبح موضع رعاية ويعتني به، ويستخدم إلى آخر حدود الاستخدام، كانت الأشياء تشترى ليحافظ عليها، وإذا كان لنا أن نختار للقرن التاسع عشر شعاراً فربما يكون هو : (ما أجمل القديم) أما اليوم فإننا نشهد تأكيداً دائماً على الاستهلاك، لا على الحفظ، أصبحت الأشياء تشترى لكي ترمي، فأياً كان الشيء الذي يشترى، سيارة أو ملابس أو آلة من أي نوع فإن الشخص سرعان ما يمل منه، ويصبح تواقاً للتخلص من القديم وشراء

---

[1] دنيس غابور ، الخروج من عصر التبذير، مرجع سابق، ص٢٠.

[2] إريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، مرجع سابق، ص٢٨.

[3] لمعرفة مفصلة بأبعاد التبذير في المجال الانتاجى أنظر الخروج من عصر التبذير، صفحات عديدة منها ص ٢٩٣، وما بعدها.

آخـــر موديـــل، وتصبح الدورة كالآتي: الحصول على الشيء ملكية قصيرة الأجل واســـتخدام عابر، رمي الشيء والتخلص منه، الحصول على شئ جديد، وتلك هي الدائرة الخبيثة دائرة الاستهلاك – الشراء"[1].

ومما يدعو للأسى والحزن أن الدولة المهيمنة اليوم على العالم والتي تعمل بكل جبروتها على خضوع العالم لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي دولة باعـــتراف الغربييـــن أنفسهم بلغت الذورة في الإسراف وتدمير الموارد والطاقات. والإحصـــائيات الموثوقـــة تطفـــح بتوضيح أبعاد هذه المأساة، وهذا ما جعل رئيس فرنســـا الأســـبق ديستان يقول متعجباً : "تصور يا وزير المال كيف ستكون حالة الـــتلوث العالمـــي – وكـــذا استنزاف الموارد – لو أن مستوى استهلاك الصينيين والهنود كان مساوياً لمستوي الاستهلاك لدى الأمريكيين"[2] ويصرح دينيس غابور بـــأن تعميم نظام الولايات المتحدة الغذائي على العالم بأسره سيتطلب زيادة الإنتاج الغذائـــي بمقـــدار ٤٠٠%!![3] ناهيك عن النظام الاستهلاكي ككل، ويصل إلى هذه النتيجة "يبرو أن البتذير كأنه نتيجة ملازمة لمميزات عصرنا الاقتصادية والثقافية، فلكي تحقق البشرية مزيداً من التقدم عليها أن تخرج من عصر التبذير"[4].

ويصـــرح أحدهـــم قـــائلاً : "إننا نمثل حضارة تبذير ضالة، لقد عشنا في أوروبا الغربية منذ حروب الانفجار الصناعي والمدني في بداية القرن التاسع عشر في مجتمع يسرف في التبذير في كل شئ"[5].

---

[1] الإنســـان بيـــن الجوهـــر والمظهر، مرجع سابق، ص٧٤، قارن د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، ص١٥١ وما بعدها.

[2] موريس غورنييه، العالم الثالث ...، مرجع اسبق، ص٢٤.

[3] الخروج من عصر التبذير، مرجع سابق، ص٢٣٣. قارن روبرت لي. هيلبروز، كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية، ترجمة د. راشد البرادوى، مكتبة الوعى العرب، القهرة : ص٢٢ وما بعدها.

[4] نفس المصدر، ص٢٩٥.

[5] التلوث، ترجمة نادية القباني، القاهرة : ١٩٧٧م.

المطلب الرابع : **الفكر الوضعي وحماية البيئة**

في ظل الشعور المتزايد بجسامة المضار المترتبة على تدهور البيئة هبَّ العديد من الجهات والمنظمات وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة بدراسة هذه المشكلة وتقديم ما تراه من طرق ووسائل لحماية البيئة، وقد تنوعت المداخل والاجتهادات تبعاً لتنوع التخصصات من جهة ولتنوع مظاهر التدهور البيئي من جهة ثانية، ولتعدد عوامله من جهة ثالثة، ولتغير وتباين المشكلات البيئية من دولة لأخرى من جهة رابعة.

وبالطبع فلسنا هنا في مجال البحث المفصل المسهب لهذه القضية، لكن الذي نركز عليه هو خلاصة الآراء والمواقف وما يمكن ملاحظته حولها.

عرض مجمل وسريع لمرئيات الفكر الوضعي حيال حماية البيئة :

هناك تيار قوى يركز على مشكلة الانفجار السكاني في الدول النامية، مؤكداً على أنه لا جدوى من أي جهد يبذل لحماية البيئة في ظل وجود هذه الظاهرة، ومن ثم فإن علاج مشكلة الانفجار السكاني متطلب ضروري لإمكانية وقف التدهور البيئي. بينما يرى الكثير من الكتاب أن هذا العامل لا يمثل تهديداً عالمياً للبيئة، وإنما يقتصر أثره السلبي على البيئة المحلية ، كما أن تهديده أقل بكثير من تهديد غيره، ثم إن علاجه الفعال هو الذي لا ينصرف مباشرة إلى تقليل حجم السكان من خلال ما يعرف بتنظيم النسل، وإنما مواجهته الفعالة تتمثل في علاج جذوره وهي مشكلة الفقر والتخلف، ويوم يقضى على هذه الجذور ستزول تلقائياً هذه الظاهرة.

وهناك من يرى أن العلاج يرتكز على قاعدتين، علاج المشكلة السكانية من جهة وعلاج مشكلة التنمية من جهة أخرى، بمعنى أنه لابد من إيقاف كل من النمو السكاني والنمو الاقتصادي، حيث في نموهما الخطر الداهم على البيئة.

وإذن فـــلا مناص من تجميد كل منهما، وغير خاف ما في هذا الطرح من جوانـــب عديدة من القصور، ويكفي أن تعرف أن إيقاف النمو الاقتصادي فوق أنه غـــير ممكن هو غير مؤدٍ لحماية البيئة، لأن البيئة الجيدة في حاجة إلى نمو وتنمية تمدها بالمال والتكنولوجيا التي تعمل على حمايتها[١].

وهـــناك مـــن يذهب إلى أهمية التركيز على جبهة النمو الاقتصادي لا من حيث تحجيم سرعته بل من حيث تغيير أهدافه وفلسفته[٢]. وبرغم صحة هذا الرأي فإنـــه يصطدم بعقبات كبار، فليس من السهل أن يتخلى العالم الغربي من معتقداته حـــيال الـــنمو، وإن يتخلص من أسطورة النمو للنمو، إن عبادته للنمو الاقتصادي أقـــوى من عبادته لأي شئ أخر، وإن تغيير معتقداته الدينية أخف وأهون عليه من تغييره لمعتقداته الاقتصادية كما عبر عن ذلك بصدق رايلى[٣].

ولعـــل فيما حدث في مؤتمر قمة الأرض في البرازيل ما يبرهن على ذلك، حيث رفض الرئيس الأمريكي التوقيع على بعض الاتفاقيات قائلاً: "إنه ليس بوسعه إعطـــاء أولويـــة للبيئة على حساب توفير فرص العمل للعاملين الأمريكيين، وليس بمقدوره التدخل بفرض شروط بيئية على الشركات والصناعات الأمريكية، وأن هذا يتناقض مع مقتضيات العمل بقواعد الاقتصاد الحر"[٤].

---

(١) د/ شوقى دنيا، التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) ميزا روفيك، مرجع سابق.

(٣) مرجع سابق، ص٣٤٠، اريك فروم، مرجع سابق، ص١٩٢، برل، مرجع سابق، ص٥٩.

(٤) سجينى دولروماني، جريدة الأهرام، ١٩٩٢/٦.

واتجهت الأنظار أخيراً إلى استخدام السياسة الاقتصادية لحماية البيئة من خلال ترشيد الإنفاق العام والضرائب والرسوم والأثمان العامة والدعم، وكذلك ترشيد نظم الملكية[١].

وانتقل الفكر الوضعي نقله نوعية كبيرة تجاه الحل الصحيح حيث تخلى عن تكييف العلاقة بين البيئة والتنمية على أنها علاقة تقابل، وانتقل بها إلى كونها علاقة تكامل بل وتلازم، فلا غنى لأي منهما عن الأخرى، ومن ثم فأن المسألة ليست في التنمية من حيث المبدأ وإنما هي في نوعية التنمية وسياساتها، وقد أكدت الدراسات على وجود العديد من الروابط الإيجابية بين كل منهما مع عدم نكران بعض الروابط السلبية، ورأت أن العمل الرشيد هو تدعيم الروابط الإيجابية وتكميش الروابط السلبية، وكل ذلك رهين سياسات التنمية التي تطبق[٢] ثم إن الصيحة "من يفسد يدفع" هي الأخرى خطوة في الطريق الصحيح[٣]، وإن كان الصدى الدولي لها ما زال متطامنا إلى حد بعيد، كما ظهر ذلك في مؤتمر قمة الأرض، حيث تملصت الدول الصناعية من مسئولياتها عن تدهور البيئة في الدول النامية، ومن ثم رفضت عملياً تحمل تكاليف علاج المشكلات البيئية في تلك الدول، ثم هناك التوجه القوى نحو التكنولوجيا على أساس إن لديها القدرة الكبيرة على حماية البيئة من جهة، وخدمة عمليات التنمية في ذات الوقت من جهة ثانية[٤].

هذه بإيجاز شديد أهم محاور الجهود والمبذولة لحماية البيئة، وهناك المزيد من التفصيلات لمن يريد التوسع في ذلك[٥].

---

[١] لمعرفة موسعة انظر تقرير التنمية، ص١٦١ وما بعدها وتقرير التنمية لعام ١٩٨٨،ص١٤٠،اندروستير، مرجع سابق، جون شيلينغ، تأملات في الديوان والبيئة، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٢م.

[٢] فصل القول في ذلك بوضوح تقرير التنمية لعام ١٩٩٢.

[٣] نفس المصدر، ص٩٣ وما بعدها.

[٤] نفس المصدر، ص١٥٨ وما بعدها.

[٥] وعلى رأس المراجع في ذلك تقرير التنمية ١٩٩٢، وتقرير اللجنة العالمية للبيئة ، مستقبلنا المشترك.

تقويم :

لا ننكر ما في هذه الجهود والمحاولات من جدية وما لها من أهمية، كما لا نـنكر مـا ينالها من تحسين وتطور بمعدلات سريعة على المستوي العالمي وعلى المسـتوي المحلي، ورغم ذلك فإننا نلاحظ غياب بعض العناصر الضرورية، وفي أحسن الحالات تهميشها، ومن ذلك:

الـنظرة المتكاملة والخطة الشاملة الواضحة، ثم إن عنصر الإلزام لم يأخذ حقه لا على المستوى العالمي ولا على المستوى المحلى، وبدونه لا يتجاوز كل ما قـيل أن يكون مجرد حبر على ورق، كذلك فإن الجهود المبذولة يبدو أنها تخيرت الطـرق السـهلة ونأت بأنفسها عن المسالك الوعرة، رغم أنها أكثر فعالية وكفاءة، فمـثلا نجدها تبتعد تماماً عن دراسة الجذور العميقة والتي تمثل أم العوامل العدائية للبيـئة، وهي المعتقدات والقيم والثقافات التي تحدد نظرة الإنسان الصحيحة للكون ولمـا فيه ولما هو عليه من سنن وقوانين، كما تحدد معايير السعادة والحياة الطيبة للإنسان، وليس أبلغ دلالة على ذلك من الموقف حيال الإسراف والتبذير والغلو في الاستهلاك وتملك الأشياء بل وإهلاكها بمعدلات لا يمكن تبريرها ثم الحصول على غيرها وهكذا دواليك. ومما يثير العجب أن الكثير من العلماء أكد على هذه الجوانب وعلـى أهميتها البالغة في النجاح في الاختبار المطروح على البشرية الآن[1]، ومع ذلـك فـإن هـذا الصوت قد غاب تماماً في المؤتمرات والمحافل الدولية، بل وفي سياسـات وإجـراءات الدول المختلفة لحماية البيئة، ثم إن الموقف من التكنولوجيا على ما به من قوة فإنه يفتقر على الأقل لعاملين لضمان قيامه بمهمته الإيجابية أولاً توفـر الإرادة السياسية القوية التي تحدد للتكنولوجيا أهدافها ووظائفها، وثانياً توفر

---

(١) Bill Mckibben, The End of Nature, New York: Oxford University Press, ١٩٦٤.

الـــتمويل الكافي لإنجاز تلك التكنولوجيا، والمعروف أن الدول النامية ليس بإمكانها في معظم الحالات القيام بذلك من غير دعم قوى من الدول المتقدمة، والواضح أن هـــذه العاملين لم يشدد عليهما جيداً ولم توضع بعد الآلية الفعالة لإنجازهما، ثم إن إشـــارات الجهود المبذولة حيال عملية التنمية واضحة جليلة، إنها تتبلور في حتمية اختيار أنماط جديدة للتنمية، خاصة على مستوى الأهداف والغايات، وعلى مستوى الأســـاليب، لكن هل وضعت كل من الدول المتقدمة والنامية هذه الرسالة موضعها الصـــحيح، وهـــل قامـــت فعـــلا بإعادة تشكيل سياساتها الاقتصادية بما يحقق ذلك المطلوب؟

وعلـــى صعيد آخر فإن أخطر مشكلة تواجه حماية البيئة حماية حقيقية هي مشـــكلة الفقـــر ، المتفشـــي في ربوع العالم الثالث والمتقدم على السواء ، وكذلك اللامساواة المتسعة قد أغفلت إغفالاً شديداً رغم التحذيرات القوية من أنه بغير علاج هذه المشكلة لن تعالج المشكلات البيئية، معنى هذا أن أهم عامل التدهور البيئة في الـــدول المتقدمة وهو الإسراف والتبذير لم ينل حقه، وكذلك أهم عامل للتدهور في الـــدول النامية وهو الفقر لم ينل هو الآخر حقه[1]، ثم إن تلوث البيئة الاجتماعي قد غُيبَّ تماماً عن الأنظار.

وأخيراً فإن الجوانب الإدارية والتشريعية والتنظيمية التي تسهم بفعالية في تحقـــيق وإنجـــاز الجهـــود السابقة لم تحقق نجاحاً يذكر، وحتى الآن نجد قدراً من التضـــارب بيـــن تقرير اللجنة العالمية وما أسفر عنه مؤتمر الأرض حيال قضية توحيد أو فصل مسئولية حماية البيئة ومسئولية تدهورها، فهل من الأفضل أن يكون المســـئول عن حمايتها هو نفس الجهة التي أجهدتها أم العكس؟ ثم ما هو الأسلوب الصحيح لمواجهة ملايين الاعتداءات البشرية على البيئة، خاصة في ربوع البلدان

---

[1] الخروج من عصر التبذير، مرجع سابق، ص٢٩٧.

النامـــية؟ وهكـــذا نلاحظ أن جهود الحماية تمحورت حول عامل واحد هو العامل الاقتصادي وكأنه وحده المسئول عن تدهور البيئة، وكأنه – وهذا هو الأهم – يمكن إصـــلاحه بمفـــرده وفي غيبة من جهود فعالة حيال العوامل الأخرى المفسدة للبيئة والتـــي يمـــثل بعضها جذوراً له مثل العامل العقيدى والعامل الثقافي، فكيف يستقيم الظل والعود أعوج!!.

المبحث الثاني : الإسلام والبيئة

إن النتيجة الكبرى التي توصلنا إليها فيما سبق أن وجود بيئة سليمة على درجة عالية من الأهمية للإنسان وأن ذلك رهن سلوك الإنسان حيالها، وأنه من الناحية الواقعية قد أساء الإنسان – وما زال – في سلوكه هذا. الأمر الذي ولد مشكلات بيئية حادة تكاد تحيق بالإنسان في وجودة ناهيك عن رخائه وسعادته، وتوصلنا إلى أن تعديل هذا السلوك يتطلب العمل على جهات عديدة متضافرة، بحيث في النهاية، أو شئت فقل البداية نوجد أنساناً مغايراً للإنسان الحالي، من حيث قيمه ومعتقداته وأخلاقيات، في ضوء هذا التشخيص الجاد يرد التساؤل ما الذي قدمه ويقدمه الإسلام حيال ذلك؟

إن الإسلام بحكم كونه ديناً ودنيا، وبحكم كونه عقيدة وشريعة ونظاماً وعملاً، وبحكم كون مقصده صلاح دنيا الناس حتى تصلح لهم آخرتهم ، وحيث، إنه لا صلاح للدنيا في غيبة نوعية بيئية جيدة، من حيث ذلك كله فإنه من المتيقن أن يكون للإسلام هدايته في هذا المجال الحيوى، والمهمة هنا هي الكشف عن هذه الهداية بلغة فنية وبصيغة موضوعية ومنهج علمي، بغية الاستفادة من هذه الهداية في مواجهة هذه المسألة البالغة الخطورة ثم نشرها وتبليغها للناس أجمعين للاهتداء بها قدر ما يمكن في ظل عدم اعتناق الكثير منها للإسلام ديناً.

إن خلاصة ما توصلنا إليه أن التعامل الجاد الفعال مع هذه القضية يتطلب بالضرورة توفر العديد من المقومات: مفهوماً بيئياً دقيقاً، معرفة بأهمية البيئة، قيماً وأخلاقاً وثقافة من نوع معين سلوكاً اقتصادياً واجتماعياً ذا مواصفات خاصة، علماً وفكراً نافعاً حقاً، إدارة وتشريعاً تجعل إنجاز المهمة ميسراً من جهة وواقعاً من جهة أخرى، إلزاماً والتزاماً لا يتيح لأحد التملص من الانصياع لمتطلبات المحافظة والحماية.

وفي المطالب التالية نحاول بقدر ما وسعنا الوقت والجهد التعرف الصحيح على موقف الإسلام من بعض تلك الجوانب المختلفة.

المطلب الأول : **مفاهيم بيئية إسلامية**

البيئة في المفهوم الإسلامي:

هـذا المصـطلح "البيئة" يحسن بنا – معشر الباحثين – الإسلاميين – ألا نجـرى وراءه كثيراً حيث لو فعلنا ذلك فلن نحصل على شئ ذي بال، وقد ينعكس ذلك على مدى دقة فهمنا لموقف الإسلام من البيئة.

لقـد وردت هذه المادة ومشتقاتها في كل من القرآن والسنة وروداً لا يكفي بمفرده لبناء نظام إسلامي بيئي عليه، فمثلاً نجد القرآن الكريم يقول : (وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَـتَّخِذُونَ مِـنْ سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُوا آلاءَ اللهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [الأعراف : ٧٤] ويقول في آية أخرى : (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْـرَائِيلَ مُـبَوَّأَ صِدْقٍ ..) [يونس : ٩٣] وفي الحديث الشريف : "من كذب علَّى معـتمداً فليتبوأ مقعده من النار" ، "كان صلى الله عليه وسلم يتبوأ لبوله"، هذا معظم مـا ورد – فيما أعلم – حول هذا المصطلح "البيئة" في الإسلام، قرآناً وسنة، ومن الواضح أن هذا القدر لا يمكن من إقامة موقف فعال للإسلام حيال البيئة، فهل معنى ذلـك أن قضية البيئة لم يحفل بها الإسلام؟ لو ربطنا ذلك بالمصطلح "البيئة" لكانت الإجابـة بنعم لا محالة، لكن ذلك مناف لما هو مبثوث ومنتشر بل ومتناثر في ثنايا كـل مـن القرآن والسنة من حديث محيط بكل جوانب البيئة، وإذن فلا مناص من البحـث في الموضوع تحت مصطلحات وعناوين أخرى، وهنا سوف نجد ضالتنا المنشـودة علـى أحسـن وأتم ما يكون، وسوف نجد وفرة في المصطلحات وفي التعامل معها وفي تكرارها بشكل ملفت للأنظار مثير للأفهام والألباب، أليست البيئة فـي المفهوم الوضعي هي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر وكائنات مادية وغير مادية، حية وغير حية؟

طالمـــا وضعنا هذا المفهوم السليم والدقيق أمامنا فإننا سنصل إلى مفاصل وعناصـــر الموضـــوع إســـلامياً بشكل جيد، متحررين من إسار مصطلح "البيئة". وينبغـــي ألا يفهـــم ذلك على أنه اعتراض إسلامي على هذا المصطلح، إن مسألة المصطلحات في معظمها قد وكلها الإسلام إلى الإنسان يعمل حيالها ما يراه مناسباً وصـــالحاً، وقد احترم علماء المسلمين قضية المصطلحات، ولا أدل على ذلك من عبارتهم الشهيرة "لا مشاحة في الاصطلاح"، لكن الذي يعنينا هنا شئ أهم وأبعد من ذلك، إنه البحث عن موقف الإسلام من البيئة، وقد تبين أن البحث في ذلك تحت هذا العـــنوان بـــالذات "البيئة" غير مجد بل ومضلل، وإذن فعلينا إجراء البحث في هذا الموضوع تحت عناوين ومصطلحات أخرى، وسوف يتضح لنا أنها ليست بعيدة من المصطلحات البيئية الشائعة.

إن الذي يحيط بالإنسان من كل جانب هو الكون ، هو الأرض والسماء وما بيـــنهما، ومعنى ذلك أن الحديث الإسلامي عن الأرض وما في باطنها وما تحتوي عليه من ماء ويابس، وما يتضمنه يابسها من جبال وسهول وغابات وصحارى، وما يـــدب علـــى ظهرها من أنعام ومواشي ودواب وطيور وما يخرج منها من نباتات وأشجار وزروع إن الحديث الإسلامي في هذا هو حديث في البيئة.

ثم إن الحديث الإسلامي عن السماء والكواكب والنجوم هو حديث في البيئة، كذلك فإن الحديث الإسلامي عن ما بين السماء والأرض، وهو مخلوق تماماً كخلق الأرض والســـماوات. قـــال تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إلا بـــالْحَقِّ) [الحجر : ٨٥]، (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ) [الأنبياء : ١٦]، (الَّـــذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ) [الفرقان : ٥٩]، ما بيـــن الســـموات والأرض ممـــا نعلمه وما لا نعلمه من مخلوقات من هواء ورياح وغـــازات، وغـــير ذلـــك، مما لم يكشف عنه العلم بعد، الحديث الإسلامي عنه هو حديث في البيئة. إن القرآن الكريم بعد تعداده لهذه الكائنات يصرح قائلاً (هَذَا خَلْقُ اللهِ ..) فالبيـــئة الطبيعية الحية وغير الحية هي بالتعبير القرآني (خَلْقُ اللهِ) وجودة

ونوعية المخلوق على قدر الخالق له. والله تعالى قال مثنياً على نفسه : (فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) (صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ).

فـإذا ما جئنا إلى العناصر المعنوية أو الاجتماعية في البيئة ، وما تحتوي عليه من نظم ومؤسسات وتجهيزات ، بل وسياسات وغير ذلك مما يعايش الإنسان، سواء نبع ذلك من ديانات سماوية أو كان من صنع الإنسان إذا ما اتجهت أبصارنا هذه الناحية فإن الحديث الإسلامي حيالها ممتد ومتشعب، وهو حديث في البيئة.

وهكـذا نصـل إلـى القول بأنه تحت هذه المصطلحات وفي هذه الميادين الفسـيحة الممتدة يمكننا التعرف الحقيقي على موقف الإسلام من البيئة. وفي ضوء ذلـك لا نجدنا متجاوزين الحقيقة قيد أنملة إن قلنا إنه موقف يحيط بتلك لجوانب بل ودقائق البيئة، ويقدم نظاماً إسلامياً كاملاً لحمايتها والمحافظة عليها وحسن التعامل معها.

نبذات سريعة عن بعض جوانب التعامل القرآني مع البيئة:

١- الأرض : إن لفظـة الأرض ليست غريبة في أدبيات البيئة، ويكفي أن نعرف أن عبارة أمنا لأرض تتردد كثيراً في البحوث[١] والمحافل المعنية بالبيئة، بل إنه يمكن القول إنه إذا ذكرت الأرض في معرض الحديث عن البيئة فإنه يقصد بها مـا يقصـد بلفظة "البيئة" في معظم الحالات. كيف تحدث القرآن الكريم عن لفظة الأرض؟ تجـاوزت الآيات الكريمة التي وردت فيها الأرض ٤٦٠ آية[٢]، ويتزايد العدد كثيراً إذا ما ضممنا الآيات التي وردت فيها الأرض لا بلفظها لكن بضميرها، ماذا يعنى هذا التناول المتعدد؟ لو استحضرنا في الذهن أن القرآن الكريم لا يحتوي علـى حرف لا معنى له ولا مقصد ولا غاية منه لأدركنا على الفور كم من العلم

---

[١] مـن ابـدع مـا كتـب في ذلك ما ورد على لسان رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحى الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت : ١٩٨١ ص٢٧٢ وما بعدها.

[٢] محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت : ١٩٨١، ص٢٦ وما بعدها.

والمعرفة ما يمكننا الحصول عليه لو تدبرنا بحق هذه الآيات البينات ، ولأدركنا من ناحية أخرى مدى اهتمام القرآن البالغ بأمنا الأرض، فإذا ما اتجهنا بالتدبر والتأمل ناحية أخرى في الحديث القرآني عن الأرض ، وهي ناحية النشأة والخلقة فقد يكفينا هنا تدبر آية واحدة، أو بعبارة أوضح آيتين في موضوع واحد، قال تعالى : (قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) [فصلت : ٩،١٠]، من المعروف أن الله عز وجل خلق الكون في ستة أيام، والتدبر هنا مجاله أن السماوات السبع، والتي لا نعرف عنها شيئاً يذكر بعد استغرق خلقها ثلث الوقت الكلى، والأرض بمفردها ، وهي لا تعدو أن تكون كرة صغيرة في ساحة الكون الكبرى استغرق خلقها ثلث الوقت الكلى ، ثم استغرق تقدير أقواتها وتنظيم أمورها ومقوماتها ثلث الوقت الكلى، معنى ذلك أن الأرض قد استغرقت ثلثي وقت الخلق، ماذا يعنى هذا؟ إن الدلالة والمغزي والإشارة من الوضوح بمكان، إنها الإتقان البالغ والتقدير المحكم الدقيق في كل مقوماتها.

فإذا ما صوبنا أنظارنا ووجهنا أفئدتنا ناحية أخرى من الحديث القرآنى عن الأرض بهدف التعرف على أهميتها للإنسان وخصائصها، فإننا نجد الكثير والكثير، وإنها بحق أمنا، وليس في ذلك مبالغة، وليس للفكر البشرى مزية إعطائها هذا التكييف، إنه القرآن الكريم، قال تعالى : (وَاللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً) [نوح : ١٧،١٨]، (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) [طه : ٥٥]، (أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَاداً) [النبأ : ٦]، (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً) [البقرة :٢٢]، (أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً) [المرسلات : ٢٥،٢٦] قال المفسرون إن من معاني جعل الله الأرض كفاتاً للأحياء والأموات أنها تضم الأحياء التي هي الإنسان والحيوان والنبات وتضم الموات التي

هـــي الجمادات وكذلك تضم الموتى في جوفها[1]، وقال تعالى : (اللهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرضَ قَرَاراً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) [غافر : ٦٤]، (وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولا ..) [الملك : ١٥]، هـــذه هي بعض الآيات الكريمة التي تحدث فيها القرآن الكريم عن الأرض وعلاقـــتها بالإنســـان، وبنظرة متدبرة فيها نرى مدى أهمية الأرض للإنسان. وقد صـــرحت بعض الأحاديث أو الآثار بوصف الأمومة للأرض، فقد روى الطبراني فـــي معجمـــة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "تحفظوا من الأرض فإنها أمكم، فوأنه ليس من أحد عامل عليها خيراً أو شراً إلا وهي خبرة"[2].

٢- فـــإذا ما انتقلنا إلى بعض ما في الأرض من دواب وحيوانات ومعادن ومـــياه ، وغير ذلك فإننا نجد للقرآن حديثاً مفصلاً حيال الكثير من تلك العناصر، إضـــافة إلـــى ما هنالك من تناول جامع شامل لما في الأرض، فهناك آيات عديدة تنص على أن ما في الأرض مسخر للإنسان، بمعنى أن كل ما فيها من أي شئ هو مـــن أجل الإنسان ومن أجل منفعته، ما عرفه الإنسان من ذلك وما لم يعرفه بعد، وهناك آية فذة جامعة هي (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً) [البقرة : ٢٩] ومـــن وجـــوه التفسير المقبولة للآية أن (جَمِيعاً) ترجع لما في الأرض، بمعنى أن جميع ما في الأرض مخلوق من أجل الإنسان، كل الإنسان، ومفاد ذلك أن الإنسان محتاج إلى كل عناصر البيئة، لا يستغنى عن عنصر واحد منها، وأنه إذا ما ترتب علـــى ســـلوك الإنســـان زوال أى عنصـــر أو فساده فإن ضرراً سيلحق لا محالة بالإنسان.

---

[1] الراغـــب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، بيروت : دار المعرفة، ص٤٣٣، محمد الشدكافي، فتح القدير، بيروت دار الفكر، ٣٥٨/٥، القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٠، ١٩٦٧/١٦١، السرازى، التفســير الكبير،الرياض: مكتبة المعارف، ٣٠/٢٧٤، ٢٧٣، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت : دار الفكر، ٤/٧٢١.

[2] من حديث ابن لهيعة عن الحادث بن يزيد عن بيعة الحدس، انظر ابن كثير، مرجع ما بعد، ١٠/٨٥٦.

٣-المـــاء : المشـــكلات البيئية الناجمة من تلوث المياه واستنزافها تعد من أخطر المشكلات، ولا غرابة في ذلك، فالماء مصـــدر الحياة لكل حي ، قال تعالى : (وَجَعَلْـــنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [الأنبياء : ٣٠]، وحديث القرآن عن المياه حديث جـــامع محيط، يجمع بين المصادر والأهمية المتنوعة للإنسان وللحيوانات وللنبات، بـــل وللجماد ولكل شئ، ومواصفات المياه من نقاوة وطهارة وبركة وكفاية، وهذه بعض الآيات (وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ السَّمَاء مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ..) [الأنعام :٩٩]، (وَأَنزَلْـــنَا مِـــنْ السَّـــمَاءِ مَـــاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَـــادِرُونَ) [المؤمـــنون :١٨]، (وَأَنزَلْـــنَا مِنْ السَّمَاء مَاءً طَهُوراً) [الفرقان : ٤٨]، (وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً ..) [ق :٩]، (وَأَلَّوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُمْ مَـــاءً غَدَقاً) [الجن :١٦]، (وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً) [المرسلات : ٢٧]، (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْـــبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) [الملك : ٣٠]، (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً) [الكهف : ٤١].

هل تحدث القرآن الكريم عما يسمى بالبيئة الاجتماعية؟

مـــن يـــتدبر القـــرآن الكريم يجد أن عنايته بالبيئة الاجتماعية وتبيان مدى أهميتها البالغة للإنسان وتوضيح مغبة اعتداء الإنسان عليها ومن ثم حتمية حمايتها والمحافظـــة عليها، وذلك لحسن الاستفادة منها، وعدم إهمالها وتجاهلها من جهة أو إســـاءة اســـتخدامها مـــن جهة أخرى ، من تدبر القرآن الكريم في ذلك يجد العناية القرآنية بهذا النوع من البيئة لا تقل بحال عن عنايته بالنوع الآخر منها، وللبرهنة علـــى ذلك ما عليك إلا أن تتبع حديث القرآن عن الأخلاق، والشرائع، وعن العدل، وعـــن الظلم، وعن العامل السياسي، والعامل الثقافي، وعن وسم القرآن للعديد من الأمم السابقة بأنهم مفسدون في الأرض رغم أن سلوكياتهم حيال البيئة الطبيعية لم تكمن سيئة في مجملها، لكن ذلك نبع من اعتداءاتهم على البيئة الاجتماعية بالمفهوم الواســـع، ومـــثالاً على ذلك قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَـــادِ * الَّتِـــي لَـــمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ *

وَفِـرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ * الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلاد * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ) [الفجر : ٦-١٢]، تـأمل تجـد النشاط العمراني الاقتصادي على أعلى مستوي، لكنهم مع ذلك طغـوا في البلاد طغياناً عقائدياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً، ونتج عن ذلك شيوع الفساد في الدنيا. الشذوذ الجنسي "اللواط" إفساد في الأرض، الفساد السياسي هـو إفسـاد في الأرض (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَـةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاؤَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ) [القصص : ٤]، السرقة إفساد في الأرض أيضاً (قَالُوا تَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُـنَّا سَارِقِينَ) [يوسف : ٧٣] الظلم في المعاملات المالية إفساد في الأرض (أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلا تَكُونُوا مِنْ الْمُخْسِرِين * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ * وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْـيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [الشعراء : ١٨١-١٨٣]، هذا غيض من فيض من الحديث القرآني عن البيئة بشطريها الطبيعي والاجتماعي، وهو كاف في الدلالـة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ليوقن بأن إفساد المعنويات هو أدهي وأمر من إفساد الماديات.

ماذا عن الموقف القرآني حيال ما يعرف بخصائص النظام البيئي؟

مـن الملاحـظ أن القـرآن الكريم بين في أكثر من آية خاصية صلاحية الأرض، أي صلاحية البيئة، كذلك فقد نبه بوضوح على خاصية التوازن، فكل شئ فـي الأرض موزون ومقدر، يقول تعالى : [وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُون * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلا بِقَدَرٍ مَعْلُوم) [الحجر : ١٩-٢١]، وفي تفسر هذه الآيات يقول الزمخشري : "وزن بميزان الحكمة وقدر بمقدار تقتضيه، لا يصـلح فـيه زيـادة ولا نقصان"[1]. ويقول تعالى : (وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا) [الأعراف : ٥٦]، الآية الكريمة تنص على أن الأرض من حيث الأصل مستكملة كل مقومات الصلاحية لسد حاجات الإنسان، يقول المفسرون إن المقصود

---

[1] الكشاف، بيروت: دار المعرفة، ص٣٨٩ ج٢.

هــو الإفــادة بأن الأرض بكل ما فيها وما عليها خلقت على الوجه الملائم لمنافع الخلــق ومصــالح الناس. وبعضهم يذهب إلى ان إصلاح الأرض بإرسال الرسل وإنــزال الكتــب التي تهدى الإنسان للخير والصلاح[1]، ومن الواضح أن المفهوم الأول ينصــرف أساساً إلى صلاحية البيئة الطبيعية، بينما المفهوم الثاني ينصرف إلى صلاحية البيئة الاجتماعية، وعندي أن الآية الكريمة صريحة في المعنيين معاً، وأن كــلاً مــنهما مــراد ومقصود، فالأرض قد خلقها الله مستوفية كل خصائص الصلاحية لسد حاجات الإنسان، كما أنه تعالى قد تعهد خلقه بإرسال رسله على مر العصور من أجل إقامة بيئة اجتماعية سليمة وصحيحة، قال تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّا كُمْ فِــي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) [الأعراف : ١٠]، وقال تعالى : (قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) [طــه : ١٢٣-١٢٤]. إذن نحن أمام بيئة مخلوقة صالحة، وحتى نحافظ عليها بحق ونحمــيها مــن أى عــدوان علينا أولاً أن نتعرف بدقة وعمق على جوانب وأبعاد صلاحية البيئة من خلال علوم متنوعة تبحث في خصائص هذه المخلوقات وأسرار الخلق فيها والطرق التي وضعها الله تعالى لبقائها صالحة.

ومعــنى ذلــك أن نقطة البدء الصحيحة في أى عمل ناجح للمحافظة على البيــئة هو الانطلاق من مسلمات تقوم على أنها خلق الله، وعلى أن الخالق أخبرنا بأنها صالحة. ثم القيام بالتحديد الدقيق اللغوي لمفهوم ومضمون مصطلح "الصلاح" ثم بعد ذلك نستخدم كل ما وهبنا الله تعالى من عقل وحواس في التعرف العملي من خــلال الواقع ومعايشة هذا الخلق للوصول إلى أسرار خلقه – بقدر الاستطاعة – وجوانــب صــلاحيته. ونــتعامل معــه بعد ذلك في ضوء الملاحظات التجريبية والمعــارف التــي توصلنا إليها تعاملاً يحافظ على صلاحه، وينمى ويزيد من هذا

---

[1] ابــو حيان، البحر المحيط، بيروت:دار الفكر، ص٣١١ج٤، الرازي، التفسير الكبير: طهران: دار الكتب العلمية، ص١٣٣،ج١٣، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر، ص١٧٤ج٨.

الصلاح. ومعنى ذلك أننا أمام مهمة ضرورية مرتكزة على مسلمات إيمانيه عبادته ضرورية للمحافظة على البيئة.

وعلينا أن ندرك جيداً أننا مأمورون بعملين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وهما في الحقيقة يكونان سلوكاً كلياً واحداً. إن المحافظة على الشيء لها بعد وجودي ولها بعد سلبى، كما ذكر الشاطبي رحمه الله في مقصود الشريعة والمحافظة على الكليات الخمس. نحن مطالبون بالإصلاح ومطالبون بعدم الإفساد . قال تعالى: (وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) وبالتالي فعلينا بذل الجهد ليس فقط للإبقاء على الصالح وإنما لتزكيته وترقيته والارتفاع بدرجة ومستوى صلاحيته. هذه قضية مهمة، والبعد الثاني نحن مطالبون بعدم إفساد ما بأيدينا، أي مطالبون بعدم إضاعة وإبادة ما به من صلاح. هذان أمران كلاهما مطلوب. مثلاً هناك منظر طبيعي جميل. ما موقف الإنسان منه؟ أولاً لا يفسده وثانياً يعمل جاهداً على أن يزيد من جماله وصلاحه قدر ما وسعه العمل.

هذا كله يتوقف أولاً على معرفة خصائص خلق الله وسنن فطرته وما يمكن من أسراره، فكل صفة للخلق عرفنا عليها الإسلام علينا بدراستها دارسة علمية واعية، من صلاحية لتوازن لقابلية الفساد الجزئي لغير ذلك من الصفات والخصائص. كما نبه القرآن على مسألة شيوع وانتشار التدهور البيئي وعدم وقوفه عند مكان حدوثه، وقد فهم ذلك المفسرون من قوله تعالى : (لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ..) فمحل الإفساد هو الأرض، وليس بقعة منها، وليس عنصراً من عناصرها مثل الهواء أو الماء مثلاً، القرآن أعرض عن ذلك كله واستخدم المصطلح الجامع الكلى "الأرض" ومعنى ذلك أن فساد أي جزء أو عنصر فيها هو فساد لبقية الأجزاء والعناصر ، لما هنالك من الترابط والتوازن، وقد توصل العلماء أخيراً إلى أن المشكلات البيئية لا تعرف الحدود والحواجز، كذلك يفهم من

التصـــريح بـــالأرض بشـــاعة العدوان عليها، فهي مقر الإنسان ومعاشه وموطن حيـــاته[1].

المصـــطلح القرآنى للاعتداء على البيئة – الإفساد في الأرض : مضمونه وصوره

المصـــطلح الشـــائع فـــي أدبـــيات البيئة هو الاعتداء على البيئة، لكن هذا المصطلح لم يشع في الإسلام، وبدلاً منه شاع مصطلح الإفساد في الأرض، مع أنه غـــير شائع في أدبيات البيئة المعاصرة، ومن المهم هنا تحديد مفهوم هذا المصطلح الإسلامي وبيان صوره وأبعاده، ومن ثم مدى تميزه أو اتفاقه مع المصطلح الشائع "الاعتداء على البيئة".

١- مفهـــوم الإفساد : الإفساد لغة إذهاب ما في الشيء من نفع وصلاحية، والفســـاد خـــروج الشيء عن حد الاعتدال، ويضاده الصلاح، أو هو تحول منفعة الشئ النافع إلى مضرة به أو بغيره[2].

والإفساد شرعاً لا يختلف عن هذا المفهوم اللغوي، مع ملاحظة أن الشرع لـــم يحظر كل إزالة لصلاحية الشئ، وإنما حظر فقط الإزالة التي لا يترتب عليها نفع أو مصلحة أهم، ولنعد التدبر في هذه الآية الكريمة (وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْـــلاحِهَا ..) ولنســـتمع إلى ما يقوله المفسرون فيها، يقول الرازى : "النهي عن الإفســـاد يدخل فيه النهي عن إفساد النفوس بالقتل وغيره، وإفساد الأموال بالسرقة والنهب والغش وغيرها، وإفساد الأديان، وإفساد الأنساب، وإفساد العقول، وذلك لأن المصالح المعتبرة في الدنيا هي هذه الخمسة، فقوله تعالى (وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ) مـــنع مـــن إدخال ماهية الإفساد في الوجود، والمنع من إدخال الماهية في الوجود

---

(١) ابـــو حـــيان، مـــرجع سابق، ص٦٥ ج١، البقاعى، نظم الدرر، الهند،دار المعارف العثمانية، ص٤١٠ج ١، ابن عاشور، مرجع سابق، ص١٧٤ ج٨.

(٢) الراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص٣٧٩.

يقتضـــى المنع من جميع أنواعه"[1]، وهذه آية كريمة أخرى نقف أمامها متدبرين، قال تعالى : (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُـوا لَعَلَّهُـمْ يَرْجِعُونَ) [الروم :٤١]، وفي تفسيرها يقول الإمام البقاعي : "ظهر الفساد أي النقص في جميع ما ينفع الخلق في البر بالقحط والخوف ونحوهما، وفي البحر بالغرق وقلة الفوائد من الصيد ونحوه من كل ما كان يحصل منه من قبل، بما كسـبت أيـدى الناس أي بما عملت من الشر عقوبة لهم على فعلهم"[2]، نلاحظ أن الـبقاعى قـد حـدد مفهـوم الفساد بالنقص في منفعة الأشياء، ومثل لذلك بالقحط والخـوف وقلة الصيد ونحو ذلك، ولا أظن أن آثار الاعتداء على البيئة كما يتحدث عنها العلماء اليوم تتجاوز ذلك الإطار. وقد أوضح أن ذلك بسب بما ارتكبه الإنسان من شرور. والشر أبوابه عديدة ومجالاته متنوعة، فالإسراف شر، وإتلاف الأموال شر، وظلم الغير شر، والفساد الاجتماعي والأخلاقي والسياسي شر، وفي كلمة لقد ظهـر الفسـاد من جراء الإفساد. ثم إن تفسير الرازى رحمه الله يحيط بكل أبعاد وآثـار التدهور البيئي. ومن يطلع على ما يحدثه التدهور البيئي من آثار سلبية – وقـد سبقت الإشارة إليها – يدرك بحق كيف أنها تدمر الصحة والحياة وتتسبب في إزهاق أرواح الملايين، ثم إنها تحدث بالفعل نهباً واستنزافاً للأموال وتدميراً للعقول والأفكار والقيم، وبالتالي فإن الإفساد في الأرض يشتمل على كل اعتداء على البيئة الطبيعـية والبيـئة الاجتماعـية، لا فرق في ذلك بين تلوث المياه والهواء وتلوث الأفكار والقيم، بل إنه في الثانية أشد خطراً. إن محل التلوث في البيئة الطبيعية هو الأموال ، محل التلوث في البيئة الاجتماعية هو الإنسان، وبالطبع فإن تلوث الإنسان أخطر بكثير من تلوث الأموال. إن الإنسان غير الملوَّث فكرياً وأخلاقياً يحافظ على الأموال بعيدة عن التلوث، أما الأموال فلا تحافظ على الإنسان بمفردها.

---

[1] التفسير الكبير، مرجع سابق، ص١٣٣ج١.

[2] نظـم الدرر، مرجع سابق، ص١٤٠ج١٥، قارن بالنحاس، معانى القرآن، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة ص ٢٦٦ج٥.

٢- صـــور الإفســـاد فـــي الأرض : من هذا المفهوم الإسلامي لمصطلح الإفســـاد يمكننا القول بثقة واطمئنان: إن مصطلح الإفساد يدل تماماً على مضمون مصطلح الاعتداء على البيئة، ومن ثم يشمل تلك الصور الثلاث للاعتداء، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإسلام لا يقر تعطيل البيئة، وهنا ندلي بمزيد من البيان حول هذه المسألة.

وبداية تجدر الإشارة إلى أن العلامة ابن خلدون قد أثار المسألة الدقيقة التي تذهب إلى أن تعطيل المورد يؤدى إلى تلوثه من جهة، وزواله من جهة أخرى، وقد مـــثل لذلك بالماء الراكد غير المستعمل[١]، وقبل ابن خلدون قال الفقهاء ومنهم أبو يوسف والماوردى وأبو يعلى إنه لا يصح ترك الأرض عاطلة حتى لا تتحول إلى أرض موات، أى أرض لا منفعة فيها، أرض ميتة، وليس أبلغ في التحريض على اســـتخدام الموارد وعدم تعطيل البيئة من قوله صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث"[٢]، وفي رواية "فله أجر"، ولذلك يقول أبـــو يوســـف : "ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعهـــا، فـــإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج"[٣]، ومن هذا القبيل قول ابن حزم "ويـــأخذ الســـلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس ويقطعهم الإقطاعات في الأرض والمـــوات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمره، ويعينه على ذلك، فبه ترخص الأسعار، ويعـــيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر، ويكثر الأغنياء، وما تجب فيه الزكاة"[٤]، وعلـــى نفـــس الشاكلة ما فهمه الإمام القرطبي من الآية الكريمة (مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ

---

(١) المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة: بدون تاريخ، ص٣٨٢ وما بعدها، قارن د. محمد عوض الله، الإنسان والثروات المعدنية، سلسلة عالم المعرفة، لاقم ٣٣ص٥٧.

(٢) رواه أحمد والترمذى وصححه، انظر الشوكانى، نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت: ص٤٤ج٤.

(٣) الخراج، المكتبة السلفية، القاهرة:ص٦٦.

(٤) نقلا عن ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، وزارة الإعلام، سلسلة كتب التراث رقم ٤٥، بغداد: ص٢١٩ ج١.

بَحِيرَةٍ وَلا سَائِبَةٍ وَلا وَصِيلَةٍ وَلا حَامٍ..) [المائدة : ١٠٣]، حيث يقول : "لو عمد رجل إلى ضيعة له فقال هذه تكون حبسا لا يجتنى ثمرها ولا تزرع أرضها ولا ينتفع منها بنفع لجاز أن يشبه هذا بالبحيرة والسائبة، والجامع بينهما أنه قطع لطريق الانتفاع وإذهاب نعمة الله، وإزالة المصلحة التي للعباد"[١]، رحم الله الإمام فلقد أفصح تمام الإفصاح عما في التعطيل من تدمير وإهلاك للموارد التي هي النعم بالتعبير القرآني، وقد أيدهم في ذلك الإمام الغزالى حيث يقول في ترك استخدام الموارد: "إن في ذلك تخريباً للدنيا أولاً وللدين بواسطة الدنيا ثانياً"[٢]، ومما يجدر التنويه به أن علماء ناقد تنبهوا للفرق الجوهرى بين التعطيل وبين ترك الاستخدام الجزئي والمؤقت، وفي ذلك يقول الإمام ابن حزم رداً على من يقول بأنه لا يجب على الإنسان حفظ ما له إذا أراد إضاعته : "إضاعة المال حرام وإثم وعدوان بلا خلاف، ويجبر الإنسان على سقى نخله إن كان في ترك سقيه هلاك للنخل، وكذلك في الزرع، برهان ذلك قول الله تعالى : (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ)، فمنع الحيوان ما لا معاش له إلا به من علف ورعى، وترك شجر الثمر والزرع حتى يهلكا هو بنص كلام الله إفساد في الأرض وإهلاك للحرث والنسل، والله تعالى لا يحب هذا العمل، فإن قيل فأنتم لا تجبرون أحداً على زراعة أرضه إذا لم يرد ذلك قلنا إنما نتركه، وذلك إذ كان له معاش غيره، يغنى عن زراعتها، وهذا بلا شك صلاح للأرض وإحمام لها، وأما إذا لم يكن له غنى عن زرعها فإنما يجبر على زرعها إن قدر على ذلك، أو على

---

[١] الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت : ١٩٦٥، ص٣٣٨ المجلد ٣، وفي معانى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام يقول: البحيرة هي التي يمنع درها للطواغيت فلا يحتلبها أحد من الناس، والسائبة هي التي كانوا يسيبونها لآلهيتهم، وهي الناقة التي تابعت بين عشر إناث ليس بينهم ذكر لم يركب ظهرها ولم يجز وبرها ولم يشرب لبنها إلا ضيف، والوصيلة هى الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى يسيبونها، والحام الفحل من الإبل إذا ركب ولد ولده يسيبوه.

[٢] إحياء علوم الدين، مطبعة، ومكتبة صبيح، القاهرة : ص ٩٨ ج٢.

إعطائهـا بجزء منها، ولا نتركه عالة على المسلمين بإضاعته لما له ومعصيته لله عـز وجل"[1]، الشاهد هنا وضوح التمييز بين تعطيل الموارد وما يحدثه من تدمير وإضاعة للأموال وللبيئة وبين الترك الجزئي المؤقت لاستخدامها.

وهكـذا نجد المفهوم الإسلامي للإفساد في الأرض يشتمل على كل صنوف الاعـتداء الإنساني على البيئة بنوعيها، سواء في صورة تلوث لها أو استنزاف أو تعطـيل. ومما يحسـن التنبـيه المؤكد عليه هنا هو أهمية إشاعة هذا المصطلح الإسـلامي الدقـيق فـي بحوثـنا ودراساتنا ووسائل إعلامنا، فهو يجمع بين الدقة والشـمول، وبيـن التنفير الشديد من الاعتداءات على البيئة بل وعلى كل مقومات الحياة.

٣- القرآن الكريم ومادة الإفساد : وردت مادة فسد في القرآن الكريم أكثر من خمسين مرة[2]، وهذا التكرار الكبير في العديد من السور إن دل على شئ فإنما يدل على خطورة وبشاعة هذا السلوك، وجسامة ما يترتب عليه وينجم عنه من آثار سلبية. ويكفي أنه يدمر عناصر ومقومات الصلاحية في الشيء.

ثـم إن هـذه المادة جاءت في سياق النهي المباشر من رب العزة، والنهي علـى لسـان بعض رسل الله عز وجل، وجاءت في سياق الذم الشديد، والإعلان الصريح بأن الله سبحانه وتعالى لا يحب هذا السلوك، والغالبية العظمى منها جاءت متعلقة بالأرض، والمقابل الصريح لها هو مادة صلح كما ذكرته بعض الآيات.

كذلـك نجدهـا وردت في سياق ممارسات اقتصادية مثل السرقة وإهلاك المـوارد والظلـم الاقتصادي، وممارسات غير اقتصادية مثل القتل واتباع الأهواء والجري وراءها والطغيان السياسي والاجتماعي، واعتناق عقائد فاسدة ونشر أفكار مريضة.

---

[1] المحلي، مكتبة دار الفكر، بيروت، ص٩٩ج١٠.

[2] المعجم المفهرس .. مرجع سابق مادة فسد.

كذلك فقد وردت في سياق جريمة من أبشع الجرائم في الإسلام وهي الحرابة (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ..) [المائدة : ٣٣]، واقترنت أكثر من مرة بسلوك منحرف آخر هو الإسراف، ولعل العلاقة بين التدهور البيئي والإسراف لا تحتاج إلى بيان، ثم جاءت في مقابلة الإيمان والعمل الصالح (أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) [ص : أية ٢٨].

المطلب الثاني : العقيدة الإسلامية وحماية البيئة

مسألة البيئة في نظر المسلم مسألة عقيدة وليست مجرد مسألة موارد تلوث أو تبدد تجب حمايتها والمحافظة عليها لتحقيق المزيد من الإنتاج والاستهلاك، كما هو نهج الفكر البشرى المعاصر. لقد التفت الإنسان إلى البيئة التفاتاً فيه الكثير من جوانب الجدية يوم هدد تدهورها وضعه الاقتصادي لكنها عند المسلم أعمق من ذلك بكثير ، إنها قضية "خلق الله" وما يجب أن يكون عليه التعامل معه. من ود واحترام بغض النظر عن علاقتها بحياته الاقتصادية. إنها قضية كون أو عالم، أو هي قضية الدنيا وعلاقتها بالآخرة، إنها قضية خالق ومخلوقات، المسلم ينظر فوقه فيجد الخالق ويـنظر حوله فيجد الكون والخلق والمخلوقات، المسلم يؤمن بأنه مخلوق لله وبأنه مخلـوق لوظـيفة ومهمـة محددة، وبأن الكون مخلوق هو الآخر لله، وهو بدوره مخلوق لمهمة معينة، ثم إنه يؤمن بأن له بالكون علاقة محددة تحديداً دقيقاً من قبل الله عـز وجـل، خالقه وخالق كل الكون، معنى ذلك أن تحديد وتكييف العلاقة بين الإنسان والبيئة قام به الإنسان غير المسلم من تلقاء نفسه، وفي ضوء ظروفه وفي ضوء موازين القوى بينه وبين الطبيعة "البيئة"، أحياناً يعبدها، وأحياناً يتأله عليها، وأحياناً يتوافق معها.

إن مجرد قيام الإنسان بتحديد هذه العلاقة هو خطأ كبير، فهل خلق الإنسان البيئة حتى يتعرف على حقيقتها ويتمكن من التحكم فيها بما يشاء وكيف يشاء، إنه لم يخلقها، بل لم يخلق نفسه، كلاهما مخلوق لخالق واحد هو الله عز وجل، إذن من الرشاد أن يترك تحديد هذه العلاقة ورسم ملامحها للخالق، وهذا مـا فعله الإسلام، إن هناك مبادئ تحكم هذه العلاقة من أهمهـا مبدأ الخـلافة ومبدأ العبـادة ومبـدأ

التسخير[1]، الإنسان خليفة لله تعالى في الأرض، ومعنى ذلك وجود ثلاثة أطراف، المستخلِف والمستخلَف والمستخلف فيه. ومعنى ذلك أيضاً وجود ضوابط وقواعد ومبادئ منظمة وضابطة لعملية الاستخلاف، فعادة ما لا يعطى الموكل سلطات مطلقة للوكيل فيما وكله عليه، وإنما هناك قيود وأحكام. وهكذا خلافة الإنسان في الأرض[2]. وأظن أن هذا المعنى كان وراء الصياغة القرآنية (إنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرضِ خَلِيفَةً) حيث عبر بفي ولم يعبر بعلى. فالإنسان خليفة في الأرض وليس خليفة على الأرض.

إن ذلك يعطى للإنسان حيال الكون أو الأرض أو البيئة وضعاً متميزاً يصل إلى درجة السيادة، فالإنسان سيد في الأرض، وقد تحقق له ذلك بفضل ت مقومين ، أحدهما خاص به وهو العلم والمعرفة والقدرة البدنية ، والثاني خ بالبيئة وهو تسخيرها للإنسان بما يفيده ويشبع له حاجاته، وكلا المقومين منحة من الخالق عز وجل، والسيادة هنا ليست من قبيل سيادة غير المسلم على الطبيعة، إنها سيادة محكومة بقوة بل منبثقة من علاقة الإنسان بالله عز وجل، وهى علاقة العبودية، فالإنسان في مواجهة الخالق عبد وفي مواجهة الأرض سيد، ولا تناقض بين هذا وذاك بل تواءم وتناغم، فلو لم يكن عبداً لخالقه لما كان بالضرورة سيداً في الأرض، بل ربما كان عبداً لها، وإذا فرط أو أهمل في سيادته في الأرض لم يكن عبداً حقيقياً لله عز وجل، لأن سيادته هذه جاءت من الخالق عز وجل لأداء مهمة معينة كلفه سبحانه وتعالى بها، وما أعظم الإمام الرازى إذ يعبر عن ذلك بقوله: "سخر لك الكل لئلا يسخرك منها شئ، وتكون مسخراً لمن سخر لك الكل وهو الله

---

[1] من الكتب القيمة التي تناولت هذه القضية

فلسفة التربية الإسلامية، د. ماجد الكيلانى، مكة المكرمة: مكتبة هادى، ١٩٨٨م

استخلاف الإنسان في الأرض، د. فاروق الدسوقي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٦م

خلافة الإنسان بين الوحى والعقل، د. عبد المجيد النجار، بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.

[2] أبو الأعلى المودودى، نظام الحياة في الإسلام، ص٢٣، دمشق، دار القرآن الكريم، ١٩٧٧.

تعـــالى"[1] وقـــد اقتبس منه هذه الحكمة الآسرة الإمام محمد عبده فصاغها في قولة حكيمة وهي "الإنسان عبد الله وحده وسيد كل شئ بعده"[2]، وانطلاقاً من هذا وذاك قال الدكتور محمد عمارة : "الإنسان سيد في الكون وليس سيد الكون"[3]، وعلى هذه الشاكلة يمكن القول إن الإنسان سيد في الأرض من قبل سيد الأرض، وهذا التكييف مغاير تماماً لسيادة غير المسلم على الأرض كما هي في مخيلته.

على المسلم أن يعبد الله، والعبادة هي الطاعة، وموطن العبادة هي الأرض، أو ما يسمى بالطبيعة أو البيئة، فالبيئة موطن عبادة المسلم، وتعامله معها برشد هو المظهر الكوني للعبادة، كما قال بحق د. ماجد الكيلانى، وبالتالي فإن حرص المسلم على البيئة هو من باب حرصه على عبادته وطاعته للخالق، ثم إنها خلقت كلها من أجل الإنسان ومن أجل أن يستخدمها ويستثير بها، قال تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَـــا فِـــي الأَرْضِ جَمِـــيعاً) [البقرة : ٢٩] فكل ما في الأرض خلقه الله لنا، لجنس الإنســـان كله بغير تفرقة وتمييز بين جيل وجيل ولا بين عرق وعرق ولا بين دين ودِيـــن، وقولـــه تعالى (جَمِيعاً) أما أن يعود على الإنسان تأكيداً لعمومية الاستفادة والـــنفع وإما أن يعود على ما في الأرض، والمعنى أن كل ما في الأرض قد خلق من أجل الإنسان، والمغزى أن كل العناصر البيئية مهمة وضرورية للإنسان بحيث إذا ما اختل عنصر فيها لحق الضرر بالإنسان.

ثـــم إن كـــون الأرض مهداً لخلافة الإنسان (إِنِي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً) [الـــبقرة : ٣٠] يحـــتم علـــى الإنسان أن يكون إيجابياً تجاهها، يثيرها ويستخدمها ويســـتفيد مـــنها، وإلا لم يكن قائماً بأعمال الخلافة، ومعنى ذلك بلغة فنية بيئية أن علاقـــة المســـلم بالبيـــئة ترفض التعطيل، فذلك مناف لوظيفة الإنسان من جهة ، وللحكمـــة مـــن خلـــق البيئة من جهة ثانية، ثم إن هذه العلاقة ترفض الاستنزاف

---

[1] نقـــلا عـــن الإمام البقاعى، مرجع سابق، ص٧٦ج٨، قارن د.سعيد البوطى، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن، دمشق: درا الفكر ١٩٨٢ ص٩٥.

[2] د. محمد عمارة، العطاء الحضارى للإسلام، سلسلة اقرأ، دار المعارف، رقم (٦٢٦) ص١٥٨.

[3] نفس المرجع السابق.

والتدمير والإفناء، فالبيئة لم تخلق لجيل دون آخر، ولا لمكان دون آخر. لقد خلقت للناس جميعاً، في كل زمان ومكان. واستنزاف البيئة هو اعتداء على حقوق الأجيال القادمة من جهة، واعتداء على البيئة نفسها من جهة أخرى. كذلك فإن هذه العلاقة ترفض التلوث لأنه استنزاف وتدمير لصلاحية البيئة. عقيدة المسلم تجعل البيئة أداة مهمة وضرورية في قيامه بما عليه من فرائض دينية، فلكي يؤدى ما عليه من صلاة يحتاج إلى مياه طاهرة ويحتاج إلى أرض نظيفة طاهرة، ولكي يؤديها في جماعة يحتاج إلى هواء طيب ورائحة زكية، لذلك طولب بالسواك وطولب بعدم أكل الثوم والبصل عند حضور الجماعات والمساجد ، ليس هذا فحسب، بل إنه مطالب بثياب نظيفة طاهرة للصلاة فيها، وأرض نظيفة طاهرة للصلاة عليها، ومياه نظيفة طهور للتطهر بها. إضافة إلى ذلك فإنه حتى في هذه العبادة نجد الإسلام يؤكد على عدم الإسراف في المياه، بل وقدم في ذلك مقادير نموذجية استرشادية للوضوء والاغتسال.

عقيدة المسلم تجعله ينظر للبيئة على أنها نعم من الخالق أنعم بها عليه، وليس مصادفة أن يختم القرآن حديثه عن البيئة بالنص على أنها نعم، قال تعالى : (اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الأَنهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ) [إبراهيم : ٣٢،٣٣،٣٤]، وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً..) [لقمان : ٢٠]، ولفظة نعمة تحمل معنى التنعم والرفاهة، ومن ثم فمن الرشد المحافظة عليها حفاظاً على رخاء الإنسان، كما تحمل معنى المنحة والشئ الحسن، عكس النقمة، ومن ثم يجب شكرها، وذلك بحمد الله وباستخدامها فيما خلقت له، حتى تبقى وتزيد.

ومما يستحق المزيد من التدبر حرص القرآن الكريم دائماً على التصريح بأن المسخر والمذلل للكون ولما فيه هو الله سبحانه وتعالى، حتى لا يغتر الإنسان بما قد يتوصل إليه من علوم ومعارف وتكنولوجيات تمكنه من السيطرة على بعض

عناصـــر البيـــئة فينتشى طرباً وتنتفخ أوداجه ويظن أنه السيد المطلق. إن التسخير عمـــل إلهى محض، والمعرفة الإنسانية هي من الله تعالى (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقرة : ٣١]، (وَاصنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا) [هود : ٣٧]، (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ..) [الأنبياء : ٨٠] (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ) [سبأ : ١٠]، (وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْـــنَ الْقِطْـــرِ) [ســـبأ : ١٢]، ثم من الذي خلق العقل والحواس؟ أهو الإنسان؟ إن الإنســـان لا يعرف ما هو عقله، وكيف يعمل، بل إنه لا يعرف ما هو أبسط بكثير مـــن ذلك حتى من المحسوسات، فهل يعرف الإنسان عدد شعرات رأسه؟ ولا يقف الأمـــر عند ذلك بل على الإنسان أن يستشعر دائماً أثناء ممارسة علاقته بالبيئة هذا المعـــنى، وعليه أن يهتف بصوت مرتفع تسمعه البيئة قائلاً: (سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ) [الزخرف : ١٣].

وهكـــذا نجد العلاقة بين المسلم والبيئة علاقة تناغم وتآخ وتفاعل إيجابي، ومـــن ثم تكتسب أقصى درجات الكفاءة والفعالية، فأين هذا من عقائد وثقافات تقوم علـــى التخـــبط الكبـــير حيال عملية خلق البيئة، تصل في سفهها إلى اعتناق فكرة الصـــدفة كمســـلمة تقـــوم عليها الكثير من العلوم، ومن ثم تتشكل العلاقة غالباً في صورة صراع واقتتال وتناحر بين الإنسان والطبيعة، وكل هم الإنسان ومبتغاه أن يحقـــق في صراعة هذا البطش والقهر والاغتصاب، بم؟ بالأرض التي لا حياة له دونها، يا لها من حماقة حمقاء!! ويا له من غرور طائش !! ومما يجدر التنويه به أن القـــرآن الكريم لم يخل من الإشارة إلى مثل هذه المواقف السفيهة من الإنسان، مبكـــتاً ومزدرياً له في ذلك أبلغ ازدراء، قائلاً (وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْـــرِقَ الأَرْضَ وَلَـــنْ تَـــبْلُغَ الْجِبَالَ طُولا) [الإسراء : ٣٧]، ومبيناً له أنه لا ولن يســـتطيع خلق أتفه مخلوق، وهو الذبابة، بل إنه لفرط ضعفه وهوانه لا يستطيع أن يسترد منها ما سلبته منه، ويوضح له أن كل ما صنعه في الأرض وما شيده عليها لا يصمد لحظة أمام جبروت الله سبحانه وتعالى : (حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَـــتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلا أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ..) [يونس : ٢٤]، (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ). الإحسان إلى البيئة عند المسلم عمل من

أعمـــال العبادة، ويمكن تصوير المسألة بلغة أخرى من خلال العلاقة التبادلية بين البيـــئة والمســـلم من المنظور الديني، وليس المنظور الاقتصادي فقط، فإذا أحس المـــرء إلـــى البيـــئة كانت سبباً لنيله الثواب العظيم. فمن يزرع زرعاً فيستفيد منه الطـــير والدواب فله صدقه. ومن يحسن إلى الطريق بإماطة الأذى عنه فله صدقةً، ومـــن يحســـن إلـــى الطريق يؤدى ما عليه يومياً من صدقات عديدة. والحيوانات والطيور والدواب بل والجماد تدعو للإنسان كما تدعو عليه. وقد غرس الرسول جريدتين على قبرين لتخفيف العذاب عن صاحبيهما ، ودخلت المرأة النار ودخلت الأخرى الجنة بسب موقفهما من عنصر بيئي.

وطالمـــا أن البيـــئة التـــي هي خلق الله على هذا النحو من الأهمية بالنسبة للمســـلم خاصة وللإنسان عامة، حيث لا يستغني إنسان عن البيئة بغض النظر عن عقـــيدته. لكن أهميتها للمسلم لها جوانب إضافية متميزة، طالما كان الأمر على هذا النحو فعلى الإنسان أن يحسن التعامل معها، عليه ألا يفسد فيها وعليه أكثر من ذلك أن يـــرفع من مستوى صلاحيتها ما وسعه الجهد. والسؤال المهم الآن هو : كيف؟ كـــيف يكـــون سلوك الإنسان مع البيئة رشيداً مصلحاً لا مفسداً؟ هذا ما نجيب عليه بعد.

وهكذا نصل إلى أن المسلم من خلال عقيدته مأمور بحسن استخدام البيئة، ومنهي عن ترك الاستخدام، وعن سوء الاستخدام. ومن هنا ليس من المجاز القول إن عقيدة المسلم تأمره بحماية البيئة والمحافظة عليها وتنهاه عن تدميرها والعدوان عليها، بل هي عين الحقيقة.

المطلب الثالث : الاقتصاد الإسلامي وحماية البيئة

ربما كان من أوضح ما يدركه المرء في موضوع تدهور البيئة علاقة هذا التدهور بالعامل الاقتصادي، لقد تأكد أن النمو الاقتصادي في إطار الاقتصاد الوضعي لم يتواءم وحماية البيئة، بل كان في معظم حالاته على حساب نوعيتها وصلاحيتها، كذلك فقد ظهرت لنا علاقة الفقر والتخلف الاقتصادي بالتدهور البيئي، ومعنى ذلك أن كلاً من النمو والتخلف قد أسهم بقوة في المشكلات البيئية الراهنة. هذا الوضع يطرح علينا سؤالاً مهماً هو : ما الذي قدمه الإسلام حيال هذا الموضوع؟ وهل ما قدمه يتواءم ومتطلبات بيئية جيدة أم هو على حسابها؟ هذا ما يجيب عليه هذا المطلب بقدر من الإيجاز.

النمو الاقتصادي:

من الحقائق المهمة التي يدركها بوضوح الباحث الجيد في الإسلام ، وإن لم يكن مسلماً أن

الإسلام يولي عناية فائقة بالنمو الاقتصادي الرشيد، معتبراً إنجازه فرضاً دينياً وليس خياراً دنيوياً. فهو في ظل إطاره الإسلامي أحد المظاهر الرئيسية للعبادة، والنصوص الإسلامية صريحة في ذلك، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) أي طلب منكم عمارتها، والطلب المطلق من الله عز وجل يحمل على الوجوب[1]، وقال ﷺ : "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة"، ومن الواضح أن إنجاز وتحقيق الفرائض الإسلامية الأخرى رهين تحقيق مستوى اقتصادي طيب[2]. إذن مسألة النمو الاقتصادي وضرورة وجوده مسألة مفروغ منها، والقضية هي كيف يمكن إنجازه في ظل محافظة على البيئة؟ إن الباحث في هذا الموضوع يصل

---

[1] الجصاص، أحكام القرآن، بيروت: دار الكتاب العربي، ص١٦٥ ج٣.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ص٦٥ج٩.

[2] انظر في ذلك محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، مرجع سابق ، ص٣٢-٣٤.

إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي في المنظور الإسلامي يعد عاملاً حامياً للبيئة ومحافظاً عليها، ومؤيدات ذلك عديدة، نذكر منها ما يلي :

١- مقصد الشريعة توفير الحياة الطيبة، من خلال المحافظة على المقومات الحياتية الخمسة: الدين والنفس والعقل والعرض والمال. وطيب الحياة لا يقوم على العامل الاقتصادي بمفرده ، كما أنه لا يتوفر في غيبة هذا العامل. ومعنى ذلك أن العامل الاقتصادي هو عنصر في مركب ووحدة في مجموع، عليه أن يتواءم ويتناغم بل ويلتزم بمتطلبات الكل ولا يشذ، بل ولا يعطى لنفسه موقع القيادة والانفراد بالقرار، معنى هذا الكلام أن ما حدث في الغرب من تضخيم بالغ لدور العامل الاقتصادي، وجعله كأنه كل شئ، بل وتطاوله بحيث صار في موطن العقيدة ، ثم انصرافه إلى تحقيق التكاثر اللامحدود والجرى اللاهث وراء الإشباع المادي اللامنتاهي، وما يحدثه ذلك لا محالة من مضار بيئية وخيمة كل ذلك لا مجال له في مجتمع يضع العامل الاقتصادي موضعه الصحيح، إنه جزء من كل ، ولعل من الدلائل البينة في ذلك أن الإسلام لم يطلب منا ممارسة النشاط الاقتصادي تحت عنوان النمو والتنمية[1]، وإنما تحت عناوين أخرى،وهذه مسألة لا تتعلق بالشكليات كما قد يتصور ، فللمصطلحات إيماءاتها ومعانيها، التي تميز كل مصطلح منها عن الآخر، إن التنمية أو النمو تدل أول ما تدل على الكثرة الكمية، فنحن في ظلها في خضم الكميات المتزايدة من السلع والخدمات، دون إشعاع قوي حيال الكيفيات، وحيال الأهداف ومدى سموها، وحيال الأعباء والتكاليف والتضحيات، ومن ثم وجدنا تنمية تلوث البيئة وتستنزفها، ووجدنا تنمية تزيد الفقر والتفاوت، ووجدنا تنمية تخلق ترفاً وجنوناً اقتصادياً، ووجدنا تنمية تأتى على كل القيم والأخلاق في اكتساب الأموال وإنفاقها، لكنا لو نظرنا ملياً في مصطلح العمران أو

---

[1] د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص٨٥ وما بعدها.

د. يوسف إبراهيم إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية في الإسلام، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص ٢١٥ وما بعدها.

العمـــارة أو الإصـــلاح الاقتصادي[1]، فإننا نجد الإيماءات متكاملة ، فيها الكم والكـــيف، فيها الوسيلة والهدف، فيها التكلفة والعائد، هل رأيت إصلاحاً يشيع فـــيه الظلم والفساد!! لكن التكاثر المادي قيمن بذلك، ومن ثم لا يعد بمفرده في الإطـــار الإسلامي تقدماً. لقد حققت عاد وثمود وحقق فرعون تقدماً اقتصادياً فـــاق فـــي بعض جوانبه ما بلغناه في عصرنا هذا ، ونظراً لافتقاد المقومات الأخـــرى للـــتقدم اعتـــبر ذلك التقدم الاقتصادي طغياناً وأنتج المفاسد بدلاً من المنافع . قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَـــقْ مِـــثْلُهَا فِي الْبِلادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ * وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَـــادِ * الَّذِيـــنَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ * إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) [الفجر، الآيات ٦-١٤]. إن الجري اللاهث وراء المـــزيد مـــن الإنتاج والتملك. دونما مقصد صحيح وعائد حقيقي يبرر الإقدام على إقامة هذه الأموال وامتلاكها هو في نظر الإسلام عبث، وليس رقياً ولا تقدمـــاً. قال تعالى على لسان نبي الله هود مستنكراً على قومه هذا السلوك المظهري والذي يمارس اليوم بصور عديدة في مختلف البلدان : (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيـــعٍ أَيـــةً تَعْبَـــثُونَ) [الشعراء، ١٢٨] بناء بغير هدف حقيقي اللهم إلا التنافر والتباهي بالقوة والكثرة.

٢- بين الإسلام لنا بياناً ناصعاً أن كلاً من التنمية والبيئة أمران متلازمان، لا غـــنى لأى مهمـــا عن الآخر، ولا غنى للإنسان عن أي منهما، طالما أردناها تنمية مستديمة، إن ذلك كله يشع من ثانيا هذه الآية الكريمة (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) في صدر الآية نجـــد البيئة صالحة مهيأة مذللة، وفي وسطها نجد النشاط الاقتصادي والسعي الحثيـــث من الإنسان لإنجاز التنمية، ومن ثم تحقيق الرخاء الاقتصادي، وكما افتتحـــت الآيـــة بالإطـــار العقيدي (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ..) اختتمت به (وَإِلَيْهِ

---

[1] د. محمـــد شـــوقي الفـــنجر، المذهب الاقتصادي في الإسلام، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٣٩٥ ص٢٧ وما بعدها.

النُّشُورُ) إشارة قوية إلى ضرورة سيطرة العقيدة على كل تصرفات الإنسان حيال البيئة وحيال التنمية، إن الآية الكريمة أوضحت لنا بغير خفاء أن إنجاز الشق الاقتصادي في طيب الحياة رهن توفر شرطين، بيئة صالحة ونشاط اقتصادي قوي ورشيد.. وبغير هذا أو ذاك لن يتحقق شئ. إن النشاط الاقتصادي "التنمية" عنصر جوهري في المسألة، لكنه يحتاج موطناً ويحتاج مدخلات ويحتاج مخرجات، وكل ذلك رهن توفر العنصر الثاني وهو البيئة الصالحة، وهكذا تعانقت التنمية والبيئة في المفهوم الإسلامي، عكس ما شاع من تخبط في الفكر الوضعي لفترات طويلة تجرعت فيها البشرية الكثير من العناء، وأخيراً ثاب إلى رشده فأدرك ما هنالك من روابط إيجابية ومن تلازم بين التنمية والبيئة، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستديمة تحقق لإنسان الحاضر مطالبه وتحافظ في الوقت ذاته على حقوق ومطالب إنسان المستقبل في غيبة النوعية البيئية الجيدة. وأخذت الدراسات تترى موضحة كيف نضمن حضور عنصر البيئة في كل خطوات عملية التنمية[1]، ومما يثير العجب أن هذا وأكثر منه قد شيده الإسلام بقوة ووضوح منذ أمد بعيد، ولكن ماذا يفعل الإسلام مع أناس لا يؤمنون به، ومع أناس انتسبوا إليه انتساباً شكلياً محضاً، ولا أدل على ذلك من شهادة سيدنا رسول الله ﷺ علينا وشكواه منا (وَقَالَ الرَّسُولُ يَارَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً) [الفرقان : ٣٠].

٣- لا يقف الأمر عند حد التأكيد على الأهمية وعلى الهدف وعلى العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية بل يمتد إلى الوسائل والأساليب والتنظيمات والمؤسسات المسئولية عن إنجاز التنمية. فليس خافياً ما دار من جدل حاد بين الاقتصاديين حول مدى مسئولية كل من القطاع العام والقطاع الخاص عن التدهور البيئى، وكانت خلاصة المواقف أن كلاً منهما أسهم بقسط وافر في التدهور البيئي، فالقطاع الخاص في ظل النظام الرأسمالي معنى بنفسه وبما يحققه ويتحمله، غير مهتم اهتماماً يذكر بما يجلبه سلوكه على البيئة والمجتمع،

---

(١) لمعرفة موضعه راجع تقرير التنمية ١٩٩٢، البنك الدولي.

ممـــا يعرف بالآثار الخارجية السلبية، والقطاع العام في ظل النظام الاشتراكي تقمص شخصية القطاع الخاص في النظام الرأسمالي وأخذ يتصرف في ضوء أهدافه الخاصة ، كل مشروع على حدة، ومن ثم أحدث تدهوراً مهولاً في البيئة دونمـــا حسيب أو رقيب. إن موقف الإسلام حيال هذه المسألة يتمثل في تحميل كل من الأفراد والدولة مسئولية إنجاز التنمية، بتقسيم جيد للأدوار والمهام، بما لا يحدث تنافساً، وإنما تكاملاً ودعماً متبادلاً. إن الإسلام برغم ما قدمه من قيم تجعـــل الفرد يراعى إلى حد كبير مسألة الآثار الخارجية السلبية لم يعوّل على ذلك التعويل كله، فأقام من الدولة جهازاً حارساً ومراقباً بل وفاعلاً، فالدولة أو الحكومـــة شـــغلها الشاغل هو المصالح العامة والمفاسد العامة، تجلب الأولى وتمـــنع الثانية، بكل ما لديها من نفوذ وسلطان، تعين الأفراد ليحققوا المصالح العامـــة قدر جهدهم وتحول بينهم وبين ما قد يحدثونه من مفاسد عامة. بعبارة أخرى إن الدولة في الإسلام من مهامها الكبرى التي لا يمكن لها التخلي عنها تحـــت أي قـــيد الحفاظ على البيئة الاجتماعية والطبيعية وحمايتها. وكم كانت الدولـــة حكيمة في صدر الإسلام – في عهد عمر – عندما مارست مهمتها في صيانة وحماية وحسن استخدام الأصول البيئية ممثلة في المياه والأنهار ملزمة الأفراد بتحقيق ذلك قائلة "لو تركتم لأكلتم أولادكم"[1].

ولـــم يقـــف الأمـــر عند مجرد ممارسة تجربة ما في عصر ما، وإنما هو التقنين الشرعي الدقيق الدائم والملزم عبر العصور حيال استخدام وحماية الأصول البيئـــية مـــن مياه وطرقات وهواء ومعادن وغابات ومراعى وارتفاق وغير ذلك. التنمـــية فـــي الإسلام من مهامها ووظائفها وأهدافها خدمة البيئة وإفادتها، فالمسلم عـــندما يـــزرع عليه أن يستشعر مدى استفادة الغير، ولا سيما العناصر البيئية من زراعـــته. "ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه إنسان أو طير أو

---

[1] ابن نجيم، البحر الرائق، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، ص٢٤٣ ج٧.

بهـيمة أو شيئ إلا كان له به صدقة"[1] "من أحيا أرضاً ميته فهي له"[2]. وهنا تجلى إحسـان الإنسـان إلى البيئة الطبيعية بصورها العديدة. لقد أحسن إلى التربة فأحيا مواتها وأحسن إلى البيئة الحيَّة من حيوانات وطيور وزورع .. الخ، وتحضرنا هنا تجربة جيدة علنا نستلهم منها الدروس والعبر في كيفية التفاعل والتكامل بين الأفراد والحكومـة. في عهد عمرو رضى الله عنه عندما دخلت الدولة الإسلامية أراضى الفـتوح الشاسعة، رفضت الدولة إدخال هذه الأراضي تحت نطاق الملكية الخاصة، وأصـرت علـى أن تكـون ملكية عامة، لكل الناس على مر العصور وحتى قيام السـاعة. معنى ذلك أنها رفضت أن يقع أصل بيئي على أعلى درجة من الأهمية وهـو الأرض ، وقـد عـبرت عنه بحق بأنه عين المال[3]. تحت سيطرة التملك الخـاص ويحـرم منه الأجيال القادمة، ثم إنها نظرت إلى ما يحدثه التملك الخاص لهـذا المـورد الهام من تفاوت حاد في التوزيع، ومن ثم شيوع الفقر لدى الغالبية العظمـى من السكان، وفي ذلك يقول معاذ رضى الله عنه : "إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدى نفر قليل، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجال الواحد والمرأة الواحـدة، ثـم يأتي قوم من بعدهم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم"[4]

ونحن نعلم أن شيوع الفقر من العوامل المدمرة للبيئة، ومما تجدر الإشارة إلـيه أن الدولة في موقفها هذا لم تحاب البيئة على حساب التنمية، لقد كانت كفاءة التنمـية عنصـراً بارزاً في القضية، ولذلك كان عمر يقول : "هم أعلم بها وأقوى عليها" [5]. وإلى هنا والقضية ما زالت معلقة، فالحسم على مستوي الملكية ليس فيه

---

(1) مـتفق عليه ، انظر ابن حجر، فتح البارى، بيروت : دار المعرفة، ٣/٥، النووى، شرح صحيح مسلم، بيروت :ة دار الفكر، ١٠،١٩٨١/٢١٣

(2) رواه الترمذى، راجع ابن العربي ، عارضة الأحوذى ..، القاهرة : دار الوحى المحمدى، ١٤٦/٦.

(3) أبو عبيد، الأموال، مرجع سبق ، ص٨١.

(4) نفس المصدر، ص٨٣.

(5) ابو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص١٥١.

بمفـــرده كبـــير فائدة، فقد كان من الوارد أو المحتمل أن تقوم الدولة باستغلال هذه الأراضـــي التـــي جعلـــتها ملكية عامة بنفسها، من خلال ما يعرف بالقطاع العام الزراعي، لكنها بتوفيق من الله تعالى لم تفعل ذلك، وإنما تركتها في أيدي أصحابها السابقين، يقومون هم باستغلالها، نظير خراج يؤدونه للدولة، ينفق منه أساساً على تنمـــية الزراعة ثم ما عداها، ومن ثم أصبحت الأرض من حيث الملكية هي ملكية عامـــة ومـــن حيـــث الاستغلال هو استغلال خاص، يولد الحافز للأفراد في حسن اســـتغلالها ، حيـــث لهـــم كافة التصرفات فيها حتى التوريث ، وهكذا تفاعل دور الحكومـــة مع دور الأفراد في إنجاز التنمية ، وفي المحافظة على البيئة بما يضمن حق الأجيال القادمة، فلم يغبن الحاضر ولم يغبن المستقبل[1]، وفي ذلك يقول الإمام السرخسى : "تصرف الإمام وقع على وجه النظر، وانه نصب لذلك، وبيانه أنه لو قســـمها بيـــنهم اشـــتغلوا بالزراعة وقعدوا عن الجهاد فيكر عليهم العدو، وربما لا يهـــتدون لذلـــك العمل أيضاً، فإذا تركها في أيديهم وهم أعرف بذلك العمل اشتغلوا بالـــزراعة وأدوا الجـــزية والخراج، فيصرف ذلك إلى المقاتلة، ويكونون مشغولين بالجهـــاد، وبهذا يتبين أنه ليس في هذا إبطال حقهم، بل فيه توفي المنفعة لهم، لأن منفعة القسمة وإن كانت أعجل فمنفعة الخراج أدوم، ولأنه كما ثبت الحق فيها للذين ثبـــت الحق لمن يأتي بعدهم بالنص، قال تعالى : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ)، وفي القسمة إبطال حق من يأتي بعدهم أصلاً.."[2].

وهكـــذا نجـــد القطاع الخاص قد مارس الإنتاج الفعلي الزراعي ومارست الدولة دورها في التشريع والتنظيم ، وهذا هو ما يحاول الفكر الوضعي الحالي أن يصل إليه بعد طول تخبط وعناء[3].

---

(1) لمعرفة موسعة بهذه التجربة راجع د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٣٣٦ وما بعدها.

والدولة بهذه السلوك تكون قد حققت ما نسعى إليه اليوم مما يسمى بالتنمية المستديمة.

(2) المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩،ص٤٠ج١٠.

(3) لمعرفة موسعة بذلك راجع تقرير التنمية ١٩٩٧ فكله يدور حول تحديد جديد لدور الدولة.

٤- بالرغم من الاعتراف بالروابط الإيجابية بين البيئة والتنمية، فإن هناك في بعض الحالات صوراً من التعارض وتبادل الأهداف. إن إمعان النظر في أعمال جهاز الحسبة في الإسلام أوضح أن الكثير من العدوان على البيئة ينتج من أعمال اقتصادية إنتاجية، مثل نفايات الوحدات الإنتاجية وكذلك ما تستخدمه من أدوات وخامات، وأسلوب في العمل، وقد بين الفقه أنه حيال ذلك لا يكون العلاج بوقف النشاط الاقتصادي، وإنما بمنع تلك الوحدات من هذه الأشياء الضارة، وتوجيهها إلى البدائل النافعة من موارد وأساليب. فعلى المحتسب أن يمنع رجال الأعمال من استخدام مواد وأدوات ملوثة، يستوي في ذلك المواد الخام والمواد المساعدة، وكذلك رؤوس الأموال مثل المواعين، وكذلك عنصر العمل فإنه يجب أن يقدم خدمته نظيفة غير ملوثة. مثل مداخن الأفران والحمامات والذبح في الطرقات، وترك الأوساخ والفضلات في أرجاء المصانع والأسواق. وضرورة توافر مواصفات معينة لحماية البيئة في بعض المجالات من حيث المبنى والموقع والآلات المستخدمة، وكذلك ضرورة نظافة المياه المستخدمة في الشرب والأغراض المنزلية الأخرى[1]. ومما تنبغي الإشارة إليه هنا أن ينظر في هذه الصور والأمثلة في سياقها التاريخي وأن تعدل وتطور في ضوء الواقع المعاصر الذي لا يختلف عن الماضي إلا من حيث الحجم والشكل والأدوات المستخدمة.

٥- التوطين السليم للصناعات مراعاة للاعتبارات البيئية : من جوانب التأثير السلبي للنمو على البيئة عدم التوطن السليم للمشروعات بما يقلل إلى أدنى قدر ممكن من هذه الآثار. ومن المعلوم أن التعامل الجيد مع هذه القضية يتطلب إشرافاً قوياً من قبل الدولة ، حيث عادة ما قد يتجاهل الأفراد ذلك جرياً وراء المصالح الخاصة. والفكر الإسلامي قدم الكثير في هذا الجانب، فألزم الدولة من خلال أجهزتها المختلفة بالقيام بالتخطيط الصناعي بما يكفل تقليل الآثار

---

[1] انظر في ذلك كتب الحسبة المتعددة وعلى رأسها كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن بن نصر الشيرازى (القاهرة ١٩٤٦م).

البيئية السلبية إلى أدنى حد ممكن، بحيث خصص لكل صناعة أو حرفة مكاناً معيناً يتناسب ومقتضياتها[1]. وقد ظهرت في الحضارة الإسلامية المدن الصناعية التي تحاول اليوم دول عديد إقامتها.

الفقر:

إذا مارس النمو اعتداء على البيئة فإن التخلف والفقر يمارسان أيضاً هذا الاعتداء، وكما شاع تلوث النمو شاع تلوث التخلف، والدرس المستفاد هنا أنه في ظل تفشي الفقر فإن أى كلام عن حماية البيئة والحفاظ عليها لا يعدو أن يكون ضرباً من لغو الحديث ، ومعنى ذلك بوضوح أن المواجهة الفعالة والجادة لمشكلة الفقر هي بذاتها تحمل مواجهة جادة على التدهور البيئي، ولذلك فإذا أردنا أن نتعرف على جانب مهم من موقف الإسلام من حماية البيئة فعلينا أن نتعرف على ذلك من خلال معرفة موقفه من قضية الفقر، هل الإسلام يقر التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول؟ هل الإسلام يقر الفقر المطلق بجوار التخمة المفرطة؟ هل الإسلام يقر التساوي الحسابي في الثروات والدخول بين الأفراد؟ الإسلام لا يقر هذا ولا ذاك لأن كلا منهما لا تصلح به الحياة. الإسلام يقر التفاوت المنضبط الموضوعي، الذي له قاع تستقر حدوده الدنيا عنده ولا تتجاوزه وهو ما يتمثل في الحد الأدنى للكفاية[2].

(*) لمعرفة موسعة يراجع د. محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة (١٢٨) الكويت: اغسطس ١٩٨٨م.

(١) لمعرفة مفصلة يراجع :

- د/ محمد شوقي الفنجرى، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، الرياض: دار الوطن ، ط٣، ص١٤٨ وما بعدها.

- د/ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٥٤ وما بعدها.

كيف يحقق الإسلام ذلك؟ وما هي الآليات والوسائل التى اتخذها لإنجاز هذا الهدف البالغ الأهمية؟

إن الحديث المفصل عن ذلك يخرج بنا عن مقصدنا، فنكتفي هنا بالإشارات الكلية، إن الإسلام أقام موقفه في مواجهة مشكلة الفقر على تضافر وتضامن الفئات الـثلاث المكونـة للمجتمع، الدولة والأغنياء والفقراء معتبراً إياهم جميعاً أصحاب القضـية، وعلى كل منهم تحمله لمسئوليته حيالها، فليست القضية قضية فئة معينة مـن المجـتمع وإنمـا هـي قضية مجتمع بأسره. إن استفحلت أتت عليه كله، هو والمجـتمع كلـه، مسـئول عن قيامها واستفحالها. على الفقراء التخلص من هذه الوضعية بكل ما يستطيعون من جهد، من خلال ممارستهم للنشاط الاقتصادي قدر مـا وسـعهم ذلـك، وعلى الدولة إعانتهم في ذلك بكل ما لديها من نفوذ وسلطان، وحملهم على ذلك من خلال التشريعات والسياسات والإجراءات ، ومن خلال التعليم والعـلاج والتدريـب ، ومن خلال الاستثمارات العامة ، ومن خلال حمل الأغنياء على تحمل مسئولياتهم.

هناك الضرائب وهناك الزكاة وهناك الأموال العامة الخرى، وعلى الأسرة والعائلة تحمل مسئولياتها من خلال التكافل الأسرى والأنفاق على الأقارب، وعلى الأغنـياء القيام بمسئولياتهم كاملة ليس فقط من خلال الزكاة والضرائب وإنما من خـلال التشـغيل والعمالـة وتوفير الضروريات بأسعار مناسبة، إن الرسول عليه الصلاة والسلم يقول " ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم" إن مفهوم الحديـث الشريف لا يقف عند حد الفهم الساذج المتبادر إلى الذهن من قيام الغني بـتزويد جاره الفقير بلقمات بين الحين والحين، إنه تحميل للأغنياء بمسئولية إزالة الفقـر والعـوز مـن خلال تحويل الجموع الفقيرة من الفقراء إلى عاملين محققين لأنفسهم وذويهم الحد الأدنى من الكفاية.

علـــى كل غنى وصاحب عمل أن يسأل نفسه ماذا شغلت من عمالة؟ ماذا وفـــرت مـــن دخول للفئات العاجزة؟ ماذا بنيت من ـــاكن شعبية؟ ماذا أقمت من مـــدارس ومستشـــفيات للفقراء؟ على كل منتج أن يسأل نفسه ما الذي أفاده إنتاجه للغير. وما الذي جلبه سلوكه الاستهلاكي من مضار تزيد من حدة الشعور بالفقر؟

إذن نحن أمام تجنيد كل الفئات وكل العناصر لمواجهة مشكلة الفقر مواجهة حقيقة شاملة[1]. وبهذا نقضي على مصدر رئيسي من مصادر تدهور البيئة.

---

[1] لمعرفة موسعة يراجع :

- د/ يوسف القرضاوى، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٦،ص٦

الفصل السادس: التنمية بين الدولة والقطاع الخاص

تمهيد :

مهما كان في عملية التنمية من تشعب لجوانبها، وتعدد لأبعادها، إلا أنها في النهاية جزء من النشاط الاقتصادي للمجتمع، ودور الدولة في هذه العملية التنموية إنما يتفرع عن دورها في هذا النشاط الاقتصادي الوطني، الذي يتحدد بدوره في ضوء المبادئ والقواعد التي يتأسس عليها بنيان المجتمع العقدي ، والسياسي والاجتماعي.

ومع أن عملية التنمية لها سمات مشتركة لا تختلف من مجتمع لأخر مثل استهداف الرخاء الاقتصادي، ومثل تعبئة الموارد والطاقات لإنجازها إلا أنها من جانب أخر عملية متمايزة من حيث مفهومها وأهدافها ومعنى ذلك كله أن دور الدولة حيال عملية التنمية يتفاوت من مجتمع لأخر، ولذلك المجتمع من ظرف لأخر، وذلك من حيث الدرجة ومن حيث النوع.

وظائف الدولة :

من نافلة القول، أن نذكر بأن المجتمعات الرأسمالية اعتنقت في البداية، إبان سيادة ما كان يعرف بالنظام الرأسمالي الحر، فكرة الدولة الحارسة التي تنصرف مهمتها الأساسية إلى غير المجال الاقتصادي، من : أمن ودفاع وعدالة، مقتصرة في المجال الاقتصادي على إقامة الهياكل الأساسية وما لا يقبل عليه الأفراد من مشروعات ، مركزة من أجل اهتمامها بحراسة الأوضاع والعلاقات القانونية والاجتماعية السائدة. وقد انصرف هذا الموقف بدوره إلى جهود وعمليات النمو الاقتصادي، حيث أنيطت هذه الجهود إلى الأفراد، دون ما تدخل متعمد ومقصود من قبل الدولة لإحداث هذه الجهود، أو لتسريعها، أو لضبط مسارها، ومعنى ذلك أن ما حدث من نمو اقتصادي في هذه المجتمعات الرأسمالية إنما هو، من حيث

القـــائم المباشـــر عليه نتاج فردي محض، طبقاً للفلسفة الاجتماعية التي سادت هذه المجـــتمعات خـــلال هذه الحقبة من الزمن. ثم حدث تطور جذري فرضته الوقائع والأحـــداث السياسية والاقتصادية المستجدة، بمقتضاه أعيد النظر في وظيفة الدولة في المجال الاقتصادي، التي تحولت من مجرد حراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة إلـــى الـــتدخل العميق فيها، مع الإبقاء على الروح الرأسمالية قائمة، والمتمثلة في هيمنة وسيطرة الملكية الخاصة، مع السماح ببعض صور الملكية العامة، إضافة إلى اســـتخدام الدولة لما لديها من أدوات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية في تصحيح حركة ومسار النشاط الاقتصادي، في ضوء المصالح القومية.

ومـــن ذلـــك الحيـــن، والدولة في النظام الرأسمالي تمارس دوراً هاماً في المجـــال الاقتصـــادي، يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى، مع الإبقاء على الفردية والتملك الخاص والمبادرات الخاصة، ووضعها في إطار من المصالح القومية التي تضطلع الدولة بحمايتها.

ومـــن المعروف أن عملية النمو، وإن كانت بطبيعتها عملية مستمرة غير متناهـــية، إلا أن مقوماتهـــا وأســـسها كانت قد شيدت في هذا المجتمعات في حقبة الرأسمالية الحرة.

ومهمة الدولة في هذه المرحلة الراهنة، مرحلة الرأسمالية المتدخلة، ما هي إلا المحافظـــة على معدلات النمو، مع تصحيح لما قد يعتري مساره من اختلالات. على أن يراعى عدم الاستهانة بالدور الذي تقوم به الدولة حالياً في هذه المجتمعات مـــن جهـــود جبارة في عمليات النمو، ولا نبالغ إذا قلنا إنها، بما لديها من هيئات وأجهـــزة وما تسنه من قواعد، وما ترسمه من سياسات في مجالات المالية والنقود والأسعار والتجارة الخارجية، وما تنهض به من أعباء ضخمة في مجالات البحث

العلمي، إنها من خلال ذلك كله تقود عمليات النمو وتحدد مساراته وسرعته[1].

ومع ضخامة هذا الدور ومحوريته إلا أنه يظل صحيحاً القول بأن هذه الاقتصاديات هي اقتصاديات السوق والقطاع الخاص.

فإذا ما انتقلنا إلى الجناح الثاني للاقتصاد الوضعي، المتمثل فيما يعرف بالنظام الاشتراكي فإننا نجده على طرفي نقيض حيث حملت الدولة في البداية كل المهام الاقتصادية، وعلى رأسها مهمة عملية التنمية ، فقامت بالممارسة الفعلية للإنتاج في مجالات الزراعة الصناعة والتجارة مستخدمة في ذلك الأدوات الاقتصادية المناسبة وعلى رأسها التخطيط القومي الشامل، ومعنى ذلك أنه يصح القول بأن الدولة في ظل هذه الأنظمة تحملت تحملاً مباشراً مسئولية التنمية من حيث إنجازها وتحديد مسارها وأنماطها.

وبعد حقبة من الزمن، ونتيجة لظهور متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخذت هذه المجتمعات تفسح مجالاً يتزايد مداه يوماً بعد يوم للجهود الفردية في العملية الاقتصادية عامة، والإنمائية منها بوجه خاص، واليوم نرى مراجعات جذرية تحدث في هذه المجتمعات لكل ما كان مسلماً به من أصول ومنطلقات، وخاصة ما يتعلق بسيطرة وإشراف الدولة على المجالات الاقتصادية وإدارتها المباشرة لها

ولعل من أهم الدروس المستفادة من هذه التطورات التي جدت على النظام الاقتصادي الوضعي بجناحيه أنه من الخطأ البين في عملية التنمية إهمال وإغفال أي ركيزة من ركيزتيها، الدولة والأفراد. والإيمان الراسخ بأنها مسئولية تضامنية مشتركة، وإلا فإن التنمية قد تتوقف أو قد تصاب بإختلالات جوهرية في مسارها

---

[1] لمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى :

د/ فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت سلسلة عالم المعرفة (١٤٧). ص ١٩٣ وما بعدها بول باران وبول سويزي ، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف ص ١٨٣ وما بعدها.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م ص ١٧. وما بعدها النسخة العربية.

وأنماطهـــا، مما يجعلها تخفق في تحقيق أهم أهدافها، وهو الرخاء الاقتصادي لكل أفـــراد المجـــتمع ، وقد وعت بعض المجتمعات التي نهضت في الآونة الأيام هذه الدروس فحققت نمواً
مصحوباً بالعدالة في التوزيع[١].

أما عن الدولة ووظائفها في الاقتصاد الإسلامي فبداية نؤكد على أن الدولة **في الإسلام لا تعتبر تنظيماً مرحلياً، ولا مؤسسة مؤقتة تزول ببلوغ المجتمع درجة معينة من التطور، كما إدعى ذلك بسذاجة الفكر الماركسي، كما أنها لا تعتبر سلبية أو حـــيادية أو مجـــرد حارســـة حيال الأوضاع الاقتصادية كما اعتنق ذلك الفكر الرأسمالي الحر، كذلك فهي ليست سلبية تجاه قيم الأفراد ومعتقداتهم واجتماعياتهم،** كما هو الحال لدى الجمهرة الغالبة من الدول في المجتمعات المعاصرة.

إن الدولة في الإسلام مؤسسة دائمة مستمرة، مهما كان حجم الجماعة، وقد بلـــغ مـــن اهـــتمام الإســـلام بهذه المؤسسة أن أمر بها حتى مع أصغر التجمعات وأقصرها عمراً، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا خرج ثلاثة فـــي ســـفر فليؤمروا أحدهم" [٢]. ويعلق ابن تيمية على هذا الحديث قائلاً: فإذا كان الإســـلام قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولي أحدهم كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك[٣].

ومـــا ذلـــك إلا لواقعـــية الإسلام من جهة وعمق مرئياته من جهة أخرى، وتواجـــد مهـــام أساسية لا ينهض بها إلا الدولة من جهة ثالثة، فلن يحقق أي تجمع الغاية منه، وهي التعاون وتقسيم الأعمال اللذان لا غنى عنهما لأي اجتماع بشري،

---

[١] راجع في ذلك :

جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء ، مرجع سابق ، ص ٥٨ وما بعدها.

D.Morawetz., Twenty-Five Years of economic Development.

[٢] رواه أبو داود، أنظر المنذري مختصر سنن ابي داود ، جـ٣ ، ص ٤١٤.

[٣] السياسة الشرعية، ص ١٦٠، المدينة المنورة، مطبوعات الجامعة الإسلامية.

إلا مـــن خلال الدولة التي تمارس عمليات التناغم بين المصالح التي قد تتعارض، وفـــي ذلك يقول بن تيمية : ((..... ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عـــن المـــنكر ، ولا يـــتم ذلك إلا بقوة وإمارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعـــدل وإقامـــة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود، لا يتم إلا بالقوة والإمارة[1])). ويقول ابن خلدون ((ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر، وتم عمران العالم بهم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك))[2].

ومـــما يلاحـــظ أن المصـــطفي (صـــلى الله عليه وسلم) مارس مع مهمته الكـــبرى، وهـــي الرسالة، مهمة الحكم والإمارة، وكان أول شيء شغل به أصحابه رضـــى الله عنهم بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم) قضية الخلافة، ولم يقف الأمر بالإســـلام عـــند هذا الحد، بل تطلب في الدولة القوة والكفاية، القوة التي تمكنها من إحقاق الحق مهما كان صاحبه من الضعف، وإبطال الباطل مهما كان ما وراءه من قـــوة ونفوذ، وبهذه القوة واجه المصطفي (صلى الله عليه وسلم) قضايا ومشكلات المجـــتمع فـــي صدر الإسلام، على مختلف أصعدتها وعندما طلب منه بعض ذوى الجـــاه أن يـــباعد بين دورهم ودور بعض الضعفاء، واجههم بحديثه الشريف الذي جمـــع في كلماته الجامعة كل معاني العدالة الاجتماعية والمساواة ((فلم ابعثني الله إذن ؟ إن الله لا يقدس أمة لا ينال فيها الضعيف حقه غير متعتع))[3].

وفـــي مناســـبة أخـــرى مماثلـــة أعلنها صريحة، { إنما أهلك من قبلكم أن الشريف فيهم كان إذا سرق تركوه والضعيف إذا سرق قطعوه }[4].

---

[1] نفس المرجع ، ص ١٦٠ ، مرجع سابق

[2] المقدمة، ص ٤٣، مرجع سابق .

[3] رواه الشافعي في الأم. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، جـــ ٤ ، ص ٥٠.

[4] رواه البخاري ومسلم.

وعلى هذا المنهج جاء الخليفة الأول، فكان من أوائل تصريحاته ، أن القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوى عندي حتى آخذ الحق لـــه[1]. ثـــم مارس عملياً القوة الراشدة في حروبه للردة، تلك الحروب التي شنتها الدولـــة على من حاول المساس بحقوق الفقراء، وتلك حقيقة تاريخية ليس لها نظير فـــي الماضـــي والحاضر، أن تحارب الدولة من أجل الفقراء، وجاء الخليفة الثاني وقـــال (لســـت أدع أحـــداً يظلم أحداً ولا يتعدى عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الأخر حتى يذعن للحق[2].

وهكذا وجدنا في المجتمع الإسلامي عندما تمسك حقاً بتعاليم الإسلام الدولة القويـــة ولم نجد أى من الدولة الدكتاتورية أو الدولة الضعيفة. ومما تجدر الإشارة إلـــيه هنا أن إحدى الكبر في عقبات التنمية في عالمنا المعاصر كما كان في عالمنا الإســـلام فـــي عصـــور التخلف، عدم وجود الحكومات القوية العادلة بل هي دول وحكومـــات هشـــة ضعيفة أو لينة على حد التعبير الاقتصادي والاجتماعي الشهير ميردال ((soft state))[3].

وقد عنى الفكر الإسلامي السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر العصور بتحليل وتأصيل وظائف الدولة الإسلامية، أخذاً من القواعد والنصوص والممارسات والتـــي كلها تدور حول الحكم بما أنزل الله في كل مجالات وعلاقات الأفراد على اختلاف مشاربها، يقول تعالى : ((وأن أحكم بينهم بما أنزل الله))[1]. ويقول في آيه

---

[1] ابن تيميه ، الحسبة ، القاهرة ، دار الإسلام، ص ١١٧.

[2] أبو يوسف ، الخراج ، ص ١٢٧، نشر قصتي الدين الخطيب.

[3] G.Myrdal, The Challenge of World Poverty, N.Y : Random House, 1970, P. 208.

~~House, 19Y ., P.Y.A.~~

[1] سورة المائدة : من الآية ٤٩.

أخرى: ((الذين إن مكانهم في الأرض أقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور))[1] .

ويقـول (صـلى الله علـيه وسلم) : "من ولاه الله شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم

وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة"[2] .

وحاجة الإنسان لا تتوقف فحسب عند الحاجات المادية والدنيوية، كما يزعم علمـاء الشرق والغرب، بل هي حاجات روحية فكرية ووجدانية اقتصادية اجتماعية إلـخ ... يقول عمر رضي الله عنه : ((.... وإن أحق ما تعهد الراعي من رعيته تعهدهم بالذي لله عليهم من وظائف دينهم الذي هداهم الله له، وإنما علينا أن نأمركم بمـا أمركم الله به من طاعته وأن ننهاكم عما نهاكم الله عنه من معصيته، وأن نقيم أمر الله في قريب الناس وبعيدهم ولا نبالي على من كان الحق.[3]

ولعل من أجمع الكلمات في وظائف الدولة في الإسلام قولتهم "حراسة الدين وسياسة الدنيا به[4].

ومعـنى ذلك أن وظيفة الدولة في المجتمع الإسلامي تأمين أكبر قدر ممكن من المصالح لأفراد المجتمع، من حيث أن مقاصد الشريعة كلها تستهدف تحقيق هذه المصالح المتعلقة بدنيا المسلم وبآخرته، ونعتقد أن التكييف الدقيق لوظيفة الدولة في الإسـلام هي كونها دولة راعية، أخذاً من لفظ الحديث الشريف (فالإمام راع وهو مسـئول عـن رعيته) ، والرعاية مصطلح أدق من شتى المصطلحات الوضعية: الحارسة والمتدخلة والمنتجة.

---

[1] سورة الحج : من الآية ٤١.

[2] رواه ابو داود. انظر النووي، رياض الصالحين، ص ٢٦٦، نشر عبد الرحمن محمد.

[3] ابو يوسف الخراج، مرجع سابق، ص ١٤.

[4] هي عبارة ابن خلدون، المقدمة ، ص ١٩١، مرجع سابق.

ويمكن تفريع هذه الوظيفة العامة إلى الوظائف التاليه[1] :-

١- حراسة الدين، وهي ما يمكن أن نطلق عليها الوظيفة الدينية والعقدية.

٢- توفير الأمن والعدالة والدفاع وسائر الخدمات العامة.

٣- تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي.

٤- توفير الأوضاع والشروط اللازمة لإنجاز التقدم الاقتصادي.

٥- توفير المناخ السياسي والاجتماعي والإطار الثقافي في ضوء توجيهات الشريعة، وبما يلبي للأفراد مطالبهم المشروعة.

وقبل أن نترك هذه المسألة، نحب أن نؤكد على قضية محورية تتعلق بالوظيفة الاقتصادية

للدولة، فالباحث يرى من خلال تقصيه للنصوص والقواعد والممارسات الإسلامية، أن الوظيفة الاقتصادية للدولة إذا ما قوبلت بوظيفتها السياسية، ووظيفتها الاجتماعية والثقافية فإنها تتطامن بجوار تلك الوظائف، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الوظيفة الاقتصادية لا تعنى على الإطلاق أن تقوم الدولة بممارسة النشاط الاقتصادي، متحولة بذلك إلى مزارع وتاجر وصانع على غرار ما كان يحدث في المجتمعات الاشتراكية.

فالدولة في الإسلام مهمتها الاقتصادية أكبر بكثير من ذلك ، كما أنها في الوقت ذات أضعف بكثير من إنجازها هذه الأنشطة على الوجه المطلوب، هذه الممارسات الفعلية للأنشطة الاقتصادية، الأفراد أقدر من الدولة عليها واحرص

---

[1] لمزيد من المعرفة بوظائف الدولة في الإسلام يمكن الرجوع إلى :

- الماوردى الأحكام السلطانية، ص١٥ وما بعدها. القاهرة، مكتبة الحلبي.
- الجويني، غياث الأمم، ص ١٣٥ وما بعدها.
- االماوردى، الخلافة والملك، ترجمة أحمد إدريس، الكويت، دار القلم ص ٢٦.
- د/ محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة : دار التراث، ص ٣١١ ، الشيخ محمد المبارك، نظام الإسلام : الحكم والدولة، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر ص ٨٦.

علـــى إنجاحهـــا، وهـــم في الوقت ذاته أضعف ما يكونون حيال توفير الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية والغالبية العظمى من الحاجات العامة[1].

وقـــد نـــبه وأكـــد الإســـلام على حقيقة غابت كثيراً في الفكر الاقتصادي الوضعي، وهي الفصل الكامل بين أنظمة الملكية وأنظمة استغلال الموارد، بمعنى أنـــه أقـــر الـــنظام المـــزدوج للملكية بضوابط محددة، مستهدفاً بذلك تأمين ظرف ضروري لإنجاز التقدم الاقتصادي المصحوب بالعدل الاجتماعي[2] .

وهو في الوقت ذاته لم يربط نظام استغلال الممتلكات العامة بنظام الملكية، بمعنى أن الموارد العامة ليست بالضرورة تستغل من قبل الدولة مباشرة، من خلال مـــا يعرف بالقطاع العام، بل إن المواقف والممارسات الإسلامية الصحيحة تجعل هـــذا الإســـلوب مـــن الاستغلال آخر الأساليب التي يمكن استخدامها حيال بعض المـــوارد العامـــة، وخاصـــة الموارد الزراعية، كما تبدى ذلك في معاملة أراضي الفتوح، حيث استغلت استغلالاً خاصاً، نظير ما كان يعرف بالخراج، وكذلك أرض الصوافي في زمن عثمان رضى الله عنه، عندما رأى الاستغلال الخاص هو الأكثر عـــائداً ، وقـــد نهـــج هذا النهج حيالها عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه[3]. أما الملكـــيات العامة الأخرى مثل المعادن فإنه نظراً لعدم وجود الثورة الصناعية في صـــدر الإسلام فإننا لا نجد من الممارسات الإسلامية الصحيحة ما نعتمد عليه في الاسترشـــاد إلى الأسلوب الأمثل، ومع ذلك فقد وجدنا نصوصاً فقهية وافية في هذا المجـــال ، يكفي أنها لم تلزم الدولة باستغلال هذه المعادن من قبل القطاع العام، بل إنهـــا لا تفضـــل هذا الإسلوب على غيره من حيث ذاته، بل كان المعول عليه هو

---

[1] تقريـــر التنمـــية ٩١، ١٦٨، قـــارن لورانـــس هـــ. سمرز، تحديات التنمية، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولـــي، عدد مارس ١٩٩٢م. فينو دتوماس، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩١م

[2] د. شوقي دنيا ، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص ١٨٢.

[3] د. شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت مؤسسة الرسالة، ص ٣٣.

الأســـلوب الذي يحقق مصلحة أكبر للمجتمع، أخذاً في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يقول المالكية :

((إن الأمر فيها إلى الإمام يليها ويقطعها لمن يعمل بها بوجه الاجتهاد حياة المقطع أو مدة من الزمن من غير أن يملك أصلها)) [١].

معـــنى ذلـــك كله أن الإسلام يحرص الحرص كله على ألا تنكمش الدولة متقمصـــة شخصـــية الـــتاجر أو الزارع أو الصانع، بل لقد جاء بنصوص وأقوال تستهجن وتحذر من قيام الدولة بممارسة هذه الأنشطة الاقتصادية[٢] ، وها هو الفكر الاقتصـــادي المعاصر يصادق بقوة على ما سبق وتبناه الفكر الاقتصادي الإسلامي حيال هذا الموضوع حيث ينادي بإصرار وإلحاح بعملية التخصيص[٣].

وفي ضوء ذلك كله يمكن القول إن مهمتها في المجال الاقتصادي تتمثل فيما يلي:-

١- مراقـــبة قـــيام الأفراد بهذه الأنشطة الاقتصادية في ضوء الأصول العامة والأحكام الشرعية.

٢- أن تعينهم على ذلك بما لديها من وسائل وإمكانيات وأدوات.

---

[١] ابـــن رشد. المقدمات، بيروت، دار صادر، ص ٢٢٥ وفى نفس الصفحة يوضح أن من أساليب استغلال المعادن تأجيرها للناس.

[٢] لمزيد من المعرفة يراجع :

- ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٨٢، ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص٤٢، مرجع سابق، ابن الأزرق، بدائع السلك في طـــبائع الملك، الدار العربية للكتب، جـــ١، ص٢١٥ الماوردى، قوانين الوزارة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص٦٧.

- د/ عبد الله الثمالي، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـــ، ص٣٤٢ وما بعدها.

[٣] لمعرفة مفصله يمكن الرجوع إلى : تقرير التنمية عام ٩١ ص ١٦١ وما بعدها، تقرير ٨٨ ص٢٠٦ وما بعدها ، أرتورو إسرائيل ، الدور المتغير للدولة في التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونية ١٩٩١م.

٣- وعليها في النهاية أن تحملهم على السلوك الاقتصادي الصحيح، من خلال ما لديها من أدوات ووسائل منحتها لها الشريعة من خلال ما يعرف بالسياسة الشرعية شريطة ألا تصادر حقاً مقرراً لصاحبه.

٤- وعليها أن تجبر ما قد يكون هنالك بعد كل ما تقدم من قصور في سد احتياجات المجتمع، وذلك بتوليها هي المسئولية الفعلية لإيجاد السلع والخدمات التي تشبع تلك الاحتياجات.

٥- عليها أن تتخير الأسلوب الأمثل، والذي يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة في إدارة الممتلكات العامة واستغلالها.

ونكتفي هنا بذكر فقرات من أقوال بعض العلماء تأصيلاً لما قلناه.

يقول الإمام القرافي : ((يجب على الوالي بذل الجهد فيما هو أصلح للمسلمين، فإذا فكر واستوعب فكره في وجوده المصالح، ووجد بعد ذلك مصلحة هي أرجح للمسلمين وجب عليه فعلها، وتحتمت عليه ويأثم بتركها ، فعليه الاجتهاد وجوباً وبذل الجهد في وجوه المصالح. وأما بعد الاجتهاد فيجب عليه العمل بالراجح من المصالح ولا خبرة له فيه، ومتى تركه أثم، فالوجوب قبل والوجوب بعد والوجوب حالة الفكرة ، وكذلك قولهم إن تفرقة أموال بيت المال موكوله إلى خيرته معناه أنه يجب عليه أن ينظر في مصالح المسلمين، ويجب عليه تقديم أهمها فأهمها، ويحرم عليه العدول عن ذلك ولا خيرة له في ذلك[1])). وفي قول أخر (أعلم أن كل من ولى ولاية الخلافة فما دونها على الوصية لا يحل له أن يتصرف إلا بجلب المصلحة أو درء المفسدة لقوله تعالى :-

"ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن" ، ولقوله (صلى الله عليه وسلم): "من ولى من أمور أمتي شيئاً ثم، لم يجتهد لهم وينصح، فالجنة عليه حرام" فيكون

---

[1] القرافي، الفروق، بيروت، دار المعرفة، جـ٣، ص١٧.

الأئمـــة والولاه معزولين عما ليس فيه بذل جهد، والمرجوح أبداً ليس بالأحسن، بل الأحسن ضده، وليس الأخذ به بذلاً للجهد والإجتهاد بل الأخذ بضده[1].

ويقـــول الإمام بن حزم : ((ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهـــم الإقطاعات في الأرض الموات ويجعل لكل مالك ما عمره، ويعينه على ذلك لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر ويكثر الأغنياء، وما تجب فيه الزكاة)). وقد سبق ابن حزم في ذلك الإمام أبو يوسف، عندما حمل الدولة جانـــباً مـــن مسئوليتها حيال عملية التنمية، حيث يقول : (ولا أرى أن يترك الإمام أرضـــاً لا ملـــك لأحـــد فيها ولا عمارة حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج.

متطلبات عملية التنمية :

التنمـــية فـــي مفهومهـــا الصحيح عملية تطوير جذري شامل، يتعدى بيئة الإنســـان إلى ذاته وداخله وتتضمن – كما سبق القول – تحرير الإنسان من الفقر ومن الخوف، وتأمينه على كل مقومات حياته، وترقيتها وتحسينها، وفي ضوء هذه الطبـــيعة الشـــاملة فإنه يتطلب توفير العديد من المتطلبات التي هي بمثابة أوضاع ضرورية وشروط جوهرية، لإمكانية إنجاز هذه العملية[2] .

١ – السياسة الرشيدة :–

بالـــرغم من سيطرة البعد الاقتصادي في عملية التنمية إلا أنه قد وجد من الاقتصاديين من نادي بأهمية وخطورة البعد السياسي، مشدداً على أن تواجد النظام

---

[1] نفس المصدر جـ ٤، ص ٣٩.

[2] لمعـــرفة بعض هذه المتطلبات يراجع وليم ايسترلي، السياسة الاقتصادية والنمو الإقتصادي، مجلة التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٩١م.

الرشـــيد يعد شرطاً ضرورياً لإنجاز هذه العملية حيث إن التنمية في جوهرها ما هي إلا تفاعل إيجابي بين الحكومة وبين مجتمعها ، وبغير حكومة صالحة أو شعب صالح لن يكون هذا التفاعل، ومن ثم لن تكون تنمية[1].

إن عملية التنمية، ومهما كان مستوى الشمول في النظر إليها وحتى بفرض اعتـــبارها جهوداً اقتصادية محضة، هي في حاجة إلى حكومة قوية رشيدة، تصون الحقـــوق وتحمـــي العلاقات وتسن القواعد، وتقيم السياسات التي من خلالها يمكن لجهود التنمية أن تثمر ثمرتها، ثم إنها من جهة أخرى، جهد إنساني ، والإنسان لا يبذل هذا الجهد إلا من خلال مناخ صحي يصون له حريته وكرامته وحقوقه ويأمن له الإحساس بذاته وانتمائه وأهميته.

الجهود الإنمائية في حاجة إلى علاقات دولية صحيحة تحصل منها على ما تحتاجه من مدخلات، وتصدر من خلالها ما يفيض عنها من مخرجات، والدولة هي المســئولة عن إقامة هذه العلاقات وحمايتها، ثم إن هذه الجهود في عالمنا المعاصر تتطلب تعاوناً إسلامياً فعالاً قائماً على صيغ عملية من خلاله نضمن حسن استغلال المتاح من موارد وطاقات، ونواجه التكتلات الاقتصادية العملاقة القائمة.

والدولـــة الإســـلامية مطالبة بالعمل على تواجد هذا التعاون وعلى حمايته وتنميـــته وعلـــى صعيد آخر نجد التنمية عملية طويلة الأجل، تحتاج إلى استقرار سياســـي، كمـــا تحتاج إلى استمرارية السياسات والتنظيمات، وعدم تغيرها لمجرد تغـــير الحكومات، وإلا ضاعت الجهود، ونفدت استمراريتها التي هي شرط أساسي لنجاح الجهد الإنمائي[2].

---

[1] ماير وبولدوين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، جـــ١، ص٤١، تقرير التنمية ٩١ ص٢٠ وما بعدها.

[2] دارين س.يوم، الاستثمار في التنمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر ١٩٨٥م، ص٢٧، تقرير التنمية ٩١ ص ١٦٢ وما بعدها.

والدولـــة الإســـلامية مسئولة عن تحقيق ذلك، وأن تعي أبعاده حق الوعي، ولقد رأينا خلفاء المسلمين الراشدين يصرحون بأن كلاً منهم امتداد لمن سبقه، ولن ينقص عملاً أقامة سلفه، طالماً لم تطرأ ظروفاً موضوعية تدعو لتغييره.

وهـــناك فـــي عالمنا المعاصر قضية بالغة الأهمية في عملية التنمية، هي قضية الإستقلال السياسي، والابتعاد عن التبعية.

وقد حذر الإسلام من مغبة التبعية ، وأكد علماءه على أنه في ظلها لا مجال للتقدم والإزدهار.

والـــيوم يـــنادي بذلك المنصفون من علماء الاقتصاد الوضعي[1]. وقد بلغ التأكيد على ذلك أن ظهر
في الأدب الإنمائي ما يعرف باستراتيجية التنمية المستقلة[2].

٢- المتطلبات الاجتماعية :-

لســـنا في حاجة إلى التأكيد على البعد الاجتماعي للإنسان، فإن وجود هذا الـــبعد أكد من أي تأكيد، والذي نود التذكير به، أن ما يعايشه الإنسان من أعراف وتقالـــيد وقيم وأفكار ومؤسسات وأنظمة وعلاقات اجتماعية، كل ذلك إنما يمارس أثـــاره الجذريـــة والتكوينية على تفكيره ووجدانه ونزوعه وسلوكه، وشتى جهوده،

---

(١) جاك لوب، مرجع سابق، ٣٥٦ وما بعدها، د.جلال أمين، مرجع سابق، ص١٠٣ وما بعدها.

- د/ سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١م، ص٤٢،جـــ١.
- د/ محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص ٣٣، جـــ١.
- شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة، د.إسماعيل صبري، القاهرة، دار المعارف، ص٢٨.
- د/ كريمة كريم و د.جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص١٠٧ وما بعدها.

(٢) لمـــزيد مـــن المعرفة يراجع د. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠م، ص٨٤ وما بعدها.

وحيث إن المشروعات الإنمائية، إنتاجية كانت أو خدمية إنما هي في النهاية جهد إنساني، فإن معنى ذلك كله أنه لا يتصور قيام تنمية حقيقية للإنسان، ولما في يديه من أموال، في غيبة هذا البعد الاجتماعي. وفي هذا المعنى يقول كينث باولدنج : ((إن العلاقات الإنسانية تفترض محيطاً ناعماً من الاحترام المتبادل، والثقة، والاتصال السهل، وإن السوق لا يمكن أن توجد دون هذه الروابط الاجتماعية والنفسية التي تربطنا، ولو فرضنا جماعة من الناس الاقتصاديين فقط، فإنه يستحيل عليهم أن يتاجروا فيما بينهم[1])). ويترتب على ذلك أن يجند البعد الاجتماعي بحيث يصبح عنصراً مؤيداً ورافداً للجهد الإنمائي، وذلك من خلال القيام بعملية غربلة للعادات والعلاقات الاجتماعية، مع تنحية السيئ منها والرديئ، والإبقاء على الطيب والجيد، والعمل الجاد على تطويره وتنميته بصفة مطردة. وليس من شك في أن هذا الإشباع النفسي والاجتماعي، وهذه السلع الاجتماعية المسئول الأول عن وجودها، هي الدولة بما لديها من أجهزة ومؤسسات، وما تقيمه من تشريعات وتنظيمات في مختلف مجالات الحياة، وقد عايشنا بأنفسنا كيف تشكل هذه التنظيمات الحكومية كلاً من القيم السائدة والأعراف العامة.

ويرجع العامل الأساسي وراء الإنجاز الإنمائي الذي يشبه المعجزة لدى بعض المجتمعات المعاصرة، إلى ما قامت به الدولة من غرس مجموعة القيم الحسنة والعلاقات الاجتماعية الصحيحة ، من تعاون ومحبة وحرص على النجاح، وتمسك بالانتماء وإخلاص وتفان في العمل وتجويده، وتقوية مستمرة لدافع الإنجاز والتفوق[2].

---

[1] فرانسوا بيرو، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة د. كمال غالي، دمشق، وزارة الثقافة، ص٣٢١.

[2] د/عمر محي الدين، مرجع سابق،ص١٤٧؛ د. محمد فايز،مشاكل التنمية في العالم الثالث، الرياض، ١٩٨٤، ص ٨١ وما بعدها.

- د/ يوسف شبل، دروس فى التجربة اليابانية، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت، يناير ١٩٨١م.

ومن أخطر المعوقات الاجتماعية لعملية التنمية ما قد يكون هناك من انتشار الفساد والرشوة والمحسوبيه، حيث أن ذلك كله يفكك روابط المجتمع، ويذيل كل ما هنالك من حس اجتماعي وقومي.

وهـنا نؤكد على أن هذه القضية تمثل بعداً أساسياً من مسؤولية الدولة تجاه عملـية التنمية. والإسلام قد قدم في ذلك المبادئ والقواعد والأصول الضابطة، وما علـى الدولة إلا التأكد من تطبيقها، وحسن تنفيذها. والمعيار في التفاضل إنما هو العمـل الصالح وخدمة المجتمع في مرضاة الله. ولا مجال فيه للأحقاد والتبغض، ومن ثم الفرقة والعداء ، حيث لا يأخذ شخص إلا ما يستحق، ولا يسلب من شخص أي شيء إلا بحق مشروع.

ولا يقدم شخص على أخر في أي عمل إلا في ضوء معيار القوة والأمانة. يقول تعالى : ((إن خير من استأجرت القوى الأمين))[1].

وعندما طلب يوسف، وهو نبي الله ولاية عمل ما، قدم المسوغات الشرعية قائلاً : ((قال إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم))[2].

ويقـول (صـلى الله عليه وسلم) : { من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه للمسلمين فقد خان الله ورسوله والمسلمين }.

٣- المتطلبات العقدية والفكرية :

إذا كـان كـل جهـد يحتاج العقيدة فإن ذلك يصدق بالأولى على الجهود التنمائية، التي لا يتأتى لها الوجود بما تتضمنه من مكابد وتضحيات، وما تستهدفه

---

[1] سورة القصص من الاية ٢٦.

[2] سورة يوسف آية ٥٥.

مـــن طموحـــات وآمال، دون تواجد عقيدة تدفع الإنسان دفعاً إلى بذل هذه الجهود بأعبائها الجسام[1].

ولا أدل علـــى ذلك من فعل الإسلام بأمة العرب، وكيف أحالهم من مجتمع هـــش فقير متخلف كسول لاهٍ إلى مجتمع غنى متقدم منتج جاد، يقود العالم في كل المجـــالات. وعلى الساحة الغربية نجد العقيدة المسيحية في بعض مذاهبها. خاصة المذهب البروتستانتي كانت وراء التقدم الاقتصادي الذي تم في الغرب[2].

والإســـلام قـــدم لـــنا العقيدة الصالحة بل المؤسسة للحياة الطيبة في الدنيا والآخـــرة، وذلـــك بما انطوى تحتها من مبادئ وما رسخته من قيم مثل استخلاف الإنسان في الأرض وملازمة العمل والإيمان، وتحميل المجتمع الإسلامي مسئولية القيادة والقيومية على بقية المجتمعات يأمرها بالمعروف وينهاها عن المنكر، وجعل عمارة الأرض من أهم شعب وأبعاد العبادة وطاعة الله تعالى. والاعتراف المتوازن بكـــل من المسئولية الفردية والمسئولية الجماعية. إلى غير ذلك من القيم والمبادئ التـــي لا غنى عنها لقيام تقدم اقتصادي واجتماعي صادق وحقيقي[3]، وليس مجرد رخاء زائف او طغيان مادي محكوم عليه بالانهيار والزوال.

ولـــيس من مهمة هذا البحث تقصى جوانب هذه العقيدة والبرهنة على أنها خـــير عقـــيدة تدفع الجهد الإنمائي الرشيد بكل قوة إلى الأحسن ، والمهمة هنا هي التأكيد على أن أهم مهام الدولة الإسلامية ومسئولياتها أن تحرس هذه العقيدة وتسهر

---

(1) د/ صـــلاح نامق، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٩٣، ماير وبولدوين، مرجع سابق، جـــ٣، ص٦٣، د.عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٦.

(2) جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة د. جورج طعمة، بيروت.

(3) لمزيد من المعرفة يراجع :

محمد الصادق عرجون، القران العظيم – هدايته وإعجازه، دار القلم، دمشق : ١٤١٠هـــ، ص١٧ وما بعدها.

على حمايتها من أي اعتداء داخلي او خارجي. وهي بذلك وحده تسهم إسهاماً فعالاً في إنجاز عملية التنمية.

ومما يدعو للأسى وللأسف أنه بينما تتمسك الدول المعاصرة غير الإسلامية بما لديها من عقائد على ما بها من معايب ومثالب نجد البعض من دول العالم الإسلام اليوم لا تفعل ذلك، غير مدركة أنها بهذا الموقف تقيم بنفسها عقبة كؤوداً في طريق التنمية.

وإذن فعلينا أن نكرر ونؤكد على أن أحد المتطلبات الأساسية لإنجاز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم الإسلامي المعاصر هو إعتقاد الدول الإسلامية عدم جدوي أي جهد تنموي في غيبة العقيدة الإسلامية، وعدم جدوى محاولات بعض الدول الإسلامية استيراد العقائد والأيدلوجيات والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن تلك الأمور ليست من قبيل السلع والخدمات القابلة للاستيراد والمنح.

هذا عن المتطلب العقدي، أما عن المتطلب الفكري، فإنه مما لا يخفي على أحد توقف الجهود الإنمائية على توافر المعارف والعلوم في شتى ميادين الحياة، وتقدم العالم الغربي اليوم في مجالات العلوم والتعاليم والبحث العلمي في غير حاجة إلى بيان. ولسنا نبالغ إن قلنا إن الإنسان الجاهل هو من أعدي أعداء التقدم والتنمية. فهو غالباً لا يعرف حقوقه، كما لا يعرف واجباته، ثم إنه لا يستطيع التعامل مع الآلات والمعدات والأجهزة، ومن ثم فهو عالة وعبء، وهو مستهلك وليس منتجاً، والتنمية تتطلب الإنسان المنتج الذي يقدم أكثر مما يأخذ.

معنى ذلك أن عنصر التربية والتعليم هو في الحقيقة عصب عملية التنمية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الغايات، والدول المتقدمة قد وعت ذلك حق الوعي، فأولت هذا العنصر جل اهتمامها وعنايتها، وإيماناً منها بأن الإنسان هو

الذي يوجد الثروة[1]، وقد سبقها الإسلام في الاهتمام البالغ بهذا المقوم، وآيات العلم والحث عليه، وكذلك الأحاديث الشريفة، وأقوال العلماء في ذلك أكثر من أن يحيطها حصر. وقد بين لنا القرآن الكريم محددات إنتاجية الإنسان، الذي هو صانع التنمية بقولـه : ((إن خير من استأجرت القوي الأمين))[2] إنها تتجمع في عنصرين، القوة التي تترجم في الخبرة والمهارة الفكرية والفنية، والأمانة، التي تترجم في المقومات الروحية والخلقية. ونظرة الإسلام للعملية التعليمية على أنها تكوين للإنسان، وتنمية وترقية لقواه وقدراته، ولذلك نجدها في السياق القرآني مقترنة بعملية خلق الإنسان. ومعـنى ذلك أنه يجب أن يصاغ التعليم في مستوى تكوين الإنسان، يكون فيه القيم والخلـق والسـلوك الصحيح، كما يكون فيه المقدرة الفكرية التي يدرك بها مختلف ظواهر الحياة، ولهذه الأهمية المتزايدة للتعليم حرص الإسلام على أنه يعتبر الإنفاق عليه أحد وجوه الإنفاق الأساسية العامة من جهة، ومن جهة أخرى قدم تحليلاً دقيقاً لأنـواع العلـوم ومسـؤولية المجتمع عن توافرها، من خلال ما يعرف بالفروض العينية والفروض الكفاءية[3].

ومما يؤسف له أن هذا المتطلب العلمي لم ينل من بعض الدول الإسلامية المعاصـرة حقـه أو بعـض حقه، وإنما هو في أحسن حالاته مجرد حشد للتلاميذ والطلبة، ومجرد حشو لمعلومات قليلة الغني ،بل إن كثيراً منها ضرره على تكوين الإنسـان أكبر من نفعه. وهكذا يعيش معظم العالم الإسلامي المعاصر تجاه العملية التعليمـية بيـن أمية متفشية، تخيم على معظم سكانه، وبين تعليم في معظمه عقيم وغير نافع.

---

(1) د/ محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج المعاصرة،الكويت، ص٧٢

د.يوسف شبل، مرجع سابق.

محبوب الحق ستار الفقر، مرجع سابق ، ص٤٨، وما بعدها، تقرير التنمية ٩١ ص٧٥ وما بعدها.

(2) سورة القصص : من الآية ٢٦.

(3) د/ شوقي دُنيا، تمويل التنمية، مرجع سابق، ص ١٢٧، وما بعدها.

وهـنا تتجسـد إحـدى المسئوليات الجسام للدولة الإسلامية حيال العملية الإنمائـية فـي قيامها بتغيير جذري للأوضاع التعليمية القائمة سواء على مستوى الأهـداف والغايات، أو على مستوى الأساليب والمناهج، أو على مستوى الأهمية والأولويات.

والمطلوب منها أن تعي جيداً أن تلك هي مسئوليتها التي ألقاها على عاتقها الإسـلام، وأن تخطـيطها ورسـم برامجها مهمتها، وليست مهمة الأفراد الذين قد يشاركونها في تمويلها.

والمطلوب منها ثانياً أن تعي حق الوعي أن التنمية في غيبة الإنسان المتعلم هـي درب مـن الخـيال. وقد حباها الله تعالى كل العناصر المطلوبة لتواجد هذه النوعـية مـن الإنسان على أكمل وجه، من خلال ما قدمه لها من أصول ومبادئ وتوجـيهات، ومن خلال ما هو متوافر اليوم على الساحة الإسلامية من وفرة هائلة في العنصر البشري، من جهة، وفي الأموال من جهة أخرى. ولا يبقى إذن إلا أن تنهض الحكومات بمهمتها في هذا الصدد. فتقدم لعملية التنمية إنسانها الذي يصنعها ويحافظ عليها بقيمه وفكره[1].

٤- المتطلبات الاقتصادية :

لا نجـاوز الحقيقة إن قلنا إن المتطلبات الاقتصادية تأتى من حيث الأهمية فـي المرتبة الأخيرة بالنسبة لما عداها من المتطلبات، بل لا نبالغ إن قلنا إنه متى توفـرت هذه المتطلبات غير الاقتصادية، فإن من اليسر والسهولة توافر المتطلبات

---

[1] لمزيد من المعرفة يراجع :

- د/ يوسـف إبراهـيم يوسـف، اسـتراتيجية وتكتـيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨١م.

د/ عـبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، القاهرة المصرف الإسلامي الدولي، مركز الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٨م.

الاقتصادية، بينما عدم توافر هذه المتطلبات يعوق بصورة أساسية توفر المتطلبات الاقتصـــادية، ولو فرضنا جدلاً أنها قد توافرت كلاً أو جزءاً فإنها لا تغني شيئاً في عملـــية التنمية، ومرجع ذلك اعتبارات عديدة يمكن التعبير عنها في المقولة ، التي باتت تمثل حقيقة راسخة لدى علماء التنمية، وذلك أن التنمية لا تتوقف على تواجد الـــثورة والمـــوارد، بل تتوقف على مقدرة الإنسان على إيجادها. والمتطلبات غير الاقتصادية تتعامل كلها مع الإنسان، تكويناً وتشكيلاً، أي أنها بعبارة أخرى تتعامل مع صانع التنمية.

ومن زاوية المسئولية عن عملية التنمية وإنجازها، قد يكون من المفيد تقسيم المتطلبات الاقتصادية وتصنيفها إلى متطلبات مباشرة، ومتطلبات غير مباشرة.

أمـــا المتطلبات المباشرة فيمكن النظر إليها على أنها تمثل الجهود المباشرة فـــي عمليات التنمية، مثل ممارسة النشاط الإنتاجي، السلعي، والخدمي من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات ... إلخ.

كمـــا تتمثل في المدخلات النهائية لهذه الجهود، من مدخرات واستثمارات، وطاقـــات، وخـــبرات. وبعبارة أخرى فإن الجهد الإنمائي إذ يترجم في النهاية في العديد من المشروعات التي تقوم بدورها على عناصر الإنتاج المختلفة، فأنه يعكس لنا في صورته ومرحلته هذه المتطلبات الاقتصادية المباشرة.

بينما تتأثر المتطلبات الاقتصادية غير المباشرة في العوامل والعناصر التي تحـــدد وتؤثـــر تأثـــيراً جوهرياً في هذه المتطلبات المباشرة مثل البنية الأساسية، والمرافق العامة، وكذلك الأجهزة، والمؤسسات، والسياسات التمويلية، والإستثمارية، والتـــي تتحكم في المتطلب المادي المباشر للتنمية، والمتمثل في توافر القدر الكافي من أموال التمويل وأجهزة الاستثمارات.

فـــي ضـــوء هـــذا التصـــنيف التقريبـــي يســـهل علينا تحديد المسئوليات والاختصاصات.

المتطلبات الاقتصادية المباشرة هي في المنظور الإسلامي من اختصاص وحق ومسئولية الأفراد وليس للدولة أن تنازعهم في ذلك، وليس عليها تحمل ذلك نيابة عنهم، بل لها وعليها أن تجبرهم وتحملهم وتدفعهم دفعاً على القيام بذلك، بما لديها من وسائل، وما لها من صلاحيات، منحها لها الشرع، بعد استنفاذ كل وسائل الحض والترغيب، يقول ابن حزم : " ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمره، ويعينه على ذلك"[1].

أما المتطلبات غير المباشرة، فتلك هي مسئولية الدولة ، لا يعنيها من القيام بها أي شئ فهي مطالبة بتوفير الهياكل الأساسية على اختلاف أنواعها من طرق، وجسور، وقوى، ومياه، وصرف صحي، ومواصلات، واتصالات، ومدارس، ومستشفيات، ومراكز بحوث إلى غير ذلك، كما أنها مطالبة، بتعزيز وتحفيز وترغيب الأفراد، في القيام بتوفير الحجم الأمثل من المدخرات، ودفعها إلى تيارات الاستثمار، وذلك من خلال ما تسنه من أنظمة، وتشريعات، وما ترسمه من سياسات تمويلية واستثمارية، تجعل الأفراد يقبلون بكل جدية وفاعلية على عمليات التمويل والاستثمار[2].

وهذه بعض الأمثلة التي توضح بعض جوانب المسئولية الاقتصادية للدولة تجاه عملية التنمية.

من المعروف أن جهاز الأسعار من أخطر الأجهزة الاقتصادية تأثيراً في عملية التنمية، من حيث إنجازها أو عرقلتها، ومن حيث تحديد مسارها واتجاهاتها وبدون دخول في مناقشات حول طبيعة هذا الجهاز، وهل هو السوق أو الدولة أو

---

[1] نقلا عن ابن الأزرق، مرجع سابق ، جـ١ ص ٢١٩.

[2] وللماوردي رحمة الله عبارة فذه في هذا الموضوع هي "وعليك – يشير إلى الحاكم- للرعية حقوق ثلاثة" أحدها أن تعينهم على صلاح معايشهم، ووفور مكاسبهم، للتوفر بهم موادك، وتعمر بهم بلادك" قوانين الوزارة، مرجع سابق، ص٨١، د.عبد الرحمن يسري، مرجع سابق ٢ ص ٣٢ وما بعدها.

هما معاً، فإن القضية التي لا نزاع فيها أن الدولة وإن كفت عن التدخل المباشر في العملية السعرية، إلا أن ذلك لا يعفيها من تواجد إدارة قوية وسليمة تتابع وتراقب ما لديها من جهاز سعري، بحيث تباعد بينه وبين كل عوامل الاختلال المصطنعة ذات الآثار التدميرية في عملية التنمية، وسائل وغايات.

ولســـنا في حاجة إلى التذكير بما لقوى التضخم والانكماش من سيئ الآثار في هذا المجال.

ونحـــن نعلم مدى ما كانت توليه الدولة الإسلامية في العصور الزاهية من عناية فائقة بجهاز الأسعار، حتى إنه كان من أوائل ما يسأل عنه يومياً الخليفة على امـــتداد رقعة الدولة الإسلامية. وفي العصر الحاضر لا تبالغ إذا قلنا إن الكثير من السياســـات السعرية التي مورثت وتمارس في بعض العالم الإسلامي بوجه خاص هي من جهة بعيدة عن أحكام التشريع الإسلامي، وهي من جهة أخرى ولدت آثاراً تدمـــيرية على عملية التنمية في بعض الدول الإسلامية، ترتب عليها تدهور الإنتاج الزراعي، وكذلك الإنتاج الصناعي وإحجام القطاع التجاري عن أن يمارس وظيفته بفعالية.

وعلى الطرف الأخر نجد الدول التي نهضت حديثاً. وهي في مجملها غير إسلامية قد طبقت سياسات سعرية رشيدة.

ومعـــنى ذلك أن إحدى مسئوليات الدولة الإسلامية المعاصرة أن تدير هذه العملية بكفاية واقتدار، تطبيقاً لمبدأ المصلحة التي ما قامت الدولة الإسلامية إلا من أجله.

مثال أخر : تخصيص الموارد وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مـــن جهة، وبين الأقاليم والمناطق المتعددة في الدولة من جهة ثانية، وبين الأجيال الحاضـــرة والأجـــيال المســـتقبلة من جهة ثالثة. هذه العملية الجوهرية في الجهد الإنمائـــي هي من صميم مسئولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي. حتى تنجز التنمية المتوازنة السليمة. قدر رأينا الدولة الإسلامية في صدر الإسلام تعني بتحقيق ذلك،

استناداً إلى ما هنالك من نصوص ومبادئ إسلامية. رأينا ذلك في تشريع الخراج وإنفاق أمواله، كما رأيناه في الإقطاع وإحياء الموات، وكما رأيناه في توزيع الفيئ والزكاة والأموال العامة.

مثال ثالث : التنمية ليست مجرد جهد اقتصادي، بل هي استراتيجية شاملة، تحتوى على أهداف وغايات، كما تحتوى على أدوات، وكذلك على أساليب لاستخدام هذه الأدوات في تحقيق الأهداف والغايات. وإذا كانت الجهود والممارسات هي مسئولية الأفراد من الدرجة الأولى، فإن تحديد الغايات والأدوات والأساليب هي مسئولية الدولة.

وهنا تتجلى إحدى المسئوليات الكبرى للدولة الإسلامية المعاصرة، إذ عليها أن تعيد بدقه صياغة هدف التنمية، مستبدلة طيب الحياة باللحاق بالغرب، والانغماس بالماديات، والوصول إلى الحجم الأقصى فيما يحاز منها. وعليها في ذلك أن تتحرى مقاصد الشريعة، وما تستهدفه من إقامة المجتمع الإسلامي على ظهر الأرض، ولتحرص كل الحرص على أن يكون هدفاً مشروعاً ممكناً واضحاً صريحاً، وعلى الدولة الإسلامية في القيام بهذه المهمة أن تلتزم بالضوابط الشرعية، من المشورة الجادة لذوى الفكر والرأي والخبرة.

وعليها أن تعي حق الوعي ما دار سلفاً في عهد عمر رضى الله عنه عندما بصدد إرساء تنظيم لأرض الفتوح الإسلامية، والتي مثلت عصب النمو والتقدم في المجتمع الإسلامي آنذاك. وما دار حول هذا الموضوع من مناقشات ومشاورات ومشاركات[1]، وعليها في الأخير أن تحقق التوازن والتنسيق بين ما تقوم به حيال المال العام وما تقوم به حيال المال الخاص.

الضوابط الشرعية الحاكمة، والغايات المستهدفة من تدخل الدولة في عملية التنمية :

---

[1] د/ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص ٣٣٦ وما بعدها، مرجع سابق.

عـــندما حمل الإسلام الدولة العديد من المسئوليات تجاه أفرادها المجتمع، وإنه فـــي الوقـــت ذاتـــه مـــنحها السلطات والصلاحيات الكافية التي تؤهلها لتحمل تلك المسئوليات. كل ذلك في ضوء ضوابط دقيقة حتى لا تتجاوز الدولة صلاحياتها، أو تـــتعدى، أو تقصر في مسئولياتها. وعلى الحكومة أو الدولة أن تعي جيداً أن لحق الســـمع والطاعـــة شروطاً متوقفة على أن يكون كل ما تأمر به أو تنهي عنه ليس خارجـــاً عن دائرة طاعة الله تعالى، يقول تعالى : { يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطـــيعوا الرسول وأولى الأمر منكم } [1]. ويقول صلى الله عليه وسلم : [السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فـــلا سمع ولا طاعة][2]. ويقول أبو بكر رضى الله عنه : [أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم][3].

ويلاحظ أن التشريع الإسلامي ينحو في بعض القضايا منحي التحديد الدقيق الصـــريح لمـــا قـــد يكون هنالك من حقوق والتزامات، ولا يسع الدولة حيال تلك الحقوق والالتزامات إلا احترامها، وحمل الأفراد على احترامها. وليس لها الخروج علـــيها تحت أي ذريعة. بيد أنه في بعض القضايا يتخذ منهج التوجيه العام، مكتفياً بما يتضمنه من قواعد عامة عن النص الصريح. والدولة حيال تلك القضايا لا تقف مشلولة اليد، بل عليها ان تتخذ ما تراه حيالها، شريطة أن تطبق في ذلك ما ينتهي عنده رأى أهل العلم والخبرة، من زوى الأمانة والتدين، في ضوء الهدف الأسمى

---

(1) سورة النساء من الآية ٥٩.

(2) رواه البخاري، أنظر ابن حجر، فتح الباري، جـــ١٣، ص١٢١.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، القاهرة، مكتبة الحلبي، جـــ٤، ص٣١١.

الـــذي تسعى الدولة لتحقيقه، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالح المسلمين[1]. يستوي في ذلك ما تحدده الدولة من أهداف وغايات، وما تحدده من أدوات ووسائل وسياســـات، كل ذلك من خلال ما تمليه مبادئ المنهج الإسلامي، الذي قامت الدولة من أجل حراسته وسياسة الدنيا به.

وعلى الدولة أن تدرك تمام الإدراك أنها مأمورة بالأحسن في كل تصرفاتها على الرعية، على مستوى الغايات وعلى مستوى الأدوات، وعلى مستوى الوسائل والأساليب.

أمـــا عن الغايات المستهدفة من تدخل الدولة في عملية التنمية، فيمكن إجمالها فيما يلي :-

١- ضـــمان وجـــود التنمـــية وزوال حالات الفقر والتخلف، حتى يتمكن المجتمع الإســـلامي من أداء رسالته العالمية، في نشر الدعوة في ربوع الأرض، وهو متســـلح بكـــل ما يعينه على ذلك. وليكن واضحاً كل الوضوح الفرق بين أن تطمئن الدولة على وجود التنمية وأن تقوم هي بهذه العملية.

٢- ضـــمان سير الجهود الإنمائية في مسارها الصحيح، من حيث التكاليف، ومن حيـــث العدالـــة، ومن حيث التوازن، ومن حيث المحافظة على البيئة، وعلى

---

[1] د/ عبد الله الثمالي، مرجع سابق، ص ٧٢٣.

- د/ محمـــد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص ٦٧ وما بعدها.

- د/ محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، جدة، دار عكاز، ص٧١ وما بعدها.

- د/ محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، الكويت، دار القلم، ص ٢٠١ وما بعدها.

حقوق الأجيال القادمة. وما زال يرن في آذاننا صوت الدولة في صدر الإسلام، وهي تصرخ في رعيتها الحاضرة (فما لمن بعدكم)[1].

٣- ضمان استمرارية الجهود الإنمائية، وإزالة كل ما يقف في طريقها، ويعوق من سرعتها المثلى، وذلك من خلال تخصيص رشيد للموارد، يراعي الأبعاد التوازنية المتعددة، وبعبارة جامعة نجد أن المستهدف هو ضمان تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الأمثل، في ظل العدالة الاجتماعية، طبقاً للمبادئ والتوجيهات الإسلامية.

الوسائل والأساليب التي تستخدمها الدولة حيال عملية التنمية :

بوجه عام يمكن القول إن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على مبدأ ازدواج الملكية، بمعنى أن هناك ملكية عامة، وهناك ملكية خاصة، وقد أثبتنا في دراسة سابقة لنا أن من أهم ما وراء ذلك التنظيم هو الحرص على تحقيق التنمية بمفهومها الإسلامي الشامل[2]، والذي يعنينا هنا أننا أمام نوعين من الموارد والأموال. أموال عامة وأموال خاصة. ومطلوب من القائم على كل نوع ان يحسن التصرف فيه كسباً، وانفاقاً ، بمعنى أن يتعامل معه بأحسن الوسائل ولتحقيق أحسن الأهداف والغايات. ومن المعروف أن القائم على الأموال الخاصة هم الأفراد ، أما القائم على الأموال العامة فهي الدولة ، مع ملاحظة أن لها نوع قيومية على الأموال الخاصة، بحكم ما لها وما عليها من رعاية لجميع الأفراد وجميع الأموال.

وهذا لا ينفي أنه نظراً لهذا التصنيف المزدوج للملكية فإن أساليب الرعاية قد تختلف، وما يمكن أن تستخدمه الدولة مال ، قد لا يمكنها استخدامه حيال مال

---

[1] ابو عبيد، الأموال، مرجع سابق ، ص٨١.

- أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص٢٦.

[2] د/ شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٨٨.

أخـــر. وفـــيما يلي نبذة عن الأساليب المتاحة للدولة حيال الأموال العامة والأموال الخاصة.

١- الأساليب المتاحة للدولة حيال الأموال العامة :-

المـــال العام قد يأخذ صورة إيرادات عامة، وقد يأخذ صورة مصادر عامة للـــثروة، والدولـــة مطالـــبة حـــيال كل منها أن تحسن التصرف فيه. فعليها حيال الإيـــرادات العامـــة أن تقوم بإنفاقها في مصاريفها التي حددها التشريع الإسلامي، ومما لا يخفي على أحد اليوم مدى ضخامة وجوهرية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمارسه الإنفاق العام، ومعنى ذلك ضرورة التطبيق الصارم لمبدأ التخصيص الكـــفء لهـــذه الـــنفقات، من خلال الالتزام الجاد بمبدأ الأهم فالأهم ، الذي ما فتئ علماء المسلمين يرددونه في مسمع الحكام.

وعليها أن ترشد من النفقات الجارية بقدر الاستطاعة ولم نر الإسلام يشدد على حرمة مالٍ مثلما شدد على حرمة المال العام. يقول تعالى : { وما كان لنبي أن يغل، ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة }[١]. وأحاديث الغلول وكيف وأنها عطلت مفعول الشهادة لمن مارس هذه العملية جد مشورة. ويقول عمر رضى الله عنه :

[لا يترخصن أحدكم في البرذعة أو الحبل أو القتب ، فإن ذلك للمسلمين .. فإذا كان لإنسان واحد زآه عظيماً وإن لجماعة المسلمين إرتخص فيه، وقال : مال الله][٢].

أمـــا عـــن الأموال العامة التي هي مصادر للثروة فلم يلزم الإسلام الدولة بإسلوب استغلال معين ، بل ترك لها حرية استنباط ما تراه من أدوات وأساليب في ضوء الظروف المحيطة، شريطة أن تلتزم بالشرعية في كل تصرفاتها.

---

[١] سورة ال عمران : من الاية ١٦١.

[٢] أبو عبيد، مرجع سابق، ص٢٨١.

وهـــناك من الناحية الواقعة العديد من الأدوات والأساليب التي يمكن للدولة اتـــباعها، ومن هذه قيام قطاع عام على هذه الأموال يدار من خلال خطة واضحة ملتزمة بمبدأ الأولويات، ومبدأ التوازن على مستوى الأقاليم ومستوى الأجيال، يقوم علـــى تنفيذها إدارة علمية سليمة ، مستخدمة كل المبادئ والقوانين الاقتصادية في عملـــياتها، يـــتجه الإنـــتاج فيه للسلع والخدمات التي عادة ما لا يقبل عليها القطاع الخاص، أو يكون فيه قيامه بها مخاطر قومية، فإذا قام قطاع عام فهو قطاع مكمل ومدعم لقطاع الخاص وليس بديلاً أو مسيطراً عليه.

كمـــا أن للدولـــة أن تستخدم حيال هذه الأموال القطاع الخاص، من خلال صيغ الإجارة أو المشاركة أو المضاربة أو حق الامتياز، وليس لها حق مطلق في اتـــباع هـــذا الأسلوب أو ذاك، لكنها مقيدة بالمعيار الإسلامي للمفاضلة وهو حسن اســـتغلال المـــوارد مـــن جهة، وعدالة توزيع ثمارها من جهة أخرى، والدروس التاريخية والمعاصرة تثبت أن الاستغلال الخاص في القطاع الزراعي هو الأسلوب الأحسن والأمثل، كما ظهر ذلك في أرض الخراج، وفي أرض الصوافي، في عهد عـــثمان رضـــي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[1]. وكما ظهر من خلال الإقطاعات العديدة الشرعية. ومما ينبغي التنبيه عليه أن اهتمام الإسلام بتثمير المال العام واستغلاله قد فاق اهتمامه بتثمير المال الخاص ارتكاناً على هو موجود في طباع الأفراد، من الحرص على تثمير أموالهم. يقول العلماء في ذلك : والإمام مأمور بتثمير أموال بيت المال بأي وجه يتيسر[2] له. كما يقولون : "لا يترك الإمام أرضـــاً لا ملـــك لأحـــد فيها ولا عمارة حتى يقطعها، فإن ذلك أعمر للبلاد وأوفر للخراج))[3].

---

(1) الماوردي الأحكام، مرجع سابق، ص١٩٣، يحيى ابن آدم، الخراج، بيروت : دار المعرفة ص٦٢.

(2) ابن عابدين حاشية ابن عابدين ، مكتبة الحلبي ، جـــ ٤ ص ٤٩١

(3) أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

وهكـــذا نجد أن تقديم المشروع الخاص في القيام بممارسة النشاط الإنتاجي حتى على الممتلكات العامة وإعادة تنظيم عمليات الاستغلال أو بعبارة أوضح القيام بمـــا يعرف حالياً بعمليات التخصيص أو الخصخصة قد تبناها الاقتصاد الإسلامي منذ آماد بعيدة.

٢- الأساليب المتاحة للدولة حيال الأموال الخاصة :

المعـــروف إســـلامياً أن اســـتغلال الأموال الخاصة وتنميتها هي مسئولية الأفراد، والمعروف أن هذا
حقهم الشرعي، الذي لا يجوز للدولة أن تعتدي عليه أو تصادره، بأن تحيل أصحاب هـــذه الأمـــوال من رجال أعمال وأصحاب مشروعات إلى عمال وموظفين، وليس معـــنى ذلـــك غيبة الدولة عن هذا القطاع الواسع الممتد، وتركه يعمل كما يحلو له تحـــت مزاعم من تلك التي روجها أساطير الفكر الرأسمالي الحر، مثل اليد الخفية، والمنافسة الكاملة، الأمر في الإسلام غير ذلك تماماً ، فالدولة في الإسلام وإن كانت لا تحـــل محل الأفراد في استغلال هذه الأموال فهي في الوقت نفسه حاضرة، تعين الأفراد وتنسق بينهم، وتحملهم على الجادة عندما ينحرفون، كل ذلك من أجل ضمان قيام عملية التنمية بخطها الصحيح، ومعدلاتها المثلى لتحقيق الأهداف التي ارتضاها المجتمع في ظل ظروفه وواقعه، وفي ضوء القواعد الشرعية[1].

ومن الملاحظ أن أساليب الإعانة والحمل هي ذات طبيعة غير مباشرة، ثم هـــي متنوعة متعددة، وعلى الدولة أن تستخدمها الاستخدام الأمثل، وإلا فقد فرطت في واجبها.

---

[1] لمـــزيد مـــن المعـــرفة بما كان للدولة الإسلامية في صدر الإسلام من دور اقتصادي حيال القطاع الخاص يمكن الـــرجوع إلـــى بحـــث تدخل الدولة في التخطيط والرقابة على أنشطة القطاع الخاص في صدر الإسلام للدكتور نعيم نصير، من أعمال ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام، مركز الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ٧ - ١٠ شعبان ١٤٠٧ هـــ.

مـــن حـــق الدولـــة بل من واجبها أن تستخدم مختلف الأدوات والسياسات الاقتصادية المالية، والنقدية، والتجارية، والسعرية لإعانة الأفراد وترغيبهم وحفزهم علـــى القيام بجهود التنمية على الوجه الأمثل، وقد مارست الدولة الإسلامية الأولى هـــذه المســـئوليات، عندما أباحت إحياء الموات، وملكت الأفراد ما أحيوه، وعندما منحت الإقطاعات ، وعندما أولت السوق وجهاز الأسعار كل عنايتها، حماية له من أى إنحـــرافات مصطنعة، وعندما قدمت المشورة الاقتصادية للأفراد، كما ظهر من قصـــة الـــرجل الـــذي جاء للرسول (صلى الله عليه وسلم) يطلب الصدقة، فقدم له مشورة اقتصادية إنتاجية أفضل بكثير من طلب الصدقة. وكثيراً ما كان ينادي عمر فـــي الـــناس أن أصلحوا أموالكم. كما كان يرشدهم إلى مجالات الاستثمار الحقيقي المنتج في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني، والمهن المختلفة. ونرى أن من أهم ما على الدولة حيال التنمية أن تمثل للأفراد بيت خبرة استثمارية وتمويلية ، فتقدم لهم مشـــروعات معـــدة ومدروسة وذات جدوى اقتصادية جيدة على ساحة الدولة، من خلالها يتعرف الأفراد على المواطن والفرص والمجالات الاستثمارية الفعالة. وأن تقـــيم مـــن أجهزة ومؤسسات وقنوات التمويل ما يفي بحاجة هذه المشروعات من الأموال، بحيث لا يبقى مال معطل، كما لا تبقى طاقة معطلة.

وعلـــى الدولة أن تستخدم ما لديها من أجهزة ضخمة للإعلام والثقافة، في تعريف المجتمع وتثقيفه الثقافة الإنمائية الرشيدة، من صيانة ومحافظة على الأموال، وحب للعمل وترشيد للإنفاق.

ومـــن الأســـاليب الفعالـــة حيال قيام القطاع الخاص بمهامه بكفاية توفير الخـــبرات والقدرات والمهارات البشرية المطلوبة، وتلك مسئولية الدولة في المقام الأول، من خلال أجهزتها ومؤسساتها التعليمية والتدريبية والبحثية.

وهكـــذا نجـــد أن رعايـــة الدولة للأموال الخاصة، ووضعها على الطريق الصحيح لإنجاز عملية التنمية، لا تقل بحال عن عنايتها ورعايتها للأموال العامة،

وإن تنوعت الأساليب والأدوات المستخدمة هنا وهناك، ومهما كان هناك من تنوع وتمايز في تلك الأساليب فإنه في النهاية يمكن القول :-

إن مجمل ما لدى الدولة من أساليب حيال القطاع الخاص الذي يمثل الرقعة الأوسع على خريطة النشاط الاقتصادي في المنظور الإسلامي ، هي أساليب اقتصادية غير مباشرة، بينما ما لديها حيال الأموال العامة الإنتاجية هي في الأساس أساليب مباشرة، حتى وإن مارس القطاع الخاص المسئولية المباشرة في استثمارها.

ومهما تنوعت الأساليب فإن على الدولة أن تستخدم الأسلوب الأمثل في التنسيق بين تلك الأساليب المعتمدة، تحقيقاً للتوازن والتكامل وشمولية الرعاية حيال كافة أموال المجتمع.

الفصل السابع:

التنمية الشاملة : نموذج من الفكر الإسلامي السابق.

إذا كنا في موقفنا حيال قضية التنمية نتطلع إلى الشرق والغرب مستلهمين ما لديهم من أفكار ورؤى، وهو أمر مقبول طالما كان ما لدى الغير ذا إفادة لنا فإن الأكـثر قبولا أن ننظر فيما لدينا من رؤى وأفكار وتوجيهات، خاصة إذا ما كانت أكـثر رشادة من غيرها، ومن ثم أكبر إفادة. وبالنظر في تراثنا الفكري وما له من عطـاء حـيال هـذه القضية وجدنا للإمام الماوردى إسهاما بارزا متميزاً في هذا الجانـب ، حيث كانت له رؤية متكاملة شاملة تتفوق كثيرا على الرؤية المعاصرة التي هيمن عليها العامل الاقتصادي ، ومما يزيد من فعالية ما قدمه الماوردى أنه لم يكن مجرد فكر بشرى، فالماوردى إمام من أئمة المسلمين المعدودين[1] وبالتالي فإن ما يقدمه له أساس شرعي متين ، إضافة إلى أنه مفكر موسوعى، ثم هو فوق ذلك رجل واقع ، مارس الحياة العملية. الإدارية والسياسية وعركها وتعرف على ما فيها من تيارات وأنماط ووقائع وأحداث .

كمـا أنه عايش تحولات خطيرة يمر بها العالم الإسلامي، فبعد المزيد من الازدهار والقوة والتقدم أخذ في الاضمحلال وتدهور الأوضاع .

ولكـي ندرك مدى أهمية ما قدمه الماوردى في هذا الجانب من جهد وعطاء ننظر في الفكر الإسلامي السابق فنجده قد توزع بين إتجاهات منعزلة متباعدة، فمن تركيز على الجوانب الفقهية والتشريعية الفردية أو الجزئية، ومن تركيز وإنصراف إلـى دراسة الزهد والتصوف ، ومن إتجاه ناحية ما كان يعرف بعلوم الأوائل من فلسـفة ومنطق ورياضيات ، وهكذا فقد كادت تنحسب علوم الدين عن واقع الحياة

---

[1] فـي التعريف به يمكن النظر في تسهيل النظر وتعجيل الظفر، صـ ١٣، ١٦، للماوردى تحقيق محيى هلال السـرحان، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨١ ، وقد ولد الماوردى بالبصرة سنة ٣٦٤ هـ، الموافق ٩٧٤ م، وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠ هـ، الموافق ١٠٥٨م.

وقضاياها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وأوشك الناس أن يؤمنوا بان الدين شـــئ والدنيا شئ آخر، لكل مجاله واهتمامه وشئونه . ومن المعروف أن كل ذلك مـــناقض لحقـــيقة وطبيعة الإسلام التي تتمثل أول ما في جوهره الجامع بين الدين والدنيا ، بل إن جوهره الديني لا يظهر ويكتمل في غيبة عنصره الدنيوي. في ظل ذلـــك الواقع الذي أخذ يمر به العالم الإسلامي منسحبا رويدا رويدا من الحياة (وما أشـــبه الليلة بالبارحة) تبدو قيمة ما قدمه الماوردى من فكر ورؤية[1]، حيث اعتبر ذلـــك كلـــه أس البلاء مقدما في ذلك العديد من الدراسات الموسوعية المتنوعة في الجوانـــب الحياتـــية المخـــتلفة، موضـــحا فيها مدى ارتباط الإسلام بكل مجال من مجالات الحياة .

وبعـــبارة أخـــرى جاء الماوردى ليعيد للصورة الإسلامية نضارتها وبريقها ويجلـــو مـــا ران عليها من غبش وغبار، موضحا أن الدنيا وشئونها وأمورها هي مسالة على أكبر درجة من الأهمية للمسلم خاصة والإنسان عامة، ومن ثم فإنه من خطـــل الـــرأي وســـقم الفكر وسوء التوجه الإنصراف عنها وإهمال أمورها ، فما للإنســـان بـــدُ من صلاحها، وقد خلف لنا من وراء ذلك رؤية متميزة حيال قضية التقدم تجعله دالة في العديد من العوامل التي لا تقف عند العوامل الاقتصادية ، كما تجعلـــه ذا غاية متكاملة لا تنحصر في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وإنما تتعداها إلـــى تحقيق السعادة والتي هي عند جماهير العلماء على اختلاف تخصصاتهم أكبر بكثـــير مـــن أن تتجســـد في أمر واحد لا على مستوى الركائز والأدوات ولا على مســـتوى الطبيعة والجوهر[2]. وتجدر الإشارة إلى أن الماوردى لم يقدم رؤيته هذه

---

[1] لمعـــرفة موسعة يراجع د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ،صـــــ ٥٠ وما بعدها.

[2] لاستعراض واع لهذا المفهوم لدى علماء المسلمين وغيرهم يراجع د. كمال إبراهيم موسى، تنمية الصحة النفسية، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٥٤)، ١٩٨١ ، كما يراجع رالف بارتن بيرى، آفاق القيمة ، ترجمة عبد المحسن عاطف ، مكتبه النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٨ ، صـــ ١٤٧، وما بعدها.

تحـت مصـطلح التقدم أو النهضة أو التنمية وإنما قدمها تحت مصطلح الصلاح ، صـلاح الحـياة العامـة والخاصـة، كما أنه لم يجر وراء مجرد تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وإنما انصرف كل همه إلى تحقيق السعادة.

وتدور محاور البحث حول التعرف على الجوانب التالية في فكر الماوردى:

هـل فكـرة الصـلاح أو التقدم ذات قاعدة أو ركيزة وحيدة أم هي متعددة القواعـد والركائـز؟ وما هي هذه القواعد؟ وما دور كل منها؟ وما علاقة كل منها بغيرها؟ وما علاقه كل ذلك بالتوجيه الإسلامي؟ وهل كان مدخل الماوردى لدراسة هذا الموضوع هو المستوى الكلى أو القومي أو هو المستوى الجزئي أو الفردى؟ أو بعـبارة أخـرى هـل كان توجه الماوردى هو المجتمع ككل أم هو الفرد كفرد أم كلاهما؟

وإذا مـا أردنا التعرف على موقف هذا الفكر من إدارة التقدم فهل نعثر في فكر الماوردى على ما يفيدنا في ذلك ؟ وهل اعتبر المسئول عن التقدم والقائم عليه هو الدولة أم هو الأفراد أم هما معا؟

المطلب الأول : **الإنسان والدنيا**

يـنطلق الماوردى من حقيقة آمن بها وهى ضرورة صلاح الدنيا واستقامة شئونها وأمورها ، وكذلك ضرورة صحة وسلامة واستقامة عقيدة الإنسان وما يدين به ، مؤمنا أنه بذلك فقط يحقق الإنسان هدفه كاملاً وهو السعادة في الدنيا والآخرة "وأعظم الأمور خطرا وقدرا وأعمها نفعا ورفدا ما استقام به الدين والدنيا وانتظم به صـــلاح الآخـــرة والأولـــى، لأن باســـتقامة الدين تصح العبادة وبصلاح الدنيا تتم السعادة"[1] ، بل إن الماوردى ليصل في التأكيد على أهمية الدنيا وضرورة صلاحها واستقامة أمورها إلى القول بما يشبه القانون العام "لا شيء أنفع من صلاح الدنيا، كما لا شيء أضر من فسادها"[2] ويواصل الماوردى حديثه محللاً وشارحا ما وراء هـــذه المقولـــة مـــن حيثيات واعتبارات ، مشيراً في ذلك إلى أن الإنسان هو أكثر مخلوقـــات الله حاجة واحتياجا ، وبالتالي فهو لا يستطيع مجرد البقاء ، ناهيك عن التقدم والرقى دون إشباع ملائم لهذه الحاجات . ولا يأتي ذلك إلا من خلال الدنيا ، أو بعبارة أخرى من خلال الكون الذي يعيش بداخله الإنسان "ثم إن الله تعالى جعل أسباب حاجاته وحيل عجزه في الدنيا التي جعلها الله دار تكليف وعمل ، كما جعل الآخـــرة دار قرار وجزاء"[3] وبهذا وضع الماوردى الإنسان أمام الدنيا، فبها وليس بغـــيرها توجد وتتوفر وسائل إشباع حاجاته ، وفيها وليس في غيرها يجد الإنسان الأدوات والإمكانـــات التي توفر له ما يحتاجه ، وبالتالي يتمكن من القيام بوظيفته الخلافـــية الإعماريـــه من جهة ، وينال الجزاء الحسن في الآخرة من جهة أخرى "فلزم لذلك أن يصرف الإنسان إلى دنياه حظاً من عنايته لأنه لا غنى به عن التزود

---

(1) أدب الدنيا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٨، صـــ ١٣.

(2) نفس المرجع ، صـــ ٣٣.

(3) نفس المرجع ، صـــ ١٣٠.

منها لآخرته ، ولا له بدٌ من سد الخلة فيها عند حاجته"[1]. وأخذت النصوص الشرعية التي توضح علاقة المسلم بالدنيا تظهر بوضوح وقوة من جديد على يد الماوردى ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم "ليس خيركم من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه ، ولكن من أخذ من هذه وهذه"[2] "نعم المطية الدنيا فارتحلوها تبلغكم الاخرة"[3] وقول على رضي الله عنه لمن ذم الدنيا "الدنيا دار صدق لمن صدقها ودار نجاة لمن فهم عنها ودار غنى لمن تزود منها"[4] معنى ذلك أنه لابد من قيام تعامل فعال جاد مع الدنيا، بعيدا عن الهروب منها أو إساءة السلوك معها ، وطالما أن الأمر على هذا النحو من الأهمية فمن الضروري معرفة كيف يكون التعامل الجاد مع الدنيا وبأي أسلوب وأدوات يتحقق . وهنا يوضح الماوردى أنه لابد من وجود تعامل فكرى علمي يتعرف به الإنسان على ما في الدنيا من مواد وموارد ويكشف به كل ما أمكن من مجالاتها وجنباتها وما هي عليه من سنن وقوانين ضابطة حاكمة.

بعبارة أخرى على الإنسان أن يتعرف على كل ما يصلح الدنيا ويفسدها، إذن الخطوة الأولى في طريق التعامل الجاد مع الحياة تتمثل في العلم والمعرفة التي تتغلغل في كل جنبات الدنيا وأمورها وجوانبها، معرفة من العمق والشمول والتنوع بحيث تمكن الإنسان من معرفة ما به صلاح الدنيا وانتظام شئونها، وكذلك تمكنه من معرفة ما به فساد الدنيا واختلال أمورها. وبذلك فإن الماوردى يؤكد على ضرورة توفر الركيزة العلمية وتطبيقاتها ، والنظر لذلك على أنه هو نقطة البدء في الطريق نحو التقدم ، ولعل من الدلالات البالغة الأهمية والتي يجب أن يعيها القارىء للماوردى أنه في مؤلفه القيم الذي تناول فيه بالتفصيل قضية التقدم

---

[1] نفس المرجع ، صـ ١٣١.

[2] نفس المرجع ، صـ ١٣٠.

[3] نفس المرجع ، صـ ١٣٠.

[4] نفس المرجع ، صـ ١٣٠.

وقواعـــده "أدب الدنـــيا والدين " قد صدر هذا الكتاب بباب أول عن العقل والهوى وثـــنى بباب ثان عن العلم ، ثم أخذ بعد ذلك في دراسة القضية الكبرى، وهو بذلك يحـــدد بدقة وصراحه ووضوح لا غموض فيه أن مرتكز ومنطلق رؤيته في التقدم هـــو العلم والاستخدام السليم للعقل وتحكيمه في كل مجالات الحياة في ضوء هدى الديـــن ، يلـــي ذلـــك بـــل ويزامنه إحالة العلم إلى عمل وتحويل المعرفة إلى حياة محسوسة معاشه في شكل نظم وسياسات وتطبيقات تنتج ما ينشده من سعادة وطيب الحياة "فإذاً قد لزم بما بيناه النظر في أمور الدنيا فواجب سبر أحوالها والكشف عن جهـــة انتظامها واختلاها، لنعلم أسباب صلاحها وفسادها، ومواد عمرانها وخرابها، لتتكشـــف عـــن أهلها شبه الحيرة وتنجلي لهم أسبابها الخيرة، فيقصدوا الأمور من أبوابهـــا ويعـــتمدوا صـــلاح قواعدهـــا وأسبابها"[1]. واليوم يصادق الفكر التقدمي المعاصـــر على ما سبق أن نوه به وأكد عليه الماوردى، فنجد التشديد والتأكيد في كـــل المحافل العلمية على أهمية العلم والتقدم التكنولوجي، واعتبار ذلك والنظر له على أنه أهم عنصر من عناصر الإنتاج بعد أن أهمل لفترات طويلة في حياة الفكر التـــنموي، وقـــد بلـــغ من اهتمام الماوردى بقضية العلم والتعليم وعقلانية التفكير والسلوك أن خصص لها بابين من خمسة أبواب من كتاب أدب الدنيا والدين وصدر بهما كتابه هذا.

وبعـــد أن وضح الماوردى بشكل صحيح كيف تكون علاقة الإنسان وخاصة المسلم بالدنيا وضرورة أن يتسلح بالعلم في التعرف الدقيق الشامل على كل مجالات الحـــياة تعرفا هدفه معرفة ما به صلاح الدنيا وما به فسادها، وليس مجرد معرفة، إنها معرفة إيجابية نافعة، معرفة ما يصلح الحياة وما يفسدها، وليس معرفة خارج نطـــاق الحياة ، بعد ذلك أخذ يوضح مرئياته حيال صلاح الدنيا، وصلاح حال كل فـــرد فـــيها، ومـــا يـــتوقف عليه ذلك من قواعد ومرتكزات ، وقبل أن نسير مع المـــاوردى وهو يبين ويحلل رؤيته حيال قواعد التقدم نشير إلى قضية ذات أهمية

---

(1) نفسه ، صـــ ١٣٢.

نـبه عليها وأقام عليها بنيان رؤيته ، وهى التفاته إلى كل مستويات القضية، فهناك المستوى الجمعي أو الكلى وهناك المستوى الفردي أو الجزئي، بعبارة أخرى إن الصلاح والرقى في الدنيا يغطى مساحة الجماعة ككل ، والأفراد كل فرد على حدة، وكمـا أن لهـذا مقومـات وركائـز فلذاك هو الآخر مقومات وركائز، وكل منها ضروري لا غنى عنه ، فلا يكفى صلاح الجماعة فقط ولا يكفى صلاح الفرد فقط . بـل إنه لا يتأتى وجود أحدهما في غيبه الآخر "وأعلم أن صلاح الدنيا معتبر من وجهين : أولهما ما تنتظم به أمور جملتها، والثاني ما يصلح به حال كل واحد من أهلها، فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه ، لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها ويقدح فيه اختلالها، لأن منها يستمد ولها يستعد. ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا وانتظام أمورها لم يجد لصلاحها لذة ولا لاستقامتها أثرا لأن الإنسان دنيا نفسه ، فليس يرى الصلاح إلا إذا صلحت له ، ولا يجد الفساد إلا إذا فسدت عليه ، لأن نفسه أخص وحاله أمس ، فصار نظره إلى ما يخصه مصروفاً وفكره على ما يمسه موقوفاً"[1] ويمكننا أن نضيف هنا أن فساد الأوضاع والأحوال على المستوى الفردي يؤثر سلبيا على صلاح الأحوال على المستوى الجمعي، كما هو مشاهد في واقعنا المعاصر، والمعروف أن الفكر المعاصر القويم يصادق على هذه العلاقة الجدلية بين الصلاح على المستوى الجمعي والصلاح على المستوى الفردي كالتي رسخها وكشف عنها الماوردى .

وقد عايشنا ومازلنا نعايش إلى حد كبير في حياتنا الاقتصادية الفكرية والتطبيقية ما يؤكد ويبرهن على صحة ما ذهب إليه الماوردى من ضرورة مراعاة البعدين معا ، وعدم الإنصراف إلى أحدهما وإغفال الآخر، ففي بعض مراحل الفكر الاقتصادي وجدنا الوله بالفرد والجري وراء صلاحه وتحقيق متطلباته ورغباته تحت شعار الفردية، دونما اهتمام مكافىء بالكل والجماعة، وقد نجم عن ذلك من

---

(1) نفسه ، صـ ١٣٢.

الفســـاد واضطراب الحياة واختلال أوضاعها ما هو معروف لكل دارس ، مما أدى إلـــى إنصـــراف الفكر الاقتصادي إلى التركيز على الكل والجماعة دون ما اهتمام مكـــافىء بالفرد، فوجدنا الوله بالجماعة وكل ما هو جماعي أو عام ، ووجدنا الوله بمعدل النمو على المستوى القومي دون ما عناية كافيه بما يعنيه ذلك على مستوى الأفراد، وقد نجم عن ذلك من المخاطر والاختلالات الشيء الكثير، وهكذا تؤكد لنا تجـــارب الحياة وتوجهات الفكر أنه لا مفر من مراعاة الأمرين معا: الكل والجزء، الجماعـــة والفرد، والحرص على تحقيق الصلاح لكل منهما، وهذا ما سبق أن نبه عليه بقوة الماوردى، كما ظهر في مقولاته المذكور ة .

المطلب الثاني : قواعد التقدم على المستوى الجمعي

أول ما يلفت انتباه القارئ لفكر الماوردى حيال قضية التقدم على المستوى الجمعي أنه ينظر له على أنه أمر كلى ذو أبعاد وجوانب وعناصر متعددة متداخلة، كما أنه يرتكز أو يقوم على قواعد ومرتكزات متعددة وليس على ركيزة واحدة أيا كان نوعها وطبيعتها، فهو بالتعبير الرياضي دالة في العديد من المتغيرات ، يتوقف على وجودها كلها وليس على وجود عنصر منها دون العناصر الأخرى، ومعنى ذلك أنه إذا ما كنا ننشد التقدم فعلينا بتوفير قواعده ومرتكزاته المتعددة، وإذا ما كنا بصدد التعرف على وضعنا حيال التقدم فأمامنا مؤشرات متعددة تكون في مجموعها مؤشرا مركبا نتعرف من خلاله على موقعنا وموقفنا من هذه القضية . وفيما يلي نسير مع الماوردى وهو يتناول هذه المقومات ، ثم بعد الفراغ من ذلك نعرض مرئياته في سوق الفكر التقدمي المعاصر لنري أين موقعه فيه .

حدد الماوردى لتقدم المجتمعات وصلاح أوضاعها ست قواعد "اعلم أن ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء، هي قواعدها وإن تفرعت ، وهى :

دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح"[1]

ا – دين متبع : يقول الماوردى : فأما القاعدة الأولى فهي الدين المتبع ، لأنه يصرف النفوس عن شهواتها ويعطف القلوب عن إرادتها، حتى يصير قاهرا للسرائر، زاجرا للضمائر، رقيبا على النفوس في خلواتها نصوحا لها في ملماتها، وهذه الأمور لا يوصل إليها بغير الدين ، ولا يصلح الناس إلا عليها، فكان الدين أقوى قاعدة في صلاح الدنيا واستقامتها وأجدى الأمور نفعا في انتظامها

---

(1) نفسه ، صـ ١٣٢.

وســـلامتـــا"[1] يبين الماوردى في هذه العبارة أهمية الدين كقاعدة كبرى من قواعد صلاح المجتمع وركيزة أساسية من ركائز رقيه وتقدمه ، ويفسر ذلك تفسيرا علميا صـــحيحا، فالدين هو وحده القادر على إصلاح دواخل النفوس والقادر وحده على تكوين وتنمية الضمير الحي والرقابة الذاتية ، ثم هو القادر وحده على جمع الكلمة وتوحد الاتجاه والموقف حيال القضايا الفكرية، والقضايا العلمية ، معنى ذلك أنه إذا كان للدين وظيفته الروحية فله بنفس الأهمية وظيفته الاجتماعية العامة، ويكفى أنه المـــرجع الوحيد الصالح لمنظومة القيم في المجتمع والتي هي من راء كل منجزاته الفكـــرية والعملـــية، وقد كادت تغيب هذه الوظيفة الاجتماعية، للدين لدى المسلمين فجاء الماوردى وبالغ في التنويه بأهميتها لدرجة أن جعلها جانباً من جوانب الحكمة الإلهـــية في إرسال الرسل للناس "ولذلك لم يخل الله تعالى خلقه منذ فطرهم عقلاء مـــن تكلـــيف شـــرعي واعـــتقاد دينـــي بنقادون لحكمه ، فلا تختلف بهم الآراء، ويستسلمون لأمره فلا تنصرف بهم الأهواء. . فثبت أن الدين من أقوى القواعد في صلاح الدنيا وهو الفرد الأوحد في صلاح الآخرة"[2] لقد أخذ ابن خلدون هذه الفكرة وأعـــاد التأكيد عليها إذ يقول "وجمع القلوب وتأليفها إنما تكون بمعونة الله في إقامة ديـــنه ، قال تعالى ((لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ)) ثم يواصل قائلا: إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية ، وتفرد الوجهة إلى الحق ، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقـــف لهم شئ لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه"[3] وعلـــى هذا نجد كلمة علماء العصر من ذوى الحكمة والرشادة ، فيقول أريك فروم "الحـــق أننا دون الإيمان نصاب بالعقم واليأس والخوف حتى آخر ذرة في كياننا"[4]

---

(1) نفسه ، صـــ ١٣٣.

(2) نفسه ، صـــ ١٣٣ ، ١٣٤ . قوانين الوزارة، صـــ ٣٩. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨، صـــ ٤٦.

(3) المقدمة، نشر دار القلم ، بيروت ، ١٩٦٨، ص ١٥٧، ١٥٨ .

(4) الإنسان بين الجوهر والمظهر، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

كما يقول "إن الدوافع الدينية هي مصدر الطاقة الدافعة للرجال والنساء لإنجاز تغيير اجتماعي جذري . . وأنه لم توجد ولن توجد حضارة بغير دين"[1] .

ويذهب جلال أمين ، بحق ، إلى أن "إنجاز التنمية الاقتصادية يحتاج إلى قوة دافعة قادرة على أن تمتد إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية، وأن هذه القوة الدافعة لابد أن يكون مصدرها غير مادي، والأرجح أن يكون محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للعلم بصلة"[2] ، وفى موطن آخر وجدناه يصرح "بأن هذا المحرك هو الدين"[3] .

ولم يشأ الماوردى أن يترك قضية الدين وأثره الحضاري والاجتماعي وكذلك أثره العلمي والثقافي دون أن يؤكد بأكبر قدر من الوضوح على أن الناس قلما يتفقون على رأى نابع منهم وقلما تتوحد مواقفهم حيال فكرة أو توجه قال بها بعضهم ، فالكل يرى أن موقفه هو الأفضل وأن رأيه هو الأصوب ، وبالتالي تتشتت المواقف حول العديد من القضايا الكبرى النظرية والعملية، الأمر الذي قد يصيب المجتمع بالشلل والعجز عن إقامة ما يحتاجه من مؤسسات وأنظمة، حيث لا نموذج ولا معيار يخضع له الجميع وينقادون طواعية له ، وليس هناك غير الدين يقوم بهذه المهمة ، يقول الماوردى: "وربما مال بعض المتهاونين بالدين إلى العلوم العقلية ورأى أنها أحق بالفضيلة وأولى بالتقدمة استثقالاً لما تضمنه الدين من تكليف واسترذالاً لما جاء به الشرع من التعبد والتوقيف ، والكلام مع مثل هذا في أصل لا يتسع له هذا الفصل ، ولن ترى ذلك فيمن سلمت فطنته وصحت رؤيته لأن العقل يمنع من أن يكون الناس هملاً سدي، يعتمدون على آرائهم المختلفة وينقادون لأهوائهم المتشعبة، لما تؤول إليه أمورهم من الاختلاف والتنازع ، وتفضي إليه أحوالهم من التباين والتقاطع ، فلم يستغنوا عن دين يتألفون به ويتفقون عليه"[4].

---

[1] نفسه ، صـ ١٤١.

[2] تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مرجع سابق ، صـ ٥٨، ٥٩.

[3] نفسه ، صـ ١٢٦ .

[4] أدب الدنيا، ص ٣٩ .

كمـــا يقول: "ولو أهملوا بدون دين ، ونوازع الأهواء جاذبة، واختلاف الآراء مـــتقاربة لـــتمارحوا - تطـــاولوا- وتغالبوا، ولما عرف حق من باطل ، ولا تميز صحيح من فاسد، وليس في العقل ما يجمعهم على حكم يتساوى فيه قويهم وضيفهم، ويتكافأ فيه شريفهم ومشروفهم ، فلذلك وقفت مصالحهم على دين يقودهم إلى جمع الشـــمل واتفـــاق الكلمة، وينقطع به تنازعهم وتنحسم به مواد أطماعهم واختلافهم وتصلح به سرائرهم ..."[1] .

ومن النقاط بالغة الأهمية التي أثارها الماوردى هنا ما صرح به ، من أنه لا يقصـــد ديـــنا بعيـــنه وإنما يعنى كل ما يطلق عليه دين كأمر يخضع له الجميع ويـــنقادون لتوجهاته حتى ولو لم يكن له رصيد جيد من الصواب "الملك يبقى على الكفـــر ولا يبقى على الظلم. . ولا ينقض هذا القول ما قدمناه من اعتبار الدين في قواعـــد الملك ، لأن الكفر تدين بباطل ، والإيمان تدين بحق ، وكلاهما دين معتقد، وإن صح أحدهما وبطل الاخر"[2] .

ولعـــل القارئ التفت إلى قول الماوردى "دين متبع" ولم يقل القاعدة الأولى الدين أو وجود الدين . وإنما وجود دين متبع ، أي إن العبرة ليست في مجرد وجود الدين وإنما العبرة باتباعه وتطبيقه وإلا فيما قيمة دين مهجور التطبيق والاتباع !!.

كذلـــك فهو يؤكد على مسئولية الحكام في الحفاظ على الدين وحمل الناس على أتباعه "وأرشد الولاة من حرس الدين بولايته ، وانتظم بنظره صلاح المسلمين ، لأن الديـــن يصلح سرائر القلوب ويمنع من ارتكاب الذنوب ويبعث على التآله - الاستقامة- والتناصف ، وهذه القواعد لا تصلح الدنيا إلا بها ، ولا يستقيم الخلق إلا عليـــها. وإنمـــا السلطة زمام -أداة-لحفظها ، باعث على العمل بها"[3]. "فليس دين

---

(١) تسهيل النظر، صـــ ١٤٦ .

(٢) نفسه ، صـــ ١٨٤ .

(٣) تسهيل النظر، صـــ ٤٦.

زال سلطانه له إلا بدلت أحكامه وطمست أعلامه"[1]، وقد عبر عن هذه القضية بوضوح أحد أعلام الإسلام التاليين مباشرة للماوردى وهو الغزالي في قوله "إن نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عليه السلام، ولا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع، وذلك لأن نظام الدين لا يقوم ولا ينتظم إلا بانتظام أمر الدنيا، ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع، ومن ثم قيل الدين والسلطان توأمان، والدين أس والسلطان حارس، ومالا أس له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع، ومن ثم يبين أن السلطان ضروري في نظام الدنيا، ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين"[2].

وفى كل مناسبة لحديث الماوردى عن مهام ومسئوليات الحاكم نجده يصدر هذه المهام والمسؤليات بالمسئولية الدينية المتمثلة في المحافظة على الدين والعمل به من غير إهمال أو تضييع[3]، والمقصود بحراسه الدين وحمايته الحماية الإيجابية الفعالة التي تتجسد في إتباعه وتطبيق أحكامه وقيمه وتوجيهاته، وليست حماية سلبية تقف عند حد عدم المساس به. ولذلك كان ابن خلدون موفقاً كل التوفيق عند تحديده لمهمة الحكومة بأنها "حراسة الدين وسياسة الدنيا به"[4].

ثم التفت الماوردى بعد ذلك إلى مخاطبة العلماء والمفكرين قائلا: "وما كان به صلاح الدنيا والآخرة فحقيق بالعقل أن يكون به متمسكا وعليه محافظا"[5].

والرسالة التي يحملها فكر الماوردى هنا من الوضوح بمكان، فصلاح وتقدم المجتمعات يتوقف ضمن ما يتوقف على الدين، وإن أي اعتداء أو إغفال له في المجتمع لهو هدم لقاعدة من قواعد تقدمه، وبالتالي فإن أي حديث عن تقدم حقيقي وأية جهود مهما كانت في ظل تغييب الدين وما يحتوى عليه من عقائد وقيم

---

[1] أدب الدنيا، صـ ١٣٥.

[2] الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة الجندي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩٥.

[3] أدب الدنيا، صـ ٣٦ ١ ، الأحكام السلطانية، صـ ١٥.

[4] المقدمة، صـ ١٩١.

[5] أدب الدنيا، صـ ١٣٤.

هو حديث لغو ، وهى جهود عقيمة لا تنتج إلا المزيد من التخلف وسوء الأوضاع، وهكـذا نصـل مـع الماوردى في قاعدته الأولى لصلاح المجتمعات إلى أنه عند الحديث عن ركائز أو مقومات التقدم أو مؤشراته لا يصلح إغفال الركيزة الدينية أو المؤشـر الدينـي. والملاحظ أن مراجع التنمية الاقتصادية المعاصرة قلما تتعرض لهـذه القاعدة بما يتواءم وأهميتها، وإذا تعرضت لها فهي مجرد كلمات ترمى على عجـل ، إمـا ذما واستهجانا لبعض القيم الدينية السائدة في بعض المجتمعات وإما دفاعـا باهـتا عن بعض القيم والتعاليم الدينية التي حملها بعض المؤلفين مسئوليه شيوع التخلف .

أما أن يفرد قسم مستقل بارز يتناول أهمية الدين في التقدم واعتباره مقوما مـن مقومات التنمية، مثل رأس المال أو التكنولوجيا أو غيرها فهذا ما لم نره في المـراجع الكـبرى للتنمية الاقتصادية، وترتب على ذلك تشويه كبير في التطبيق والتنفـيذ ، فقلمـا نجـد في البرامج والسياسات التفاتا جادا إلى الجوانب الدينية ، وإعمالها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

٢- سلطان قاهر: القاعدة الثانية لصلاح وتقدم ورقى التجمعات في رؤية الماوردى هي القاعدة السياسية ، والتي عبر عنها بعبارة موجزة بليغة "سلطان قاهر" وفى ذلك يقـول :"وأما القاعدة الثانية فهي سلطان قاهر، تتألف من رهبته الأهواء المختلفة، وتجتمع لهيبته القلوب المتفرقة، وتنكف بسطوته الأيدى المتغالبة ، وتمتنع من خوفه الـنفوس العادية - المعتدية- لأن في طباع الناس من حب المغالبة على ما آثروه والقهـر لمن عاندوه مالا ينفكون عنه إلا بمانع قوى ورادع ملى -مستمر"[1] معنى ذلك أن أي مجتمع كي يسعد ويتقدم وتصلح أحواله فإنه في حاجة إلى سلطة قاهرة تضـع الحـق فـي نصـابه للجميع ، وتحول دون عدوان البعض على البعض ، فالمجـتمع ، كما وضح الماوردى مؤلف من فئات وأفراد مختلفي القوى، ومتنوعي الرغبات ، ومتعددي المصالح ، والمصالح الخاصة هي في جملتها متعارضة. وفى

---

[1] أدب الدنيا، صـــ ١٣٤.

ضـــوء ذلـــك فإنـــه كي يحقق المجتمع أكبر قدر ممكن من المصلحة الجماعية في حاجـــه: إلـــى ســـلطة فوق الجميع ، وإلا أكل القوى الضعيف وأختل نظام المجتمع .

ولم ير الماوردى في مجرد وجود السلطة الكفاية وإنما لابد ، حسبما ذهب، إلـــى أن تكون سلطة قاهره ، وهذا الوصف يحمل كل معاني القوة ولا يحمل معنى البطش الأهوج والطغيان من قبل الحكومة، وإلا لما حققت المقصد الذي وجدت من أجلـــه ، فهـــي قد وجدت من أجل منع الظلم والعدوان ، فإذا مارست هي ذلك فإن وجودهـــا لايعـــد قاعدة لصلاح المجتمع بل قاعدة لفساده. إذن المقصود هو الدولة القوية التي يتحدث عنها اليوم كبار المفكرين كضرورة للتنمية،كما ذهب بحق العالم الاقتصـــادي الاجتماعـــي الشهير جونار ميردال[1] وذلك لما يعانيه العالم اليوم ولا ســـيما العالم النامي من سيطرة حكومات هشة رخوة (Soft state) لا تصمد أمام أصحاب النفوذ والمصالح ومراكز القوى. بل سرعان ما تخضع لهم ولمطالبهم التي غالباً ما لا تكون في صالح جمهور الناس وبالتالي يشيع الفساد الإداري.

وقـــد شدد الماوردى على ضرورة قيام السلطة بتحقيق العدل بين الناس ، وأن تكون هي نفسها عادلة في علاقتها بالأفراد، وقد صاغ ما يمكن اعتباره قانونا فـــي هـــذا الصدد وهو "إن ظلم الحاكم لم يعدل أحد، وإن عدل لم يجسر أحد على الظلم"[2].

وربمـــا يتســـاءل البعض هل هذه هي كل مهمة السلطة ، وهل كل ما هو مطلوب منها إحقاق العدل ومنع الظلم ؟ إن الماوردى اقتصر على ذلك معتبرا إياه القضـــية الكـــبرى المـــنوطة بالدولـــة، وهـــو كذلك بحق ، وعند تناول المفكرين

---

[1] انظر :

G.Myrdel, the challenge of world poverty, panthean books, a division of random house, New york, ١٩٧٠. P. ٢٠٨.

[2] أدب الدنيا، ص ١٣٥ .

المعاصـــرين لقضية الدولة فإنهم يركزون على أمر جوهري يرونه أساس المسالة وهو وجود سلطة حاكمة بين الجميع[1].

ولا يضير بعد ذلك وجود خلاف في الرأي حول المهام الأخرى للدولة .

وليس معنى ذلك أنه ليس على الدولة مهام أخرى ، فلقد ذكر الماوردى من مهام ووظائف الدولة ما يصل إلى العشر، منها ما يرجع إلى العدل ومنها ما يرجع إلـــى الأمن ومنها ما يرجع إلى الاقتصاد ومنها ما يرجع إلى البيئة ومنها ما يرجع إلـــى الديـــن. وقـــد أسهب في توضيح جوانب وأبعاد كل هذه الوظائف في مواطن أخـــرى. والجديـــر بالذكر أن الماوردى يؤكد بوضوح على أن السلطة ملزمة بهذه المهـــام والوظـــائف فيقول "والذي يلزم سلطان الأمة من أموره سبعة ... "[2] إذن المســـالة مســـالة وجوب وإلزام ، وليس عملاً اختياريا تطوعياً يمن به الحاكم على الأمـــة أو يمنحه لها. ولا يقف الأمر عند ذلك بل يتناول الماوردى مآلات الأمور ، ويـــربط ربطا صريحا بين الطاعة والمساندة والمعونة وقيام الدولة بوظائفها على الوجه المرضى، وعند ذلك تستحق الدعم المادي والمعنوي وبذل كل جهد معاون ، بـــل والاحترام والتقدير والمحبة. والماوردى يستشهد هنا بحديث للرسول ﷺ "خير أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم"[3] يقول الماوردى "فإذا فعل من أفضى إليه السلطان مـــا ذكـــرنا مـــن هـــذه الأشياء السبعة كان مؤديا لحق الله فيهم مستوجبا طاعتهم ومناصـــحتهم ، مســـتحقاً لصـــدق ميلهم ومحبتهم ، وإن قصر عنها ولم يقم بحقها وواجبها كان بها مؤاخذا ثم هو من الرعية على استبطان معصية -عصيان وتذمر-

---

[1] د. حـــازم الببـــلاوي، دورالدولـــة فـــي الاقتصاد، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٩،ص ٤٩ ٢، ٥٠، صـــ٩٩، روبـــرت كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة د . دانيال رزق، الدار الدولية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤، صـــ ٣٠٩.

[2] أدب الدنيا، صـــ ١٣٦.

[3] أدب الدنيا، صـــ ١٣٧.

ومقـــت وتربص"[1]. وفي عبارة أخرى يقول : "فإذا قام بهذه الحقوق فهي السيا العادلة والسيرة الفاضلة التي تستخلص بها طاعة الرعية وينتظم بها صلاح الـ وإن أخل بها كان وإياهم على ضدها"[2] وربما يتساءل البعض هل كان هناك اهتمام مكافئ من الماوردي بشرعية وصلاحية قيام السلطة نفسها على غرار تأكيداته هذه علـــى صـــلاحية وأهمية قيامها بوظائفها، من حيث إن صلاحية قيامها نفسها هي الخطوة الأولى في الطريق الصحيح ، والناظر في فكر الماوردي يجده لم يغفل هذ الجانـــب بـــل اهـــتم به اهتماماً ربما يفوق الكثير من غيره من العلماء، فنجد لديه التناول المفصل لكيفية تولى السلطة وقيامها ودور الشعب في ذلك. ولا ندعى أن ما قدمه كافياً تماماً، لكنه قدم الأساس السليم لقيام نظام سياسي جيد، ومع ذلك فإن في فكـــره الكثـــير مـــن الجوانب المتقدمة ، حتى في عصرنا هذا، فقد قال بقيام أهل الاختـــيار باختيار الحاكم ، ومعنى ذلك أن تولى السلطة شأن من شئون الأمة هي التـــي تمارسه من خلال النخبة الصالحة بها، وقد سماها الماوردي (أهل الاختيار) وقد وضع شروطاً محددة لابد من توفرها فيمن يدخل في أهل الاختيار[3] معنى ذلك أن آلـــية قـــيام السلطة على الوجه الكفء لا تتمثل في قيام الشعب كله بالاختيار ، فليس كل أفراد الشعب مؤهلا لإختيار الجيد والمفاضلة الصحيحة بين المرشحين ، ولا تتمثل في قيام أصحاب الجاه والنفوذ والمصالح بهذا الاختيار، إذ هم في الحقيقة لا يختارون للشعب وإنما يختارون لأنفسهم ، ولا تتمثل في قيام فئة عشوائية تجمع بيـــن الكـــفء وغير الكفء بهذا الاختيار. ومن النقاط الجيدة في هذا الصدد مانبه علـــيه الماوردى من ضرورة تعدد المتقدمين للسلطة وضرورة توفر شروط محددة فـــي كل من يتقدم لذلك ، وعلى كل منهم أن يقدم نفسه ومرئياته وقدراته ، وعلى

---

[1] نفسه ، صـــ ١٣٧.

[2] تسهيل النظر، ص ١٦٨.

[3] الأحكام السلطانية، ص ٥، وما بعدها، وانظر مفصلاً. فوزي طايل، دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي للحكم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦ ، صـــ ٦٩، وما بعدها.

أهل الاختيار التقويم والمفاضلة. ولم يفت الماوردى هنا أن يتناول مسالة عدد أهل الاختـــيار المعول عليه ، ولم ير في ذلك عدداً محدداً بل هناك خيارات عديدة مما يفسح المجال

للتعامل مع مختلف الظروف والملابسات[1]، كذلك لم يغب عنه مسألة تغيير السلطة "، وما يحكم ذلك من ضوابط ترجع في جملتها إلى اعتبارين ، الأول تحقيق الاستقرار السياسي ، والثاني تحقيق سلامة الحكم ورشادته .

ولاشك لدى الباحثين المدققين في أن أهم عامل وراء تخلف العالم الإسلامي فـــي الماضـــي والحاضـــر تمثل في عدم توفر القاعدة السياسية الرشيدة في غالب الحالات .

وإذا مـــا نظـــرنا في الفكر المعاصر وقلبنا صفحات مراجع التنمية لا نجد للعـــامل الإسلامي موقعه الملائم على خريطة المقومات الضرورية لإنجاز التنمية وتحقيق التقدم ، بل هي مجرد كلمات عابرة تشير بعجالة بالغة إلى أهميته من جهة، وإلى ما هنالك من عجز وقصور فيه لدى العديد من الدول النامية من جهة أخرى، لكـــن أن يفرد له قسم مستقل يتناول أبعاده المختلفة ودوره المؤثر سلباً وإيجاباً في عملية التقدم فهذا مالا نعثر عليه في هذه المراجع بوجه عام .

٣- عدل شامل : يقول الماوردى: "وأما القاعدة الثالثة فهي عدل شامل ، يدعو إلى الألفة ويبعث على الطاعة وتعمر به البلاد وتنمو به الأموال ، ويكثر معه النسل ، ويأمـــن به السلطان" [2]هذه عبارة جامعة، فالعدل يولد السلام الاجتماعي والتآلف ، ويبعـــث على الاستقرار والطاعة، كما أنه متطلب ضروري للنمو والعمران ، فكل فرد في ظله مطمئن على ماله وحقوقه ، بل إنه ليكثر النسل ، فالثروة السكانية تنمو وتـــزيد بالعدل ، حيث لا هرج ولا اضطرابات ولا منازعات ، ثم إنه يوفر الأمن والأمـــان للسلطان ، وقد أكد الماوردى على كل ذلك بقوله "وليس شيء أسرع في

---

(١) نفسه ، صـــ ٦، ٧.

(٢) أدب الدنيا، صـــ ١٣٩.

خراب الأرض ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور -ضد العدل - لأنه لا يقف على حد ولا ينتهي إلى غاية، ولكل جزء منه قسط من الفساد حتى يستكمل"[1]. والماوردى لا يكتفي بتوفر العدل في المجتمع كقاعدة لصلاح أموره وإنما يصر على أن يكون عدلا شاملا، ويفسر الشمول بأنه عدل مع النفس وعدل مع الغير وعدل مع الأدنى وعدل مع المساوى[2] .

وإذا ما نظرنا إلى العدل في الحياة العملية فإن أهم تجسيد له عدل السلطة أو الحكومة .

فمتى وكيف يتحقق عدل الحكومة؟ قدم الماوردى إجابة دقيقة شاملة تجعل تحقق ذلك رهن قيام الدولة بما عليها من حقوق للشعب ، أو ما عليها من مهام ومسئوليات ووظائف على الوجه السليم ، فإذا قامت بذلك فعند ذلك تكون سلطة عادلة "فإذا قام فيهم بهذه الحقوق فهي السياسة العادلة"[3] وهكذا يحمل الماوردى السلطة مسئوليه القيام بالعدل ونشره بين الأفراد ، مستشهداً في ذلك بالعديد من النصوص الشرعية[4]. ومما يذكر للماوردى أنه في كل وظيفة من وظائف الدولة لم يغب عنه ربط ذلك بالعدل ، فهناك العدل المالي وهناك العدل النقدي وهناك العدل الإداري وهناك العدل الدولي، وهكذا نحن أمام قاعدة العدل ، ليس بمفهومها القانوني الضيق الذي يعد قسيم الوظائف الأخرى للدولة وإنما بالمفهوم الواسع الذي يعني إعطاء كل ذي حق حقه ووضع كل شيء في موضعه الصحيح ، وتجدر الإشارة إلى ما قدمه الماوردى في هذا الصدد مما يمكن النظر إليه على أنه بمثابة قوانين عامة ، ومن ذلك "بالعدل والإنصاف تكون مدة الائتلاف"[5] "الملك يبقى على

---

[1] نفسه ، صـ ١٣٩.

[2] نفسه ، صـ ١٣٩، وما بعدها.

[3] تسهيل النظر، صـ ١٦٨، قوانين الوزارة، ص ٤٧ ، وما بعدها.

[4] نفسه ، صـ ١٣٩ .

[5] نفسه ، صـ ١٣٩ .

الكفر ولا يبقى على الظلم"[1] "لست تجد فسادا إلا وسببه الخروج من العدل إلى ما ليس بعدل"[2] ومما يحمد للماوردى التفاته إلى أهمية قيام الحكومة بإنصاف الأفراد منها وفي الوقت ذاته بالانتصاف منهم ، أي أنها كما لا تجور ولا تظلم فردا فعليها ألا تقبل الظلم والجور من أحد[3]. وكأنه ينبه بذلك على ما يحدث كثيرا في عالمنا المعاصر من إغماض الدول أعينها عن كثير من المظالم والاعتداءات التي تقع عليها من بعض ذوى النفوذ والقوة والجاه ، مما يترتب عليه إضاعة أموال الأمة وحقوقها والخروج على القانون ، والفكر المعاصر يصادق على صحة وصواب ما قدمه الماوردى، فيقول أحد الاقتصاديين "وهكذا فإن التقدم الاقتصادي ليس مجرد تراكم لرؤوس الأموال أو بناء المصانع وإقامة المشروعات بقدر ما هو توفير للظروف الناشئة المناسبة لتشجيع الفكر الخلاق وقبول الجديد ،وهي أمور لا تتحقق إلا بتوافر المقومات المؤسسية من نظم قانونية وسياسية مناسبة، ويأتي إحترام الحقوق وفكرة دولة القانون في مقدمة هذه المقومات الأساسية"[4].

ومع ذلك فإن الفكر الاقتصادي الأكاديمي قد انصرف في أحسن حالاته إلى التنبيه على أهمية العدل في عملية التنمية والتقدم ، لكنه اختزل مفهوم العدل اختزالا مخلاً حاصراً له فيما يعرف بالعدالة التوزيعية، وأنشغل بهذا الجانب كل الشغل. العدل في هذا الجانب أمر طيب لكنه نطاق بالغ الضيق ، فصلاح الدنيا، بلغة الماوردى، وتقدم المجتمعات ونهضتها بلغتنا المعاصرة لا يتوقف على العدل بهذا المفهوم الضيق ، بل يتوقف على العدل بالمفهوم الواسع الذي يعكس صلاحية كل

---

[1] نفسه ، صـ ١٤٠.

[2] نفسه ، صـ ١٤٢.

[3] تسهيل النظر، صـ ١٨٢ ، ١٨٧ ، وانظر أيضا، ص ٢٣٣.

[4] د . حازم الببلاوى، التقدم الاقتصادي وحماية الحقوق، صحيفة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٩٨/٣/٩٨ م

السياســـات. ومـــن المهـــم إبراز هذا المقوم بهذا المفهوم الواسع في أدبيات التنمية واعتباره إحدى القواعد والمرتكزات الأساسية لإنجاز التنمية.

٤ – أمـــن عـــام : يقول الماوردى: "وأما القاعدة الرابعة فهي أمن عام تطمئن إليه النفوس ، وتنتشر فيه الهمم ويسكن إليه البرىء ويأنس به الضعيف ، فليس لخائف راحة ، ولا لحاذر طمأنينة ، وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنأ عيش والعدل أقوى جـــيش ، لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفهم ، ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم وانتظام جملتهم"[١] اعتبر الماوردى أن توفر الأمـــن وعموميـــته إحدى قواعد التقدم التي لا غنى عنها ، ولا يكفي مجرد توفر الأمـــن وإنمـــا لابـــد أن يكون الأمن أمناً عاما يعم الجميع ويعم كل ما للجميع من مقدســـات وحقوق ، فمن أمن على النفوس إلى أمن على الحقوق والأفكار إلى أمن علـــى القـــيم والمعـــتقدات إلـــى أمـــن علـــى الأمـــوال إلى أمن على الأعراض والخصوصيات فهو أمن لكل إنسان ولكل الإنسان[٢] ومن المعروف أن توفير العدل ونشـــره بيـــن ربـــوع الأمة يعد عاملاً رئيسا في استتباب الأمن ، فمعظم القلاقل والاضطرابات وراءها ظلم وجور، ولذلك عندما طلب أحد الولاة من الخليفة عمر بـــن عبد العزيز أموالا لإقامة سور لإحدى المدن قال له: "حصنها بالعدل"[٣] ومع ذلـــك فقد يتوفر العدل ولا يتوفر الأمن ومن ثم فإن العدل لا يغنى عن الأمن ، كما أن الأمـــن لا يغـــنى عن العدل ، وقد التفت الماوردى إلى ذلك إذ يقول "وقد يكون الجـــور تـــارة بمقاصد الآدميين الخارجة عن العدل وتارة يكون بأسباب حادثة من غـــير مقاصد الآدميين فلا تكون خارجة عن حال العدل ، فمن أجل ذلك لم يكن ما سبق من حال العدل مقنعاً عن أن يكن الأمن في انتظام الدنيا قاعدة كالعدل"[٤].

---

(١) أدب الدنيا، صـــ ١٤٢ .

(٢) نفسه ، صـــ ١٤٢ .

(٣) أدب الدنيا، صـــ ١٤٢ .

(٤) نفسه ، صـــ ١٤٣ .

خلاصة القول إن التقدم في حاجة إلى ركيزة أمنية عامة تحفظ الحقوق كلها وتحميها من العدوان عليها، والمسئول عن ذلك هو الدولة، كما سيتضح لنا في فقرات قادمة .

٥- خصب دائم : يقول الماوردى : "وأما القاعدة الخامسة فهي خصب دائم[*] تتسع به النفوس في الأحوال ويشترك فيه ذو الإكثار والإقلال -الأغنياء والفقراء- فيقل الحسد في الناس وينتفي عنهم تباغض العدم - الحاجة والعوز- وتتسع النفوس في التوسع وتكثر المواساة والتواصل وذلك من أقوى الدواعي لصلاح الدنيا وانتظام أحوالها"[١] وبداية لا تخطئ القارىء بعض الملاحظات ذات الأهمية هنا ، منها أن الماوردى جعل الدعامة الاقتصادية للتقدم إحدى الدعائم ، ولم يجعلها كل شئ ، كما يتجه الفكر المعاصر في معظمه ، ثم إنها لم تكن الدعامة الأولى، أي لم يبدأ بها بل جاءت بها في المرتبة الخامسة. وهكذا نجد رؤية الماوردى للتقدم تجعل من القاعدة الاقتصادية إحدى قواعد ست ، أي أنها شرط ضروري وليس كافياً ، بلغة الرياضيين ، وهذا أمر ثبتت صحته ، ويجدر التنبيه إليه على المستوى الفكري وعلى المستوى العملي .

وقد أخذ الماوردى يوضح عناصر هذا الاقتصاد الدائم القوة والنماء بقوله "خصب في المكاسب وخصب في المواد، فأما خصب المكاسب فقد يتفرع من خصب المواد، وهو من نتائج الأمن المقترن بها، وأما خصب المواد فقد يتفرع عن أسباب إلهية، وهو من نتائج العدل المقترن بها"[٢] وبعبارة فنية معاصرة فإن القوه الاقتصادية ترجع إلى وفرة الموارد من جهة ووفر العنصر البشري وما يمارسه من أعمال وأنشطه اقتصادية على هذه الموارد من جهة أخرى. ويوضح الماوردى

---

[*] وفي بعض العبارات وردت العبارة هكذا خصب دارٌ. وهما قريبان فديمومة الخصب تعنى أن يدر عوائد مستمرة ، والمعنى في كل وجود اقتصاد قوى دائم النمو والازدهار.

[١] أدب الدنيا، صـ ١٤٢ .

[٢] نفسه ، صـ ١٤٤ .

حيثيات اعتباره القوة الاقتصادية إحدى قواعد التقدم فيقول إنها توفر للناس احتياجاتهم المادية الكريمة وتقضى على الفقر والهوان وتوفر الأمن والسلام الاجتماعي ، طالما أن الغنى يعطى للفقير حقه. ونفهم من ذلك أن العامل الاقتصادي في رؤية الماوردى كمقوم من مقومات التقدم لا يقف عند مجرد الكفاءة الإنتاجية بل يتخطاها إلى الكفاءة التوزيعية .

والواقع أن توليد القوة الاقتصادية لهذه الآثار رهن توفر بقية القواعد ، وإلا فإن الاقتصاد القوى بمفرده قد لا ينتج شيئا من ذلك ، بل قد يولد الصراع والدمار. ولم يكتف الماوردى في هذا المقام بذلك بل قام بتحليل مسهب للجوانب المختلفة للقضية الاقتصادية على مختلف الأصعدة الواقعية والمعيارية، وتتبع هذا الجهد غير داخل في مهمة هذا البحث الذي ينصرف إلى تبيان الخطوط الرئيسة لرؤية الماوردى للتقدم وموقع العامل الاقتصادي فلها، وها هو قد تبين أن العامل الاقتصادي في هذه الرؤية هو ركيزة ضمن عدة ركائز. ومعنى ذلك أنه ، عامل مهم لا يصح إغفاله أو إهماله أو التهوين من أمره ، كما أنه لا يعد القاعدة الوحيدة للتقدم . ومن الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين رؤية الماوردى والرؤية المعاصرة التي تكاد تستغرق في البعد الاقتصادي ، معتبرة إياه أنه هو التقدم ، على مستوى الوسائل وعلى مستوى الأهداف ، وقد رسخت مقولة إن النمو الاقتصادي هو التقدم ، فالدول المتقدمة هي الدول التي حققت النمو الاقتصادي، والدول المتخلفة هي الدول ذات الاقتصاد المتدني . يقول حازم الببلاوى "وليس أقل خطورة مما تقدم قبول مظاهر الحياة المدنية دون أية نظرة انتقادية، ومن ذلك مثلا هذا التقديس الذي أصبحت تتمتع به بعض الألفاظ كمعدل النمو، دون أية محاولة جادة لفهم دلالتها وحدودها، فنحن نعيش في عصر تسيطر فيه فكرة التقدم ، والتقدم يكاد يعنى شيئا محددا النمو، بل بالذات النمو الاقتصادي، مع أن النمو الاقتصادي لا يعنى التقدم الاقتصادي، ومن باب أولى لا يعنى التقدم" [1] ويصل - رينيه دوبو في وصفه

---

[1] على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧.

للفكر المعاصر إلى أبعد من ذلك فيقول عن التنمية الاقتصادية إنها أصبحت عقيدة العصر وتوراته[1].

وإذا كان الموقف المعاصر من التقدم يعتريه هذا الخلل على المستوى الفكري فإنه أكثر اختلالا على المستوى العملي التطبيقى ، فالشغل الشاغل للدول اليوم تحقيق التنمية الاقتصادية أو المزيد منها، والجري اللاهث وراء العامل الاقتصادي ، معتبرة إياه هو القاطرة أو الرافعة التي تقود العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى الأمام وترتفع بها إلى أعلى. والأدهي من ذلك أنه في غالبية حالات التطبيق المعاصر نجد بقية العناصر والعوامل العقدية والاجتماعية والثقافية وغيرها تتشكل النظرة لها بما يتواءم والعامل الاقتصادي ، بمعنى أنها إن كانت محفزة له محرضة عليه يعتد بها ويلتفت إليها، وإن كانت متعارضة معه يضحي بها، فالعقيدة جيدة إن شجعت التنمية الاقتصادية، مهما كانت الأساليب والأهداف وإلا فهي مذمومة مهجورة .

والتعليم جيد طالما كانت له آثار طيبة على عملية النمو الاقتصادي، وهكذا صارت التنمية الاقتصادية هي البلسم الشافي من كل العلل والأمراض بل هي الترياق الذي يحقق السعادة وطيب الحياة، فكلما أمتلك الإنسان من السلع والخدمات الأكثر كلما كان أكبر سعادة ، على هذا النحو سار الاتجاه الفكري الغالب وكذلك الاتجاه العملي في عصرنا هذا، مع أنه عند التحقيق نجد هذا أبعد ما يكون عن الصواب باعتراف العديد من علماء العصر من اقتصاديين وغيرهم ، ففي السبعينات من القرن العشرين كتب الاقتصادي البارز تيبور سكيتوفسكى كتابا بعنوان "اقتصاد بلا بهجة" عبر فيه عن سخطه البالغ من الحال الذي وصل إليه علم الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بنظرية الاستهلاك محاولاً تقديم تفسير مقنع لعجز المجتمعات المتقدمة اقتصادياً عن زيادة رفاهية الفرد وسعادته رغم ضخامة ما

---

[1] إنسانية الإنسان ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٩.

تقدمه له من سلع وخدمات[1]. ويقول آرثر لويس في كتابه الشهير "النمو الاقتصادي" "إن من العبث الإدعاء بأن مبرر التنمية أنها تجعل الناس أكثر سعادة، فالسعادة كما يعرف الجميع تتوقف على أكثر من مجرد زيادة الدخل ، فهناك مثلاً الشعور بالاطمئنان على المستقبل ، وهناك الحرية، وهناك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة، وهناك مجرد الرضى بالنصيب ، وكلها قد لا تتغير بزيادة الدخل"[2] ، ويقول أريك فروم عالم النفس الشهير: " يوماً بعد يوم يتزايد عدد الناس الذين أصبحوا مدركين أن إشباع كل ما يعن للناس من رغبات بغير قيود لا يوصل للحياة الطيبة، وليس هو السبيل للسعادة ولا حتى المتعة القصوى"[3] ويقول مايكل ابدجمان : "وقد لا يوجد أيضا ارتباط بين الوفرة المادية والسعادة، فدخول أجدادنا لا تقترب من دخولنا اليوم ، ولم يكن لديهم كذلك السلع والخدمات المتنوعة التي بين أيدينا، ومع ذلك فقد كانوا سعداء مثلنا أو أكثر سعادة"[4]. ويقول مصطفي شيحة "ويجب أن يدرك الإنسان أن أمنياته لا يجب أن تتركز فقط في رفاهيته المادية، فالنواحي المعنوية والثقافية قد تتجاوز في أهميتها المتطلبات السلعية، وأن هذه المتطلبات هي وسيلة وليست غاية ، وأن التخلف لم يصبح حالة مادية بقدر ما هو حالة ذهنية، وأن الإنماء لم يعد مظهراً اقتصاديا خالصا بقدر ما هو عملية تطوير وتغيير لسلوك الإنسان وعلاقاته الاجتماعية ولطريقة استخدامه لفكره وعقله لمواجهة متطلبات الحياة"[5].

---

[1] نقلاً عن د. جلال أمين، تنمية أم تبعية، مرجع سابق ، صـ ١٦٥، وأنظر تحليلاً قيما لهذه الوضعية، صـ ٥٢، وما بعدها، وأنظر كذلك توضيحا شافيا رينيه دوبو، مرجع سابق .

[2] نقلاً عن د. جلال أمين ، تنميه أم تبعية اقتصادية وثقافية، مرجع سابق ، صـ ٤٧ .

[3] مرجع سابق ، صـ ٢٠ .

[4] الاقتصاد الكلى، ترجمة د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٨، ص ٦٨ .

[5] الاقتصاد العام للرفاهية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، صـ ٢٦، وما بعدها.

وليس بصحيح على إطلاقه أنه كلما تقدم العامل الاقتصادي كان ذلك كفيلاً بتقدم العوامل الأخرى غير الاقتصادية، بل إن التجارب المعاصرة تؤكد على غير ذلك في حالات كثيرة، حيث إن تقدم العامل الاقتصادي أدى إلى تهميش بل وتقزيم بقية المقومات ، فقد صار العامل السياسي أشبه ما يكن بأداة أو العوبة في يده ، وقد حل الاختلال بل الاغتراب النفسي محل الاستقرار والتوازن ، وقد ضمر وذبل العامل الاجتماعي، وهكذا كان تعظيم عامل واحد وإهمال بقية العوامل من أخطر الأمور على فكرة التقدم ذاتها. ويجب أن نعترف بان هناك تحسنا قد طرأ على الرؤية المعاصرة، فأخذ يخف الوله تدريجياً بالعامل الاقتصادي ، وأخذت بقية العوامل تنال قدرا من الاهتمام ، على الأقل إن لم يكن لذاتها فلأن التقدم والرخاء الاقتصادي لا يتحقق غالبا في غيبتها، فوراءه تقف المؤسسات المتعددة والمتمثلة في النظم القانونية والسياسية والقيم والثقافة وأنماط السلوك وقواعده. وقد أخذت بعض مراجع التنمية تغير هدف زيادة دخل الفرد إلى هدف طيب الحياة ، والذي يتركب من العديد من العناصر غير الاقتصادية. إضافة إلى العنصر الاقتصادي[1]. وهكذا تتحدد رؤية الماوردى لموقع التقدم الاقتصادي في منظومة مقومات التقدم ، مختلفة في ذلك إلى حد كبير مع الاتجاه المعاصر الذي أخفق في تحديد الموقع الصحيح لهذا المقوم .

٦- أمل فسيح : يقول الماوردى : "وأما القاعدة السادسة فهي أمل فسيح يبعث على اقتناء ما يقصر العمر عن استيعابه ويبعث على اقتناء ما ليس يؤمل في دركه بحياة أربابه"[2] .

---

(١) أنظر :

M. P. Todaro, Economic development in the third world, longman inc; New York: ١٩٧٧, pp, ٦١ – ٦٤.

(٢) أدب الدنيا، صـ ١٤٤.

ربما كانت هذه الزاوية من زوايا رؤية الماوردى للتقدم ذات إثارة خاصة متميزة، فمن المألوف

إعتبار الدين واعتبار السلطة واعتبار العدل واعتبار الأمن قواعد للتقدم وصلاح المجتمعات أما اعتبار الأمل الفسيح قاعدة لذلك فهذا غير معهود في هذا المقام.

إن الماوردى يتعامل هنا بحصافة وذكاة مع المستقبل ، فالتقدم ليس قضية حاضر فحسب ، بل هو في المقام الأول قضية مستقبل ، أو بعبارة أخرى هو قضية مستمرة متواصلة تضرب في بطون المستقبل البعيد،.ومن المثير هنا أن الفكر الإنمائي المعاصر أخذ يضع ذلك في حسبانه وينادى بالتنمية المتواصلة أو المستمرة، والعالم اليوم كله ينظر للمستقبل ويخطط له على تفاوت فيما بينه في مدى النظر المستقبلي ، فمنه من امتد نظره لعشرات السنين ومنه من لا يتجاوز نظره عدة سنوات ، ولا يكون شئ من ذلك دون وجود العامل النفسي المتطلع إلى المستقبل وما يعتريه من تفاؤل وتشاؤم . إن توفر الأمل الممتد الفسيح في المستقبل مدعاة لإدخال فكرة الزمن في الحسبان وما يترتب عليه من الإقبال على تخصيص معين للموارد بين الاستهلاك والادخار ، وما ينجم عنه ذلك من مزيد من الاستثمارات ، ولا سيما منها ما كانت طويلة الأجل.

إن الماوردى بذلك يعد رائدا لفكرة أهمية التفضيل الزمني وفكرة المستقبليات التي تتبارى فيها دول العالم اليوم ، وهو بذلك يعد رائدا لفكرة رأس المال وإدخالها في صلب النشاط الاقتصادي ، إذ يقول : "ولولا أن الثاني يرتفق – يستفيد– بما أنشأه الأول حتى يصير به مستغنيا لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى وأرض الحرث ، وفي ذلك من العوز وتعذر الإمكان مالا خفاء به ولذلك ما أرفق الله تعالى خلقه بشيء إرفاقه باتساع الآمال ، حتى تعمر به الدنيا ويعم صلاحها وتنتقل بعمرانها قرنا بعد قرن ، فيتم الثاني ما أقامه الأول من عمارتها. ويرمم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها، لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة وأمورها على ممر الدهور منتظمة ، ولو قصرت الآمال ما

تجاوز الواحد حاجة يومه ، ولا تعدى ضرورة وقته ، ولكانت تنتقل الدنيا إلى من بعـده خرابا لا يجد فيها بلغة -شيئا مفيدا- ولا يدرك فيها حاجة، ثم تنتقل إلى من بعـده بأسوأ من ذلك حالاً، حتى لا ينمى بها نبت ولا يمكن فيها لبث - بقاء -"[1]، ويدعم كلامه بنصوص إسلامية منها "الأمل رحمة من الله لأمتى ولولاه لما غرس غارس شجرا ولا أرضعت أم ولداً"[2].

ومما يستحق التنويه تمييز الماوردى بين الآمال والأماني "وفرق بين الآمال والأمانـــي ، إن الآمال ما تقيدت بالأسباب والأماني ما تجردت عنها"[3] وهو بذلك يـباعد بين الأفراد والمجتمعات والأماني الكاذبة وأحلام اليقظة وأوهام المستقبل ، فالأمل مربوط بالأسباب والأعمال وبذل الجهود ، والأماني مجرد أمنيات وأحلام. والمشاهد أن الدول النامية تعيش أماني وأحلام التنمية ولا تعيش إرادة التنمية.

وفـــي عالمـــنا المعاصر لم تعد الآمال مجرد مشاعر نفسية فردية بل هي طموحات قومية تتطلب المزيد من العمل القومي والجهد الجماعي المنظم ، وبالتالي فهـــناك مســـئولية المجتمع بكل فئاته ومؤسساته ، وعلى رأسها مؤسسة الدولة في ترسيخ الإيمان بالمستقبل والعمل الجاد له لدى كل الأفراد، فالأمل في غد أفضل هو متطلب ضروري لبذل الجهد وللتخصيص الرشيد للموارد، وهو وليد جهود منظمة على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي .

هـــذه هـــي القواعد الست التي ذهب الماوردى إلى أنها تمثل ركائز للتقدم وصلاحاً المجتمعات . ويبقى لنا في التعقيب عليها الإشارة إلى عدة نقاط ، أولاً أن المـــاوردى بقدر ما كان يتمسك بالمثال والمعيار ويصوب النظر إليه بقدر ما كان يقـــف بقـــدم صلبة على أرض الواقع ، وفي ذلك يقول : "فهذه القواعد الست التي تصـــلح بهـــا أحوال الدنيا وتنتظم بها أمور جملتها، فإن كملت فيها كمل صلاحها،

---

(1) نفسه ، صـــ ١٤٤.

(2) نفسه ، صـــ ١٤٥.

(3) نفسه ، صـــ ١٤٥ .

وبعيد أن يكون أمر الدنيا تاما كاملا وأن يكون صحيحها عاما شاملا. . . وبحسب ما اختل من قواعدها يكون اختلالها"[1].

وثانـــيا مدى التفات الماوردى إلى ما بين هذه القواعد من صلات وروابط وعلاقـــات ، والواقع أنه في تناوله لكل قاعدة لم يفت عليه أن يشير إلى ما لها من علاقـــة بغيرها من القواعد ، فكل منها يؤثر في الأخريات ويتأثر بها ، مما يجعل مـــن الضروري مراعاة خطط التقدم لكل هذه القواعد وعدم إغفال بعضها، ضمانا لإنجـــاز الأهـــداف المتوخاة، ولعل مما يثير الانتباه ما أوضحه الماوردى من تأثر القاعدة الاقتصادية بغيرها من القواعد، وخاصة قاعدتي العدل والأمن اللتين تتأثران بقوة بقاعدة السلطة وقاعدة الدين ، ومن ثم بات العامل الاقتصادي دالة في العوامل الأخـــرى، وهذا ما يجعلنا نعيد النظر في أدبيات التقدم المعاصرة التي يغلب عليها جعل العامل الاقتصادي هو المؤثر في غيره ، كما سبق أن أشرنا، وثالثاً، قد يقال : لـــم أغفـــل الماوردى قاعدة مهمة لا تقل عن غيرها في إنجاز التقدم وهي القاعدة العلمية، وبالتالي تكون القواعد سبعا؟ إن ذلك ، خاصة في ضوء الرؤية المعاصرة التي باتت تجعل للعلم مكانا متقدما وفسيحاً على رقعة قواعد التقدم ومرتكزاته ، يعد مثلـــبة فـــي رؤيـــة الماوردى . وإجابة عن ذلك ، حقاً لم يجعل الماوردى القاعدة العلمـــية ضـــمن قواعد صلاح الدنيا وإحراز التقدم وتحقيق السعادة ، لكن ذلك لا يحمـــل أية دلالة على إغفاله للعلم وإهماله له ، ويكفي للدلالة على بالغ اهتمامه به أنه قبل أن يبدأ في الحديث عن هذه القواعد أفرد باباً كاملاً مستقلاً عن العلم والتعلم ، مبرزاً أهميته وكيفية تحصيله ، وقبله مباشرة أفرد بابا عن العقل. ومعنى ذلك أن المـــاوردى يعتـــبر العلم والتقدم العلمي أمرا مفروغاً منه ، من حيث أهميته ، بل وضرورته ، وكونه نقطة الانطلاق الأولى .

---

[1] نفسه ، صـــ ١٤٥ .

المطلب الثالث : قواعد التقدم على المستوى الجزئي

بعد أن أنهي الماوردى حديثه عن قواعد التقدم على المستوى الجمعي أخذ في الحديث عن قواعد الصلاح والتقدم على المستوى الفردى، فبين أنها ثلاث قواعد، "وأماماً يصلح من حال الإنسان فيها فثلاثة أشياء هي قواعد أمره ونظام حاله وهي نفس مطيعة إلى رشدها منهية عن غيها وألفة جامعة تنعطف القلوب عليها، ويندفع المكروه بها، ومادة كافية تسكن نفس الإنسان إليها ويستقيم أوده بها"[1] ويمكن التعبير عن هذه القواعد بلغتنا المحاصرة بالتوازن النفسي والتوازن الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، بمعنى أنه كي يقال عن الإنسان إن حاله مرضية ووضعه صالح لابد من توفر الجانب النفسي الجيد والجانب الاجتماعي السليم ، والجانب الاقتصادي الكافي، وقد قام الماوردى بتحليل وشرح الأبعاد والجوانب المختلفة لهذه القواعد الثلاث بنفس طويل وفكر جيد ومعرفة طيبة بالموضوع مستغرقا في ذلك عشرات الصفحات[2]. ولن نستطيع هنا السير الطويل وراء الماوردى في طريقه وهو يتحدث عن هذه القواعد، ويكفي هنا التعرض الإجمالي لما تناوله من أبعاد حيال هذه القواعد.

١- نفس مطيعة: يقول الماوردى : "فأما القاعدة الأولى التي هي نفس مطيعة، فلأنها إذا أطاعته ملكها وإن عصته ملكته ولم يملكها، ومن لم يملك نفسه فهو بأن لا يملك غيرها أحرى، ومن عصته نفسه كان بمعصية غيرها أولى . . وطاعة النفس تكون من وجهين : أحدهما نصح والثاني انقياد، فأما النصح فهو أن ينظر إلى الأمور بحقائقها فيرى الرشد رشدا ويستحسنه ويرى الغي غيا ويستقبحه . وهذا

---

[1] نفسه ، صـ ١٤٦ .

[2] نفسه ، صـ ١٤٦- ٢٢٨ .

يكون من صدق النفس إذا سلمت من دواعي الهوى، ولذلك قيل : من تفكر أبصر، وأما الانقياد فهو أن تسرع إلى الرشد إذا أمرها وتنتهي عن الغيى إذا زجرها "[1].

الماوردى هنا يؤكد على ضرورة أن تكون النفس مطيعة. وفرق شاسع بين أن تكـون الـنفس مطيعة وأن تكون النفس مطاعة، كما هو المشاهد كثيرا اليوم ، وكثـيرا ما نميز بين إنسان مالك لزمام نفسه وإنسان تملكته نفسه ، ويعد الأول في صفوف الأسوياء العقلاء ويعد الثاني في عداد الجانحين ، ويبين الماوردى مقصوده بكون النفس مطيعة إنها الرؤية الرشيدة للأمور التي تحسن الحسن وتقبح القبيح ، ثم هي بعد ذلك السلوك الصحيح المتوائم وهذه الرؤية. وهكذا فإن الماوردى ينبه على أهمـية وضـرورة توفـير الشخصية السوية لدى الفرد كركيزة أساسية من ركائز صلاحه وسعادته وتقدمه ، ومن ثم صلاح وتقدم المجتمع .

٢ - ألفـة جامعة: يتحدث الماوردى بلغة عالم الاجتماع الخبير بقضايا ومشكلات الجماعات . فيبين أهمية الترابط الاجتماعي القائم على توفر علاقات اجتماعية طيبة بين الأفراد، ويوضح محددات هذه العلاقات وكيف تعمل على توفير المحبة والمودة والوئـام الاجتماعـي، ومعـنى ذلـك أنه طبقاً لرؤية الماوردى، أيا كان الوضع الاقتصـادي للفـرد فإنـه دون توفر الوضع الاجتماعي الجيد فإن صلاح الفرد لا يكون، وإن كان فلا يكتمل . والعالم اليوم يشهد العديد من الحالات التي تؤكد على صحة ما سبق أن قال به ، فكم من أفراد ومجتمعات تعيش حياة الوفرة الاقتصادية. لكـنها بعيدة تماماً عن السعادة وطيب الحياة لأنها تفتقد الجو الاجتماعي والعلاقات الحمـيمة بين الأفراد، وقل من التفت إلى هذا الجانب من كتاب التنمية المعاصرين وأشـار إلـى ماله من أهمية لا تقل عن الأهمية الاقتصادية وكل ما انصرف إليه الفكر الإنمائي في مجمله هو تشريح سلبيات الجوانب الاجتماعية في إنجاز التنمية الاقتصادية . وقد ركز الماوردى على محددات هذا الترابط الاجتماعي الضروري

---

[1] نفسه ، صـ ١٤٦.

لصلاح أمور الأفراد، مشيرا في ذلك إلى جوانب روحية وجوانب إقتصادية مادية، وجوانب نفسيه .

٣ – مادة كافية: يقول الماوردى، "فأما القاعدة الثالثة فهي المادة الكافية، لأنه حاجة لازمة لا يعرى منها بشر. . فإذا عدم المادة التي هي قوام نفسه لم تدم له حياة ولم تستقم له دنيا، وإذا تعذر شئ منها عليه لحقه من الوهن في نفسه والاختلال في دنياه بقدر ما تعذر من المادة عليه ، لأن الشيء القائم بغيره يكمل بكماله ويختل باختلاله[1]".

والماوردى بذلك يلتفت إلى المقوم الاقتصادي معطياً له حقه واضحا له موضعه الصحيح في منظومة مقومتا التقدم والصلاح على المستوى الفردي، ومعنى ذلك ضرورة التفات خطط التقدم اليوم إلى توفير مستوى المعيشه اللائق لكل فرد في المجتمع وعدم الانخداع بفكرة متوسط دخل الفرد .

هذه هي بإيجاز شديد رؤية الماوردى للتقدم على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئي. والدرس المستفاد هنا: أنه على المفكرين ، من جانب وعلى المسئولين والقائمين على الأمر ، من جانب آخر والذين يكثرون من الحديث عن نشدان التقدم والسهر على مصالح المجتمع والأفراد ألا يعيشوا في وهم العموميات والشعارات الفضفاضة التي لا مضمون لها ، بل عليهم أن يتعاملوا مع عناصر وآليات محددة واضحة تحقق للناس كل الناس حالة الحياة الطيبة، القائمة على قيم وأنماط سلوكية عاقلة رشيدة تقدم لكل فرد من العلم والثقافة ما يجعله إنسانا رشيدا سوية مالكا لنفسه وليس عبدا لها، والقائمة على وئام اجتماعي يظلل المجتمع بكل فئاته وأفراده بحيث لا يعيش الأفراد وكأنهم في معركة طاحنه ، كلٌ فيها يبغي الانتصار على غيره ولا يرى إلا نفسه. والقائمة على توفير المستوى المعيشي الذي يشبع للفرد حاجاته الحقيقية بالمستوى اللائق، ويباعد بينه وبين مذلة العذر والحاجة وما تولده من شرور ومآسى على المستوى الفردي وعلى المستوى الجمعي ، إنه

---

[1] نفسه ، صـ ٢٠٩ .

بذلك يقدم معيارا جيدا للتقدم يتألف من عدة عناصر ، العنصر النفسي والعنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي. وعلى المجتمع أن يتعرف على وضعه تقدماً وتخلفا بالنظر إلى المقياس الصحيح المرتكز على عده عناصر كلية تكون فيما بينها معيارا كلياً للتقدم والتخلف ، فهناك العنصر الديني، وهناك عنصر العدل ، وهناك عنصر الأمن ، وهناك عنصر السياسة، وهناك عنصر الاقتصاد، وهناك عنصر الطموح والنظر الجاد للمستقبل . وبدراسة العديد من أعمال المفكرين المعاصرين الجادين حيال عملية التقدم من اقتصاديين واجتماعيين ونفسانيين وغيرهم نجدها لا تتعارض مع سبق أن طرحه الماوردى من حيث المبدأ ، وإن تمايزت في بعض التفاصيل والأبعاد. ولكنها تظل في أحسن حالاتها نموذجاً احتجاجياً وليست نموذجاً سائداً ، ومهمتنا أن نسهم بكل قوة في جعلها النموذج السائد ، لما تتسم به من صحة وصواب.

المطلب الرابع : إدارة التقدم في الدولة والأفراد

إن قضـــية الـــتقدم لها العديد من الجوانب ذات الأهمية ، ولئن كان جانب الأســـس والمرتكـــزات والقواعد يحتل قدرا كبيرا من الأهمية فإن جانب إدارة هذا التقدم والقيام عليه لا يقل أهمية في تحقيقه عن الجانب الأول. والقارئ المدقق لفكر المـــاوردى فـــي هـــذا الصدد يستطيع أن يتعرف على رؤيته حيال الجانب الثاني المتمثل في إدارة التقدم ومدى مسئولية الدولة أو الأفراد عنه ، ولا يخطىء الناظر مـــا تقوم عليه هذه الرؤية من الإدارة والمسئولية والإشراف والعمل المتكامل بين الحكومة أو الدولة وبين الأفراد ممثلين فيما يعرف اليوم بالسوق أو القطاع الخاص وبمؤسسات وهيئات المجتمع المدني . ذلك أن هذه الركائز والمقومات التي ذكرها ســـواء على المستوى العام أو على المستوى الخاص تتطلب في جانب منها الدولة، وفي جانب آخر المؤسسات الاجتماعية ، بالمفهوم الشامل الواسع ، وتتطلب السوق أو قطاع الأعمال .

وأي تهميش أو غياب لبعض هذه العناصر ينعكس في تعثر وجود التقدم . فقد وجدنا الماوردى يجعل السلطة إحدى القواعد والركائز، ومعنى ذلك أن وجودها فـــي علمـــية التقدم أمر لا مفر منه ، وقد حدد لها الكثير من معالم دورها في هذه العملـــية ، فعلـــيها حماية الدين والقيم والمعتقدات ، وعليها توفير العدل والأمن ، وعلـــيها توفـــير الفرص أمام القطاع الخاص ليمارس نشاطه الاقتصادي بكفاءة ، وعلـــيها توفـــير كل ما من شانه تحقيق اقتصاد كلى جيد سواء فيما يتعلق بالجانب المالي أو الجانب النقدي أو الجانب التجاري أو غير ذلك ، وعليها حماية البيئة من الـــتدهور، وعلـــيها مراقـــبة ومـــتابعة وتقويم القطاع الخاص وهو يمارس نشاطه الإنتاجـــي فـــي مجال السلع والخدمات وليس لها مزاحمته في ذلك ومشاركته في مباشرة الأنشطة، الاقتصادية الفعليه فتتاجر معه وتزرع معه وتصنع معه ، اللهم إلا

فـيما يـتعلق بالممـتلكات العامـة التـي قد يكون من المصلحة قيام الدولة نفسها باستثمارها واستغلالها.

ولـو أخذنا في التتبع الدقيق لما قدمه الماوردى حيال ذلك لضاق الوقت ، وقد يكون كافيا أن نعرض بإيجاز لبعض هذه الجوانب مع الإحالة إلى مواضعها في مؤلفاته للمزيد من الإفادة .

ا – الأمن: اعتبر الماوردى أن الأمن هو بالتعبير المعاصر سلعة عامة، على الدولة توفـيرها، وقد برز ذلك في ثنايا عديدة من حديثه فعند تناوله للزراعة ألزم الدولة بتوفـير الأمـن الشـامل للمزارعين ، وبذلك يتفرغون للأعمال الزراعية فتنهض الـزراعة وتـنهض بنهضـتها القطاعـات الأخرى ، ويعتبر ذلك حقا من حقوق المزارعين على الدولة "والحق الثاني عليه أن يحميهم من تخطف الأيدي لهم ويكف الأذى عنهم ، فإنهم مطامع أولى السلاطة ومأكلة ذوى القوة، ليأمنوا في مزارعهم ولا يتشـاغلوا بالذب – الدفاع – عن أنفسهم ، ولا يكون لهم غير الزراعة عملا، لأن لكـل صـنعة أهلاً فيستكثروا من العمارة ويتسعوا في الزراعة فيكونوا عوناً وعواناً لمن عداهم"[1] .

وعـند حديثه عما يلزم الملوك في حق الاسترعاء ذكر الأمن "وليهتم الملك كل الاهتمام بأمن السبل والمسالك... [2].

٢– توفـير السياسـة الماليـة الرشـيدة: ركز الماوردى بقوة على أهمية ترشيد الإيرادات العامة وحذر من التعنت في فرض المزيد من الضرائب والرسوم ، كما حـذر من عدم رشد النفقات العامة ، مشيراً إلى بعض آثاره السلبية، ومما يحمد له ما شدد عليه من سياسة جيدة للموازنة العامة وضرورة الابتعاد كلما كان ذلك ممكنا عمـا يعرف بعجز الموازنة، ويكفي الماوردى في هذا الصدد أن جعل للدولة إدارة

---

[1] نفسه ، صـــ ١٥٩.

[2] تسهيل النظر، صـــ ٢٥٨ .

القطاع المالي بالشكل الذي يكفل تحقيق صلاح المجتمع وتقدمه ، ويراعى متطلبات الأنشطة الاستثمارية الخاصة ولاسيما ما يتعلق بالتجارة[١] .

٣- توفير سياسة نقدية سليمة، تجدر الإشارة إلى أن الماوردى قد عنى بقضية النقود وسياستها عناية تتمشى وأهميتها في صلاح أحوال المجتمعات وفسادها "وليعلم الملك أن من الأمور التي يعم نفعها إذا صلحت ويعم ضررها إذا فسدت أمر النقود. . وإن كان النقد سليما من غش ومأمونا من تغيير صار هو المال المدخور، فدارت به المعاملات نقدا ونساء، فعم النفع وتم الصلاح "[٢] ويواصل حديثه موضحا بعض أبعاد السياسات النقدية السيئة وما تجلبه من مضار اقتصادية على عكس السياسات النقدية الجيدة، والمعروف أن الفكر الاقتصادي المعاصر المستنير يشدد على أهمية قيام الدولة بوضع سياسات نقدية رشيدة .

٤- منع قيام القطاع الخاص بأية ممارسات تلحق الضرر بالمجتمع ، ومعنى ذلك أنه إذا كان من حق القطاع الخاص على الدولة أن تدعمه وترعاه وتسانده في قيامه بأعماله وممارسته لنشاطه بكفاءة كما قال الماوردى: "وعليك لهم ثلاثة حقوق : أحدها أن تعينهم على صلاح معايشهم ووفور مكاسبهم لتتوفر بهم موادك وتعمر بهم بلادك"[٣] فإن من حق الدولة عليه ، بل من مسئولياتها نحوه أن تحمله على الجادة في ممارساته مباعدة بينه وبين أي انحراف يلحق الضرر بالمجتمع ، وفي ذلك لقول الماوردى "ومما يؤخذ ولاة الحسبة بمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف ، منهم من يراعى عمله في الوفور والتقصير، ومنهم من يراعى حاله في الأمانة والخيانة ، ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداءة، فأما

---

(١)

التسهيل، صـ ١٧٠، وما بعدها، وكذلك، صـ ١٦٥، ١٦٦، وصـ ٢٢٥، ٢٢٦ ، الحاوي الكبير، جـ ١٨ ، صـ ٣٩٤، وما بعدها بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤.

(٢) تسهيل النظر، صـ ٢٥٤ ، وما بعدها .

(٣) قوانين الوزارة ، صـ ٨٢ .

من يراعى عمله في الوفور والتقصير فكالطبيب والمعلمين لأن للطبيب إقداما على النفوس يفضي التقصير فيه إلى تلف أو سقم ، وللمعلمين طرائق في التعليم قد ينشأ عليها الصغار يكون نقلهم عنها بعد الكبر عسيرا، فيقر منهم من توفر علمه وحسنت طريقته ويمنع من قصر وأساء من التصدي لما تفسد به النفوس وتخبث به الأداب ، وأما من يراعى حاله في الأمانة والخيانة فمثل الصاغة والحاكه والقصابين والصباغين لأنهم ربما هربوا بأموال الناس ، فيراعى أهل الثقة والأمانة منهم فيقرهم ويبعد من ظهرت خيانته ويشهر أمره لئلا يغتر به من لا يعرفه ، وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة فكل من يفسد في عمله ويقدم الردىء منه... "(١) ويواصل قائلاً: "وينظر والى الحسبة في مقاعد الأسواق فيقر منها مالا ضرر فيه على المارة ويمنع ما استضروا به ، وإذا بنى قوم في طريق سابل -عام - منع منه المحتسب وإن اتسع الطرق . . ويمنع من التكسب بالكهانة واللهو، ويؤدب عليه الآخذ والمعطى..."(٢).

وبهذا نلحظ الاختلاف الكبير بين ما ينادى بها الماوردى طبقا لتعاليم الإسلامي وما يشيع اليوم من المناداه برفع يد الدولة تماماً عن الأمور الاقتصادية وترك المسالة للقطاع الخاص دونما ضوابط وقيود، وفي ذلك ما فيه من الأضرار البالغة على المجتمع ، وعلينا في قراءتنا لرؤيه الماوردى بخصوص علاقة الدولة بالقطاع الخاص وما قدمه في ذلك من أمثلة وتوضيحات أن نركز على جوهر القضية ولا نقف كثيرا عند طبيعة الأمثلة التي تناولها فهذه خاضعة لظروف كل عصر، والمهم التأكيد على وجود دور رئيسي للدولة حيال ممارسات القطاع الخاص ، من حيث مراقبته وتقويمه وحمله على الجادة عند انحرافه .

---

(١) الأحكام السلطانية، صـ ٢٥٥، وما بعدها.

(٢) نفسه ، صـ ٢٥٨ .

٥- توفير البنية الأساسية اللازمة لصلاح المجتمع وتقدمه ، وقد ضرب الماوردى العديد من الأمثلة والتي منها مرفق المياه للحضر وللريف[١] ، وكذلك مرفق الطرق[٢]. وقد فصل القول في مسئوليه تمويل هذه المرافق ، فهي في الأصل مسئولية بيت المال فإن عجزت مصادر الإيرادات الشرعية المقررة فلينظر في هذه المرافق فإن كانت ضرورية للجماعة لا يمكن الاستغناء عنها فتمول من خلال ضرائب من ذوى المقدرة ، وإن لم تكن ضرورية فيدعى أهل المقدرة إلى القيام بذلك ، كل حسب قدرته وما يرغب في الإسهام به ، وذلك من قبيل المشاركة التطوعية من الجماعة في إقامة هذا المرفق والمشروع دون جبر وإلزام . وقد أستخدم هذا الأسلوب الأخير في كثير من الحالات المعاصرة وأثبت كفاءته ، وفي توضيح هذا الأسلوب يقول الماوردى : "كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم ولم يجز أن يأخذ كل واحد منهم في عينه أن يلتزم جبرا مالا تسمح به نفسه من قليل ولا كثير، ويقول ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفسا به ومن أعوزه المال أعان بالعمل ..."[٣].

وكذلك من الأمثلة ذات الأهمية ما يتعلق بتوفير إحتياجات المجتمع من العلم والتقنية ، فقد حرص على أن يضمن المقومات الرئيسية لإقامة أي تجمع عمراني

---

[١] تسهيل النظر، ص ١٦٣، حيث يقول : ثم على منشئ المصر في حقوق ساكنيه ثمانية شروط أحدها أن يسوق إليه ماء السارية إن بعدت أطرافه، في أنهار جارية أو حياض سائلة ليسهل الوقوف إليه من غير تعسف " كما يقول في عمارة الريف " يلزم مدبر الملك فيها ثلاثة حقوق : أحدها القيام بمصالح المياه التي هو عليها أقدر ولها أقهر، حتى تدر فلا تنقطع وتعم فلا تمتنع، ويشترك فيها القريب والبعيد، ويستوفى في الانتفاع بها القوي والضعيف فإن أهملت حتى قلت، وتغالب الناس عليها بسطوة وقوة اختل نظامها وفسد التئامها واستبد فيها من استطال وتحكم في الأموال والأقوات.." نفس المصدر، صـ ١٥٩ .

[٢] تسهيل النظر، صـ ١٦٤ .

[٣] الأحكام السلطانية، صـ ٢٤ ، وما بعدها.

والتـــي على الدولة توفيرها "أن ينقل إليه من أعمال أهل العلوم والصنائع ما يحتاج أهلـــه إلـــيه ، حـــتى يكتفوا بهم ويستغنوا عن غيرهم"[1]. والمعروف أن ما يعرف بالبنـــية الأساسية قد يختلف في مفرداته وبنوده من عصر لعصر، والمهم أنه طبقا لـــدلالات مـــا قدمـــه الماوردى فإن على الدولة مهمة رئيسية في ذلك ، حتى وإن شـــاركها القطاع الخاص ، أما أن ترفع الدولة يدها عن كل مفردات البنية الأساسية على أمل أن يقوم بها الأفراد أو القطاع الخاص فهذا مرفوض في رؤية الماوردى ، وهو مرفوض في المنهج الإسلامي ، ثم هو مرفوض في الفكر الوضعي السليم .

٦- لـــيس من حق الدولة ممارسة النشاط الاقتصادي الفعلي من زراعة أو صناعة أو تجارة ، فهذا دور القطاع الخاص وحقه الذي لا يصح من الدولة العدوان عليه ، وفـــي ذلـــك يقول الماوردى : "والقسم الرابع تنفيذ أمور الرعايا على ما ألفوه من عادات ومعاملات واختلفوا فيها حتى ائتلفوا بها، لأن الناس مجبولون على الحاجة إلى أنواع لا يقدر الواحد أن يقوم بجميعها، فخولف بين هممهم لينفرد كل قوم بنوع مـــنها فأتلفوا بها، فيقوم الزراع بمزارعهم ، ويتشاغل الصناع بصنائعهم ، ويتوفر الـــتجار على متاجرهم . . وعليه في تنفيذها لهم حقان : أحدهما ألا يعارض صنفا مـــنهم فـــي مطلـــبه والثاني ألا يشاركه في مكسبه ، وربما كان للسلطان رأى في الاستئثار من أحد الأصناف فيتمثل إليه من لم يألفه فيختل النظام بهم فيما نقلوا إليه، لأن تمييزهم بالهام الطباع أعدل في ائتلافهم من التصنع لها، وربما ضن السلطان عليهم بمكاسبهم ، فتعرض لها أو شاركهم فيها فاتجر مع التجار وزرع مع الزراع، وهذا وهن في حقوق السياسية وقدح في شروط الرياسة من وجهين: أحدهما أنه إذا تعـــرض لأمر قصرت فيه يد من عداه ، فإن تورك عليه لم ينهض به وإن شورك فيه ضاق على أهله ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال ما عدل وال اتجر في رعيته ، والثانـــي إن الملـــوك أشرف الناس منصباً، فخصوا بمواد السلطنة لأنها أشرف المـــواد مكســـباً فإن زاحموا العامة في إدراك مكاسبهم أوهنوا الرعايا ودنسوا

---

[1] تسهيل النظر، صـــ ١٦٤.

الممـــالك ، فأختل نظامها وأعتل مرامها وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال إذا أتجر الراعى هلكت الرعية"[1] .

هـــذه الفقرة الطويلة تتناول قضايا اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، فهـــي تتناول قضية التخصص وتقسيم العمل وضوابطه ومعاييره وضرورة احترام الدولـــة له وإلا شاع الفساد وتدهورت الأوضاع ، وهي تتناول عدم مزاحمة الدول للقطـــاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية وعدم استئثاره ببعضها من باب أولى، لأنها مـــن جهـــة عاجزة عن القيام بذلك على الوجه الكفء ، ومن جهة أخرى فإن ذلك يخـــل بمـــبدأ التكافؤ بين المنتجين ، فهي أقوى بحسب مالها من نفوذ وسلطة. وفي النهاية فإن ذلك كله مدعاة للفساد الحكومي وما يجلبه من اختلال وتدهور للأوضاع . وليس معنى ذلك إنكار وجود مشروعات اقتصادية بالكلية، فهناك مجال لإمكانية ظهورهـــا لكـــنه لا يتعدى نطاق الملكية العامة، فالمعروف أن الإسلام أقر الملكية العامة في بعض الأموال كما أقر الملكية الخاصة ، وبعض هذه الأموال قد تتطلب تثمـــيرا واســـتغلالا حتى لا تظل معطلة ، وعند ذلك على الدولة أن تفاضل طبقا لمعـــيار المصـــلحة العامـــة بين قيامها بنفسها باستغلالها من خلال ما يعرف الآن بالمشروعات الاقتصادية العامة وبين أن تدفعها للأفراد "القطاع الخاص" لاستغلالها من خلال ضوابط معينة وبأساليب محدده ، وفي ذلك يقول الماوردى "والسلطان فيه بالخـــيار على وجه النظر في الأصلح بين أن يستغله لبيت المال – قطاع عام – كما فعل عمر رضي الله عنه بأرض الصوافى وبين أن يتخير له من ذوى المكـــنة – المقدرة– والعمل من يقوم بعمارة رقبته –اصله – بخراج –أجر– يوضع عليه مقدر بوفور الاستغلال ونقصه ، كما فعل عثمان رضي الله عنه..."[2].

---

[1] قوانين الوزارة ، صـــ ٦٧ ، ٦٨ .

[2] الأحكام، صـــ ١٩٣، والحاوي، جـــ ٩، صـــ٣٢٧، وما بعدها.

تـــأمل قول الماوردى إن على الحاكم أن يتخير أسلوب الاستغلال الأمثل ، إذن المســـالة محكومة بمعيار الكفاءة وليست مجرد هوى ورغبة في هذا الاتجاه أو ذاك .

والمقصود النهائي من ذلك أن الفكر الإسلامي من خلال رؤية الماوردى لا يحبذ قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة ، فذلك هو عمل القطـــاع الخاص ، وهو أقدر عليه من الدولة، ثم إنه لا يحبذ مشاركة الدولة للقطاع الخاص في ذلك لاعتبارات عديدة يؤمن بها اليوم الفكر الاقتصادي المستنير والذي لا يجري وراء مجرد رغبات وشهوات ، وإنما يستهدف خقا تحقيق التقدم الحقيقي للمجـــتمع . ونعيد التذكير والتأكيد على أنه لا علاقة بين الدور الاقتصادي للدولة وبيـــن أن تمارس بنفسها الأنشطة الإنتاجية من زراعة وصناعة وتجارة. فإذا كان الأول مفـــروغ مـــن أهميـــته والاعـــتراف بـــه فإن الثاني يتوقف على الظروف والملابسات المحيطة.[1]

ومـــن أهـــم ما يلاحظ ، بل يؤخذ على الماوردى أنه مع تشديده على قيام الدولـــة بالعديد من المهام لم يتناول بما فيه الكفاية قضية الفقر أو ما يمكن التعبير عـــنه بالوظيفة أو الدور الاجتماعي للدولة . والمعروف أن هذا الدور يحتل أهمية كبـــيرة لدى الإسلام وكذلك الفكر المعاصر المستنير. وقد يجاب عن الماوردى بأنه لـــم يشـــدد علـــى ذلك صراحة لأنه اعتبره ضمن مسئوليه الدولة عن العدل وعن الأمن، أو لأنه تحدث طويلاً عن أهمية التكافل الاجتماعي بين الأفراد عندما تناول ضـــرورة توفـــر الغنى للفرد، وبذلك يتمكن من رعاية غيره ومعاونته . وايا كان الاعتذار فهو غير كاف عن إهماله لهذه المسالة ذات الأهمية الكبيرة، والتي لا يكفى

---

[1] لمـــزيد مـــن المعـــرفة يراجع د. شوقي دنيا، دور الدولة التنمية من المنظور الإسلامي، ندوة التنمية من المنظور الإســـلامي، المجمـــع الملكـــي لـــبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، في الفترة من ٩ إلى ١٢ يوليه ١٩٩١، وقد قام المجمع بنشرها في عام ١٩٩٤.

لهـــا مجرد كلمات قلائل قالها بعجالة مثل قوله في معرض حديثه عن رعاية الملك للعلماء "وعليه أن يراعى أهل الحاجة منهم بالبر والمعونة"[1].

وقولـــه "ويتعهد حال الفقير من الرعية بالبر والصدقة"[2] مع أننا كنا نتوقع أن يجعـــل ذلـــك إحـــدى مهام الدولة التي كرر القول فيها في أكثر من مؤلف من مؤلفاته. وقد بدُه في ذلك عالم معاصر له هو الإمام الجوينى ، حيث شدد كأقوى ما يكـــون التشديد على المسئولية الاجتماعية للدولة حيال الفقراء. وذهب في ذلك إلى تسويغ فرض الضرائب من أجل تمويل احتياجاتهم[3].

---

(1) تسهيل النظر، صـــــ ٢٧٨.

(2) نفسه، صـــــ ٢٦٦.

(3) لمعرفة موسعة يراجع "الغيثاني" نشر الشئون الدينية بدولة قطر.

الفصل الثامن: التنمية في ظل العولمة

تعريف بالعولمة[1]:

يعـيش العالم منذ عدة سنوات نظاماً عالمياً مغايراً إلي حد كبير عن النظام الـذي كان يعيش قبل ذلك ، وقد شاع إطلاق مصطلح كلمة واحدة على هذا النظام العالمـي الراهن هي كلمة العولمة (Globalization) ولهذا المصطلح العديد من الـتعريفات ، وهـي كلها تجتمع حول جوهر واحد هو إزالة الحواجز بين ما هو خـارج الدولة وما هو داخله في كل شئ ، في الاقتصاد وفي الثقافة وفي الاجتماع وفي السياسة ، أو هي على الأقل تعميق وتوسيع لحركة الدخول والخروج.

والعولمـة ظاهـرة مركـبة من عدة عولمات ، فهناك العولمة الاقتصادية وهـناك العولمة الثقافية وهناك العولمة السياسية وهناك العولمة التكنولوجية .. إلخ وكلها متداخلة متشابكة.

وهناك العديد من الدراسات والندوات والمؤتمرات التي عقدت وتعقد تحت عنوان العولمة ، وكل فئة من العلماء تتناولها من منظور تخصصها واهتمامها.

وهـناك اختلاف وتنوع في المواقف حول تقويم هذا الوضع ، ما بين مادح ومشـيد وبين ذامٍ ومعارض. والصواب أن العولمة لها وعليها ، وإذا كان لها من مزايا وفوائد فإن لها من العيوب والمثالب مالا يقل عن مزاياها. وتتفاوت الأطراف فـي مدي الانتفاع بإيجابياتها ومدي التضرر بمثالبها. وبوجه عام فإن الغانم الأكبر مـنها هي الدول المتقدمة ، وبخاصة شركاتها العابرة للقارات ، كما أن المتضرر الأكـبر مـنها هـي الدول النامية وبخاصة تلك الدول ذات الأوضاع الاقتصادية والإدارية السيئة.

---

[1] انظـر:- بـول هيرسـت ، ما العولمة ، ترجمة د. فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة (٢٧٣) ، هانس بيتر مارتيـن ، فخ العولمة ، ترجمة د. عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨) ، د. جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، سلسلة أقرأ.

وهـــناك أيضـــاً تنوع في المواقف حيال طبيعتها ، وهل هي ظاهرة جديدة على البشرية أم أنها ظاهرة تاريخية مرت على البشرية في الماضي بموجات منها وتمـــر الآن بموجـــة مـــن موجاتها ، وإن كانت أقوي بكثير من الموجات السابقة. وأيضاً تنوع في المواقف حيال حتميتها، وأياً كان الأمر فإن العولمة أصبحت واقعاً لا مجـــال لـــنكرانه ، ولا مجال لتجاهله ، ولا مجال للرفض الكلي له ، وأيضاً لا يصح الانبهار به والدخول الكلي فيه ، دونما استعداد من جهة ، وانتقاء واختيار من جهـــة أخـــري ، إن التســـليم بكون الشيء واقعاً لهو أمر مغاير لقبول هذا الواقع. والموقف السليم حيالها هو التعامل معها بالشكل الذي يعظم من الاستفادة منها ويقلل مـــن التضـــرر منها. وهذا رهين توفير العديد من المتطلبات الداخلية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. وإذا كانت العولمة أمراً خارجياً فإن التعامل معها أمر داخلي.

والســـؤال الجوهـــري الذي يرد علينا هنا ما هو تأثير العولمة على قضية التنمـــية؟ وهل هو تأثير محفز أم تأثير معوق؟ أم أنه يحتمل هذا ويحتمل ذاك؟ وما هـــو الأســـلوب الصحيح للتعامل مع العولمة بالشكل الذي يجعل منها غير معوقه لعملـــية التنمية إن لم تكن محفزة لها. وبادئ ذي بدء فإن تأثير العولمة على التنمية لا يقـــف عند الجانب الاقتصادي. فطالما أن العولمة ظاهرة مركبة متعددة العناصر والتجلـــيات ، وطالما أن التنمية هي الأخرى ظاهرة مركبة من العديد من العناصر الاقتصادية وغيرها فإن أثر هذه على تلك يتعدد بتعدد الزوايا والأبعاد ، إن التنمية لا تتأثر فحسب بتحرر رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمل ولا بالتقدم الهائل في التكنولوجيا وخاصة ما يتعلق منها بالمعلومات والاتصالات ، وإنما تتأثر أيضاً بعولمة الثقافة والاجتماع والقيم.

ثم إنه يجب أن يلاحظ أن ما يجري عولمته في الحقيقية هو نتاج غربي في الاقتصـــاد والثقافة والقيم وليس نتاجاً إنسانياً عالمياً كما يشاع. فالعولمة كما نعايش مغايـــرة إلـــي حد كبير للعالمية ، بما تحمله من إسهام العالم كله في تقديم منظومة

تشيع بين أرجاء العالم. وليست العولمة كما يروج البعض ظاهرة فنية محضة تتمثل في تحرير العلاقات الاقتصادية بين الدول. وإنما هي مع ذلك ظاهرة أيديولوجية. فهي محملة بقيم الهيمنة والسيطرة والإزاحة ، يمارسها الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة وهنا تكمن الخطورة وتبدو المتاعب والسلبيات.

وللإجابة على سؤالنا المطروح نركز اهتمامنا بالعولمة الاقتصادية ومظاهرها ومؤسساتها وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية بكل صورها. فهناك حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الخبرات والمهارات البشرية.

تحتوى اتفاقية الجات في جولتها الأخيرة على نصوص مطولة ومفصلة تتعلق بتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية بكل صورها من كافة أشكال القيود مع بعض الضوابط المنظمة لتطبيق هذه البنود على الدول المختلفة.

ومعني ذلك العودة إلي عصر سياسة التجارة الحرة الذي ساد في حقبة سابقة ، مع المزيد من التعميق والتوسع ، فحرية الحركة لا تقف اليوم عند السلع والخدمات ، وإنما تتعداها إلي رؤوس الأموال وعنصر العمل. وبهذا تتحول الأسواق إلي أسواق كوكبية ففي كل سوق الفرصة متاحة ومكفولة لكل السلع والمنتجات والخدمات بغض النظر عن كونها وطنية أو غير وطنية ، فلا قيود على وارد ولا قيود على صادر.

وبالطبع فإن ذلك في نظر مؤيدي سياسة الحرية هو وضع مثالي لتحقيق أقصي رفاهية ممكنة لدول العالم أجمع وبغير استثناء. لما يوفره من تخصيص رشيد للموارد وتقسيم جيد للعمل ، ولما يتيحه من أنواع عديدة من السلع والخدمات البشرية وغيرها بأسعار تنافسية أمام سكان كل دولة ، ومعني ذلك بالنسبة لي للدول النامية حصولها على احتياجاتها المالية بأسعار معتدلة والمعروف مدى شدة احتياج هذه الدول إلي التمويل الخارجي ، كذلك حصولها على التكنولوجيا المطلوبة ، وعلى الخبرات البشرية التي تحتاجها.

وكل ذلك ذو تأثير إيجابي في عملية التنمية. وعلى صعيد آخر فإن الفرصة أصبحت متاحة أمام الدول النامية لتصدير منتجاتها دونما عقبات وعراقيل. وبالأسعار العالمية العادلة ، وكم شقيت هذه الدول في سبيل تحقيق هذا المطلب الجوهري لنجاح عملية التنمية ، وكلنا يشاهد حرص الدول النامية المستميت على أن يكون لها مكان في السوق العالمي من خلال صادراتها.

خلاصة القول أن وجهة النظر المؤيدة للعولمة ترى فيها فرصة سانحة أمام الدول النامية للحصول على احتياجاتها الإنمائية.

ولا ينبغي أن ينسينا أو يحجب لنا هذا الوجه المشرق للعولمة وجها البائس المقطب الكالح والذي يعني المزيد من المتاعب والتحديات والمخاطر أمام الدول النامية ، فالذي سيستفيد فعلاً من تحرير هذه العلاقات هو العالم المتقدم بشركاته العملاقة وسلعه وخدماته المتطورة المتقدمة . فهي في أحسن حالاتها منافسة غير متكافئة ومن ثم فإن النتيجة محسومة ، البقاء للأقوى ، ومعنى ذلك مزيد من التدهور والضمور في منتجات الدول النامية ونذير بإزاحتها ليس فقط من السوق العالمي بل من السوق المحلي. وانعكاس ذلك على الصناعة ، الزراعة والخدمات في هذه الدول سلبي إلي حد كبير ، الأمر الذي يكاد يقضي على التنمية بما ترتكز عليه من مشروعات. ثم أن فتح الأسواق أمام منتجات الدول النامية هو في غالبه أمر نظري وبفرض تحققه فمن الذي سيقبل عليها وأمامه غيرها مرتفع الجودة منخفض السعر اللهم إلا سلع قليلة ، وحتى هذه السلع القليلة لم تسلم من عراقيل الدول المتقدمة ذات القدرة والحيل على فرض كل ما فيه مصلحتها ومصلحة شعوبها. ثم إن عولمة عنصر العمل بقدر ما قد يفيد الدول النامية ذات العمل الرخيص يقدر ما يضرها. لعدم توافر المهارات والخبرات المطلوبة لدي الكثير منها ، وبالتالي فغالباً ما تحل عمالة أجنبية محل العمالة الوطنية ، ومن ثم مزيد من البطالة ، يضاف إلي ذلك ما يحدثه تحرير المعاملات المالية والرأسمالية من اضطرابات وعدم إستقرار ومضاربات قد تودي ليس فقط بعملية التنمية وإنما

بالاقتصـــاد القومـــي عمومـــاً ، والأمثلة الواقعية عديدة وصارخة في غرب الكرة الأرضية وشرقها يضاف إلي ذلك. أنه حتى الآن فإن قدوم رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية في جملتها لم يتزايد بشكل ملموس ، فإذا ما أضفنا إلي ذلك ما هنالك مـــن بـــنود أخرى تتعلق بالملكية الفكرية وحمايتها وكذلك حماية الشركات الدولية والحفـــاظ على مصالحها ، وكل ذلك أثره السلبي على الدول النامية أكبر بكثير مما قد يكون له من أثر إيجابي.

وماذا عما يحرر من سلع وخدمات؟ وهل كلها سلع وخدمات صالحة ومفيدة للشـــعوب فـــي هذه الدول؟ أن المسائلة قد لا تكون في حقيقتها أكثر من مزيد من الشراء من الخارج دون أن يصاحبها مزيد من التصدير والبيع له.

ثم ما صدي ذلك كله على سلطة الدولة وسلطانها وقيامها بمهامها؟ وما أثره علـــى إيـــرادات الدولـــة السيادية؟ وكيف تمول نفقاتها العامة؟ إن الضرائب ستقل وكذلـــك الرسوم وأيضاً المعونات الخارجية والأثمان العامة ، نتيجة للنزوع القوي نمـــو الخصخصة والذي هو نتاج أصيل للعولمة. أن ذلك كله يضع الدوله موضعاً حرجاً شائكاً فقد ضعفت سلطاتها من جهة وقلت إيراداتها من جهة ثانية فكيف تقدم الخدمـــات للمجتمع؟ أم أنها باتت غير مسئولة عن هذه الخدمات؟ وإذاً كيف يحصل علـــيها الأفراد؟ وهكذا تتضح ملامح وأبعاد الصورة القاتمة على عملية التنمية من حيث إنجازها وتحقيق مقاصدها ويجب التنبيه إلي إن المسائلة كما إنها ليست خيراً محضـــاً فهـــي أيضاً ليست شراً محضاً ، ويمكن للدول النامية أن تحقق الكثير من الفوائد وأن تتجنب أو على الأقل تقلل من بعض المثالب شريطة أن تعيد النظر كلية في أوضاعها السياسية والاقتصادية وتشريعاتها وأنظمتها وخاصة أن الكثير والكثير مـــن تلك الأوضاع والأنظمة والتشريعات غير صالحة ، وربما كانت من حسنات العولمة إرغام هذه الدول على النظر فيما علها من أوضاع غير سليمة.

ثانياً: إقامة منظمة التجارة العالمية: World Trade Organization (WTO)

منذ أمد بعيد وفي عام ١٩٤٧ وقعت دول العالم على اتفاقية التعريفة والتجارة عرفت باسم الجات (GATT) بهدف تخفيف القيود الجمركية المفروضة على التجارة الدولية. ومرت هذه الاتفاقية بالعديد من الجولات التفاوضية حول بنودها ومن أهم هذه الجولات جولة أورجواي والتي استمرت سبع سنوات وتولد عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤/٤/١٥ تقوم على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وتتابعها وتحل ما ينشأ من نزاع بين أطرافها. وقد أصبحت هذه المنظمة العالمية الزاوية الثالثة المهمة في منظومة المنظمات العالمية إضافة إلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وإنشاء مثل هذه المنظمة لإدارة أمور التجارة الدولية أمر جيد ، والمهم كفاءتها وموضوعيتها وحسن إصغائها لاحتياجات ومطالب الأطراف ، وخاصة الدول النامية ، وإلا تحولت إلي سوط لاسع في يد الدول المتقدمة ، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي وعلى الدول النامية أن تحسن بدورها قراءة وفهم بنود هذه الاتفاقية ، وذلك حتى تتمكن من التعرف على حقوقها وما تتيحه لها من فرص وعليها أن تصر على أن تكون مشاركتها في أعمال هذه المنظمة وما تعقده من دورات مشاركة فعالة حتى لا تفاجأ بقرارات واتفاقيات في غير صالحها.

ثالثاً: الشركات الدولية المتعددة الجنسيات: (MINCs)

هي شركات ذات مواصفات خاصة ربما كان أشهر خصائصها أنها عالمية بكل معني الكلمة ، فهي عالمية في الإنتاج ، فمنتجاتها تتم على مستوي العديد من الدول ، كل دولة تسهم بإنتاج جزء معين من السلع ، فالطائرة كونكورد أنتجت محتوياتها في ثلاثين ألف مصنع موزعة على دول عديدة. وهي عالمية من حيث تأثيرها البالغ في الاقتصاد العالمي. وهي عالمية في التسويق فسلعها تعرض في كل أنحاء العالم. وهي عالمية في التمويل فالمساهمون فيها عادة من مختلف الجنسيات

وهي عالمية في التشغيل والعمالة ، فالأيدي العالمة فيها والخبراء من مختلف دول العالم ثم هي تطمح في أن تكون عالمية في الجنسية ، بمعني أن تكون عديمة الجنسية. فلا هي أميركية ولا هي فرنسية ولا هي ولا هي وإنما هي عالمية لا تنتمي لدولة معينة وإن لم يكن هذا المطمح تحقق حتى الآن. وقد تزايد عدد هذه الشركات في السنوات الأخيرة فتجاوز خمسين ألف شركة ، وغالبيتها العظمي تنتمي إلي الدول المتقدمة وخاصة أمريكا ، وهي تكاد تستحوذ على التجارة العالمية وأيضاً مع رؤوس الأموال العالمية وكذلك على التكنولوجيا المتطورة ، ثم أنها تشيع في كل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية. وتتجه حاليا بقوة نحو الاندماج والتحالف.

ويمكن القول أن هذه الشركات هي الرابح الأعظم من عملية العولمة ، وبحكم ما لها نفوذ طاغ فإن الحكومات والمنظمات العالمية عادة ما تأتمر بأمرها. وقد انقسم الفكر الاقتصادي والسياسي حيال هذه الشركات ومالها من آثار على الدول النامية انقساماً حاداً ما بين مؤيد ومدافع من جهة ومعارض ومهاجم من جهة أخرى. والواقع أن لهذه الشركات إيجابيات على الدول النامية كما أن لها سلبيات[1]. والنظرة الصحيحة هي التي تأخذ الجانبين في الحسبان. إن هذه الشركات قد تفيد التنمية من خلال التكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية والفنية وكذلك إتاحة الفرصة أمام الأيدي العالمة الماهرة للعمل ، ثم إنها قد تسهم في تشجيع الصادرات ، وذلك من خلال فروعها في تلك البلاد ، كما أنها تسهم في توفير التمويل الأجنبي اللازم لعملية التنمية ، ثم إنها تسهم في توظيف ما لدي هذه الدول من موارد معطلة. وعلى الوجه المقابل يتشكك البعض في هذه الإيجابيات ويعتبرها نظرية

---

[1] د. عبد الله هدية ، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي ، المؤتمر الدولي حول "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" مركز صالح كامل ، مايو ١٩٩٩ ، د. إسماعيل صبري ، الكوكبة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٤٤٧) ، د. شوقي دنيا ، المشروعات العالمية وآثارها على الإقتصاد المصري ، مركز صالح كامل سلسلة البحوث ٢٠٠٢.

محضة ، بل ويذهب إلي أنها تجلب على الدول النامية نقيض كل ذلك ، فهي تسهم في المزيد من البطالة وإغلاق العديد من المشروعات الوطنية ، وتدهور الميزان التجاري ، كما أنها تفقد الدولة الكثير من سلطاتها وتتدخل في الكثير من التشريعات والسياسات مما يحقق لها مصالحها ، وإن تعارضت مع مصالح هذه الدول. والواقع أن هذه الشركات أصبحت واقعاً قائماً ولا مجال لإهماله من جهة ولا الوقوع في شركه من جهة أخرى. إن المسألة تتبلور في التعامل الصحيح مع هذه الشركات بما يحقق أقصي قدر ممكن من الفوائد ويقلل من المضار إلي أدني حد ممكن ، وذلك رهن توفر بعض المتطلبات على مستوي الحكومة وتشريعاتها وسياساتها ، وعلى مستوي القطاع الخاص ورجال الأعمال ، وعلي مستوي المستهلكين ، وعلى مستوي المنظمات المدنية ، فالأمر أقوي من أن يواجه مواجهة جزئية هشة ، إنه يتطلب تقويه كل هذه الجهات الداخلية وتقوية التفاعل والتكامل بينهما ، وإلا أطاحت هذه الشركات بكل أركان المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٢].

رابعاً: التكتلات الاقتصادية العالمية[١]:

شهد العالم خلال السنوات الماضية ظاهرة جديدة هي النزوع القوي للدول نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة ومن أشهر وأهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى دول منطقة آسيا والمحيط الهادي (APEC).

وتكاد تستولي هذه التكتلات على كل مجالات الاقتصاد. فبداخلها يتم إنتاج ما يزيد على ٨٠% من حجم الناتج العالمي وبداخلها تتم معظم التجارة العالمية ، وبداخلها تدور حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية.

---

[٢] د. شوقي دينا ، المرجع السابق .

[١] د. رفعت العوضي ، التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها علي اقتصاديات الدول الإسلامية ، المؤتمر الدولي "اقتصاديات في ظل العولمة" ، مركز صالح كامل . مايو ١٩٩٩.

ومن الملاحظ أن هذه التكتلات تكون بين دول متقدمة ، وما ينتمي إليها من دول نامـــية هـــو عدد قليل لا يمثل كثيراً حيال بقية الدول النامية ، ومعني ذلك أن الـــدول النامية عموماً بعيدة عن هذه التكتلات، مع أنها الأحق بها والأمس الحاجة إليها ، حتى تتمكن من إنجاز التنمية ومواجهة مخاطر العولمة.

والمعـــروف أن هـــذه التكتلات تمنح أعضائها ميزات عديدة على حساب الدول الأخرى، الأمر الذي يؤثر سلبياً على الدول النامية في صادراتها وواردتها ، إن هـــذه التكتلات لا شك سوف يكون لها أثرها في المزيد من الضعف في القدرة التنافسية للدول النامية ، كما إنها تزيد من اتساع الفجوة التكنولوجية، وكذلك تعمق مـــن حدة التفاوت في الدخول ومن التبعية الاقتصادية في هذه الدولة. وخير منهج لمقابلة هذه المخاطر أن تقوم الدول النامية بتكوين تكتلات اقتصادية بين مجموعات إقليمـــية من دولها وبذلك تكتسب بعض القوي التي تمكنها من الحفاظ الجزئي على مصالحها. وللأسف الشديد أن تجارب التكتلات الاقتصادية بين هذه الدول لم تحقق المنشود منها حتى يومنا هذا. فقد عملت بعض الدول النامية ومنها مصر على إقامة تحالفـــات مع بعض هذه التكتلات القائمة ، أملاً في تحقيق بعض الفوائد من وراء ذلـــك. ومهمـــا كـــان في ذلك من منافع فإنه لا يمثل الخيار الأمثل أمام هذه الدول ويضـــل تكتلها مع بعضها على رأس قائمة الحلول والخيارات. وليس هناك موانع موضـــوعية تحـــول دون ذلـــك ، لكنه قصر النظر السياسي لدي حكام هذه الدول وتغليـــب المصـــالح الوطنـــية علـــى المصالح الإقليمية ولو تنبه هؤلاء المسئولون لأدركـــوا أنهـــم بذلك يقضون على المصالح الوطنية التي يزعمون أنهم يحافظون عليها.

الفصل التاسع
التنمية والتخطيط

تتشد المجتمعات المختلفة تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج وأمثل نمط وأعدله للتوزيع تحقيقاً لتوفير ما يمكن توفيره من رفاهية إقتصادية لأفراد المجتمع .

وتحقيق ذلك رهين توفر العديد من المتطلبات على رأسها وجود نظام كفء لإدارة الموارد في المجتمع .

وهناك أسلوبان مشهوران لإدارة الموارد في المجتمعات المعاصرة ، الأسلوب الفردي أو الخاص والأسلوب الجماعي ، الأول يقوم على السوق والثاني يقوم على التخطيط . وهناك أسلوب ثالث يجمع ببين الفردية والجماعية أو بين السوق والتخطيط .

ومن الناحية التاريخية نجد أن الأسلوب الفردي قد سبق الأسلوب الجماعي في التطبيق ، وبعد أن شاع الأسلوب الجماعي خلال حقبة زمنية ممتدة في القرن العشرين عاد وانحسر أمام مد الأسلوب الفردي .

وهناك مزايا لكل أسلوب ، كما أن هناك مثالب لكل منهما ، ولذلك كان الأسلوب الأمثل هو الذي يجمع بينهما بحيث يحقق ما يمكن تحقيقه من مزاياهما ويتلاشى ما يمكن تلاشيه من عيوبهما .

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما بزغت قضية التنمية في عالم الواقع في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بعد أن نالت الدول المستعمرة إستقلالها . رأى الكثير من قادة هذه الدول أن الأسلوب الأمثل لإنجاز التنمية هو الأسلوب الجماعي من خلال التخطيط .

وفيما يلي نبذة سريعة عن أهم جوانب التخطيط .

مفهوم التخطيط .

يعرف التخطيط بأنه " نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة ، وبين الحاجات الإجتماعية من جهة أخرى ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج مستقل ، وذلك لضمان إتجاه وقيم المتغيرات الإقتصادية الهامة "(١) ، أو هو نشاط واع متعمد من قبل الدولة من أجل تحقيق أهداف محددة في مجال الإقتصاد القومي ، فهو عملية تجمع بين أهداف محددة يراد تحقيقها متقبلاً ، وإجراءات وأساليب مختارة لتحقيق هذه الأهداف (٢) .

خطوات العمل التخطيطي .

بصفة عامة ومبدئية فإن عملية التخطيط تنفذ من خلال عدة خطوات هي :-

١ - معرفة واقع الإقتصاد القومي من خلال ما هو عليه من موارد وطاقات ومن سياسات . ولاشك أن هذه المعرفة الدقيقة بقدر الإمكان على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تمثل نقطة الأساس التي سننطلق منها إلى وضع جديد ، وبالتالي يحتاج المخطط أن يكون على علم ودراية بالواقع الذي يريد تغييره شأنه في ذلك شأن الطبيب الذي عليه أن يتعرف في البداية بشكل علمي جيد على وضع وحالة المريض ، وعدم الإهتمام الكافي بتلك الخطوة يمثل تهديداً جسيماً لعملية التخطيط ونجاحها في تحقيق أهدافها ، فقد يتعثر التخطيط ، وقد يفاجأ المخطط بأن الجهد التخطيطي لم يغير من الواقع ما كان مؤملا منه .

---

١ - د . عبد الفتاح قنديل :- اقتصاديات التخطيط ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٣٢ .
٢- د . سعيد الخضري :- التخطيط الإقتصادي ، بورسعيد ، مكتبة الجلاء الجامعية ، سنة ٢٠٠١م ، ص ٩٠ .

٢- تحديد الغايات التي يراد تحقيقها ، أوبعبارة أخرى تحديد الوضع الجديد الذي يرغب المجتمع في الوصول إليه ، ويحسن أن تكون الغايات موجزة ومحددة ، مثل تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة ، ويجب أن تتجسد هذه الغايات في صورة كمية ممثلة في أهداف الخطة مثل مضاعفة الدخل القومي خلال عشرة سنوات ، ومن الضروري وجود كل من الغايات والأهداف في عملية التخطيط ولا يستغنى بالغايات عن الاهداف ، فهي بمثابة إشارات وعلامات على الطريق ، وهي تساعد في تحديد أدوات السياسة الإقتصادية من قوة عاملة وموارد وأموال ، ويجب أن تكون الغايات كبيرة وفي نفس الوقت واقعية ، وكذلك الأهداف ، في ضوء الموارد المتاحة ، وعلى المخطط أن يكون على بينة من إمكانية التعارض والتنافس بين الأهداف ، ومن ثم ضرورة التوفيق وقيام الترتيب الصحيح بينها .

٣- تحديد أنسب الطرق والوسائل لتحقيق أهداف وغايات التخطيط .

مبررات وجود التخطيط للتنمية .

لماذا ذهب العديد من المفكرين والمنفذين إلى ضرورة التخطيط لإنجاز التنمية ؟

والجواب عن ذلك يتمثل في العديد من الحجج والإعتبارات منها :-

١ - عند بداية العديد من الدول في عملية التنمية رؤى ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط وعدم الإعتماد على السوق لأن التخطيط أقدر على تعبئة الموارد بالأحجام الكبيرة المطلوبة كما أنه يمتلك الفعالية الأكبر في تجنيد الخبرات والطاقات اللازمة لقيادة المشروعات العملاقة ، وكل ذلك من متطلبات إنجاز التنمية وفي الوقت ذاته هو فوق طاقة القطاع الخاص في الدول المتخلفة ، ولهذا إعتقد القائمون على الأمر في تلك الدول أنه لا مناص من إستخدام أسلوب التخطيط إذا ما أردنا إنجاز التنمية بالسرعة المطلوبة ، لأن قدرات الدولة أكبر بكثير من قدرات الأفراد في مواجهة المتطلبات الكبار لإنجاز عملية التنمية .

٢ – ثم إن التخطيط لا يضمن فقط إنجاز التنمية بالسرعة الزمنية المطلوبة ، وإنما يضمن كذلك اتخاذها المنحنى والإتجاه الصحيح الذي يؤمن للمجتمع إحتياجاته الحقيقية تبعاً لأهميتها النسبية دونما إهدار للموارد إذا ما ترك الإختيار للقطاع الخاص ، حيث الأولويات مختلفة هنا عن هناك ، فمن خلال أسلوب السوق سوف تتجه الموارد ناحية الكماليات والمشروعات سريعة العائد قليلة الجدوى جرياً وراء المزيد من الأرباح ، عكس أسلوب التخطيط الذي يخضع لتحديد مسبق للأهداف والأولويات ، إن أسلوب السوق لا يضمن توفير الخدمات الضرورية لإنجاز التقدم مثل خدمة التعليم وخدمة الصحة وغيرهما بالمستوى المطلوب ، اللهم إلا إذا بالغ في أثمانهما للجمهور ، ومن ثم تقتصر الإستفادة منها على الطبقات القادرة ، وتحرم منها الطبقات الشعبية ، مما يعرقل من تحقيق التنمية لأهدافها وغاياتها .

٣ – للحيلولة دون الإحتكار وما ينجم عنه من قلة المعروض من السلع والخدمات ورفع لأسعارها وخاصة أن عمليات التنمية وما تتطلبه من مزيد من الإستثمارات ومزيد من الطلب وكذلك ما هنالك من قلة في الموارد المتاحة ، كل ذلك يهيئ المجال لشيوع الإحتكارات ، لكن إتخاذ أسلوب التخطيط يحول دون ذلك .

٤ – أن اسلوب التخطيط هو الضمانة الوحيدة لتحقيق عدالة التوزيع مع كفاءة الإنتاج عكس أسلوب السوق ، الذي غالباً ما يحقق الكفاءة الإنتاجية على حساب العدالة التوزيعية .

الصدى العملي لهذه المبررات .

إذا كان لأسلوب السوق مثالب ، قد أظهرها وضخم فيها دعاة أسلوب التخطيط فان السؤال المطروح هو: هل أسلوب التخطيط مبرأ من المثالب والعيوب ؟ وهل أثبتت التجربة نجاح التخطيط في تحقيق ما قام من أجله ؟ في الواقع أن أسلوب التخطيط هو الأخر عليه الكثير من الملاحظات ، التي قد لا تقل كثيراً عن تلك الملاحظات على أسلوب السوق . ومن ذلك :-

١- ليس التخطيط عصا سحرية تمسك بيدها مقاليد التنمية متى ما أقيمت أجهزته ومؤسساته فما هو بالعمل الفني المحض وإنما هو بالدرجة الأولى عمل إجتماعي ، ونجاح التخطيط يتوقف على توفر العديد من المتطلبات الإجتماعية والسياسية ، مثل المشاركة والديمقراطية والبعد عن الفساد الإداري ، وتوفر الصدق والأمانة في القائمين على الامر ، وإخلاصهم في التعبير الحقيقي عن احتياجات ورغبات الناس(١) ، ونادراً ما تتحقق تلك المتطلبات .

٢- ليس هناك علاقة لزومية بين التخطيط والتقدم ، والتجارب أثبتت أن التخطيط كما يمكن أن يكون أداة إصلاح وتطوير وتقدم يمكن أن يكون أداة محافظة على الأوضاع القائمة على ما قد تكون عليه من سوء ، أن التخطيط في النهاية ما هو إلا جهد بشري موضوعي وممنهج ، يرد عليه الصواب والخطأ ، وإذا كان أسلوب السوق يؤدي إلى هدر في الموارد وإضاعة للعدالة فإن الخطأ في أسلوب التخطيط قد يحقق ذلك وزيادة ، وخاصة أنه من النادر ما يتعرض القائمون على الأمر في ظل نظام التخطيط للمساءلة والمحاسبة للإعتقاد بأن التخطيط إذا ما قدر له أن يسود فإن ذلك بالضرورة يكون على حساب الديمقراطية ، والحق أن التخطيط السليم ليس بمقابل لمبادئ الديمقراطية ، والحق كذلك أن التخطيط في غياب الديمقراطية هو تخطيط فاشل .

التنمية بين أسلوب التخطيط وأسلوب السوق .

إن عبرة التاريخ في علاقة التنمية بكل من التخطيط والسوق تتجسد في أنه الإعتماد المطلق على واحد منهما فقط وإستبعاد الأخر هو نهج غير سديد ، وقد تأكد أن كلاً منهما ليس بديلاً كاملاً للأخر ، ثم إن كلاً منهما لايملك الجواب المطلق تجاه مشكلة التنمية ، وكل ما يملكه كل منهما هو جواب نسبي وقدرة محدودة ومقيدة بقيود كثيرة ، وإذن فإن النهج السوي الأمثل لكل مجتمع يريد التقدم و[illegible]

١- د . ابراهيم العيسوي :- التنمية في عالم متغير ، دار الشرق ، القاهرة ، سنة [illegible] ص وما بعدها .

التنمية وإستمرارها هو استخدام مزيج من التخطيط والسوق ، دونما إزدواجية وبالتالي ميوعة المواقف ، وإنما هو تخطيط يراعي بكل قوة أهمية السوق وضرورته ، أوهو سوق يعمل في إطار محكم من التخطيط الرشيد ، ومعنى ذلك ضرورة أن تظل الأسواق قائمة لكنها تحت رعاية الدولة ، وعلى الدولة أن تعين وتدعم من جهة ، وأن تقوّم وتؤاخذ من جهة أخرى ، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة – أي دولة – تمتلك الكثير والكثير من وسائل الدعم وفي الوقت ذاته من وسائل المؤاخذة للمشروعات الخاصة .

الخطط الاقتصادية (١) .

الترجمة التنفيذية للعملية التخطيطية هي مايعرف بالخطة الإقتصادية ، فهي الإطار العملي الذي يحتوي على الأهداف الموضوعة وعلى الأساليب والأدوات الازمة لتحقيقها ، وفي ضوء طبيعة الأهداف المحددة وتنوعها فإن الخطة الإقتصادية تتنوع إلى خطة طويلة الأجل وخطة متوسطة الأجل وخطة قصيرة الأجل .

١) خطة طويلة الأجل .

يترواح زمنها أو مدتها بين عشر سنوات وعشرين سنة عادة ، ومهمتها وضع غاية لما يراد أن يكون عليه المجتمع في المستقبل البعيد ، ونظرا لطبيعتها هذه فإنها لا تشغل بالجزئيات والتفاصيل ، وإنما تقتصر على الكليات والعموميات ، فكيف سيكون المجتمع كما تتوقعه وتتصوره وتعمل حقيقه في المستوى الإقتصادي ؟ وكيف سيكون موقعه بين الدول ؟ وكيف ستكون صورة مرتكزاته الإقتصادية والإجتماعية ؟ الخ .

٢) خطة متوسطة الاجل .

يترواح مداها الزمني بين أربع سنوات وسبع سنوات ، وهي أهم أنواع الخطط ، حيث تحتوي على تفصيلات للمتغيرات الإقتصادية ، وتحديد واضح للأولويات في عمليات التنفيذ من حيث القطاعات الإقتصادية السلعية والخدمية ، وكذلك احجام الكميات الإقتصادية ، مثل حجم الناتج السلعي ومكوناته .

١ – راجع في هذا الموضوع مرجع سالم ص ١٠١ وما بعدها

٣) خطة قصيرة الاجل .

ومداها عام واحد ، وهي بمثابة برنامج عمل تنفيذي ، وبالطبع فهي مليئة بالتفصيلات والجزئيات مثل حجم الموارد المطلوبة ، وحجم العمالة ، وحجم الأجور ، وحجم التكاليف ، وأهمية هذه الخطة تكمن أساسا في كونها محك ما قد يكون هناك من تعديلات في الخطة ، من خلال ما أنجز بالفعل وما هنالك من مشكلات وعقبات .

---

١ - د. ابراهيم العيسوي : مرجع سابق ، ص ١٠١ وما بعدها .